وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة زيان عاشور الجلفة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: دراسات اقتصادية ومالية

العنوان

أثر الانفاق العام على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر ـ دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول المغرب العربي خلال الفترة (1990ـ 2017)

من إعداد

عرابي محمد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2020/07/09 أمام اللجنة المكونة من السادة:

أد. نوي طه حسين	أستاذ	جامعة الجلفة	رئيسا
أد. قادري محمد الطاهر	أستاذ	جامعة الجلفة	مقررا
د. أعمر سعيد شعبان	أستاذ محاضر (أ)	جامعة الجلفة	ممتحنا
د. حاشي نوري	أستاذ محاضر (أ)	جامعة الجلفة	ممتحنا
أد. قرش عبدالقادر	أستاذ	جامعة الأغواط	ممتحنا
د. بن تربح بن تربح	أستاذ محاضر (أ)	جامعة الأغواط	ممتحنا

السنة الجامعية: 2020/2019

Ministry of Higher Education and ScientificResearch

Ziane Achour University of Djelfa

Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences and Management Sciences

Department of Economic Sciences

PhDThesisThird Phase

Division: Economic Sciences

Specialty: Economic and Financial Studies

Title:

The impact of public expenditure on macroeconomic indicators in Algeria-analytical study econometric compared to some Arab Maghreb countries during the period (1990-2017)

Prepared by:
ORABI Mohamed

Discussed and publicly approved on 09/07/2020 By the committeecomposed of:

Pr. Taha Hocine NAOUI	Professor of Higher Education	University of Djelfa	President
Pr.KADRI Mohamed Taher	Professor of Higher Education	University of Djelfa	Rapporteur
Dr. AMER Said Chabane	Lecturer Class (A)	University of Djelfa	Examiner
Dr. HACHI Naouri	Lecturer Class (A)	University of Djelfa	Examiner
Pr. GUERCH Abdelkader	Professor of Higher Education	University of Laghouat	Examiner
Dr. BENTERBEH Benterbh	Lecturer Class (A)	University of Laghouat	Examiner

UniversityYear: 2019/2020

إهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا أما بعد

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

أمي وأبي العزيزين حفظهما الله لي اللّذان سهرا وتعبا على تعليمي في إتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد

إلى نصفي الثاني زوجتي الغالية التي ملكت خاطري ووجداني وصبرت معي لأكمل هذا العمل

وإلى أبنائي : كوثر إكرام، أحمد ريان، أكرم عبد الحق، أدم منير، أمجد عبد الرحيم، أمال إسراء

إلى أغلى ما منحني الله ... إلى من كنا في السـراء والضـراء...

إلى من غابت ابتسامتها عن الأنظار وبقي إسمها محفوراً في القلب إليك أختي مغنية

رحمـــــــــــــــــــة الله عليك.

إلى أفراد أسرتي إخوتي أخواتي، سندي في الدنيا ولا أحصي لهم فضل

إلى كل أقاربي

إلى كل الأصدقاء والأحباب

إلى أساتذتي الكرام وكل رفقاء الدراسة

عرابي محمد

شكر وتقدير

الحمد الله الذي وفقني لإتمام هذا العمل، الحمد الله، أوله وآخره.

لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر والامتنان إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور قادري محمد الطاهر على قبوله الاشراف على هذا العمل، حيث لم يبخل علي بالإرشادات والتوجيهات وحرصه الدائم لإتمام هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة زيان عاشور بالجلفة، وأخص بالذكر الأساتذة الذي أطَّرونا في طور الدكتوراه، كما أشكر موظفي مكتبة كلية العلوم الاقتصادية بجامعة الجلفة التي لم يبخلوا علينا بالمراجع خلال مشوارنا الدراسي.

الشكر موصول إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة أساتذتي الأفاضل بارك الله في علمهم وفي حسناتهم

ملخص

عالجت هذه الدراسة موضوع السياسة الاتفاقية وأثرها على المؤشرات الاقتصادية الكلية مع دراسة تحليلية وقياسية لحالة الاقتصاد الجزائري مقارنة مع بعض دول المغرب العربي " المغرب، تونس" خلال الفترة (1990-2017)، وهدفت الدراسة في الجانب النظري إلى توضيح أهم المفاهيم المتعلقة بالسياسة الانفاقية و مؤشرات الاقتصادية الكلية وكذا أهم النظريات المفسرة للعلاقة بينهما، أما في الجانب التطبيقي فهدفت إلى تحليل وقياس أثر الانفاق العام على معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم ومعدل البطالة في الدول المغرب العربي محل الدراسة، من خلال الاعتماد على طرق القياس الاقتصادي وذلك باستخدام بيانات طويلة الأجل بانيل وفحص استقرارية السلاسل الزمنية واستخدام اختبار تكامل مشترك بين المتغيرات، وفي الأخير تقدير العلاقة في المدى الطويل باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا FMOLS.

ومن خلال هذا الدراسة توصلنا لعدة نتائج أهمها وجود علاقة تكامل مشترك بين الانفاق العام من جهة ومعدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم من جهة أخرى ولا توجد علاقة تكامل مشترك مع معدل البطالة، إضافة إلى أن الانفاق العام يؤثر بالإيجاب على معدل النمو الاقتصادي وبالسلب على معدل التضخم.

الكلمات المفتاحية: الانفاق العام، النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة ، معطيات بانيل.

Abstract:

This study dealts the subject of expenditure policy and its effect on macroeconomic indicators with an analytical and econometric study on the Algerian Economy compared with the some Arab Maghreb countries "Morocco, Tunisian" during the period (1990-2017), in the theoritical part the study aims to clarify the most important concepts related to government spending policy and the macroeconomic indicators, as well as the most important theories explaining the relationship between them. However, the empirical study aims to analyse and measure the impact of public expenditure on growth rate , inflation rate and unemployment rate in some Arab Maghreb countries under study, using one economic measurement methods through the use of PANEL data and testing the stationarity of data and applying fully modified ordinary least squares method (FMOLS).

Through this study, we reached several important results of which is cointegration relationship between public expenditure, economic growth rate and inflation rate, and there is no cointegration relationship with the unemployment rate, in addition to public expenditure positively affects the rate of economic growth and negatively on the rate of inflation.

Keywords: public expenditure, economic growth, inflation, unemployment, PANEL data.

فهـرس المحتويــات

فهــرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الاهداء	
الشكر والتقدير	
ملخص	
فهرس المحتويات	**I**
فهرس الجداول	**V**
فهرس الأشكال	**VII**
فهرس الملاحق	**XI**
مقدمة	أ
الفصل الأول: الاطار النظري للمتغيرات الاقتصادية الكلية	50-02
تمهيد	02
المبحث الأول: مفاهيم حول النمو الاقتصادي	03
المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي	03
المطلب الثاني: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي	05
المطلب الثالث: قياس النمو الاقتصادي	10
المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي للبطالة	15
المطلب الأول: ماهية البطالة	15
المطلب الثاني: أنواع البطالة	17
المطلب الثالث: قياس البطالة وأثارها	26
المبحث الثالث: مدخل مفاهيمي حول التضخم	33
المطلب الأول: مفاهيم حول التضخم	33
المطلب الثاني: أنواع التضخم وأشكاله	36
المطلب الثالث: طريق قياس التضخم وأثاره	41
خلاصة الفصل	50

فهـرس المحتويات

الفصل الثاني : الإنفاق العام وأثره على المؤشرات الاقتصادية الكلية	108-52
تمهيد	52
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياسة المالية	53
المطلب الأول: ماهية السياسة المالية	53
المطلب الثاني: أهداف وأدوات السياسة المالية	59
المطلب الثالث: آلية عمل السياسة المالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي	65
المبحث الثاني : مفاهيم أساسية حول سياسية الانفاق العام	70
المطلب الأول : مفهوم الانفاق العام وقواعده	70
المطلب الثاني : تصنيفات الإنفاق العام	76
المطلب الثالث: الأثار الاقتصادية للإنفاق العام	82
المبحث الثالث : تأثير الانفاق العام على المؤشرات الاقتصادية الكلية	87
المطلب الأول: التوازن الاقتصادي العام في إطار نموذج (IS/LM)	87
المطلب الثاني: تأثير الانفاق العام على النمو الاقتصادي	94
المطلب الثالث: تأثير الانفاق العام على البطالة	99
المطلب الرابع : تأثير الانفاق العام على التضخم	102
خلاصة الفصل	108
الفصل الثالث: تطور الانفاق العام في الجزائر وتحليل الدراسات السابقة في مجال الموضوع	207-110
تمهيد	110
المبحث الأول : تطور الانفاق العام في الجزائر	111
المطلب الأول : تطور الانفاق العام في ظل الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر	111
المطلب الثاني : السياسة الانفاقية في ظل تطبيق مخطط دعم الانعاش الاقتصادي	116
المطلب الثالث: السياسة الانفاقية في ظل تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	121
المطلب الرابع : السياسة الانفاقية في ظل تطبيق برنامج توطيد النمو الاقتصادي	127

المبحث الثاني: تحليل الدراسات الكمية السابقة في مجال الموضوع	131
المطلب الأول: الدراسات الكمية السابقة المتعلقة بتأثير سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي	131
المطلب الثاني: الدراسات الكمية السابقة المتعلقة بتأثير سياسة الانفاق العام على البطالة	139
المطلب الثالث: الدراسات المتعلقة بتأثير الانفاق العام على التضخم	146
خلاصة الفصل	151
الفصل الرابع : الدراسة التطبيقية لأثر الإنفاق العام على المؤشرات الاقتصادية الكلية	226-153
تمهيد	153
المبحث الأول: الدراسة الوصفية لدول عينة الدراسة باستعمال طريقة التحليل بالمركبات الأساسية	154
المطلب الأول: الدراسة الوصفية للمتغيرات في الجزائر	154
المطلب الثاني: الدراسة الوصفية للمتغيرات في المغرب	162
المطلب الثالث: الدراسة الوصفية للمتغيرات في تونس	170
المبحث الثاني : مدخل نظري لنماذج بانيل	178
المطلب الأول : مفاهيم أساسية حول نماذج بانيل	178
المطلب الثاني : نماذج البيانات الطولية الديناميكية (Les modèles des données de panel dynamiques)	183
المطلب الثالث: التكامل المشترك للبيانات الطولية	185
المبحث الثالث : دراسة وتحليل نتائج نمذجة بانيل	187
المطلب الأول: قياس أثر الانفاق العام على معدل النمو الاقتصادي في بعض دول المغرب العربي	187
المطلب الثاني: تقدير العلاقة بين الانفاق العام و معدل التضخم في بعض دول المغرب العربي	202
المطلب الثالث : أثر الانفاق العام على معدلات البطالة في بعض دول المغرب العربي	214
المطلب الرابع : دراسة العلاقة في المدى القصير	225
خلاصة الفصل	226
الخاتمة	228
قائمة المراجع	235
الملاحق	248

فهـرس الجـداول

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(01-02)	متغيرات سوق السلع والخدمات	90
(02-02)	محددات الطلب على والنقود وعرض النقود عند كينز	92
(01-03)	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)	114
(02-03)	التوزيع الإجمالي والسنوي لبرنامج الانعاش الاقتصادي	119
(03-03)	تقسيمات البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	123
(04-03)	مضمون برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)	124
(05-03)	مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)	128
(01-04)	جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية في الجزائر	157
(02-04)	مصفوفة الارتباطات في الجزائر	158
(03-04)	القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور في الجزائر	159
(04-04)	جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية في المغرب	165
(05-04)	مصفوفة الارتباطات في المغرب	165
(06-04)	القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور في المغرب	166
(07-04)	جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية في تونس	173
(08-04)	مصفوفة الارتباطات في تونس	173
(09-04)	القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور في تونس	174
(10-04)	نتائج تقدير نماذج بانيل لأثر الانفاق العام على معدل النمو الاقتصادي	188
(11-04)	نتائج اختبار هوسمان	189
(12-04)	نتائج تقدير نموذج الأثر العشوائي باستعمال طريقة المتغيرات المساعدة IV	192
(13-04)	نتائج تقدير النموذج بطريقة DYN-GMM	193
(14-04)	اختبار القيود زائدة التمييز test Sargan	193
(15-04)	نتائج اختبار استقرارية لسلسلة حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي	194
(16-04)	نتائج اختبار استقرارية لسلسلة حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي عند الفرق الأول	195
(17-04)	نتائج اختبار استقرارية لسلسلة حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي بتأخير سنة	196
(18-04)	نتائج اختبار استقرارية لسلسلة حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي بتأخير سنة عند الفرق الأول	196

(04-19)	نتائج اختبار استقرارية لسلسلة الانفاق العام	197
(04-20)	نتائج اختبار استقرارية لسلسلة الانفاق العام عند الفرق الأول	198
(04-21)	نتائج اختبار بدروني للتكامل المشترك	199
(04-22)	نتائج اختبار كاو للتكامل المشترك	200
(04-23)	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة FMOLS	201
(04-24)	نتائج تقدير نماذج بانيل لأثر الانفاق العام على معدل التضخم	203
(04-25)	نتائج اختبار هوسمان	204
(04-26)	نتائج تقدير نموذج الأثر العشوائي باستعمال طريقة المتغيرات المساعدة IV	207
(04-27)	نتائج تقدير النموذج بطريقة DYN-GMM	208
(04-28)	اختبار القيود زائدة التمييز test Sargan	208
(04-29)	نتائج اختبار استقرارية لسلسلة معدل التضخم	209
(04-30)	نتائج اختبار استقرارية لسلسلة معدل التضخم عند الفرق الأول	210
(04-31)	نتائج اختبار بدروني للتكامل المشترك	211
(04-32)	نتائج اختبار كاو للتكامل المشترك	212
(04-33)	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة FMOLS	213
(04-34)	نتائج تقدير نماذج بانيل لأثر الانفاق العام على معدل البطالة	215
(04-35)	نتائج اختبار هوسمان	216
(04-36)	نتائج تقدير نموذج الأثر العشوائي باستعمال طريقة المتغيرات المساعدة IV	219
(04-37)	نتائج تقدير النموذج بطريقة DYN-GMM	220
(04-38)	اختبار القيود زائدة التمييز test Sargan	220
(04-39)	نتائج اختبار استقرارية لسلسلة معدل البطالة	221
(04-40)	نتائج اختبار استقرارية لسلسلة معدل البطالة عند الفرق الأول	222
(04-41)	نتائج اختبار بدروني للتكامل المشترك	223
(04-42)	نتائج اختبار كاو للتكامل المشترك	224
(04-43)	نتائج اختبار السببية بين الانفاق العام ومؤشرات الاقتصادية الكلية	225

فهـرس الأشكـال

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(01-01)	البطالة الدورية	21
(02-01)	البطالة الاجبارية والبطالة الاختيارية	23
(03-01)	البطالة المقنعة من خلال دالة الانتاج القصير	25
(01-02)	آلية عمل السياسة المالية التوسعية	66
(02-02)	آلية عمل السياسة المالية الانكماشية	68
(03-02)	مكونات الناتج الوطني الاجمالي	83
(04-02)	اشتقاق منحنى التوازن في سوق السلع والخدمات (IS)	91
(05-02)	اشتقاق منحنى LM	93
(06-02)	منحنى IS/LM	94
(07-02)	تأثير التوسع في الانفاق العام على النمو الاقتصادي	95
(08-02)	تأثير السياسة الاتفاقية الانكماشية على النمو الاقتصادي في إطار منحنى IS/LM	96
(09-02)	فعالية السياسة المالية وأثر المزاحمة	97
(10-02)	آلية تأثير الإنفاق العام على سوق العمل	101
(11-02)	تأثير التوسع في الانفاق العام على المستوى العام للأسعار	106
(01-03)	مضمون برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004)	118
(02-03)	التوزيع القطاعي للمشاريع الخاصة ببرنامج الانعاش الاقتصادي	120
(01-04)	الاحصائيات الوصفية لسلسلة الانفاق العام (LG) في الجزائر	154
(02-04)	الاحصائيات الوصفية لسلسلة معدل البطالة (LTCH) في الجزائر	155
(03-04)	الاحصائيات الوصفية لسلسلة معدل النمو الاقتصادي (LPIBH) في الجزائر	156
(04-04)	الاحصائيات الوصفية لسلسلة معدل التضخم (LINF) في الجزائر	156
(05-04)	تمثيل البياني لنسب تمثيل المحاور في الجزائر	159
(06-04)	التمثيل البياني للمتغيرات في الجزائر	160
(07-04)	التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد في الجزائر	161
(08-04)	الاحصائيات الوصفية لسلسلة الانفاق العام (LG) في المغرب	162
(09-04)	الاحصائيات الوصفية لسلسلة معدل البطالة (LTCH) في المغرب	163

(04-10)	الاحصائيات الوصفية لسلسلة معدل النمو الاقتصادي (LPIBH) في المغرب	163
(04-11)	الاحصائيات الوصفية لسلسلة معدل التضخم (LINF) في المغرب	164
(04-12)	تمثيل البياني لنسب تمثيل المحاور في المغرب	167
(04-13)	التمثيل البياني للمتغيرات في المغرب	168
(04-14)	التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد في المغرب	169
(04-15)	الاحصائيات الوصفية لسلسلة الانفاق العام (LG) في تونس	170
(04-16)	الاحصائيات الوصفية لسلسلة معدل البطالة (LTCH) في تونس	171
(04-17)	الاحصائيات الوصفية لسلسلة معدل النمو الاقتصادي (LPIBH) في تونس	171
(04-18)	الاحصائيات الوصفية لسلسلة معدل التضخم (LINF) في تونس	172
(04-19)	تمثيل البياني لنسب تمثيل المحاور في تونس	175
(04-20)	التمثيل البياني للمتغيرات في تونس	176
(04-21)	التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد في تونس	177
(04-22)	مخطط Hsiao	182
(04-23)	نتائج اختبار Jarque-Bera	191
(04-24)	نتائج اختبار lujing-box	191
(04-25)	نتائج اختبار Jarque-Bera	206
(04-26)	نتائج اختبار lujing-box	206
(04-27)	نتائج اختبار Jarque-Bera	218
(04-28)	نتائج اختبار lujing-box	218

فهـرس الملاحــق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	نتائج تقدير نموذج التجانس الكلي لأثر الانفاق العام على معدل النمو الاقتصادي	248
02	نتائج تقدير نموذج الأثر الثابت لأثر الانفاق العام على معدل النمو الاقتصادي	248
03	نتائج تقدير نموذج الأثر العشوائي لأثر الانفاق العام على معدل النمو الاقتصادي	249
04	نتائج تقدير نموذج التجانس الكلي لأثر الانفاق العام على معدل التضخم	249
05	نتائج تقدير نموذج الأثر الثابت لأثر الانفاق العام على معدل التضخم	250
06	نتائج تقدير نموذج الأثر العشوائي لأثر الانفاق العام على معدل التضخم	250
07	نتائج تقدير نموذج التجانس الكلي لأثر الانفاق العام على معدل البطالة	251
08	نتائج تقدير نموذج الأثر الثابت لأثر الانفاق العام على معدل البطالة	251
09	نتائج تقدير نموذج الأثر العشوائي لأثر الانفاق العام على معدل البطالة	252
10	نتائج اختبار السببية بين الانفاق العام ومؤشرات الاقتصادية الكلية	252

مقـدمـة

يعد موضوع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أكثر المواضيع بحثا من قبل الاقتصاديين والسياسيين وعلماء، حيث حاز على نصيب وافر في الفكر الاقتصادي والدراسات الاقتصادية القديمة والحديثة على حد سواء، غير أن هذا الدور اختلف من نظام اقتصادي إلى آخر، بالإضافة إلى أن الفلسفة السياسية للمجتمع والدولة وكذلك المرحلة التنموية المنتهجة لها دور في تحديد النظام الاقتصادي، وعلى الرغم من أن هناك عدة أنماط ومناهج لإدارة الاقتصاد الوطني إلا أن جميع هذه الأنماط تندرج ضمن الأشكال الرئيسية للدولة (الدولة الحارسة، الدولة المتدخلة، الدولة المنتجة)؛ باعتبار أن الدولة تعتمد في تنفيذ برامجها التنموية على أداة مهمة ألا وهي النفقات العامة، فقد عرفت هذه الأخيرة عدة دراسات وتحاليل باعتبارها تمثل ركنا أساسيا في الدراسات المالية وكنتيجة لتوسع، دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية خاصة بعد تداعيات الأزمة الاقتصادية لسنة 1929، والآثار التي خلفتها أنتجت فكرا اقتصاديا جديدا وهو الفكر الكينزي بزعامة «جون ماينرد كينز» من خلال مؤلفه الشهير « النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود »، وقد قامت النظرية الكينزية على أساس ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بإقامة بعض المشاريع التي تحرك عجلة الاقتصاد وتخرجه من حالة الركود، ويتم ذلك من خلال الإنفاق العام باعتباره المضخة التي تنشط الدورة الدموية للنشاط الاقتصادي وأحد أهم العوامل المؤثرة في الأداء الاقتصادي، كما يعتبر الإنفاق العام الأداة الرئيسية للدولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية الكلية.

إن استهداف الأهداف الاقتصادية الكلية تحمل تحت طياتها تخفيض في مستويات البطالة واستقرار في المستويات العامة لأسعارها مع إحداث تحقيق نمو اقتصادي الذي يعتبر الهدف الأسمى للسياسة الاقتصادية بمختلف أدواتها، لكن هذا الهدف لا بد وأن يراعي منطق الاستدامة المطلوب للحيلولة دون وقوع أزمات اقتصادية، فالاستقرار الظرفي الناتج عن تحسن في بعض المتغيرات الخارجة عن نطاق التحكم المحلي لا يمكن اعتماده كأساس لتقييم فعالية السياسات الاقتصادية الكلية في إحداث التوازن المطلوب داخل المنظومة، بل إن استدامة المحددات الناظمة لسيرورة المؤشرات الرئيسية للاستقرار الاقتصادي الكلي هو الأساس لإبراز نجاح أو فشل تلك السياسات في تحقيق الأهداف المطلوبة.

وعليه فإن تحقيق الاستقرار الاقتصادي بمختلف مؤشراته من رفع النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة والتضخم أخذ لدى الكثير من الباحثين والسياسيين أهمية كبيرة بعد أن أدركت حكومات هذه البلدان، وخاصة الريعية منها والتي تعاني من اختلالات، وتشوهات كبيرة في هياكل اقتصادياتها والناجم من اعتمادها على المورد الوحيد للدخل، والمتأتي من خلال امتلاكها لثروات طبيعية كبيرة يقع في مقدمتها النفط، أو السياحة أو حتى الزراعة مما جعلها تتصف بأحادية الاقتصاد، ولذلك اعتمدت دول المغرب العربي خاصة كل من الجزائر والمغرب

وتونس جملة من التدابير والإجراءات للتأثير في الإيرادات والنفقات العمومية بتغيير حجمهما أو تركيبتهما، سعيا لتحقيق مجموعة من الأهداف التي تحددها التوجهات العامة للسياسة الحكومية من جهة، والظرفية الاقتصادية من جهة أخرى كتحفيز النمو و التشغيل الكامل للعمالة والتحكم في معدلات التضخم.

وقد كانت ولا زالت الجزائر من بلدان شمال حوض البحر الأبيض المتوسط عرضة لمختلف الأزمات الاقتصادية، خاصة النفطية، فكلما تدهورت أسعار البترول ظهرت الآثار السلبية على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية. وعليه فقد عمدت حكومات الجزائر إلى التدخل في النشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق العام للحد ومعالجة هذه الأزمات وزيادة الناتج الداخلي الخام، إذ انتهجت هاته الأخيرة سياسية توسع في الإنفاق العام من خلال الكثير من البرامج الاقتصادية وهذا عن طريق تحويل منهجها الاقتصادي والانتقال إلى اقتصاد السوق بداية من 1989 حيث انتهجت سياسة إصلاحية جديدة برعاية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بتطبيق برامج الاستقرار الاقتصادي، وبرامج التعديل الهيكلي، والإصلاحات الاقتصادية وفق سياسة مالية توسعية من منظور كينزي بعد تحسن أسعار النفط سنة 2001 والتي تمثلت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، والبرنامج التكميلي لدعم النمو، والبرنامج التكميلي لدعم النمو، والإستراتيجية التنموية الجديدة للجزائر بعد انهيار أسعار البترول سنة 2014 وانتهاج نموذج النمو الاقتصادي في عام 2017. وقد كان الهدف الرئيسي من ذلك هو تنشيط الاقتصاد ورفع معدلات النمو الاقتصادي والحد من البطالة والتضخم وغيرها من المشاكل التي تواجه الاقتصاد الجزائري في ظل تحسين الوضعية المالية نتيجة الارتفاع الذي سجلته أسعار النفط الجزائري بشكل متواصل خلال بداية الألفية الثالثة.

2 - إشكالية الدراسة : إن دارسة سلوك هذه المتغيرات نتيجة تغيير الإنفاق العام تعتبر عاملا هاما في بناء السياسة المالية لدول المقصودة وعلى رأسها الجزائر، وعليه من هذا المنطلق تبرز لنا إشكالية هذه الدارسة: **ما مدى تأثير سياسة الإنفاق العام على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر مقارنة مع بعض دول المغرب العربي (المغرب وتونس)؟**

3 - الأسئلة الفرعية :

من أجل الإجابة على التساؤل الرئيسي يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ هل هناك اختلاف بين أشهر المدارس الاقتصادية، لنظرتهم إلى الدور الاقتصادي للدولة؟
- ✓ هل هناك علاقة توازنية في المدى الطويل للإنفاق العام مع النمو الاقتصادي الجزائر ؟

- ✓ هل هناك علاقة توازنية في المدى الطويل للإنفاق العام مع التضخم في الجزائر ؟
- ✓ هل توجد علاقة توازنية في المدى الطويل للإنفاق العام النمو الاقتصادي في تونس والمغرب؟
- ✓ هل توجد علاقة قصيرة المدى لإنفاق العام مع التضخم والبطالة في تونس والمغرب؟

4 – فرضيات الدراسة :

قصد تسهيل الإجابة على الإشكالية المطروحة، والأسئلة الفرعية، سوف نضع بعض الفرضيات التي ستكون منطلق دراستي، والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- ✓ هناك تباين بين أشهر المدارس الاقتصادية لنظرتهم إلى الدور الاقتصادي للدولة.
- ✓ تمارس سياسة الانفاق العام آثارا كينزية ايجابية على كل من النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر.
- ✓ تشكل سياسة الانفاق العام ضغوطا سلبية على التضخم بسبب الضعف الهيكلي للاقتصاد الجزائري.
- ✓ تساهم سياسة الانفاق العام في رفع مستويات النمو الاقتصادي والبطالة في المغرب فيما يكون تأثيرها ضعيف على مستوى معدلات التضخم.
- ✓ هناك تأثير سلبي بين سياسة الانفاق العام ومعدلات النمو الاقتصادي، البطالة والتضخم في تونس بسبب اعتمادها بشكل كبير على القطاع الخاص دون القطاع العام.

5- أهداف الدارسة :

تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف حيث يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في :

- ✓ معرفة نوعية العلاقة الموجودة مابين كل من الإنفاق العام والنمو الاقتصادي بالإضافة إلى البطالة والتضخم في كل من الجزائر ومقارنتها مع كل من تونس والمغرب، لاستنتاج مدى التأثير الذي تحدثه كل متغيرة على المتغيرة الأخرى خاصة في الجانب القياسي.
- ✓ تقييم أداء الجزائر ضمن مؤشرات الاقتصاد الكلي لبعض دول المغرب العربي (تونس والمغرب)، والتعرف على جوانب القوة وجوانب الضعف في أداء الاقتصاد الجزائري.

كما وتندرج في إطار هذه الدارسة مجموعة من الأهداف الأخرى والتي تتمثل في:

- ✓ معرفة أهمية كل من المتغيرات الدارسة ومدى الدور الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية للبلد.

- ✓ مدى تأثير متغيرات الدارسة في كل مرحلة من المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري والمغربي والتونسي على حد سواء ابتداء من سنة 1990 إلى غاية سنة 2017.
- ✓ التعرف على مختلف السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الدولة الجزائرية، أثناء الأزمات الاقتصادية، بالإضافة إلى مختلف البرامج الاقتصادية أثناء الطفرات النفطية.

6 - أهمية الدارسة :

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتعرض لأهم المواضيع الحساسة والأكثر اهتماما لدى مختلف الباحثين وحتى الحكومات المهتمة ألا وهي الوضعية الاقتصادية السائدة في الجزائر وكل من المغرب وتونس، وهذا بالتركيز على الكثير من المتغيرات والتطوارت التي شهدها كل من الإنفاق العام، النمو الاقتصادي البطالة والتضخم وهي المتغيرات المعنية بالدارسة، وهذا لما لهذه المتغيرات من أهمية بالغة في المساهمة في تحقيق نمو اقتصادي مقبول عن طريق مختلف السياسات المتبعة من قبل السلطات سواء بالتأثير المباشر أو الغير مباشر في تلك المتغيرات.

7 - أسباب اختيار الموضوع :

تعود أسباب اختيار الموضوع إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية على النحو التالي:

أ. **الأسباب الذاتية** : وتتمثل في الرغبة الشخصية للباحث للخوض في مواضيع الاقتصاد الكلي الذي يعرف تحولات وتطورات متلاحقة خاصة المواضيع المتعلقة بالنمو الاقتصادي ، والتنمية الاقتصادية، التضخم والبطالة، بالإضافة إلى أن ارتباط الموضوع بنوع التخصص الأكاديمي الذي نزاوله في الجامعة وذات الطابع الاقتصادي.

ب. **الأسباب الموضوعية:** أهمية الموضوع وطبيعة الاقتصاد الجزائري، خاصة في المرحلة الأخيرة التي يمر بها الاقتصاد الوطني خاصة في ظل تراجع أسعار البترول والدعوة إلى تنويع الاقتصاد الجزائري،كون أن الإنفاق يعتبر المحفز الأول للنمو الاقتصادي ومعالج للبطالة والتضخم وهذا بتباع السياسات الاقتصادية وفق النظريات الاقتصادية المختلفة و البرامج الاقتصادية المنجزة، والمساهمة في النقاش الوطني السائد والاهتمام بالاقتصاد الوطني والبحث عن بدائل حلول اقتصادية لكل من النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة المستفحلة في الوطن.

8 – حدود الدراسة :

إن محاولة الإجابة على إشكالية الموضوع، واختبار مدى صحة الفرضيات، فقد تعين علينا وضع محددات وأبعاد الدراسة التي تمثلت في الجوانب التالية:

- ✓ **الجانب الموضوعي**: يتعلق بمفاهيم الاقتصاد الكلي والمتغيرات الاقتصادية الكلية، إضافة إلى المفاهيم المرتبطة بالقياس الاقتصادي.
- ✓ **الاطار الزماني**: في حين سيقصر الإطار الزماني للدراسة في التركيز على الفقرة 1990-2017، وفق ما تقتضيه الدراسات القياسية والإلمام بمختلف المراحل والتحولات التي مر بها الاقتصاد الجزائري ومقارنتها مع مؤشرات الاقتصاد التونسي والمغربي.
- ✓ **الاطار الجغرافي**: فقد وقع اختيارنا على دارسة الاقتصاد الجزائري في الجانب النظري والاقتصاد التونسي والمغربي كدراسة تحليلية وقياسية مقارنة مع الجزائر.

9 – المناهج والأدوات المستخدمة :

من خلال تقسيمات الدراسة نرى أن منهج البحث يتوقف على الأهداف المراد التوصل إليها وعلى صيغة الموضوع في حد ذاته ومنه فالمناهج المناسبة لدراستنا تمثلت في :

- ✓ **المنهج الوصفي التحليلي**: الذي غلب على الدراسة حيث تم الاستعانة به في التعرف على الظاهرة الإنفاق العام المدروسة، ووصفها بطريقة علمية ووضعها في إطارها الصحيح، ومن ثم الوصول إلى تفسيرات منطقية لها دلائل وبراهين منحتنا القدرة على وضع أطر محددة للمشكلة، ويتم استخدام ذلك في تحديد نتائج الدراسة،
- ✓ **الأسلوب المقارن** الذي تخلل المنهج التحليلي حيث تم اعتماده في دراسة ظاهرة الإنفاق العمومي حيث يبرز أوجه الشبه والاختلاف ظاهرة الإنفاق العام وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر وبين باقي الدول المدروسة (تونس والمغرب).

وقد تم استخدم الأدوات الإحصائية التي تساعد بشكل كبير على تفسير النتائج على أرض الواقع من خلال الطرق القياسية والإحصائية المتعلقة بالموضوع وتحليلها بتطبيق خطوات النماذج الاقتصادية، أين تم الاستعانة ببرنامج EVIEWS 10 لتقدير واستخراج النتائج وإجراء الاختبارات اللازمة.

10 – هيكل وتقسيمات الدارسة :

بالاعتماد على المنهجية المتبعة، والأهداف المتوخاة من هذه الدراسة، قمنا بتقسيم الدراسة إلى أربعة فصول حيث شكل **الفصل الأول** قاعدة هامة لفم **الإطار النظري لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية** والمتمثلة في النمو الاقتصادي، والبطالة، والتضخم التي تدل على وضعية الاقتصادات المدروسة من خلال تبيان مختلف المفاهيم المتعلقة بالنفقات العامة والعوامل المحددة للنمو الاقتصادي بالإضافة إلى قياس النمو الاقتصادي وذلك في المبحث الأول ، ودارسة البطالة وأنواعها ومختلف أثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى النفسية في المبحث الثاني أما المبحث الثالث فتضمن توضيح أشكال التضخم وكيفية قياسه مؤشراته وأثاره الاقتصادية والاجتماعية. ثم يأتي **الفصل الثاني** لتبيان " **أثر الإنفاق العام على المؤشرات الاقتصادية الكلية** " حيث تناولنا في البحث الأول مفاهيم عامة حول السياسة المالية من خلال التطرق إلى التطور التاريخي للسياسة المالية في ضوء المدارس الاقتصادية، بالإضافة إلى تشخيص أدواتها المالية التي تنتهجها الحكومات عند رسم سياساتها الاقتصادية لتحقيق أهدافها المنشودة والمتمثلة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في حين جاء المبحث الثاني والثالث لدراسة مختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بسياسية الإنفاق العام؛ ودراسة علاقة الإنفاق العام بكل من البطالة والتضخم. في حين خصص **الفصل الثالث** لتحليل ومناقشة " **تطور الإنفاق العام في الجزائر وتحليل الدراسات السابقة في مجال الموضوع**" خلال الفترة 1990 – 2017 وذلك بإدراج مبحثين خصص المبحث الأول لتطور الإنفاق العام في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وفق فترات متباينة ومنتظمة خلال التسعينيات من القرن الماضي ، والتطرق للسياسة الاتفاقية في ظل تطبيق المخططات والبرامج الاقتصادية بداية من سنة 2001 إلى يومنا هذا، في حين خصص المبحث الثاني لتحليل الدراسات الكمية السابقة في مجال أثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، والدراسات الكمية السابقة المتعلقة بتأثير سياسة الإنفاق العام على البطالة، والدراسات المتعلقة بتأثير الإنفاق العام على التضخم، وكذا المناهج النماذج القياسية المتبعة فيها والنتائج المتوصل إليها. وختاما جاء **الفصل الرابع**: لطرح النموذج القياسي المتبع في دراستنا **لأثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، البطالة والتضخم في الجزائر مقارنة مع تونس والمغرب خلال الفترة 1990–2017**.

أين تناول المبحث الأول: دراسة وصفية لدول عينة الدراسة :الجزائر والمغرب وتونس على التوالي باستعمال طريقة التحليل بالمركبات الأساسية (ACP-normée) وقد تناول المبحث الثاني والثالث مدخل نظري لدراسة وتحليل نتائج نمذجة لنماذج بانيل، وتقدير العلاقة بين الإنفاق العام و معدل التضخم والبطالة في بعض دول المغرب العربي، واختبارها من الناحية الإحصائية، الاقتصادية.

الفصـل الأول

الاطار النظري للمتغيرات الاقتصادية الكلية

تمهيد

تعتمد كل الدول في بناء سياستها الاقتصادية على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية في المدى القصير والمتوسط والطويل، حيث تقوم باستشراف أو التنبؤ بما ستصل إليه هذه الأهداف بناء على المعطيات الموجودة ليتم بعدها بلورة السياسات الاقتصادية التي تمكنها من الوصول إلى هذه الأهداف بدقة أو على الأقل بأرقام قريبة من ذلك، وعلى هذا الأساس فإن قياس كفاءة الاقتصاد في كل الدول يعتمد على هذه المؤشرات الاقتصادية خاصة الكلية منها، فإذا كانت هذه المؤشرات جيدة فهذا يدل على تعافي الاقتصاد، وإذا كانت مشوهة أو بعيدة عن المستويات المتعارف عليها فهذا يدل على وجود خلل في الاقتصاد الذي ينبغي تصحيحه في أقرب وقت من خلال تصحيح السياسات الاقتصادية التي تستهدف هذه المؤشرات، ومن بين المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تدل على وضعية الاقتصاد النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم.

ومن خلال هذا الفصل، سنحاول أن نتطرق إلى أهم الجوانب النطرية المتعلقة بالنمو الاقتصادي والبطالة، التضخم وذلك فق ثلاث مباحث رئيسية والتي تتمثل في:

- **المبحث الأول**: مفاهيم حول النمو الاقتصادي؛
- **المبحث الثاني**: مدخل مفاهيمي للبطالة؛
- **المبحث الثالث**: مدخل مفاهيمي حول التضخم.

المبحث الأول: مفاهيم حول النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي أحد أهم الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية، اذ يمثل مجموع الأدوات التي تعمل على زيادة أعلى في قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات من فترة زمنية إلى أخرى، ويحقق النمو الاقتصادي هذه الزيادة بالاعتماد على عناصر الإنتاج: الأرض ورأس المال والتنظيم والتكنولوجيا، أي من خلال الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية المتاحة والتي تعد بمثابة المناخ الملائم لتطوره، كما أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لا بد وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي لتحسين المستوى المعيشيّ للمجتمعات.

المطلب الأول: ماهية النمو الإقتصادي

النمو في اللغة هو زيادة الشيء وتغيره إلى حال أكبر وأحسن وبشكل تلقائي[1]، أما اقتصاديا فهو زيادة الإنتاج أو الداخلي الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معنية، وبما أن الأقطار النامية تتميز اقتصاداتها بوجود موارد اقتصادية غير مستغلة، لذا فإنه باستغلال هذه الموارد تدريجياً يمكن لهذه الأقطار أن تحقق معدلات نمور مترفعة وسريعة في الدخل ولفترة طويلة نسبياً[2]، ولقد تعددت تعاريف النمو الاقتصادي بتعدد المفكرين وبتعدد المدارس الاقتصادية وهنا يمكن سرد بعض التعاريف الاخرى كالتالية:

- وهناك من عرف النمو الاقتصادي على انه التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبئ ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية [3].
- يتمثل النمو الاقتصادي في حدوث زيادة مستمرة وسريعة في الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن بما يسمح بزيادة متوسط نصيب الفرد منه خلال فترة من الزمن، والشرط الأول لحدوث النمو الاقتصادي هو أن يكون معدل نمو الدخل القومي أكبر من معدل النمو السكاني، والشرط الثاني هو أن يكون معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل النقدي أكبر من معدل إرتفاع المستوى العام للأسعار[4].

---

[1] طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري، **مدخل الى علم الاقتصاد التحليل لجزئي والكلي**، ط2، دار وائل للنشر، الاردن، 2011، ص447.

[2] حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط1، دار وائل للنشر، الاردن، 2006، ص168.

[3] أحمد أبو الفتوح علي، **نظرية النقود والأسواق المالية**، ط1، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001،ص 103.

[4] السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2013، ص390.

- كما يعرف النمو الاقتصادي على أنه تغيير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة معينة من الزمن، أي أنه الزيادة الحاصلة في الدخل لدولة معينة لفترة محددة، ويضيف بعض الكتاب إلى هذا التعريف شرط استمرار هذه الزيادة لفترة طويلة من الزمن، وذلك للتمييز بين النمو والتوسع الاقتصادي الذي يتم لفترة قصيرة نسبيا[1].
- ويعرف النمو بالزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين[2] كما أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لا بد وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل نمو الدخل الكلي يفوق معدل النمو السكاني، وكثيرا ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما ويزيد عدد السكان بمعدل أعلى وبالتالي لا تكون هناك زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي بالرغم من زيادة الناتج المحلي[3] .

وكتعريف شامل للنمو الاقتصادي يمكننا الرجوع إلى التعريف التالي: هو الزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد بالإعتماد على عناصر الإنتاج الأرض ورأس المال والتنظيم والتكنولوجيا، أي يتمثل في الزيادة المحققة في الانتاج على المدى الطويل لإنتاج البلد. ومن التعاريف السابقة يمكن استنتاج ما يلي:[4]

- النمو الاقتصادي لا يعني فقط زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لابد أن يترتب على ذلك زيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو لا بد أن يفوق معدل النمو السكاني. ومنه فإن:

  معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي – معدل النمو السكاني.
- أن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية، أي لابد من استبعاد معدل التضخم، وعلى ذلك فإن:

  معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد – معدل التضخم.
- أن تكون الزيادة في الدخل على المدى البعيد وليست زيادة مؤقتة(استبعاد ما يعرف بالنمو العابر الذي يحدث نتيجة عوامل عرضية).

---

[1] سيدي محمود ولد سيدي محمد، **المشاكل الهيكلية للتنمية**، منشورات وزارة الثقافة، سوريا، 1995، ص 90.

[2] Jean Arrous, **Les théories de la croissance** , Paris, éditions du seuil, 1999, page 9.

[3] محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية** ، قسم الاقتصاد ، مصر،2000 ، ص51 .

[4] مصطفى يوسف الكافي، **مبادئ الإقتصاد الجزئي والكلي**، ط1، ألفا للوثائق، الجزائر، 2018، ص447.

المطلب الثاني: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

حضي موضوع النمو الاقتصادي باهتمام واسع في الفكر الاقتصادي وأعتبر بمثابة ظاهرة قديمة جدا، إذ أنه السمة الرئيسية للاقتصاد المتقدم .ولذلك فقد اتخذ مكانا أساسيا وهاما في السياسات الاقتصادية لمعظم دول العالم. حيث أظهر تاريخ الفكر الاقتصادي أن معظم العلماء الاقتصاديين أمثالAdam Smith ، Ricardo ،David ،Karl Marx ،Joseph Schumpeter ،Harrod et Dommarسعوا لإظهار محددات النمو الاقتصادي وشروط استدامتها، أي ركزوا في دراساتهم على كيفية الوصول إلى تحقيق معدلات نمو عالية .ووفقا لهم فإن تراكم رأس المال المادي والبشري يعتبران بمثابة محددين هامين للنمو الاقتصادي، وأن مبدأ تقسيم العمل يسمح بزيادة الإنتاج وبالتالي في التطور والنمو الاقتصادي. وفي أواخر1956 ، اقترح R.Solow محدد جديد يتمثل في التقدم التقني، هذا الأخير أعطى أهمية كبيرة في تحفيز النمو الاقتصادي وذلك لاعتباره عامل مشجعاً لنمو الدخل الوطني، لأن التطوير في معدات الإنتاج يشجع المنتجين ويتيح لهم امكانية زيادة الإنتاج، وبالتالي تحسين وزيادة مستوى المعيشة لأفراد المجتمع وتحسين دخلهم. غير أن أواخر فترة الثمانينات شهدت ظهور نظريات النمو الداخلي مع(1986) Paul Römer ، (1991) Robert Barro (1988) Robert Lucas، إذ ارتكزت على العوامل غير التقليدية المحركة للنمو الاقتصادي مثل رأس المال البشري والإنفاق الحكومي، ولقد ساعدت تلك النظريات على إبراز أن العوامل الداخلية أو الذاتية يمكن أن تساهم بنسبة كبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي[1].

ويمكن تقديم أهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في العناصر التالية:

1- تراكم رأس المال:

يشير معظم الاقتصاديين إلى أهمية عملية تجميع الرأسمالي في تحقيق معدلات من النمو الاقتصادي، وهذه العملية يتطلب وجودها توفر حجم مناسب من الادخارات الحقيقية بحيث يتم من خلاله توفير الموارد لأغراض الاستثمار بدلاً من توجهها نحو مجالات الاستهلاك، وكذلك وجود قدر من الادخارات النقدية اللازمة لتمويل هذه الاستثمارات، وأن يرافق ذلك وجود أجهزة تمويل قادرة على تعبئة المدخرات لدى الأفراد والجهات المختلفة، وتوفيرها للمستثمرين اضافة الى ضرورة القيام بعملية الاستثمار ذاتها بحيث يتم استخدام الادخارات الحقيقة والنقدية من أجل اقامة الاستثمارات ذلك أن عملية توفر الموارد المالية، ووجود ادخارات، وتوفر أجهزة ومؤسسات تمويلية تتولى ذلك لا تكفي حتى إذا توفر عرض نقد تام المرونة لإقامة الاستثمارات، ما لم يتوفر الموارد الحقيقية

[1] بويعقوب براهيم، **النمذجة القياسية لدراسة أثر التضخم على الاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR) 2006-2015** ، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد07، ، بشار، الجزائر ، ديسمبر 2016 ، ص04.

المتمثلة بالموارد الخام والقدرات البشرية والمستلزمات المادية الأخرى اللازمة لإقامة الاستثمارات، وفي حالة عدم توفر ذلك فإن نتيجة التوسع النقدي ستكون خلق التضخم بدلاً من الإسهام في توليد استثمارات في الاقتصاد، إذ من المهم أن تقاس وتعبر عن الموارد التي ينبغي استخدامها في إطار برامج التنمية أي الخدمات المحلية والأجنبية والموارد والمعدات الضرورية مباشرة لتنفيذ البرامج، أو المزيد من السلع والخدمات التي سيزداد الطلب عليها بصورة غير مباشرة بفعل الإنفاق الانمائي[1].

كما لابد للمجتمع أن يضحي بجزء من الاستهلاك الجاري لإنتاج السلع الرأسمالية مثل المعامل، المكائن، طرق المواصلات، الجسور، المدارس والجامعات، المستشفيات...الخ، فالمعدل الذي يستطيع أن يضيفه المجتمع الى كمية رأس المال يؤثر على معدل النمو الاقتصادي لذلك المجتمع، أما العوامل المحددة لتراكم رأس المال فهي تلك التي تؤثر في الاستثمار أولها:[2]

- توقعات الارباح؛
- السياسات الحكومية تجاه الاستثمار.

ويختلف تأثير هذه العوامل من بلد لأخر، ومع ذلك فإن أول مظهر لعملية تراكم رأس المال بالنسبة لجميع الأقطار هي ضرورة التضحية، لذلك فإن تراكم رأس المال يتعلق بصورة مباشرة بحجم الادخار: نسبة دخل المجتمع الذي لا ينفق على الاستهلاك. أي أنه لأجل الاضافة في حجم المتراكم من السلع الرأسمالية، لا بد للمجتمع أن يمتنع عن استهلاك جزء من الانتاج الحالي لتحويل جزء للأغراض الاستثمارية، ويمكن ايجاز هذا المبدأ بصورة عامة كما يلي: إن كلفة (أو ثمن) النمو الاقتصادي بالنسبة للمجتمع هو الاستهلاك الذي يجب أن يضحي به المجتمع من أجل الادخار لغرض تراكم رأس المال.

2- كمية ونوعية الموارد البشرية:

يعتبر النمو السكاني وبالتالي الزيادة النهائية في قوة العمل عامل موجب تقليدي لحث النمو الاقتصادي، في زيادة قوة العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين، ومن ناحية أخرى زيادة السكان تعني زيادة في القوة الشرائية من خلال زيادة حجم الأسواق المحلية ومع ذلك هناك خلاف على ما إذا كان النمو السكاني المتزايد له تأثير موجب أم سالب على النمو الاقتصادي في دولة تعاني من فائض في عنصر العمل حيث يتوقف تأثير النمو السكاني على قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الاضافية. وتتوقف هذه القدرة بصورة كبيرة

[1] فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، ط1، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص ص184-185.

[2] حربي محمد موسى عريقات، **مرجع سبق ذكره**، ص272.

على معدل ونوع التراكم الرأس مالي ومدى توفر العوامل المتربطة مثل مهارات الإدارة والتنظيم، وبالتالي يكون له نفس التأثير القوي أو الكبير على الإنتاج في حالة زيادة عدد الأفراد، فأشكال التعليم وبرامج التدريب وغيرها أشكال الاستثمار في الموارد البشرية يكون لها تأثير كبير على العملية الانتاجية. ويعرف العمل على أنه عبارة عن مجموع القدرات الشرائية والفكرية التي يمكن للإنسان استخدامها في انتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجيته، حيث يعتبر من العناصر المهمة في زيادة الانتاج، وبالتالي زيادة معدلات نمو النتاج الوطني، ويرتبط حجم اليد العاملة بعدد السكان الناشطين في البلد وكذا ساعات العمل التي يبذلها كل عامل كما تمثل الزيادة في عدد السكان عامل رئيسي في ارتفاع حجم العمالة في الدولة[1]. ونستطيع قياس النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي مع العلم أن:[2]

$$\text{معدل الدخل الحقيقي} = \frac{\text{الناتج القومي الإجمالي}}{\text{عدد السكان}}$$

يتضح من المعادلة أعلاه أن معدل النمو الاقتصادي يزداد كلما ازداد الحد الأيمن من المعادلة. ويعتمد هذا الحد الأيسر من المعادلة، أي على معدل زيادة البسط بالنسبة الى المقام. فكلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان، فكلما كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي أكبر، وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي، أما اذا تضاعف الناتج الإجمالي الحقيقي ورافق ذلك زيادة في عدد السكان الى الضعف أيضا فمعنى هذا أن الدخل الفردي الحقيقي سوف لا يتغير ويدل هذا على أن زيادة السكان يعتبر من المشكلات الرئيسية التي تواجه عملية التنمية الاقتصادي في الأقطار النامية، خاصة تلك التي تعاني من الضغط السكاني، والجيد بالملاحظة أن المعادلة السابقة تستخدم السكان مؤشرا كبيا فقط، إلا أنه توجد هناك اعتبارات كبية ونوعية يجب أن تؤخذ بالاعتبار، فمثلاً تؤدي زيادة السكان الى زيادة حجم القوة العاملة أي بزيادة عدد السكان القادرين والراغبين في العمل، وتؤثر انتاجية العمل على معدل النمو الاقتصادي حيث تستخدم عادة مؤشر لقياس الكفاية الحدية في تخصيص الموارد الاقتصادية أو لقياس قدرة اقتصاد معين على تحويل الموارد الاقتصادية الى سلع وخدمات، ومن العوامل الرئيسية المحددة لإنتاجية العمل العناصر الاربعة التالية:

---

[1] مراد عبد القادر، **أثر النمو الاقتصادي على التشغيل في بعض دول المغرب العربي الجزائر – تونس– المغرب دراسة قياسية تحليلية للفترة 1991–2012**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص اقتصاد كمي ، جامعة تلمسان، الجزائر، 2019/2018، ص168.

[2] حربي محمد موسى عريقات، **مرجع سبق ذكره**، ص ص270-271.

- مقدار الوقت المبذول في العمل، أي معدل ساعات العمل في الأسبوع؛
- نسبة التعليم، المستوى الصحي، والمهارات الفنية للعمال؛
- كمية ونوعية المكائن الحديثة المستخدمة في الإنتاج والموارد الأولية المتوفرة؛
- درجة التنظيم والإدارة والعلاقات في العمل.

3- معدل التقدم التقني:

يعتبر عدد من الاقتصادين التقدم التكنولوجي أهم عناصر لعملية النمو الاقتصادي، وينتج التقدم التكنولوجي في أبسط صوره من الطرق الجديد والمستحدثة لإنجاز المهام التقليدية مثل الملابس، بناء المنازل، زراعة المحاصيل..الخ، وهناك ثلاث تصنيفات أساسية للتقدم التكنولوجي وهي التكنولوجيا المحايدة والتقدم التكنولوجي والتكنولوجيا الموفرة للعمل والتكنولوجيا الموفرة لرأس المال، ويحدث التقدم التكنولوجي المحايد عندنا نصل الى مستويات الانتاج المترفعة بنفس كمية مدخلات لعناصر الانتاج، فتلك الايثارات البسيطة التي تنشأ من تقسيم العمل يمكن أن ينتج عنها مستويات الانتاج مرتفعة واستهلاك أكثر بالنسبة لكل الأفراد، كما أن التغيير التكنلوجي المحايد الذي يؤدي الى مضاعفة اجمالي الانتاج يكون معادلا من حيث المفهوم لمضاعفة كل عناصر الانتاج، وعلى العكس ربما يكون التقدم التكنلوجي لتوفير عنصر العمل، أو توفير راس المال، والذي يعني تحقيق مستويات مرتفعة للناتج بنفس كمية العمل أو راس المال، فالحسابات الشخصية وماكنات النسيج الالي والجرارات وغيرها من الأنواع المختلفة والآلات والعدد يمكن تصنيفها كنواتج للتقدم التكنولوجي الموفر للعمل. أما التقدم التكنولوجي الموفر لرأس المال فهو ظاهرة أكثر ندرة، ويرجع ذلك الى أن معظم البحوث العملية والتكنولوجية العالمية تتم من قبل الدول المتقدمة، والتي تتطلع الى توفير عنصر العمل وليس رأس المال، ومع ذلك في دول العا لم الثالث الي يكون فيها عنصر العمل متوفر وعنصر رأس المال النادر، يكون التقدم التكنولوجي الموفر لرأس المال هو المطلوب. ويمكن أن يصبح التقدم التكنولوجي أيضا ممثلا في تعزيز العمل ورأس المال. ويحدث التقدم التكنلوجي المعزز للعمل عندما يتم الارتقاء بجودة ومهارة وقوة العمل، وبالمثل يتحقق التقدم التكنولوجي المعزز لرأس المال عندما يتم استخدام السلع الراس مالية الموجودة بصورة أثر انتاجية[1]. ويمكن تقديم أهم أسباب وعوامل الاهتمام بالتكنولوجيا في الوقت الراهن الى ما يلي: [2]

[1] محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ، السعودية، 2006، ص199.

[2] فليح حسن خلف، **مرجع سبق ذكره**، ص ص198-199.

- يعتمد معدل النمو الاقتصادي بشكل كبير على معدل التطور التكنولوجي، خاصة وأن العديد من الدراسات حاولت أن تثبت مثل هذه العلاقة كما هو الحال في دراسة سولو التي توصلت الى أن نسبة مهمة من النمو في الدخل القومي يمكن أن تعزى الى التقدم التكنولوجي؛
- الاهتمام الكبير بتطوير الاسلحة والمعدات والأجهزة الحربية والمجالات الاخرى أدى الى الاهتمام بأحدث تطور تكنولوجي، نظراً لعلاقة هذا التطور الوثيقة بهذه المجالات.
- اعتماد التطور التكنولوجي كأداة مهمة للمنافسة بين المشروعات التي لا تعتمد على الفروقات في الأسعار كأساس في ذلك فحسب، بل القدرة على انتاج سلع جديدة أو ابتكار وسائل جديدة تحدث تطور في نوعية السلع حتى وإن كانت غير جوهرية في حالات ليست بالقليلة؛
- لأن التطور التكنولوجي الواسع الذي تشهده الدول المتقدمة يمكن أن يثير الكثير من المخاوف حول ظهور البطالة والحجاة للبحث عن أعمال جديدة والتدريب عليها.

ورغم أهمية التكنولوجيا في طار عملية التطور، إلا أ ن هناك تفاوتاً واضحاً في مستويات التطور التكنولوجي بين الدول حيث تستحوذ الدول المتقدمة على معظم مضامين هذا التطور ومعطياته، في حين لا تمتلك الدول النامية مثل ذلك، وسبب هذا التفاوت واضح إذ أنه ناجم عن كون الدول المتقدمة قد استطاعت من خلال تقدمها أن تحقق تطوراً سريعاً في المجالات المختلفة، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، وفي اطار ذلك، تم توفير البيئة المناسبة للتطور التكنولوجي، والمرتبطة بتوفر الامكانات المتصلة بالعلم والمعرفة، من معاهد ومؤسسات عملية ومراكز للبحث والتطوير تضم أجهزة ومعدات وقدرات بشرية تمكنها من تحقيق انجازات تكنولوجية واسعة وبشكل مستمر، في والوقت التي اضفت حالة التخلف في الميادين المختلفة طابعها (الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية) على الحالة التكنولوجية في دول النامية، وكنتيجة أصبحت دول المتقدمة هي المصدرة أساساً للتكنولوجيا وفي حين يقتصر دور الدول المختلفة على تلقى ما تمنحه الدول المتقدمة.

4- كمية ونوعية الموارد الطبيعة:

يعتمد انتاج اقتصاد معين وكذلك نموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعة: درجة الخصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه، الغابات...الخ، ويعتقد بعض الاقتصاديين بأنه لا يوجد هناك ما يعرف بالموارد الطبيعة، فالموارد التي زودتنا بها الطبيعة لا قيمة لها بالنسبة للمجتمع، إلا إذا استطاع الانسان أن يستغلها لتحقيق الأهداف والغايات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وعندما يحدث ذلك، فإن الموارد عندئذ ستفقد تسميتها الطبيعة وتصبح كأنها من صنع الانسان.

لذلك فمن المحتمل أن يكون البلد غنياً بموارده الطبيعة إلا أن مستواه المادي أو معدل نموه الاقتصادي سوف لا يتأثر مطلقاً إذا بقيت هذه الموارد غير مستغلة، ومعنى هذا أن شروط الطلب والتكاليف يجب أن تكون مشجعة لأجل تحويل مورد معين من حالته الطبيعة (غير المستغلة) على اقتصادية (مستغلة)، ويتطلب ذلك ما يلي:[1]

- أن يكون الطلب على السلعة التي تستخدم المورد في انتاجها في مستوى يبرر استغلال هذه الموارد؛
- أن يكون عرض رأس المال، المهارات الفنية ملائماً لتحويل الموارد إلى استعمالات مربحة.

والجديد بالملاحظة أن كمية ونوعية الموارد الطبيعية لبلد معين ليست بالضرورة ثابتة، فمن الممكن للمجتمع أن يكتشف أو يطور موارد طبيعية جديدة، بحيث تؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي في المستقبل، بتحويل جزء من الموارد الاقتصادية المتاحة: رأس المال، العمل، ...الخ، نحو مجالات الأبحاث، ويعني ذلك أنه لابد من التضحية بجزء من السلع الاستهلاكية في الأجل القصير لتمكين الاقتصاد الى مستوى أعلى من القدرات الانتاجية في المستقبل، أي بعبارة أخرى لتحقيق انتقال منحنى حدود امكانيات الانتاج القصوى الى الاعلى.

5- عوامل بيئية

لا يحدث النمو الاقتصادي في أي بلد في فراغ، فالنمو الاقتصادي يتطلب توفر مجموعة من العوامل المشجعة: السياسية، الاجتماعية، الثقافية، والاقتصادية ويعني أنه لا بد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو، ونظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري، ونظام ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة، واستقرار سياسي وحكم يدعم التقدم الاقتصادي[2].

المطلب الثالث: قياس النمو الاقتصادي

أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة وذلك مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها، أما الدخل الحقيقي الذي يساوي نسبة الدخل النقدي إلى المستوى العام للأسعار فهو يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من انفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة .فإذا زاد الدخل النقدي بنسبة معينة وزاد المستوى العام للأسعار بنفس النسبة فإن الدخل الحقيقي سوف يظل ثابتا ولا يحدث هناك تحسن في مستوى معيشة الفرد، وإذا زاد الدخل النقدي بمعدل أقل من معدل الزيادة في الأسعار فإن

[1] حربي محمد موسى عريقات، **مرجع سبق ذكره**، ص274.

[2] المرجع نفسه، ص275.

الدخل الحقيقي للفرد سوف ينخفض ويتدهور مستوى معيشته. ومن ثم لن يحدث هناك نمو اقتصادي إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم[1].

ولقياس وحساب النمو الاقتصادي يوجد عدة طرق، ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من الطرق الأكثر استخداماً لقياس النمو الاقتصادي، ويُمكن تعريف الناتج المحلي الإجمالي بأنه القيمة الكلية لكافة السلع والخدمات التي يتم إنتاجها داخل الاقتصاد المحلي، أما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فهو الناتج المحلي الإجمالي بعد تعديله واستبعاد آثار التضخم منه، إن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفردي GDP لأي اقتصاد وطني غالبا ما يستعمل بوصفه مؤشرا لمعدل مستوى معيشة الأفراد في البلد والنمو الاقتصادي لذلك غالبا ما ينظر له بوصفه مؤشرا على زيادة معدل مستوى المعيشة .و"بالرغم من وجود العديد من المعايير الداخلية مثل: معيار الدخل القومي الكلي، معيار الدخل القومي الكلي المتوقع. إلا أن معيار متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي يعتبر من أكثر المعايير استخداما وقبولا لدى الاقتصاديين والسياسيين في العالم. ويعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداما وأكثرها صدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم .إلا أن هناك عديد المشاكل والصعاب التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، من بين هذه الصعاب أن إحصاءات السكان والدخول غير كاملة وغير دقيقة، وكذلك فإن عقد المقارنات بين الدول المتخلفة أمر مشكوك في صحته ودقته نظرا لاختلاف الأسس والطرق التي يحسب على أساسها[2]". ويمكن تقديم وشرح أكثر للمعايير السابقة لقياس النمو الاقتصادي كما يلي:

1. **معيار الدخل الوطني الكلي**: يقترح Meade قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل الوطني الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أن هذا المقياس لم يقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول، وذلك لان زيادة الدخل–أو نقصه– قد لا تؤدي الى بلوغ نتائج ايجابية أو سلبية. فزيادة الدخل الوطني لا تعني نموا اقتصاديا عندما يزداد السكان بنفس المعدل أو أكبر، نقص الدخل الوطني لا تعني تخلفا اقتصاديا عندما ينخفض عدد السكان، كذلك يتعذر الاستفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من والى الدولة.

[1] بن شاعة رضا، **أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة من 1991/2013**، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص: مانجمنت وتجارة دولية، جامعة مستغانم، الجزائر، 2017/2016، ص75.

[2] المرجع نفسه، ص76.

2. **معايير الدخل الوطني الكلي المتوقع:** يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية كما يتوفر لها الإمكانات المختلفة للإفادة من ثرواتها الكامنة، إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني، في هذه الحالة يوصى بعض الاقتصاديين أن تؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند قياس حجم الدخل، غير أن هذا المعيار توجه إليه نفس المأخذ التي توجه للمعيار السابق، فضلا عن صعوبة تقدير وقياس تلك الثروات الكامنة والمتوقعة في المستقبل.

3. **معيار متوسط الدخل:** يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي أكثر المعايير استخداما وأكثرها صدقا عن قياس مستوى التقدم التقني في معظم دول العالم، إلا أن هناك عديد من المشاكل والصعاب التي تواجه الجول النامية للحصول على أرقام صحيحة تتمثل الدخل الحقيقي للفرد[1]. هناك طريقتين يمكن تقديمهما كما يلي: [2]

أ. **معدل النمو البسيط:** يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى، وتتمثل صيغة فيما يلي:

$$CM_s = \frac{Y_t + Y_{t-1}}{Y_{t-1}} \times 100$$

حيث: CM_s:معدل النمو البسيط.

Y_t:متوسط الدخل الحقيقي في السنة t.

Y_{t-1}:متوسط الدخل الحقيقي في السنة t-1.

ب. **معدل النمو المركب:** يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنة طويلة نسبياً وتوجد طريقتان لحسابه، طريقة النقطتين وطريقة الانحداد.

- **ووفقاً لطريقة النقطتين لدينا الصيغة:**

$$Y_n = (1 + CM_c)^n$$

$$CM_c = \sqrt[n]{\frac{Y_n - Y_0}{Y_0}}$$

حيث:

[1] مراد عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص37.

[2] مصطفى يوسف الكافي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص471-472.

CM_c: معدل النمو المركب.

N: فرق عدد السنوات بين أول واخر سنة في الفترة.

Y_0: الدخل الحقيقي لسنة الاساس.

Y_n: الدخل الحقيقي لاخر الفترة (N).

- **اما طريقة لطريقة النقطتين لدينا الصيغة:**

$$lnY_t = A + CM_{ct} \Longrightarrow CM_{ct} = lnY_t - A$$

حيث:

lnY_t: اللوغاريتم الطبيعي للدخل في السنة (t).

A: ثابت.

CM_{ct}: معدل النمو المركب في السنة t.

t: الزمن.

4. **معادلة سنجر Singer للنمو الاقتصادي:** وضح سنخر معادلة النمو الاقتصادي في عام 1952، ولقد وصل الى تلك المعادلة بمساعدة الأعمال التي قام بها في هذا الصدد وغيره من الاقتصاديين مثل هكس وهارود –دومار. وعبر سنخر عن معادلة النمو بأنها دالة لثلاثة عوامل هي:[1]

- الادخار الصافي؛
- إنتاجية رأس المال؛
- معدل نمو السكان.

وتتخذ هذه الدالة الشكل التالي:

$$D = SP - R$$

حيث: D: هي معدل النمو السكاني.

S : هي معدل الادخار الصافي.

P : هي انتاجية رأس المال؛

R: هي معدل نمو السكان السنوي.

وقد أور سنخر قيما عددية لهذها المتغيرات إذ افترض أن:

[1] مراد عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص37.

معدل الادخار الصافي = 6% من الدخل الوطني، إنتاجية الاستثمارات الجديدة =0.02%، وأن معدل النمو السكاني = 1.25%.

المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي للبطالة

تعتبر البطالة مشكلة اقتصادية واجتماعية وسياسية تعاني منها معظم الدول النامية منها والمتقدمة حيث تعد ظاهرة عامة ومعضلة حقيقية، وهي تحدث نتيجة الاختلالات في سوق العمل بسبب قصور عرض العمل وزيادة الطلب عليه، فالبطالة تتمثل في وجود أشخاص في المجتمع مؤهلين قادرين وراغبين في العمل ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة، إذ لم تعد هذه الظاهرة مشكلة العالم الثالث فقط بل المتقدم ايضا لذلك أضحت البطالة مشكلة كبيرة يجب معالجتها من قبل واضعي السياسيات الاقتصادية من خلال تحديدها كأبرز الأهداف الاقتصادية الكلية الاساسية التي يجب معالجتها لأي دولة.

المطلب الأول: ماهية البطالة

هناك صعوبة بين الاقتصادين تتعلق بأمر الوصول على مفهوم محدد للبطالة، حيث تعددت التعريفات التي تناولتها، يرى بعض الاقتصاديين أن البطالة هي الحالة التي تنطبق على الاشخاص القادرين على العمل ولا يعملون، ولكنهم يبحثون بصورة جدية عن فرص عمل، ويرى بعضهم الاخرى أن البطالة تمثل اختلالاً بين قوة العمل المتاحة في مجتمع معين وبين فرص العمل المتاحة تلك التي يتمخض عنها عندم اشتغال جزء من قوة العمل بصورة كلية أو جزئية رغم قدرتهم على ورغبتهم فيه، ومرد ذلك كله، الى القيود التي تفرضها حدود الطاقة الاستيعابية وقدرتها في الاقتصاد القومي، وهناك فئة ثالثة من الاقتصادين تعرف البطالة بأنها عدم قدرة جزء من قوة العمل في الحصول على فرص عمل، فضلاً عن ذلك، فإن هناك من يرى أن البطالة تتمثل في نقص فرص العمل في مجتمع ما، بالإضافة الى وجدود عديد من الآراء الأخرى في هذا المجال[1]. ويمكن تقديم عدت تعاريف للبطالة كما يلي:

يُعرِفه المكتب الدولي للعمل البطالة على أنها تشمل جميع الأفراد التي تتراوح أعمارهم بين 16 و56 سنة والذين هم عاطلون عن العمل وتتوفر فيهم الشروط التالية:[2]

- ✓ **عاطل عن العمل:** بمعنى عاطل عن العمل إذا لم يعمل خلال الأسبوع السابق ولكنه بذل بعض الجهد للعثور على عمل (على سبيل المثال بالذهاب إلى مقابلة عمل)؛
- ✓ **خارج القوه العاملة:** ويُعتبر الشخص خارج القوة العاملة إذا لم يعمل في الأسبوع الماضي ولم يبحث عن عمل في الأسابيع الأربعة الماضية، وبعبارة أخرى فإن الناس الذين لا يعملون أو العاطلين (بمعنى البحث عن العمل

[1] علي عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة وأثرها على برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها**، الدار الجامعية، مصر، 2015، ص 09.

[2] Robert Frank et autres, **Principles of Macroeconomics**, 6 éme edition, McGraw-Hill Education, USA, 2015, P162.

ولكن لا وجود للقدرة على العثور عليه) تُعتبر "خارج القوة العاملة" ومثال على ذلك : الطلاَّب المتفرغون للدراسة، وربات البيوت، والمتقاعدون، والأشخاص غير القادرين على العمل بسبب الإعاقة؛

✓ **أن يكون متاح للعمل:** بمعنى الأشخاص القادرون على العمل في حالة توفر ذلك دون وجود عارض يمنع ذلك.

كما يَعتبر الديوان الوطني للإحصائيات الفرد البطَّال كل فرد عاطل عن العمل إذا توفرت فيه الشروط التالية :

- أن يكون في السن الذي يسمح له بالعمل (16-60) سنة؛
- أن يكون بدون عمل خلال فترة المسح الإحصائي، أي عدم ممارسة أي نشاط خلال مدة التحقيق؛
- أن يكون في حالة بحث جاد عن عمل، أي القيام بإجراءات مستمرة وجادة خلال الفترة من أجل البحث عن وظيفة؛
- أن يكون متاحا وعلى أتم الاستعداد للعمل، بمعنى عدم وجود أي عارض يمنعه من ممارسة العمل.

كما تتمثل البطالة وفقا للمفهوم الرسمي الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، عند مستويات الأجور السائدة، ومن ثم فإن حجم البطالة يتمثل في حجم الفجوة بين كل من الكمية المعروضة من العمل والكمية المطلوبة منه في سوق العمل، أي أن البطالة تتمثل في وجود أشخاص في مجتمع معين قادرين على العمل ومؤهلين له بالنوع والمستوى المطلوبين وراغبين فيه وباحثين فيه وموافقين على الولوج فيه في ظل الأجور السائدة، ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة[1].أما تعريف البطالة وفق المعايير التي حددتها منظمة العمل الدولية فإنها تشمل الاشخاص الذي هم في سن العمل وقادرين عليه وراغبين فيه وباحثين عنه ولكنهم لا يجدون فرص عمل[2]. ويلاحظ من التعاريف السابقة أنه لأجل اعتبار الشخص عاطلا عن العمل فإنه يشترط ما يلي:[3]

- أن تتوافر لدى المتعطل الرغبة والاستعداد الجدي للعمل سواء أكان العمل بأجر أو لحساب الخاص، وعليه فإن الطالب الذي يملك ثروة ويعيش منها، ولا يريد أن يمار عمل أو نشاط اقتصادي، فإنه يعتبر عاطلاً عن العمل؛

[1] علي عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة وأثرها على برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2015، ص 12.

[2] طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري، **مرجع سبق ذكره**، ص278.

[3] المرجع نفسه.

- أن يقوم المتعطل بالبحث الجدي عن العمل، وهذا يوضح الرغبة الحقيقية في العمل ويمكن اعتبار الشخص باحثاً عن العمل إذا قام بالبحث عن عمل بأية وسيلة من وسائل البحث المختلفة؛
- عدم وجود عمل، ولعل هو المعيار الأهم في اعتبار الشخص ما متعطلاً عن العمل أم لا.

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف البطالة على أنها قدرت ورغبت الفرد في المجتمع على العمل من خلال قيمه بالبحث المستمر والجاد من أجل الحصول عن وظيفة، وبذلك فإن البطالة هي الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل فيه استخدماً أمثلاً وهي الوضعية التي يكون فيها الطلب على العمل أكبر من العرض المتوفر عليه.

المطلب الثاني: أنواع البطالة

هنا أنواع متعددة للبطالة تختلف من ظرف لأخر وتبعاً للسبب الذي يكون أساس بروز ظاهرة البطالة، وتختلف أيضاً التسميات لهذه الأنواع تبعاً للمدرسة الاقتصادية التي يتبع نهجها الاقتصادي الذي يحلل ظاهرة البطالة. كما أن تصنيفاتها تختلف حسب الكثير من الخصائص. وبشكل عام فإنه يمكن تقسيم وتحديد انواع البطالة كما يلي:

1- البطالة السافرة (الصريحة)

تتمثل البطالة السافرة في وجود أفراد قادرين على العمل ولا يشغلون أية وظائف، وبالتالي، يكون وقت العمل بالنسبة لهم صفرا، وإنتاجيتهم صفرا. وبالتالي فهي حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من القوة المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد دون جدوى، ولهذا فهم في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل ويمكن أن تكون البطالة السافرة احتكاكية أو هيكلية أو دورية ومدتها الزمنية قد تطول أو تقصر بحسب طبيعة نوع البطالة وظروف الاقتصاد الوطني[1]. وتتمثل البطالة السافرة أكثر أشكال البطالة شيوعا بوصفها الصورة الواضحة للبطالة ويمكن التمييز بين. نوعين البطالة السافرة هما: البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية.

2- البطالة الإجبارية:

يتضمن هذا النوع من البطالة السافرة في الأفراد القادرين على العمل، والراغبين فيه، ويبحثون عنه ولا يجدرن فرص عمل متاحة لهم في ظل الأجور السائدة. وهذا هو الشكل الظاهر للبطالة ذلك الذي لا يمكن للعين أن

[1] رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**، سلسلة عالم المعرفة، العدد226 ، الكويت، 1997، ص 29.

تخطئه، اي انه يتمثل قي فائض العرض في سوق العمل من الأفراد الراغبين العمل والقادرين عليه. ويمكن التمييز بين عدة أشكال للبطالة الإجبارية، وذلك وفقا للأسباب المؤدية إلى كل منها وهي:

أ. البطالة الاحتكاكية:

تشير البطالة الاحتكاكية إلى وجود أفراد قادرين على العمل، ويبحثون –للمرة الأولى– عن وظيفة مناسبة أو يبحثون عن وظيفة أفضل من السابقة عليها علما بان هناك وظائف تناسب خبراتهم وأعمارهم ومهاراتهم، إلا أنهم لم يلتحقوا بها بسبب عدم معرفتهم بهذه الوظائف وأماكن وجودها، هذا في الوقت الذي يحاول فيه أصحاب الأعمال البحث عن العمالة البديلة للمتقاعدين لديهم أو لشغل الوظائف المترتبة على توسع المنشآت الخاصة بهم، وتتميز البطالة الاحتكاكية بتواجدها في الاقتصاديات كافة اياً كان مستوى نموها ومهما اختلفت طبيعتها[1]، حتى في ظل عمل الاقتصاد عند التشغيل الكامل لا بد من وجود بعض الافراد الذي ينتقلون من عمل الى اخر بسبب تغيير المكان أو تغير العمل نفسه، كذلك يدخل الشباب لقوة العمل باستمرار بسبب انتهاء دراستهم، أو الافراد الذين تركوا العمل لأي سبب ثم قررا العودة للعمل كالنساء التي تعود بعد انتهاء فترات الولادة والرضاعة، أو الافراد الذي فصلوا من أعمالهم وتحولوا الى البحث عن أعمال جديدة، وحيث أم معظم الباطلين الاحتكايكاً في وضع انتقال من عمل الى اخر فإنهم يصنفون كبطالة اختيارية[2].

يمكن التمييز بين نوعين من البطالة الاحتكاكية: هما البطالة أثناء فترة البحث عن عمل وبطالة فترة الانتظار. أما البطالة أثناء فترة البحث عن عمل: فإنها تنشا سواء من جانب العمال أو رجال الأعمال بسبب عدم تجانس كل من عنصر العمل والوظائف بدرجة كبيرة، حيث يختلف الأفراد من حيث الدوافع والقدرات، حتى لو كانوا على نفس مستوى التعليم والتدريب والخبرة. وينشا عن عدم تجانس الوظائف أن المنشآت تدفع أجورا مختلفة، وتقدم فرصا مختلفة للترقى وكذلك اختلف شروط العمل وظروفه. وفي الوقت نفسه تكون فيه المعلومات عن سوق العمل حول تلك الاختلافات غير كاملة وتأخذ وقتا للحصول عليها.

هناك مكاسب متوقعة لعملية البحث بالنسبة للعامل وكذلك تكاليف مصاحبة لها، وتتمثل الأولى في احتمال الحصول على اجر أعلى، بينما تتمثل الثانية في تكلفة البحث عن العمل الأفضل في صورة الانتقالات وتكلفة الاستعلام عن الوظائف المختلفة، بالإضافة إلى الأجر الضائع بسبب ترك العامل لوظيفته. ومن ثم، فان استمرار البطالة الاحتكاكية لفترة أطول يؤدي إلى تزايد تكلفتها ويشتد عبؤها على العامل، مما يجعله أكثر استعد

[1] علي عبد الوهاب نجا، ، **مرجع سبق ذكره**، ص 23.

[2] طالب عوض، **مدخل الى الاقتصاد الكلي**، دار وائل للنشر، ط5، الاردن، 2015، ص174.

لقبول أعمال اقل من العمل الأفضل الذي كان ينشده في البداية. ويستمر العامل في البحث ما دامت المنافع الحدية المتوقعة من البحث عن عمل، تفوق التكاليف الحدية للبحث عنه، والعكس صحيح. وعندما يتحقق التعادل بين هذين المتغيرين يتحدد ما يسمى بالأجر التحفظي، ومن ثم، فانه إذا كان الأجر المعروض على العامل اقل من الأجر المعروض على العامل اقل من الأجر التحفظي، فان العامل يرفضه، ويستمر في البحث عن عروض أخرى، والعكس صحيح.

خلاصة ذلك، أن البطالة الاحتكاكية تمثل بطالة مؤقتة تتوقف فترتها عموما على مدى توافر المعلومات وشفافيتها في سوق العمل. غير أن هذه البطالة لا يهتم الاقتصاديون بها كثيرا، لأنها لا تتطلب إجراءات تصحيحية في السياسات ويرى بعض الاقتصاديين أنها تمثل بطالة اختيارية وليست بالضرورة إجبارية وبجدر التأكيد هنا، أن البطالة الاحتكاكية ليست مؤقتة وليست اختيارية بالنسبة للظروف السائدة في الدول النامية، وإنما هي بطالة مزمنة وإجبارية[1].

ب. البطالة الهيكلية:

يظهر هذا النوع من البطالة بسب عدم وجود توافق بين كفاءة ومؤهلات الشخص المتقدم للوظيفة مع متطلبات هذه الوظيفة. وعادة يدوم لفترات اطول من البطالة الاحتكاكية، ويظهر هذا النوع بين العمال الماهرين، بسبب عدم قدرتهم على مواكبة التطورات التكنولوجية التي قد تحدث في الاقتصاد، وبعبارة اخر تنشأ البطالة الهيكلية بسبب عدم التناسب بين المهارات المطلوبة لفرص العمل المتاحة والمهارات التي يمتلكها الباحثون عن العمل، أي بسبب عدم التوافق الجغرافي بين الوظائف والباحثين عن العمل[2].

اذ أن التغيرات الهيكلية في سوق العمل يمكن أن تسبب البطالة فالطالب على العمل مرتبط بالطلب على السلع والخدمات، مما يعني أن حدوث تغيرات في الكلب على السلع سيحدث تغيرات في الطلب على عنصر العمل، وحتى يتكيف عرض العمل لهذه التغيرات يتطلب مرور الزمن أثناء ذلك تظهر البطالة الهيكلية، ويمكن اعتبار البطالة الهيكلية ناتجة عن عدم تناسب بين الطلب على العمل والمعروض من العمال أنياً، وكثيراً ما تظهر حالات عدم التوازن الهيكلي لبعض الوظائف أو الأعمال أو المناطق كنتيجة التوسع في بعض القطاعات الاقتصادية والتراجع في قطاعات أخرى، [3] **تنشأ البطالة الهيكلة لأسباب متعددة لعل أهمهما:** [1]

---

[1] علي عبد الوهاب نجا، **مرجع سبق ذكره**، ص ص25-26.

[2] Campbell R. McConnell et autres, **Contemporary labor economics**, 11édition, McGraw-Hill Education, USA, 2016, P592.

[3] طالب عوض، **مرجع سبق ذكره**، ص175.

- **التغيرات في هيكل الطلب:** يترتب على تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الدخول الحقيقية للأفراد المجتمع زيادة الطلب بصفة عامة على كثير من السلع. إلا أن الزيادات تتأتى بنسب مختلفة بالنسبة للسلع الضرورية والتقليدية، وبنسب اكبر من الزيادة في الدخل الحقيقي فيما يتعلق بالسلع الكمالية والحديثة، فضلا عن انه قد يحدث نقص في الطلب بالنسبة لبعض السلع التقليدية والدنيا ويؤدي هذا التغير في هيكل الطلب إلى ظهور البطالة الهيكلية في هذه المجالات الأخيرة، التي لا يمكن استيعابها في إنتاج السلع الحديثة والكمالية.
- **التقدم الفني المطرد:** يؤدي التقدم الفني إلى استخدام فنون إنتاجية جديدة تحل محل الفنون الإنتاجية القديمة، فضلا عن إدخال أنواع جديدة من السلع قد تحل محل بعض السلعي القديمة. ويترتب على ذلك الاستغناء عن عدد من العاملين في مجال الفنون الإنتاجية والسلع القديمة، وهؤلاء العمال المستغنى عنهم ليست لديهم القدرة بطبيعة الحال على الالتحاق بالوظائف التي استحدثها التقدم التقني لاختلاف مؤهلاتهم عن الوافد الجديد، ويطلق على هذه البطالة الهيكلية في بعض الأحيان **البطالة التقنية**. وهي ناجمة عن عدم الإلمام بالتقدم التقني الحديث، فضلا عن أن استخدام المعدات والآلات الجديدة يكون مكثفا لعنصر رأس المال، مما يؤدي إلى إحلال رأس المال محل العمال.
- **التغير في الهيكل العمري للسكان وزيادة نسبة صغار السن والإناث في القوة العاملة:** يلاحظ أن النسبة التي يحتلها الشباب صغار السن حديثو التخرج الإناث في قوة العمل، وهي فئات قليلة الخبرة تزداد مع النمو السكاني، مما يترتب عليه زيادة البطالة الهيكلية بين تلك الفئات لعدم توافر الخبرات والمؤهلات اللازمة لشغل الوظائف الشاغرة لديهم، خاصة فيما يتعلق بتلك الوظائف التي تحتاج إلى خبرات ومؤهلات خاصة.

وعلاج البطالة الهيكلية ليس بالأمر الهين، حيث أنها تتطلب فترة طويلة نسبيا لمواجهتها، وهي الفترة التي خلالها يتم إعادة تعليم العمال العاطلين وتدريبهم لإكسابهم المهارات التي تتطلبها الوظائف الشاغرة والجديدة التي استحدثتها التغيرات الهيكلية. وهذا الأمر له تكاليفه في التعليم والتدريب وإعادة التأهيل، وربما لا تتوافر في عديد من الدول وبخاصة النامية منها. يضاف إلى ذلك الصعوبات التي تواجه تدريب العمال القدامى على اكتساب مهارات جديدة، إذا يصعب عليهم التخلي عن المهارات التي اكتسبوها خلال فترات زمنية طويلة والتكيف مع المهارات الجديدة المطلوبة.

[1] علي عبد الوهاب نجا، **مرجع سبق ذكره**، ص ص28-29.

ج. البطالة الدورية

تعتبر البطالة الدورية بطالة إجبارية ترتبط بتقلبات النشاط الاقتصادي – أو ما يسمى دورة الأعمال الاقتصادية– حيث تظهر في حالة الانكماش أو الركود. ذلك انه عندما ينخفض الطلب الكلى على السلع والخدمات، يقوم أصحاب الأعمال بتسريح جزء من العمال. ويهتم الاقتصاديون وواضعو السياسات الاقتصادية بهذا النوع من البطالة لخطورته محأولين –دائما– المحافظة على عدم تدنى مستويات الإنتاج مع تحقيق مستويات ملائمة للنشاط الاقتصادي، مما يؤدي إلى عدم ظهور هذا النوع من البطالة أو التقليل من حدتها[1]، أي عندما يقل الناتج المحلي الإجمالي عن الناتج المحلي الإجمالي المحتمل، ترتفع البطالة عن مستوي العمالة الكاملة، وعندما يكون الناتج المحلي الإجمالي فوق الناتج المحلي الإجمالي المحتمل، تنخفض البطالة إلى ما دون مستوي العمالة الكاملة، وتسمى البطالة في هذه الحالة بالبطالة الدورية لأنها تتغير مع انحسار وتدفق دورة الأعمال[2]. ويوضح الشكل رقم (1-01) كيفية حدوث البطالة الدورية.

شكل (01-01): البطالة الدورية.

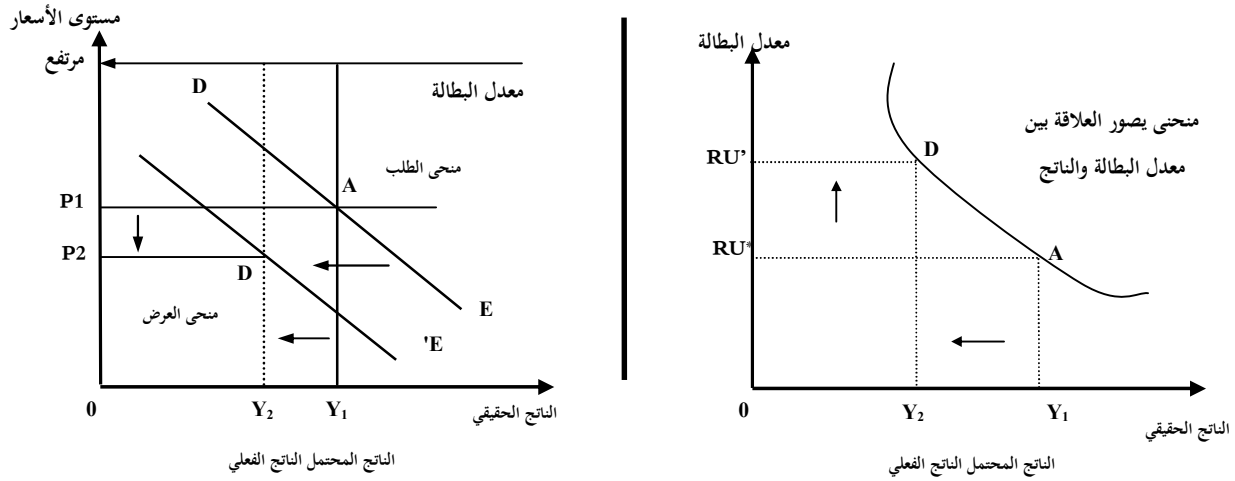

المصدر:مصطفى يوسف الكافي، **مرجع سبق ذكره**، ص377.

ووفقا لمعطيات الشكل (01-01) فإنه إذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى التوظف الكامل، حيث يسود معدل البطالة الطبيعي (RU^*) – وليكن (5%) مثلا– والناتج المقابل لذلك هو الناتج المحتمل (Y_2)، واذا نقص الطلب الكلي لينتقل المنحنى الممثل له من (E) الى ('E)، ومن ثم، يتقاطع منحنى الطلب الكلي

[1] مصطفى يوسف كافي، **مبادئ العلوم الاقتصادية**، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، الاردن، 2015، ص 376.

[2] Christopher. Ragan, Richard Lipsey; **Economics**, 13 édition, Pearson éducation, Toronto, 2011, P481.

الجديد مع منحنى العرض الكلي (Y_1) عند النقطة (D)، مما يؤدي الى انخفاض مستوى الناتج ليصير (Y_2)، ويرتفع معدل البطالة ويصير (RU') – وليكن 10 %مثلاً- ومن ثم تتمثل البطالة الدورية في الفرق بين المعدل الفعلي والمعدل الطبيعي للبطالة أي (RU'-RU*). بذلك تكون العلاقة بين معدل البطالة ومستوى الناتج علاقة عكسية كما يوضحها المحنى سالب الميل والممثل بيانياً في الشكل (RU') حيث أن انخفاض مستوى الناتج من (RU*) الى (RU') يصاحبه ارتفاع في معدل البطالة من (Y_1) الى (Y_2).

وتزداد حدة البطالة الدورية –الناتجة عن نقص الطلب الكلي- في حالة الانكماش أو الركود من خلال التجارة الخارجية وانعكاساتها بفعل مضاعف التجارة الخارجية. ويتوقف ذلك على أمور كثيرة بالنسبة للدول النامية أهمها درجة ارتباد البلد النامي بالعالم المتقدمة، ومدى تقدم القطاع الصناعي فيه ومدى استقرار البنيان الاقتصادي وتأثره بالمتغيرات الخارجية، حيث أنه كلما كان اقتصاد الدولة النامية أكثر تقدما والهيكل الاقتصادي أكثر تنوعاً، قل تأثره بالمتغيرات الدورية في الاقتصاديات الاخرى، والعكس صحيح، وقد يرجع نقص أو القصور في الطلب الكلي على السلع والخدمات الناتجة عنه البطالة الدورية، الى اسباب طويلة كامنة في الاقتصاد ذاته، أو الى اسباب مؤقتة عارضة، في الحالة الاولى يكون السبب انخفاض الدول الحقيقية، وبالتالي، انخفاض القوة الشرائية لدى الافراد ثم انخفاض الطلب الكلي، وهو الوضع الاكثر شيوعاً في الدول النامية. أما الحالة الثانية، حيث تفع الظروف العارضة الافراد لانقاص طلبهم على السلع والخدمات لفترة معينة يعود بعدها الطلب الكلي الى الارتفاع وهو الوضع الاكثر شيوعا في الدول المتقدمة[1].

د. البطالة الموسمية

تنشأ البطالة الموسمية بسبب قصور الطلب على العمال في مواسم معينة، ويتجلى حدوث هذا النوع من البطالة في نشاطات اقتصادية معينة[2]، مثل النشاط الزراعي، حيث يزداد الطلب على العمال في مواسم الزراعة والحصاد وما بين تلك الفترتين يكون جزء من العمال في حالة تعطل، ويواجه قطاع السياحة ايضاً هذه المشكلة في فترات انخفاض الاقبال السياحي، ويلاحظ وجود تشابه بين البطالة الدورية والبطالة الموسمية في أن السبب كل منهما يرجع الى انخفاض الطلب على العمالة، الا أن البطالة الدورية ترجع انخفاض الطلب الكلي، بينما تمثل سبب البطالة الموسمية في انخفاض الطلب على العمال في مواسم معينة، وفي قطاعات محددة، ومن ثم، تكون أكثر

[1] مصطفى يوسف كافي، **مبادئ العلوم الاقتصادية، مرجع سبق ذكره**، ص 378.

[2] عهود جبار عبيرة، **البطالة ومشكلاتها بين النظرية والتطبيق دراسة ميدانية في مدينة بغداد**، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد 40، 2014، ص216

انتظاماً، ويمكن توقعها من خلال اوقات معينة في السنة، ويمكن الحد من البطالة الموسمية عن طريق ايجاد أعمال معينة يمكن للأفراد ممارستها، مثل اشتغال المزارعين بالأعمال العامة المتعلقة بالبنية الاساسية في فترات نقص الطلب على العمل في النشاط الزراعي، هذا فضلا عن توزيع المنتج الزراعي بدرجة أكبر من التوسع في الاستثمار في الصناعات المرتبطة بالزراعة في تلك المناطق[1].

3- البطالة الاختيارية

يتمثل هذا النوع من البطالة في الافراد القادرين على العمل لكنهم لا يرغبون في العمل في ظل الاجور السائدة أو المتاحة رغم توافر فرص عمل لهم مثل: الاغنياء الذين يعزفون عن قبول العمل في ظل الاجور المتاحة وبعض المتسولين، وكذلك الافراد الذين تركوا وظائف كانوا يحصلون منها على اجور عالية، ولا يرغبون في الالتحاق بوظائف مماثلة بأجور أقل مما تعودوا عليه من الاجور المرتفعة، غير أن هذا النوع من البطالة لا يدخل يضمن حساب قوة العمل في المجتمع[2].ويمكن توضيح البطالة الاجبارية والبطالة الاختيارية بيانياً كما في الشكل رقم (01-02) كما يلي:

شكل رقم (01-02): البطالة الاجبارية والبطالة الاختيارية.

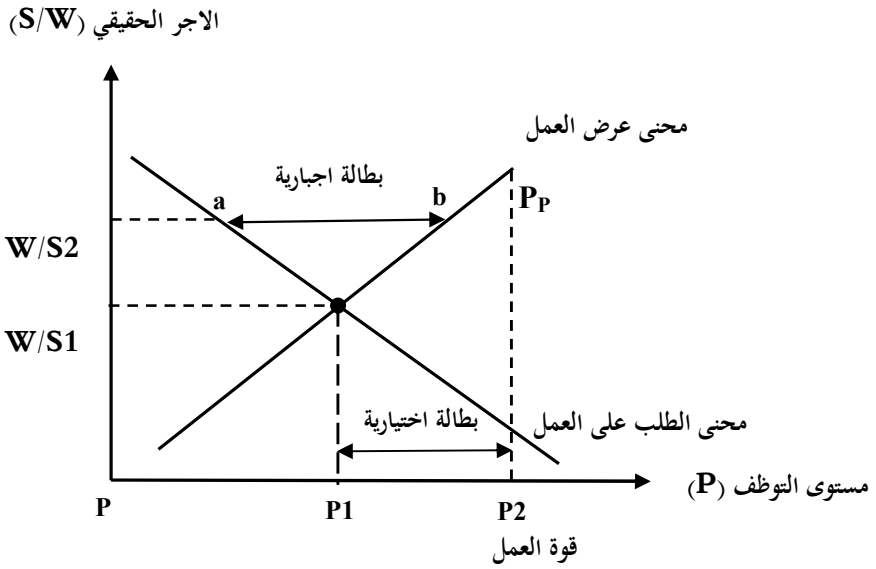

المصدر: السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **مرجع سبق ذكره**، ص352.

[1] علي عبد الوهاب نجا، **مرجع سبق ذكره**، ص35.

[2] السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **مرجع سبق ذكره**، ص352.

4- البطالة المقنعة

هي ذلك النوع من البطالة المتخفية أو غير الظاهرة وهي البطالة التي تشمل العمال الذين يعملون دون مستواهم الانتاجي بسبب الاستغناء عنهم من قبل الصناعات الاخرى التي كانت تعاني من نقص الطلب الفعال عليها وهذه البطالة تشترط وجود فائض من عنصر العمل من النشاط الاقتصادي حيث تكون انتاجيه الحدية قيمتها صفر، وهذا الفائض من عنصر العمل يمكن سحبه من النشاط الانتاجي دون أي يؤثر على الناتج الكلي بسبب أن الانتاجية الحدية للعمال الذي تم سحبهم تساوي صفرا، وغالبا ما يوجد هذا الفائض في القطاع الزراعي الذي يستوعب عددا فائضاً من العمال انتاجيتهم الحدة مساوية للصفر يستهلكون دون أن ينتجوا بل يستهلكون فائض انتاج غيراهم[1]. يتضح من ذلل كان لهذه البطالة مفهومين:[2]

- **المفهوم الأولى**: ينصرف إلى الأفراد الذين يعملون، ولكن ليس بكامل طاقتهم أو يعملون في أعمال إنتاجياتهم فيها اقل بكثير مما يمكن أن تكون عليه في أعمال أخرى.
- **المفهوم الثاني**: وهو الأكثر شيوعا وهو ينصرف إلى الأفراد الذين يعملون في الأعمال تكون فيها الإنتاجية الحدية للعمل ضئيلة جدا أو منعدمة وقد تكون سالبة.

تزداد البطالة المقنعة ظهورا ونشارا في البلاد النامية، حيث تتميز بوجه عام بوفرة نسبية في عنصر العمل، بينما تكون فرص العمل فيها محدودة بسبب ضيق مجالات الإنتاج عموما، مما يجعل الأفراد يشتغلون في أية أعمال حتى ولو كانت متدنية أو عديمة الإنتاجية، ومما يدعم ذلك الأمر انخفاض المستوى التعليمي، وارتفاع نسبة الأيدي العاملة غير الماهرة. ولذا فان أسباب البطالة المقنعة تمكن في الطبيعة الاقتصاد النامي وخصائص بنيانه، حيث يكون الوزن النسبي للقطاع الصناعي محدود وقدرته على امتصاص العمالة ضعيفة، وبالتالي، لا يوجد أمام فائض العمل إلا الالتجاء إلى القطاع الزراعي، بسبب الزيادة السكانية في الريف ونظام العائلة الممتدة فيه، أو إلى قطاع الخدمات الحكومية لأسباب اجتماعية وسياسة تعين الخريجين والتكدس فيهما، مما يجعل الأيدي العاملة في أنشطة هذين القطاعين تفوق الاحتياجات الفعلية لتلك الأنشطة.

يلاحظ من هذا، أن البطالة المقنعة تمثل تبديدا لجزء مهم من القوة العاملة، تستنزف هذه الطاقات في أعمال لا تفيد الاقتصاد ولا يترتب عليها إضافات مهمة إلى الناتج القومي، ومن ثم، تمثل البطالة المقنعة اخطر أنواع البطالة لأنه من الصعب حصرها، إذا انه في ظلها يكون الأفراد ظاهريا يعملون وان كانوا لا يضيفون كثيرا إلى

---

[1] حربي محمد موسى عريقات، **مرجع سبق ذكره**، ص ص176-177.

[2] علي عبد الوهاب نجا، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 36-37.

الإنتاج، حيث أن الإنتاجية الحدية تكاد صفرا، تعد البطالة المقنعة من أصعب أنواع البطالة من حيث التعامل معها أو علاجها، وذلك انه سبيل لعلاجها إلا بخلق مجالات جديدة للإنتاج يصاحبها فرص عمل حقيقية تستوعب فائض العمل في الأعمال المنتجة، وذلك من خلال تغير بنيان الاقتصاد القومي والتنويع في هيكله. ويمكن توضيح البطالة المقنعة هذه من خلال دالة الانتاج في الأجل القصير كما هو موضح في الشكل رقم (01-03) التالي:

الشكل رقم (01-03): البطالة المقنعة من خلال دالة الانتاج القصير.

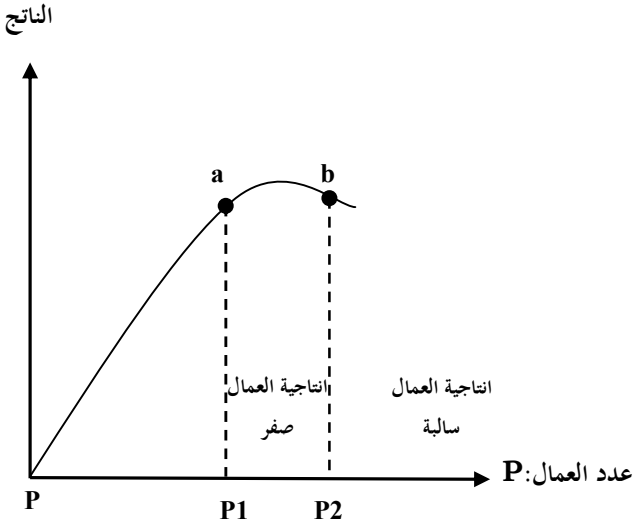

المصدر: السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **مرجع سبق ذكره**، ص353.

يتضح من هذا الشكل، أنه مع زيادة وحدات عنصر العمل وفي ظل ثبات عوامل الإنتاج الأخرى أو زيادتها بمعدل أقل يزداد الناتج الكلي في البداية بمعدل متزايد، ثم بعد ذلك يزيد بمعدل متناقص حتى يصل الناتج الكلي الى اقصاه عند مستوى التوظيف P1، وبعد هذا المستوى فإن أي زيادة في عدد العمال لا تضيف الى الناتج الكلي أي شيئ، وبالتالي، تكون إنتاجية العمال الاضافيين مساوية للصفر وذلك خلال المسافة (AB) على دالة الانتاج أي فيما بين عدد العمال (P2-P1) وأي زيادة في عدد العمال عن ذلك يقل الناتج الكلي، ولذا، تكون الانتاجية الحدية للعمال الاضافيين P2 سالبة وسحب هؤلاء العمال يترتب عليه زيادة الناتج الكلي، ولذا، تتمثل البطالة المقنعة في العمال الذين يعملون ولكن انتاجيتهم صفر خلال المسافة (AB) أو سالبة في بعد النقطة (B) على دالة الناتج الكلي.

المطلب الثالث: قياس البطالة وأثارها

تستخدم مؤشرات البطالة للتعرف على مدى فعالية السياسات الاقتصادية التي تطورها وتنفذها الحكومات، اذا يعد حجم البطالة وعدد المتعطلين مؤشرا مهم للتقييم الاداء والوضع الاقتصادي لأي دولة، وفي هذا المطلب سنحاول التعرف على أهم مؤشرات قياس البطالة وكذا أثارها السلبية الاقتصادية والاجتماعية ووأخيرا أثارها السياسية.

1-قياس البطالة:

تعد البطالة من المؤشرات المهمة التي تعبر عن الأداء الاقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات، ومن ثم يولي صانع السياسة اهتماما كبيرا للتعرف على اتجاهها من فترة إلى أخرى وذلك على أساس أنها تمثل مقياسا مهما للوضع الاقتصادي[1]، يعد حجم البطالة أو عدد المتعطلين في دولة ما مؤشراً ضعيفا للخطورة النسبية لمشكلة البطالة وبخاصة في الدول التي ينمو فيها عدد المتعطلين بمعدل أسرع من معدل نمو العمالة، ولتسهيل المقارنة عبر الزمن أو فيما بين الدول يتم حساب ما يسمى معدل البطالة ومثلما حدث أن تمت التفرقة بين مفهومي البطالة الرسمي والعلمي فانه يتعين التفرقة بين مقياسين بين مفهومي البطالة الرسمي والعلمي فانه يتعين التفرقة بين مقياسين للبطالة هما المقياس الرسمي والمقياس العلمي[2]، لها كما يلي:

1-1 المقياس الرسمي للبطالة:

يعتبر معدل البطالة مؤشرا اقتصاديا ذو دلالة وأهمية خاصة، لأنه يدل على مدى تفشي البطالة بين الأشخاص الراغبين في العمل والقادرين عليه والباحثين عنه وعلى إعتبار أن البطالة هي جزء من قوة العمل التي لا تعمل وبحالة بحث عن العمل بما فيهم من ترك وظيفته أو فقدها فإنه يمكن تعريف معدل البطالة كالتالي:[3]

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{أفراد العاملة القوة}} \times 100 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (01)$$

القوة العاملة = العاطلون عن العمل + العاملون

حيث أن أفراد القوى العاملة تشمل الأفراد العاملون والعاطلون فنجد أن:

---

[1] بن يوسف نوة، **تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1979-2012**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص: اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016/2015، ص208.

[2] علي عبد الوهاب نجا، **مرجع سبق ذكره**، ص 17.

[3] بن يوسف نوة، **مرجع سبق ذكره**، ص209.

العاملون: وهم الذين ينجزون أي عمل مقابل أجر، علاوة على الأشخاص الذين لديهم وظيفة إلا أنهم متغيبون بسبب المرض أو الإضراب أو العطلة.

العاطلون عن العمل :وهم الأفراد غير العاملين إلا أنهم جادون في البحث عن عمل .

أما الأفراد الذين ليسوا ضمن القوى العاملة فهم المتواجدون على مقاعد الدراسة وربات البيوت، ومرضى بحيث لا يستطيعون العمل أو المتقاعدين أو من هم دون سن معينة، كالأطفال مثلا في الجزائر يستبعد الأطفال دون الخامسة عشر.

ومن خلال المعادلة السابقة نجد أنه كلما كان المعدل صغيرا كلما كان درجة امتصاص سوق العمل للعاطلين كبيرا أي أن سوق العمل يقترب من العمالة الكاملة، وكلما كان المعدل كبيرا كلما كان هناك اختلال في سوق العمل لينعكس مباشرة على امتصاص طلبات العمل المتزايدة[1].

توجد عدة اختلافات بين الدول فيما يخص قياس معدل البطالة، وهي تعود الى عدة عوامل منها التغيرات في حدود سن العمل وفي تحديد القواى العاملة (مثلا في بعض الدول القوة العاملة بين 15 و65 سنة في حين بعض الدول الاخرى بين 16-60سنة)، وكذا المدة المعيارية للبحث عن العمل، معالجةوكذا المدة المعيارية للبحث عن العمل، معالجة وضع بعض الأفراد المطرودين مؤقتا أو المسرحين من العمل والمتوقع إعادة إدماجهم، الباحثين عن العمل لأول مرة، خاصة مغادري المدارس وخريجي الجامعات والمعاهد، أيضا برامج تدريب العاطلين، ويكتسب هذا المؤشر أهمية خاصة لكونه الجزء المكمل لقوة العمل، ويُعتبر أيضا من أهم مقاييس أداء سوق العمل.

ويبقى أهم مصادر للبيانات هذا المؤشر هو اللجوء الى التعدادات السكانية، والمسوحات الاسرية وهي مبنية على عينة ممثلة لمجموع السكان أو التسجيلات الادارية لمكاتب العمل، فالتعددات السكانية تتميز بطول فترة اجراءها وقد تكون مرة كل شعرة سنوات، كما أن التعدادات مكلفة بالنسبة للبلد ونفس الشيء بالنسبة للمسوحات فهي تثير جملة من المشاكل نتيجة لطبيعتها الدورية السنوية لتي قد لا تسمح بمتابعة تأثير التقلبات في الاجل القير أو التغيرات الموسمية، إلا أن المكتب دولي للعمل (BIT) ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) تحبدان هذه الطرية. أما سجلات طالبي العمل فهي أيضا تتأثر بالمعيار الذاتي(معيار البحث عن العمل) حيث لا تقدم قياسا دقيقا لعدد العاطلين، حيث أنه توجد قيود متعددة على الاستحقاق اضافة الة أنه من بين المستفدين من هذه التعويضات يوجد عدد كبير يرفض عروض العمل، وكذلك لا يقوم بعملية البحث عن

[1] David Laibson et autres, **Macroeconomics**, Global Editions, Pearson Education, USA, 2016, P231.

العمل بصفة ديناميكية، وبالتالي فإن هذا الاسلوب يتجه نحو تضخيم أعداد العاطلين عن العمل. وبالمقابل فإن هناك عدة فئات من المجتمع ليس لهم الحق في العمل ويبحثون عنه ويتم استثناؤهم من عدد العاطلين. ما يميز هذه الطريقة أنها تقدم تقديرا سريعا وغير مكلف لعدد العاطلين عن العمل، وتلجأ الى استعمالها خاصة الدول الكبرى والمتطورة[1].

2-1 المقياس النظري للبطالة

وفقا لهذا المقياس، فإن العمالة الكاملة تتحقق في المجتمع عندما يكون الناتج الفعلي في الاقتصاد معادلا للناتج المحتمل، وبالتالي، يكون للناتج المحتمل، وبالتالي، يكون معدل البطالة الفعلي مساويا لمعدل البطالة الطبيعي غير التضخمي. بينما إذا كان الناتج الفعلي في الاقتصاد اقل من الناتج المحتمل، يكون معدل البطالة الفعلي اكبر من معدل البطالة الطبيعي، وفي هذه الحالة يعاني المجتمع من وجود بطالة بالمفهوم العلمي، ويحدث ذلك أما بسبب عدم الاستخدام الكامل لقوة العمل أو بسبب عدم الاستخدام الأمثل لها.

ويتطلب الاستخدام الأمثل لقوة العمل يتطلب ألا تقل إنتاجية العامل عن حد أدنى معين، ويطلق عليها الإنتاجية المتوسطة المحتملة، وتعرف بأنها أعلى متوسط للإنتاجية فيما بين قطاعات المجتمع، وبالتالي فإنه يمكن تحديد معدل البطالة وفق هذا المقياس كما يلي:[2]

الناتج المحتمل = قوة العمل × الإنتاجية المتوسطة المحتملة

$$PGDP = LF \times MPS \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

وإذا كان معدل البطالة الطبيعي والمسموح به ذلك الذي يحافظ على استقرار الأسعار وليكن 5% مثلاً.

تكون: قوة العمل المحتسبة = 0.95 (من قوة العمل الكلية).

ومن ثم فإن الناتج المحتمل (PGDP) هو ذلك الناتج الذي يتم الحصول عليه من تشغيل 95% من قوة العمل تشغيلا كاملا وأمثلا حيث يصبح:

$$PGDP = 0.95LF \times MPS \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

الناتج الفعلي = قوة العمل × الإنتاجية المتوسطة الفعلية

$$AGDP = 0.95LF \times MPA \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

ومن جهة أخرى لدينا:

---

[1] دحماني محمد ادريوش، **إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2012-2013، ص 38.

[2] علي عبد الوهاب نجا، **مرجع سبق ذكره**، ص22.

فجوة الناتج(PG)= الناتج المحتمل- الناتج الفعلي

$$PG=PGDP-AGDP \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

وتعرف فجوة الناتج بأنها تمثل قيمة الناتج المفقود نتيجة لعدم استخدام موارد المجتمع استخداما كاملاً أو أمثلاً، ومن المعادلتين (3) و(4):

$$PG=0.95LF\ (MPS - MPA) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

ويمكن تحويل فجوة الناتج المقاسة بوحدات نقدية إلى فجوة بطالة مُقاسة بوحدات عمل وذلك من خلال قسمة المعادلة (2) على الإنتاجية المتوسطة المحتملة (MPS)نجد:

$$\frac{0.95LF\ (MPS - MPA)}{MPS} = \frac{PG}{MPS} = GAPU$$

لتصبح معادلة فجوة البطالة كما يلي:

$$GAPU = 0.95\ (\frac{MPA}{MPS} - 1) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

من جهة أخرى لدينا:

معدل البطالة = $\frac{CTR}{PA} \times 100$ وبالتعويض قيمة فجوة الناتج نجد :

$$\text{معدل البطالة} = \frac{.95\ (1 - \frac{MPA}{MPS})}{0.95LF} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (7)$$

ومنه تصبح معادلة البطالة بشكلها الأخير كمايلي:

$$\text{معدل البطالة} = (1 - \frac{M}{MPS}) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (8)$$

المعادلة (3) تمثل معدل البطالة وفقا للمقياس العلمي، وهذا المقياس يأخذ في حسبانه كافة أنواع البطالة في المجتمع سواء كانت سافرة أو جزئية أو مقنعة أو غيرها، أو بمعنى آخر كل من البطالة الصريحة والبطالة غير الصريحة[1].

2- أثار البطالة

يترتب على البطالة العديد من الاثار السلبية سواء على مستوى الافراد العاطلين أو على مستوى المجتمع ككل، ولعل أهم هذه الاثار يتثمل فيما يلي:

[1] المرجع نفسه، ص22.

2-1 الاثار الاقتصادية:

يترتب على البطالة إهدار جزء من موارد المجتمع، ومن ثم، انخفاض مستوى الناتج بمقدار ما كان يسهم به هؤلاء العاطلين، فضلاً عن أي زيادة حجم البطالة بالمجتمع يؤدي الى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات بدون أن تقابله زيادة ملموسة في العرض الكلي منها، مما يؤدي الى زيادة معدلات التضخم، وهذا الامر بدوره يعوق عمليات التنمية بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي، كما يترتب على البطالة زيادة في حدة العجز في ميزانية الدولة بسبب انخفاض ايرادات الدولة من الضرائب نتيجة لانخفاض الدخول، فضلاً عن زيادة مدفوعاتها في صورة تقديم اعانات البطالة أو الدعم توفير الضروريات لهؤلاء العاطلين[1]. ويمكن تلخيص أهم الاثار الاقتصادية على مستويين:[2]

- **المستوى الجزئي**: وهو الدخل الضائع عندما يفقد الشخص عمله ويبقى فترة معينة بدون عمل، ويقاس اجمالي الدخل الضائع بضرب عدد العاطلين عن العمل في معدل الاجور ويطرح منه اية تعويضات يحصل عليها العاطلون عن العمل مثل تأمينات الباطلة.
- **المستوى الكلي**: وهو الانخفاض في الانتاج الكلي الناتج عن البطالة، ويقاس بالفرق بين الناتج المحلي الاجمالي الامثل والناتج المحلي الاجمالي الفعلي ويسمى فجوة الناتج المحلي الاجمالي ويمكن تلخيص هذه الاثار من خلال ما يعرق بقانون (اوكن) نسبةً الى ارثار اوكن (Arthur Okun) الذي يقول: إذا انخفض الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بنسبة 2%، فإن معدل البطالة يرتفع بنسبة 1%. وبذلك فإن قانون اوكن صف العلاقة ما بين سوق الانتاج وسوق العمل.

2-2 الآثار الاجتماعية والنفسية

بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية، تنعكس البطالة أيضا على الجانب الاجتماعي والنفسي كما يلي:

- تؤدي حالة البطالة عند الفرد إلى التعرض لكثير من مظاهر عدم التوافق النفسي والاجتماعي، إضافة إلى أن كثيراً من العاطلين عن العمل يتصفون بحالات من الاضطرابات النفسية والشخصية، فمثلاً يتسم كثير من العاطلين بعدم السعادة وعدم الرضا والشعور بالعجز وعدم الكفاءة مما يؤدي إلى اعتلال في الصحة

[1] السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **مرجع سبق ذكره**، ص355.

[2] عبد الرحيم فؤاد الفارس، وليد اسماعيل السيفو **الاقتصاد الكلي**،ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص263.

النفسية، كما ثبت أن العاطلين عن العمل تركوا مقاعد الدراسة بهدف الحصول على عمل ثم إن لم يتمكنوا من ذلك يغلب عليهم الشعور بحالة من البؤس والعجز[1]؛

- ارتفاع معدلات الجريمة بين العاطلين عن العمل، حيث أثبتت الدراسات الإحصائية أن للبطالة ارتباط وتأثير مباشر على معدلات الجريمة في المجتمع، كما هو معروف أن الجرائم لها تكلفة اجتماعية يتحملها المجتمع إما بسبب معالجتها أو نتائجها، فعلاجها يتطلب رصد أو تخصيص موارد اقتصادية أكبر للإنفاق على أجهزة الأمنية التي تقوم بمكافحة الجرائم ونتائجها تتضمن حدوث خسائر في الأرواح والأموال[2].
- طول مدة البطالة تؤدي إلى تفاقم تعاطي المخدرات والمسكرات والتدخين، كما يؤدي إلى حدوث حالات الانتحار وتفشي الطلاق داخل الأسرة، مما يساهم في تفتيت البنيان الاجتماعي ويرفع من الكلفة الاقتصادية لعلاج هذه الآفات.

2-3 الاثار السياسية:

يترتب على انتشار البطالة وتزايدها في مجتمع تهديدا لاستقراره السياسي والاجتماعي، وخاصة عندما تطول فترة التعطل، مما يساعد على انخراط المتعاطلين في مجموعات بهدف الضغط على الحكومات حتى توفر لهم العمل والحياة الكريمة، وتوجد علاقة طردية مشاهدة زيادة معدلات البطالة في المجتمع ومستوى العصابات والانقلابات السياسية كما هو مشاهد حاليا في عدد الدول النامية[3].

تتجلى هذه الآثار السياسية والأمنية كما يلي:[4]

- إن استمرار طول مدة البطالة يمكن أن يؤدي إلى تمرد الأفراد العاطلين عن العمل، مما يشكل خطر على الاستقرار السياسي والأمني في البلاد، فالبطالة تولد ضعفا في الشخصية لدى الأفراد مما يسهل استقطابها للقيام بحالات اجرامية من شأنها أن تؤثر على وضعية البلد الأمنية؛
- إن الشعور السائد لدى الفئة العاطلة عن العمل، وهي عادة ما تكون بالأغلب من فئة الشباب يعانون من الحرمان والانعزال، وأنهم فئة أو شريحة مهمشة ولا يوجد شعور بالمسؤولية من قبل الجهاز التنفيذي أو

---

[1] هاشمي بريقل، **البطالة وأثرها على الفرد والمجتمع، مجلة جيل العلوم الانسانية**، العدد الثالث، مركز جيل البحث العلمي، الجزائر، 2014، ص 150.

[2] نزار سعد الدين عيسى، إبراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي –مبادئ وتطبيقات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 249.

[3] السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **مرجع سبق ذكره**، ص356.

[4] عهود جبار عبيرة، **البطالة ومشكلاتها بين النظرية والتطبيق دراسة ميدانية في مدينة بغداد**، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد 40، 2014، ص 225.

التشريعي اتجاههم لذا يلجؤون غالبا إلى مقاطعة أي عملية ديمقراطية، مثل الانتخابات، وهذا يؤدي إلى عدم الشعور بالمواطنة وعدم الانتماء إلى الوطن وعدم الامتثال للقواعد السلوكية المنظمة للمجتمع.

المبحث الثالث: مدخل مفاهمي حول التضخم

أصبحت ظاهرة التضخم في مقدمة المشكلات الاقتصادية والنقدية التي تعاني منها الاقتصاديات المعاصرة سواء المتقدمة منها أو النامية وباختلاف مستويات تطورها المالي والاقتصادي، اذ يترتب على هذه الظاهرة العديد من الاثار السلبية والخطيرة على كافة جوانب الحياة سوآءا على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي والتي تهز من صورة الدولة أمام العالم الخارجي، وبالرغم من اهتمام الاقتصادين والباحثين والحكومات بالتضخم الا أن هناك جدل واسع حول السياسات الملائمة لمعالجة هذه الظاهرة والحد منها.

المطلب الأول مفاهيم حول التضخم:

التضخم مشكلة اقتصادية تصيب اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة على السواء ويزداد تأثير التضخم على اقتصاديات البلدان كما توافرت البيئة المناسبة لتنامى الضغوط التضخمية في الاقتصاد، والتي تعتمد على تأثيرها على مجموعة من العوامل والتغيرات التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية ودفع مستويات الاسعار المحلية نحو الارتفاع، والتضخم Inflation ظاهرة عالية لم توصف بتعريف واضح ومحدد، فالتعريف الذي قد يسود خلال فترة زمنية معينة قد لا يتفق مع تعريف نفس ظاهرة خلال فترة زمنية معينة أخرى[1]. ويمكن تقديم تعريف التضخم وأهم الخصائص التي يتضمنها كما يلي:

1- تعريف التضخم

يمثل المظهر العام للتضخم في الانخفاض المستمر للقيمة الحقيقية لوحدة النقد، هذه القيمة التي تقاس بالمتوسط العام لمختلف السلع والخدمات الممكن شراؤها بهذه وحدة النقد، هذه الكمية من السلع والخدمات تقل بارتفاع أثمانها وتزيد بانخفاض هذه الاثمان، ومن هنا فإن هناك تناسبا عكسيا بيم القوة الشرائية لوحدة النقد وبين المستوى العام للأسعار، وبالتالي فأن المظهر العام للتضخم هو الارتفاع المتواصل والمستمر للأسعار، الذي تسببه قوة تضخمية تتخلف النظريات النقدية في تفسيرها. غير أن هذا لا يعني بالضرورة أن كل ارتفاع متواصل في الاسعار هو ارتفاع تضخمي، فقد يكون سبب الارتفاع في الاسعار، هو الانخفاض المفاجئ في العرض الكلي للإنتاج، كتعرض الانتاج الزراعي في بلد معين يعتمد على الزراعة للجفاف مواسم متتالية، فالارتفاع المتواصل هنا، لا يعتبر تضخميا لأنه نتاج على اتجاه جهاز الثمن لتحقيق التوازن المتناقض للإنتاج والطلب عليه[2]. لقد تعددت الدراسات والمدارس الاقتصادية التي تهتم بظاهرة التضخم لتقديم تفسير دقيق وتفسير التقلبات والاثار المختلفة

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسية النقدية واستقلالية البنك المركزي**، ط1، الدار الجامعية، مصر، 2013، ص135.

[2] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص ص 139-140.

لهذه الظاهرة، غير أنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين حول تعريف موحد للتضخم، ومن هذه أبرز هذه التعريف نذكر ما يلي:

التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ويختلف معدل التضخم بين فترة وأخرى وبين دولة وأخرى[1]. أي هو الزيادة المستمرة لأسعار السلع والخدمات في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة.[2]

يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، وهناك نقطتان حول هذا التعريف بحاجة إلى التأكيد. أولا يجب أن تكون الزيادة في الأسعار مستدامة، وليس مجرد زيادة في الأسعار مرة واحدة وإلى الأبد. وثانيا، يجب أن يكون المستوى العام للأسعار آخذ في الارتفاع: فالزيادات في الأسعار الفردية التي تعوضها الأسعار الهابطة ليست تضخمية[3].

التضخم هو حالة عدم التوازن ويجب تحليلها وفقا لمعايير حركية وليس بمعايير ساكنة، وبعبارة اخرى هو الحالة التي تأخذ فيها قيمة النقود بالانخفاض، أي عندما تأخذ الأسعار بالارتفاع، اذ تتوفر حالة التضخم عندما تصبح الزيادات في كمية الانتاج المتحققة بواسطة استخدام عناصر الإنتاج التي تحصل على تلك الدخول.

وبالتالي كل هذه التعاريف تؤكد على أن المقصود من التضخم هو ارتفاع الأسعار وليس الأسعار العالية، مشيرة الى وجود عدم التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي عند مستوى الاسعار السائدة، مما يؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار[4].

مما سبق يتضح أن ظاهرة التضخم من أهم المشاكل الاقتصادية والنقدية التي يكون لها الأثر الواضح على مختلف الدول النامية منها والمتقدمة، حيث أن أهم مسبباتها تنشأ بفعل التغيرات التي تطرأ على الطلب الكلي نتيجة زيادة العرض النقدي والتي تكون بسرعة أكبر من مستوى الإنتاج عند مستوى الاسعار السائدة مما يترتب عليه زيادة في معدلات التضخم بنفس المقدار، وذلك نتيجة عجز قوى العرض عن تلبية الطلب مما يسبب ضغوط تضخمية.

---

[1] عامر الفيتوري المقري، علي قابوسة، **تحليل الاقتصاد الكلي أسلوب رياضي**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2018، ص46.

[2] Gregory Mankiw, **Principles Of Economics**, 8éme Édition, Cengage Learning Education, Usa, 2018, P813.

[3] David G. Pierce, Peter J. Tysome, **Monetary Economics Theories, Evidence And Policy**, 2éme Édition, Butterworth Education, Great Britain, 1985, P190.

[4] ضياء مجيد الموسوي، **أسس علم الاقتصاد**، ج2، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص105.

2- خصائص التضخم:

وبالرغم من تعد التعريفات التي تناولت ظاهرة التضخم إلا أنه تشير الى أنها تمثل ارتفاعات متوالية في المستوى العام للأسعار وانخفاض في القوة الشرائية لوحدة النقد. أي أن تعريف التضخم يتضمن الخصائص التالية:[1]

- أن قياس التضخم يتم بمعيار ما يسمى بالمستوى العام للأسعار والذي يعرف على أنه "متوسط ترجيحي لأسعار مجموعة السلع والخدمات المستخدمة أو المستهلكة في بلد ما".
- أن التضخم يعبر عن الارتفاع الملموس في المستوى العام للأسعار، حيث يجب أن يكون الارتفاع في المستوى العام للأسعار واضحا ومحسوسا في المجتمع، وأن يشمل الارتفاع فترة زمنية غير قصيرة، حيث يعبر عن التضخم بأنه عملية ديناميكية قابلة للملاحة خلال فترة طويلة نسبيا، وعليه فإن تعريف التضخم يعتمد على فكرتين أساسيتين:

➢ الزيادة في كمية النقود بالنسبة لكمية السلع، حيث تقوم هذه الفكرة في تحديدها لمفهوم التضخم من خلال المقارنة بين كمية النقود المتداولة مع كمية السلع والخدمات المتوفرة في المجتمع، حيث يؤدي اختلال التوازن بين كمية النقود المتداولة وكمية السلع الى التأثير في مستويات الأسعار، لأن الزيادة في كمية النقود المتداولة عن كمية النقود المتداولة عن كمية السلع والخدمات في الاقتصاد تؤدي الى خلق فائض طلب ناتج عن الزيادة في حجم طلب الكلي على السلع والخدمات عن المنية المعروضة منها، مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع، ويتحقق عكس ذلك عند زيادة كمية السلع والخدامات في الاقتصاد بنسبة أكبر من الزيادة في كمية النقود المتداولة، مما يدفع بالأسعار نحو الانخفاض. وفي كلا الحالتين يجب أن تكون الزيادة في كمية النقود أو كمية السلع والخدمات في الاقتصاد كبيرة نسبيا تؤثر في مستويات الأسعار، حيث أن الزيادة المحدودة في أي منها على الاخر قد لا يكون لها تأثيرات كبيرة على المستوى العام للأسعار. وبذلك فأن التضخم يعبر عن الزيادة في كمية النقود في المجتمع بالنسبة لكمية الانتاج حيث يعبر عن الزيادة في كمية النقود مع ثبات الزيادة في كميات الإنتاج.

➢ أن حدوث الارتفاع في المستوى عامل لأسعار ما هو إلا تعبير عن الزيادة في كمية النقود بالنسبة لكمية الانتاج، والذي يؤدي الى تزاحم مقدار كبير من النقود على كمية محدودة من السلع

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص139-140.

والخدمات، حيث يؤدي التنافس فيما بين وحدات النقد للحصول على تلك الكمية من السلع الى رفع المستوى العام للأسعار، مع الأخذ بعين الأعتبار أن التضخم في الاقتصاد يجب أن يكون مفاجئا وسريعاً، لأن وجود توقعات في المجتمع بحدوث سلسلة من الارتفاعات في مستويات الأسعار سوف تعطى الحكومات الوقت الكافي لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بزيادة الإنتاج، بحيث يصاحب الزيادة في كمية النقد المتداول زيادة مماثلة في كمية السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد وعليه يمكن التعبير عن ظاهرة التضخم بأحد الأشكال التالية:[1]

- ✓ بقاء كمية النقود عند مستواها مع حدوث انخفاض في كمية السلع والخدمات المعروضة في الاقتصاد.
- ✓ حدوث زيادة في كمية النقود مع ثبات حجم الإنتاج.
- ✓ حدوث زيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في حجم الانتاج.

- قد يكون التضخم ناجم عن عوامل داخلية تتعلق بمكونات الطلب الكلي المحلي، وفي كثير من الأحيان قد يكون التضخم مستورد وينجم عن التغيرات الاقتصادية والسياسية الدولية، التي تؤثر على تكاليف السلع المستوردة وفي مقدمتها أسعار البترول؛
- قد يكون البعد السياسي المحلي والدولي الأكثر تأثيراً على التضخم، مقارناً بالبعد الاقتصادي الذي يعد تابعاً للعلاقات السياسية.[2]

المطلب الثاني: أنواع التضخم وأشكاله

كما ذكرنا سابقا أن التضخم يعتبر من المشكلات الاقتصادية الرئيسية التي تعاني منها الدولة المتقدمة والنامية على سواء في الوقت الراهن، نظرا لما يخلفه من اثار سلبية على الاقتصاد لأي دولة ومن افات اجتماعية، إلا أن درجة هذا الأخير تتفاوت حسب شكل الظاهرة ونوعها، وبالرغم من الاهتمام المنصب على هذه الظاهرة إلا أن هناك جدلاً كبيراً حول اعطائها مفهوماً شاملاً لها[3]، وهذا ما ولد كنتيجة طبيعة تعدد واختلاف الانواع والاشكال والتي تعتمد على عدد كبير من المعايير والأسس للتمييز فيما بينها حسب المعايير التالية:

---

[1] المرجع نفسه.

[2] إياد عبد الفتاح النسور، **المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة**، الطبعة الثانية دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 293.

[3] مصطفى يوسف الكافي، **مبادئ الإقتصاد الجزئي والكلي**، مرجع سبق ذكره، ص339.

1- من حيث إشراف الدولة على الأسعار:

تحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بمدى تحكم الدولة في جهاز الأسعار، ومراقبتها لتحركات المستويات العامة للأسعار، والتأثير فيها، ووفقا لهذا المعيار فإن للتضخم ثلاث أنواع وهي:[1]

1-1 **التضخم الطليق الظاهر(المفتوح):** يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع كبير في الأسعار والأجور والنفقات الأخرى التي تتصف حركتها بالمرونة، وتتجلى في ارتفاع عام في الدخول النقدية. وذلك دون أي تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات أو التأثير فيها ووقفها مما يؤدي إلى تفشي هذه الظواهر التضخمية والتسارع في تضخمها، وتراكمها، فترتفع المستويات العامة للأسعار بنسبة أكبر من ازدياد التداول النقدي للكميات النقدية المتداولة.

2-1 **التضخم المكبوت (الكامن):** ويتجلى هذا النوع من التضخم بالتدخل من قبل السلطات الحكومية في سير حركات الأثمان، بالتحكم في جهاز الأثمان بالبلاد. فتحدد الدولة بإجراءاتها المختلفة التشريعية والإدارية، المستويات العليا للأسعار مانعة تعديها للحد الأقصى من ارتفاعها، ومن ثم جعل ارتفاع معدلاتها دون ارتفاع التداول النقدي. فإجراءات الدولة هذه يقصد منها التحكم في الاتجاهات التضخمية، ومنع الأسعار من الارتفاع مؤقتا ومن هذه الإجراءات: تجميد الأسعار ومنعها من الارتفاع والرقابة على الصرف.

3-1 **التضخم الكامن(الخفي):** يتمثل هذا النوع من التضخم بارتفاع ملحوظ في الدخول النقدية دون أن تجد لها منفذا للإنفاق، بفضل تدخل الدولة حيث حالت بإجراءاتها المختلفة دون إنفاق هذه الدخول المتزايدة فيبقى التضخم كامنا، وخفيا لا يسمح له بالظهور في شكل إنفاق في السلع الاستهلاكية والغذائية والاستثمارية.

2 – من حيث حدة وسرعة التضخم:

نظراً لأن معدلات التضخم تتفاوت فيما بين الدول، وحتى في نفس الدولة من فترة الى أخرى، وينقسم التضخم وفقاً لذلك الى ثلاثة أنواع هي:

2-1 التضخم المعتدل: وهو ارتفاع محدود في المستوى العام للأسعار (أي اقل من 10%) ويكون ارتفاع مستوى الاسعار مستقراً الى حد ما في هذه الحالة تحافظ النقود على قيمتها (قوتها الشرائية)، وفي حالة

[1] عادل زقرير، **التضخم وأداء السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2013**، مقال مقدم لـ: مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد الحادي عشر، الجلد الأول، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ديسمبر2016، ص ص396-397.

استمراره لفترة زمنية طويلة يطلق عليه بالتضخم الزاحف. وفي ظله تنخفض قيمة العملة باستمرار غير أن النظام النقدي يؤدي وظائفه بكفائة.

2-2 التضخم السريع: هو ارتفاع كبير في المستوى العام للأسعار ويحدث بسرعة كبيرة، ويترتب عليه تدهور قيمة العملة، حيث تنخفض قيمة النقود بصورة كبيرة جداً وتكون الفائدة الحقيقية سالبة -وتقاس بالفرق بين سعر الفائدة النقدي ومعدل التضخم- مما يؤدي الى انخفاض الإقبال على الادخار وتظهر عمليات الاكتناز وشراء السلع المعمرة والعقارات، وحدث هذا النوع من التضخم في ايطاليا والبرازيل خلال الفترة (1970-1980).

2-3 التضخم الجامح: تترتفع فيه الأسعار بمعدلات سريعة جداً، مما يترتب عليه انيهار قيمة العملة التي تفقد قيمتها بالكامل، ويفقد الأفراد الثقة فيها، ويحدث عادة هذا النوع في أعقاب الحروب والأزمات نتيجة الإفراط في الإصدار النقدي وزيادة الطلب من قبل الأفراد على تخزين السلع، ويترتب عليه في النهاية انهيار النظام النقدي ولذلك يعتبر هذا النوع من التضخم أسوأ أنواع التضخم. وحدث هذا النوع من التضخم في المانيا بعد الحرب العالمية الأولى[1].

2-4 التضخم الراكد :عندما يكون الارتفاع بكثير من 10% مثل حالات التضخم التي واجهتها الهند في سنوات 1973-1974-1979 اذا رتفعت الاسعار بنسبة 26% 19% 25% على الترتيب[2].

3-من حيث أسباب نشوء التضخم:

يصنف الاقتصادين التضخم من حيث النشوء الى نوعين النوع الأول أو السبب الأول فهو التضخم العائد لحجم الطلب أو ما يعرف بتضخم سحب الطلب. أما الثاني فهو التضخم العائد للنفقة أو ما يعرف بتضخم دفع التكلفة، وفيما يلي سنشرح كل سبب على حدة كما يلي:[3]

3-1 تضخم جذب الطلب: ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة لزيادة حجم النقود لدى الأفراد مع ثبات حجم السلع والخدمات المتاحة في المجتمع، وهذا يؤدي الى ارتفاع الاسعار بشكل مستمر ومتزايد مما يخلق تضخما ملموسا. ولعل أهم الاسباب المؤدية الى مثل هذا النوع هي ما يسمى بعجر الموازنة العامة للدولة أو العجز المالي، عندما يفوق الإنفاق الحكومي الإيرادات الحكومية ينشأ العجز المالي. وعند قيام

[1] السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **مرجع سبق ذكره**، ص320.

[2] عادل زقرير، **مرجع سبق ذكره**، ص398.

[3] خالد واضف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي،**مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، ، ط11، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص ص 258-259.

الدولة بتغطية العجز عن طريق إصدار النقود أو طبع النقود من خلال البنك المركزي فإن ذلك سيؤدي الى حقن الاقتصاد بكميات من النقود لا يقبلها توسع القاعدة الإنتاجية للبلاد، مما يخلق أحجاما نقدية كبيرة مع ثبات الانتاج، وهذا بدوره سينعكس في شكل زيادة أسعار وحدوث تضخم، كما يمكن أن تسهم البنوك التجارية من خلال القروض ومنح الائتمان في خلق النقود وزيادة حجمها في الاقتصاد، وهذا أيضا يؤدي ومع ثبات الإنتاج، الى حدوث تضخم الطلب، وحتى مع زيادة الإنتاج ولكن بمستوى أقل من حجم الزيادة في النقود فإن ذلك لابد أن يخلق نوعا من تضخم الطلب. وباختصار عندما يكون الطلب الكلي على السلع والخدمات أكبر من العرض الكلي للسلع والخدمات فهذا أكيد سوف يؤدي الى ارتفاع الاسعار.

2-3 تضخم دفع الكلفة: يواجه المنتجون أحياناً تزايداً مفاجئاً في تكاليف عناصر الانتاج، فقد يجد المنتج نفسه أحياناً أمام نقابات عمال قوية قادرة على رفع مستوى أجر العمال لديه، أو قد ترتفع أسعار بعض المواد الأولية بشكل مفاجئ، وفي جميع الحالات يسترك أثراُ مباشر على السعر النهائي للمنتجات التي تأثرت بزيادة تكاليف عناصر انتاجها. ويكون الأثر ملموساً كلما كانت زيادة تكاليف عناصر الانتاج كبيرة، ولا شك أن تضخم دفع التكاليف يصعب التحكم به خاصة إذا كان من النوع القادم من عناصر الانتاج المستوردة، أي تضخم نتيجة عناصر انتاج مستوردة ومتضخمة أساساً. أما التضخم الناتج عن زيادة الأجور محلياً فيمكن معالجته عن طريق ربط الأجر بالإنتاجية ومن ثم بزيادة الأسعار، بحيث لا ترتفع الأجور إلا بقدر الزيادة المتوقعة في الأسعار، أخذاً في الاعتبار أن تزيد الاجور أيضا وفقاً لزيادة إنتاجية عنصر العمل وكفاءته.

4- من حيث أسواق عوامل الانتاج

وينشأ هذا النوع من التضخم من حيث أسواق عوامل الانتاج بتنوع القطاعات الاقتصادية الموجودة، ويمكن هنا تقسيمه إلى نوعين التضخم الربحي والداخلي، وفيما يلي سنشرح كل سبب على حدة كما يلي:[1]

4-1 التضخم الربحي: يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة لزيادة الاستثمار عن الادخار، مما يترتب عليه تحقيق أرباحاً قدرية في قطاع صناعات سلع الاستهلاك والاستثمار.

4-2 التضخم الداخلي: يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة لارتفاع نفقات الانتاج، ومن ضمن تلك النفقات ارتفاع اجور الكفاية للعمال.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص160.

5- من حيث المصدر:

أما من حيث المصدر، فيميز الاقتصاديون بين نوعين من التضخم هم التضخم المحلي والمستورد، فالأول ناتج عن الإفراط في الإنفاق المحلي مقارنة بما هو متاح من السلع، أما الثاني فهو ناتج عن الزيادة المتسارعة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج. وفيما يلي سنشرح كل سبب على حدة كما يلي:[1]

1-5 التضخم المحلي: غالبا ما يحدث التضخم المحلي نتيجة للإفراط في الإنفاق المحلي مقارنة بما هو متاح من السلع ويحدث الإفراط في الإنفاق المحلي نتيجة لعوامل مختلفة أهمها السياسات الحكومية التوسعية سواء المالية منها أو النقدية، فقد تلجأ الحكومة إلى الاقتراض المحلي (بيع السندات في السوق المفتوحة) لمقابلة التوسع في نفقاتها المتكررة والرأسمالية أو لتغطية العجز في ميزانيتها. وقد يكون مصدر التزايد في الإنفاق المحلي المغالاة في الاستهلاك الخاص أو التوسع في خطط الاستثمار بشكل مبالغ فيه نتيجة لقراءة خاطئة من قبل رجال الأعمال للمؤشرات السوقية.

2-5 التضخم المستورد: في المقابل فإن التضخم المستورد يتعلق بتغيرات الطلب على السلع المحلية، فالاقتصاديات المعاصرة مفتوحة على بعضها البعض وتلعب التجارة الخارجية دوراً رئيسياً متزايداً، وتؤثر تدفقات السلع عبر الدول وتغيرات حجمها مباشرة على الأسعار من خلال التأثير على الطلب، كما أن تدفقات رأس المال الدولية تؤثر بشكل غير مباشر على الأسعار المحلية من خلال قنوات أسعار الفائدة وأسعار الصرف الأجنبي.

6- من حيث أسس النطاق:

يرتكز هذا النوع من التضخم على حجم استحواذ التضخم على السلع والخدمات في الاقتصاد. ويمكن هنا تقسيمه إلى نوعين هما:[2]

1-6 التضخم الشامل: ويحدث هذا النوع من التضخم عندما ترتفع أسعار كل السلع في الاقتصاد الوطني دون استثناء بحيث يشمل كل السلع المجودة في السوق.

2-6 التضخم الجزئي أو الوقتي: ويحدث في الحالات التي يكون فيها متوسط مجموعة من الأسعار ترتفع بسب ارتفاع أسعار فردية نتيجة نقص غير عادي في سلع معينة أي عندما يكون العرض محدد نتيجة ظروف طبيعية ولا يمكن زيادته بسرعة.

[1] طالب عوض، **مرجع سبق ذكره**، ص184.

[2] عادل زقرير، **مرجع سبق ذكره**، ص398.

المطلب الثالث: طريق قياس التضخم وأثاره

اختلف الاقتصاديون فيما بينهم حول تفسير ظاهرة التضخم، ما ترتب عليه وجود عدة طرائق لقياسه، وبالتالي فإن عملية تحديد قياس حجم الفجوة وتحديد مستواها سواء بالارتفاع أو الانخفاض يخضع للعديد من المقاييس والمؤشرات الاقتصادية تختلف في طريقة حسابه لمعدل التغير في مستوى الأسعار حسب العديد من المعايير، وفي هذا المطلب سنحاول التعرف على أهم مؤشرات قياس التضخم وكذا أثارها السلبية الاقتصادية والاجتماعية منها.

1- ومؤشرات ومقايس التضخم:

إن المظهر العام للتضخم يتمثل في الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار، ومن ثم يمكن استقراء هذه الظاهرة من خلال تتبع تطور الارقام القياسية للأسعار، فالارتفاع المتواصل لهذه الارقام يعد مؤشراً عاما على وجود هذه الظاهرة، إلا أنه ينبغي التأكيد مرة أخرى على أن الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار مقاسا برقم قياسي أو اخر، وان كان يشير الى وجود هذه الظاهرة إلا أنه ليس سببا لوجودها بل هو نتيجة لوجود قوى تضخمية تتبع حالات الاختلال في الاقتصاد الوطني[1]. وذلك توجد عدة مقايس تستعمل في حساب معدلات التضخم منها مقياس أسعار السلع الاستهلاكية (cpi)، مقياس أسعار السلع المنتجة (PPI) ومقياس أسعار الجملة (WIP) غيرها. ويمكن تقديم وشرح مؤشرات ومقياس التضخم كما يلي:

1-1 مؤشر أسعار الاستهلاك (CPI):

يعد هذا المؤشر من أهم المؤشرات لقايس معدل التضخم، وهو مقياس يقيس مستويات أسعار السلع والخدمات التي تشريها العائلة العادية، ويستخدم في وضع هذا المقياس سلة من السلع والخدمات المتداولة في السوق التي يشتريها المواطن العادي في السنة، هذه السلة ذات محتوى ثابت من السلع والخدمات تسعر كل سنة لغرض الحصول على مقياس تقريبي لسنة الأساس يساوي (100) [2]، كما يعكس الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية، ويتعلق الأمر هنا بذلك المقياس أو المؤشر الذي يقيم متوسط التغير الذي يحدث في الأسعار، إلا أنه لا يقسي تكلفة المعيشية ومتغيراتها أو ميزانية استهلاك الأسرة، والصيغة أو المعادلة التي تيم الأعتماد عليها في حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) هي صيغة لاسبير

[1] مصطفي يوسف الكافي، **مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي، مرجع سبق ذكره**، ص342.

[2] عبد الرحيم فؤاد الفارس، وليد اسماعيل السيفو، **مرجع سبق ذكره**، ص266.

(Laspeyres) والتي يتم ترجيح الأسعار بأوزان سنة الأساس. بحيث أن معدل التضخم السنوي لسلع وخدمات المستهلك هو معدل التغير في مؤشر أسعار الاستهلاك بين فترتين، ويحسب كما يلي:[1]

$$INF_t = [(CPI_t + CPI_{t-1}) \div CPI_{t-1}] \times 100$$

حيث:

INF_t: معدل التضخم خلال الفترة t.

CPI_t: مؤشر أسعار الاستهلاك في الفترة t.

CPI_{t-1}: مؤشر أسعار الاستهلاك في الفترة t-1.

ولعلى أهم مشكلات لهذا المقياس هي أن CPI يقيس التغيرات في أسعار سلة من السلع والخدمات المختارة لفترة سابقة من الزمن، وهذه السلة قد لا تعكس التركيبة الحالية لمشتريات العائلة. فمن الطبيعي أن تقوم العائلة بخفض استهلاكها من السلع أو الخدمات التي ترتفع معدلات أسعارها وفي نفس الوقت تزيد مشترياتهم من السلع والخدمات التي تنخفض معدلات أسعارها. وكلما زادت حدة الارتفاع في الأسعار كلما زاد احلال سلع أو خدمات مكان أخرى من ضمن السلة، ولتفادي هذه المشكلة يجب على الجهة المسؤولة تعديل السلة كل فترة من الزمن بتغير (تحديث) سنة الأساس مرة كل عشر سنوات مثلاً.

مشكلة أخرى هي أن التغيرات لا تشمل الأسعار فقط بل تحدث تغيرات في نوعية السلع. ومن الصعب أخذ التغير في النوعية في الحساب، وعلى الرغم من السلبيات هذا المقياس إلا أن CPI يؤثر بشكل كبير في سياسات الحكومة الاقتصادية وفي تعديل الدخول، وكثير من تعديلات أجور العمالة مربوطة بمقياس الاسعار الاستهلاكية CPI وكذلك معاشات التقاعد والضمان الاجتماعي وغيرها[2].

2-1 الارقام القياسية لأسعار الجملة:

ويعكس هذا الرقم التغير في المستوى العام للأسعار في أسواق الجملة، ويعاب عليه وجود فجوة زمنية بين وصول السلع الى اماكن بيعها وانتقالها من أسواق الجملة[3]. ويضم الرقم القياسي لأسعار الجملة أهم المجموعات السلعية، مثل المنتجات الزراعية والدواجن والأسماك، والمنتجات الحيوانية غير الغذائية والأخشاب، مواد البناء، والمواد الغذائية والمشروبات، ومواد الطاقة والبترول، والمواد الكيماوية والأدوية وغيرها من السلع ويتم إعداد الرقم

[1] بن يوسف نوة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص102-103.

[2] عبد الرحيم فؤاد الفارس، وليد اسماعيل السيفو، **مرجع سبق ذكره**، ص267.

[3] السيد متولي عبد القادر، **اقتصاديات النقود والبنوك**، ط1، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، 2010، ص222.

القياسي لأسعار الجملة بالاعتماد على الأسعار الرسمية، والتي تسير بصفة إجمالية إلى أسعار الجملة في جميع أنحاء البلاد دونما تمييز بين المناطق الجغرافية فيها سواء كانت مناطق حضر أم ريف. وذلك من خلال قيام أجهزة الإحصاء المختصة بجمع كافة البيانات حول أسعار البيع بالجملة بناء على نماذج يتم إرسالها إلى كافة المنشئات العاملة في تجارة الجملة، والتي تقوم بتعبئتها وإعادة إرسالها إلى أجهزة الإحصاء التي تقوم بفرزها وتصنيفها وحساب الرقم القياسي لها[1].

3-1 الارقام القياسية لأسعار التجزئة:

يعكس الرقم القياسي لأسعار التجزئة التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية للنقود، وذلك من خلال تتبع التغيرات التي تحدث في أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد القومي، ويتم إعداد هذا الرقم بالاعتماد على الأسعار الرسمية دون الأخذ في الاعتبار الأسعار الفعلية التي تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب، أو الأسعار التي يسود التعامل بها في السوق السوداء، ويتم إعداد الرقم القياسي لأسعار التجزئة بالاعتماد على طريقة العينة التي تقوم على اختيار النمط الإنفاقي لعينة تمثل شرائح في المجتمع، غير ان الاعتماد في إعداد هذا الرقم على اختيار عينة من المجتمع لا تعكس في حقيقة الأمر طبيعة الإنفاق الحقيقي أو التغيرات التي تطرأ عليه من حين لآخر، وذلك نظرا لحدوث تغيرات كثيرة في أنماط الإستهلاك في المجتمع بين فترة وأخرى، وكذا إمكانية لجوء المستهلك إلى السلع التعويضية في حالة عدم قدرته على شراء السلع الرئيسية.[2]

4-1 الرقم القياسي الضمني:

يعد الرقم القياسي الضمني من أكثر الأرقام القياسية استخداما ويتم الحصول عليه من خلال قسمة الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية في سنة معينة على الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لنفس السنة مضروبا في مائة. حيث يتضمن هذا المؤشر أسعار جميع السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد، سواء سلع استهلاكية أو وسيطة أو إنتاجية. كما يضم جميع أنواع السلع جملة وتجزئة على السواء ويعبر عنه أحيانا بالمكمش فهو مقياس عام لمعدلات التضخم في السنة الواحدة. ورغم أهميته فإنه يطرح مشاكل تتعلق بكون معظم الدول لا تقوم أو بالأحرى لا تستطيع حسابه إلا سنويا وفي أفضل الحالات ثلاثيا. وبالتالي لا يكون متاحا إلا بتأخر يتمثل في عدة أشهر كما يطرح مشكلة إدراج أسعار الخدمات المقدمة من قبل الإدارة حيث تقيم جزافيا. كما أنه يعكس بشكل

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص163-164.

[2] مراد عبد القادر، **دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة(1974-2003)**، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص: نمذجة اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011/2010، ص ص57-58.

سيئ ارتفاع أسعار النفقات الداخلية، في حالة تدهور شروط التبادل[1]، وبالتالي فهذا الرقم يقيس التغير في أسعار جميع السلع والخدمات المنتجة في المجتمع في سنة ما بالمقارنة مع سنة الاساس وحسابه يكون كالتالي:

$$\text{المحلي الناتج أسعار مؤشر الاجمالي(GDP)} = \frac{\text{قيمة الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية في سنة المقارنة}}{\text{قيمة الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية في سنة الاساس}} \times 100$$

أي:

$$PGDP = \frac{\sum_{i-1}^{m} Q_{in} P_{in}}{\sum_{t-1}^{m} Q_{in} P_{i0}} \times 100$$

حيث أن: m: عدد السلع والخدمات التي تم انتاجها في المجتمع.

P_{in}: سعر السلعة i في سنة المقارنة n.

P_{t0}: سعر السلعة i في سنة الأساس 0.

Q_{in}: الكمية المنتجة من السلعة i في سنة المقارنة n.

ويعتبر مؤشر السعر الضمني أكثر شمولا من الرقم القياسي لأسعار المستهلك وذلك لأنه يحتوي على أسعار جميع السلع والخدمات دون استثناء والمنتجة داخل الوطن فقط، عكس مؤشر (CPI)الذي يقيس كل السلع المتشرية من طرف المواطنين بما فيها الواردات، بكن يؤخذ عليه أنه قد يحتوي على سلع عديدة لا تهم المستهلك العادي، كما أن التغير فيه يعكس التغير في الكميات بجانب التغير في الأسعار. بالإضافة الى أن هذا المؤشر يصلح للبيانات السنوية والموسمية فقط ويقوم بقياس أسعار السلع والخدمات، عكس مؤشر (CPI) الذي يقيس كل السلع المشترية من طرف المواطنين.

1-5 معيار فائض الطلب:

يستند هذا المعيار في قياس الفجوة التضخمية على المنطلقات الأساسية لفكرة الطلب الفعّال في تحديد مستويات الأسعار وفقا لأفكار الاقتصادي كينز في النظرية العامة للشغل والفائدة والنقود، والتي ترى أن كل زيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات دون أن يقابلها زيادة في حجم العرض الحقيقي، يعني ذلك بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل، تمثل حالة من التضخم تدفع مستويات الأسعار المحلية إلى الارتفاع. ويمكن صياغة معادلة فائض الطلب وفق المعادلة التالية:[2]

---

[1] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص ص46-47.

[2] مصطفى يوسف الكافي، **مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي، مرجع سبق ذكره**، ص ص352-353.

$$D_x = (C_p + C_g + I + \Delta S) - Y$$

حيث: Dx فائض الطلب الخام

cp: الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية.

Cg: الاستهلاك العام بالأسعار الجارية.

I: الاستثمار في الأصول الثابتة بالأسعار الجارية.

ΔS: الاستثمار في المخزون السلعي بالاسعار الجارية.

Y: الناتج المحلي الخام بالأسعار الجارية.

وبالتأمل في صيغة إجمالي فائض الطلب، نرى أنها تهمل أثر المعاملات الخارجية من الصادرات والواردات على كل من الطلب الفعال والمتاح من السلع والخدمات، وظهر هنا ثلاث حالات:

أ. **حالة التوازن:** رصيد المعاملات الجارية يعادل الصفر، وهنا لا يتأثر حجم فائض الطلب.

ب. **حالة الفائض:** هنا تفوق قيمة الصادرات عن قيمة الواردات، ويحقق ميزان المعاملات الجارية فائض ونرمز له بـ"S"، وهنا لابد أن يضاف هذا الفائض إلى إجمالي فائض الطلب ويصبح:

$$D_{xn} = D_X + S$$

ج. **حالة العجز:** وهي تصف مراكز موازين المدفوعات معظم البلدان المختلفة والآخذة في النمو، وهي حدوث عجز في موازين معاملاتها الجارية ونرمز له بـ"F"، والذي يجب أن يطرح من إجمالي فائض الطلب ويصبح:

$$D_{xn} = D_X - F$$

6-1 معيار الاستقرار النقدي:

يستند هذا المعيار في قياس الفجوة التضخمية على أفكار النظرية الحديثة، والتي ربط فيها الاقتصادي فريدمان التضخم باختلال العلاقة بين الزيادة في كمية النقود والزيادة في الناتج الوطني الحقيقي، حيث يرى بأن الزيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في الناتج الوطني الحقيقي، تولد فائض طلب يدفع بالأسعار نحو الارتفاع، ويتحقق ذلك من خلال الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد بنسبة تفوق الزيادة في كمية السلع والخدمات المعروضة، والذي يعد نتيجة لاختلال التوازن بين تيار الإنفاق والتيار السلعي. ويتم حساب معامل الاستقرار النقدي من خلال المعادلة التالية:[1]

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص171.

$$B = \frac{\Delta M}{M} + \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث:

ΔM: تمثل التغير في كمية النقود.

M: تمثل كمية النقود.

ΔY: تمثل التغير في الناتج الوطني الحقيقي.

Y: تمثل الناتج الوطني الحقيقي.

ويتحقق التوازن وفقا لهذه المعادلة عند تساوي نسبة التغير في كمية النقود مع نسبة التغير في الناتج الوطني الحقيقي، بحيث يجب أن تكون قيمة المعامل B مساوية للصفر، أما إذا كانت نسبة التغير في كمية النقود أكبر من نسبة التغير في الناتج الوطني الحقيقي؛ أي قيمة معامل الاستقرار B موجبا، فإن ذلك يؤكد على وجود ضغوط تضخمية يتفاوت تأثيرها في الاقتصاد كلما زادت قيمة المعامل أو اقتربت من الواحد الصحيح بحيث تزيد حدة الضغوط التضخمية كلما زاد المعامل عن الواحد الصحيح الموجب.

1-7 معيار الإفراط النقدي:

يستند هذا المعيار الى النظرية الكمية المعاصرة التي ترى أن التغير في نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود، هو المتغير الاستراتيجي في إحداث التغير في مستوى الاسعار، حيث يؤكد رائد هذه المدرسة ميلتون فريدمان أن الحجم الأمثل لكمية النقود هو ذلك الحجم الذي يتعين أن يلغي معدل تغيره في كل فترة زمنية الأثر الذي يمارسه معدل تغير الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي، ومعدل تغير الطلب على النقود أو سرعة دورانها محافظا على مستوى الأسعار السائد في فترة الأساس.

ويكون نصيب الوحدة المنتجة كما يلي: $\lambda = \frac{M}{Y}$

حيث أن: λ: متوسط نصيب الوحدة من الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي من كمية النقود المتداولة السائدة في سنة الاساس عند مستوى معين من الأسعار M : كمية النقود المتداولة بالفعل في السنة؛ Y : الناتج الوطني الإجمالي بالأسعار الثابتة في السنة.

وتكون هناك حالتين:[1]

[1] بن يوسف نوة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص105-106.

- اذا افترضنا ثبات الطلب على التقود أو سرعة دورانها، يتعين أن يظل نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود ثابتا، إذا أردنا أن نحافظ على المستوى العام للأسعار السائد عند فترة الأساس.
- أما إذا زاد الطلب على النقود أو انخفضت سرعة دورانها في المدى الطويل، فيتعين أن يزيد نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود، بالقدر الذي يلغي أثر انخفاض سرعة دوران النقود على مستويات الأسعار، ويتم حساب حجم الإفراط النقدي كما يلي:

$$\mathrm{M}_{ext} = \lambda Y_t - \mathrm{M}_t$$

حيث أن: $\mathbf{M}_{ext}$: حجم الإفراط النقدي؛

λ: متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الحقيقي من كمية النقود المتداولة السائدة في سنة الاساس عند مستوى معين من الأسعار؛ Y_t:حجم كمية الناتج المحلي الحقيقي بالأسعار الثابتة في السنة؛ $\mathbf{M}_t$:كمية النقود المتداولة بالفعل في السنة؛

من الواضح أن فائض كمية النقود عن حجمها الأمثل يمثل إفراطا نقديا، يكون وراء ارتفاع الأسعار، واستمرار هذا الفائض وتصاعده يكون وراء تصاعد الارتفاع في الأسعار.

2- أثار التضخم:

يعتبر التضخم ظاهرة غير مرغوب فيها لأنه يمثل أحد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، التي تعبث بالاقتصاد الوطني وتحدث فيه آثارا سلبية وإختلالات سيئة تهز من صورته أمام العالم الخارجي. ويؤدي التضخم إلى إعادة توزيع الدخل الوطني، في صالح الطبقات الاجتماعية الأكثر غنى والقليلة العدد، مما يحدث مزيدا من التفاوت في توزيع الدخل بين الطبقات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، كما يعيد التضخم توزيع الثروة بين الطبقات والفئات الاجتماعية بطريقة عشوائية، فضلا على أنه يؤثر في اتجاهات الاستثمار، عن طريق سوء توجيه الاستثمار إلى المجالات التي تدر ربحا سريعا وتتميز بسرعة دوران رأس المال، بالإضافة إلى أنه يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود والدخول النقدية. والذي ينعكس على انخفاض الدخول الحقيقية خاصة لذوي الدخول الثابتة والمنخفضة، كالعمال والموظفين والمستخدمين الأمر الذي يؤثر في الادخار الوطني. وأمام هذه المخاطر وغيرها يعتبر التضخم ظاهرة خطيرة تضع صعوبات أمام عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتخلق حالة من الاضطراب الاجتماعي

وتضر بالعدالة الاجتماعية وتؤدي إلى تباطؤ معدلات النمو في الأجل الطويل، وتتعارض هذه الأمور كلها مع مقتضيات التنمية والتطور[1]، ويمكن إيجاز أهم الاثار الاقتصادية والاجتماعية فيما يلي:

2-1 الآثار الاقتصادية:

يحدث التضخم تغيرات هيكلة ضارة في البنيان الاقتصادي على مستوى الانتاج والائتمان...الخ وتبدو هذه الأثار الاقتصادية فيما يلي:[2]

أ. **جهاز الائتمان والإنتاج:** يؤدي التضخم الى حدوث ارتفاعات مستمرة ومتتالية في مستويات الاسعار، إلا أن هذا الارتفاع ليس واحدا بالنسبة لكل السلع، فهناك سلع ترتفع أسعارها بنسبة أعلى من غيرها. وعادة ما ترتفع أسعار السلع الاستهلاكية بنسبة أكبر من أسعار السلع الانتاجية، ويعني ذلك أن هامش الربح بالنسبة للقطاعات الاستهلاكية يكون أكبر من هامش الربح للقطاعات الإنتاجية، وينعكس ذلك على مقدرة القطاعات الاستهلاكية في التمويل الذاتي، بالاضافة الى حصول عناصر إنتاجها (الاجور، الفوائد والأرباح)، على دخول مرتفعة، ومن ثم تحقق معدلات نمور مرتفعة، وذلك مقارنة بالقطاعات الإنتاجية التي تحقق أرباحاً منخفضة ولن تتوفر لها الامكانيات المالية لزيادة الاستثمار، فيحدث نمو متواضع في القطاعات الأخيرة من جهة، كما أن توزيع الدخول في داخل تلك القطاعات يتم لصالح رأس المال(الارباح والفوائد) على حساب العمال (الاجور) من جهة أخرى، وبذلك يحدث تدهور في كفاءة جهاز الثمن في عملية تخصيص وتوزيع الموارد الاقتصادية لصالح الاقطاعات الاستهلاكية ويبعد الجهاز عن الرشادة الاقتصادية.

ب. **هيكل التسويق والتوزيع:** يؤدي التضخم عادة الى تنشيط الدورة التجارية والصناعية فتزدهر التجارة وتزداد قنوات التسويق، وتزداد أسعار التجزئة بصورة أكبر من أسعار الجملة أو الانتاج، ويتجاوز الربح التجاري الربح الصناعي، ويتعدد الوسطاء وترتفع نفقات التسويق، من ثم يزيد تضخم الاسعار، فالتضخم يساهم في خلق قطاع تجاري مكلف لا يضيف قيمة مضافة حقيقة للسلع، ولكنه يرفع من القيم النقدية لأسعار السلع. وهو عادة قطاع ذو كفاءة اقتصادية متواضعة.

ج. **الجهاز النقدي الداخلي:** يترتب على التضخم أن تفقد النقود قدرتها على أداء وظائفها الاساسية، وأول وظيفة تفقدها النقود وظيفتها كمخزن للقيم، كما تفقد وظائفها كوسيط للمبادلة أو أداة للدفع.

---

[1] المرجع نفسه، ص107.

[2] مصطفى يوسف الكافي، **مبادئ العلوم الاقتصادية، مرجع سبق ذكره**، ص ص363-366، بتصرف.

د. **القطاع الخارجي للاقتصاد:** يؤثر التضخم سلبا على القطاع الخارجي للاقتصاد فتدهور النظام النقدي الداخلي ينعكس بالطبع على القطاع الخارجي للاقتصاد القومي، ويبدو هذا واضحا بالنظر الى حالة ميزان المدفوعات، وواقع الامر أن كافة الاقتصاديات تعاني من التضخم في العلاقات الاقتصادية الدولية، سواء الدول المتقدمة أو المتخلفة، وذلك من خلال التجارة الخارجية أو تحركات رؤوس الأموال أو من خلال المشروعات الدولية.

2-2 الآثار الاجتماعية:

يترتب على التضخم العديد من الآثار السلبية اجتماعياً التي لا تقل أهمية عن الآثار الاقتصادية، نظرا لما يترتب عليه من زيادة حدة التفاوت في توزيع الدخل والثروة فيما بين طبقات المجتمع نتيجة الاختلاف في عملية اكتساب الدخل فيا بين الأفراد، ومن ثم، يترتب عليه ظلم اجتماعي يتحمله الفقراء ومحدودي الدخل[1]، ولعل أهم هذه الآثار الاجتماعية ما يلي: [2]

أ. يعمل التضخم على تعميق التفاوت بين طبقات المجتمع والمتعلق بتوزيع الدخول والثروات مما يؤثر سلبا على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء.

ب. يعمل التضخم على إلحاق الضرر والظلم الاجتماعي بأصحاب الدخول الثابتة، حيث ستخفض القيمة الحقيقة لتلك الدخول نتيجة لارتفاع الأسعار بشكل مستمر، في حين أن أصحاب الدخول المتغيرة كالتجار والمنتجين يستفيدوا من ذلك الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار.

[1] السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **مرجع سبق ذكره**، ص ص258-259.

[2] سامر عبد الهادي، واخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**،ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص ص203-204.

خلاصة الفصل:

حضي موضوع المتغيرات الاقتصادية الكلية باهتمام واسع في الفكر الاقتصادي من خلال المدراس الاقتصادية المتعددة والتي اختلفت في طريقة دراسة الظواهر الاقتصادية الكلية وتأثيرها على الاقتصاد القومي وكذا الأسباب المؤدية إلى حدوث التذبذبات الاقتصادية فيها وزيادة مستواها، وفي هذا الصدد حاولنا تقديم الاطار النظري لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية من خلال تعريف هذه المتغيرات وكذا تحديد طرق قياسها وأثارها المختلفة، بحيث اختصرنا هذه المتغيرات في كل من النمو الاقتصادي الذي يعد أحد أهم الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية، بالإضافة الى البطالة التي تعد معضلة حقيقية ترهق صانعي السياسات والتي يجب معالجتها، وأخيراً معدل التضخم الذي يعتبر في مقدمة المشكلات الاقتصادية والنقدية التي تعاني منها الاقتصاديات لمعاصرة سواء المتقدمة منها أو النامية. ومما سبق يمكن أن نخلص إلى الآتي:

- ❖ يعبر النمو الاقتصادي عن الزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد بالاعتماد على عناصر الإنتاج الأرض ورأس المال والتنظيم والتكنولوجيا، أي يتمثل في الزيادة المحققة في الانتاج على المدى الطويل لإنتاج البلد، أي من خلال الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية المتاحة والتي تعد بمثابة المناخ الملائم لتطوره.
- ❖ يعتبر تراكم رأس المال المادي والبشري وكذا التقدم التقني بمثابة محددات هامة للنمو الاقتصادي، حيث تساهم هذه المحددة في تحفيز النمو الاقتصادي وذلك لاعتباره عامل مشجعاً لنمو الدخل الوطني.
- ❖ تمثل البطالة على أنها قدرت ورغبت الفرد في المجتمع على العمل من خلال قيمه بالبحث المستمر والجاد من أجل الحصول عن وظيفة، وبذلك فإن البطالة هي الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل فيه استخدماً أمثلاً وهي الوضعية التي يكون فيها الطلب على العمل أكبر من العرض المتوفر عليه.
- ❖ تعد البطالة من المؤشرات المهمة التي تعبر عن الأداء الاقتصادي في أي دولة على اختلاف مستويات تطور أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إذ يعد حجم البطالة أو عدد المتعطلين في دولة ما مؤشراً ضعيفا للخطورة النسبية لمشكلة البطالة وبخاصة في الدول التي ينمو فيها عدد المتعطلين بمعدل أسرع من معدل نمو العمالة، بالتالي فهي مشكلة كبيرة يجب معالجتها من قبل واضعي السياسيات الاقتصادية.
- ❖ يعتبر التضخم ظاهرة غير مرغوب فيها لأنه يمثل أحد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعبث بالاقتصاد الوطني وتحدث فيه آثارا سلبية واختلالات سيئة تهز من صورته أمام العالم الخارجي، إلا أن درجة هذا الأخير تتفاوت حسب شكل الظاهرة ونوعها، وبالرغم من الاهتمام المنصب على هذه الظاهرة إلا أن هناك جدلاً كبيراً حول اعطائها مفهوماً شاملاً لها، وهذا ما ولد كنتيجة طبيعة تعدد واختلاف الانواع والاشكال والتي تعتمد على عدد كبير من المعايير والأسس للتمييز فيما بينها.

الفصـل الثاني

الإنفاق العام وأثره على المؤشرات الاقتصادية الكلية

تمهيد

تحتل السياسات الاقتصادية دورا مهما في الحياة الاقتصادية، إذ تولي الحكومات أهمية بالغة في رسم سياستها الاقتصادية من خلال وضع سياسة اقتصادية فعالة تعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية كتحقيق النمو الاقتصادي المستدام ومحاربة التضخم والرفع من وتيرة التشغيل ومحاربة الفقر وغيرها، وفي هذا الجانب تعتبر السياسة المالية أحد أطراف السياسة الاقتصادية التي تعتمدها الحكومات لما لها من تأثير مباشر على تحقيق هذه الأهداف وتحقيق التنمية الاقتصادية عموما، ومن بين الأدوات المهمة للسياسة المالية التي تستخدمها الحكومات ما يعرف بأداة الانفاق العام وهي الأداة الأكثر استخداما عند غالبية الدول كما أنها الأداة الأكثر شيوعا في الفكر الاقتصادي الكينزي خاصة مع اتساع دورها بعد أزمة الكساد الكبير سنة 1929.

ومن خلال هذا الفصل، سنحاول أن نتطرق إلى أهم الجوانب المتعلقة بالسياسة المالية عموما والانفاق العام خصوصا، مع إبراز تأثير هذا الأخير على المؤشرات الاقتصادية الكلية، ويتم تناول ذلك وفق ثلاث مباحث رئيسية والتي تتثل في:

- **المبحث الأول**: مفاهيم عامة حول السياسة المالية؛
- **المبحث الثاني**: مفاهيم أساسية حول سياسية الانفاق العام؛
- **المبحث الثالث**: تأثير الانفاق العام على المؤشرات الاقتصادية الكلية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياسة المالية

تلعب السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة في أوقات الكساد أو أوقات الرواج وتساهم بشكل كبير في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ومعالجة الاختلالات في التوازنات الكلية، بالإضافة إلى قدرتها على القضاء على المشاكل التي تعيق الاستقرار الاقتصادي، وتعتمد لتحقيق ذلك على مجموعة الأدوات المالية التي تساعدها لتحقيق أهدافها.

المطلب الأول: ماهية السياسة المالية

يطلق أحياناً على السياسة المالية اسم السياسة الحكومية والسبب في ذلك أن السياسة المالية عادة ما تهتم في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة وكذلك تحديد الأهمية النسبية لها، إذ تأتي أهمية السياسة المالية في كونها تتعامل مع معطيات حياتنا اليومية، وذلك من خلال ما تتضمنه من آليات معينة تتعلق بفرض الضرائب بمختلف أنواعها، إلى جانب القيام بالإنفاق الحكومي بمختلف أشكاله، وعليه يمكن القول أن السياسة المالية ما هي إلا وسيلة لضمان النمو الاقتصادي إلى جانب السياسة النقدية والتي تهدف إلى تحقيق معدلات توظيف واستقرار في الأسعار.[1] ويمكن أن نوجز أهم تعاريف السياسة المالية وتطورها التاريخي في ظل المدارس الاقتصادية كما يلي:

1- تعريف السياسية المالية

يقصد بالسياسية المالية سياسية الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة وتحديد الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر، وهذا من جهة ومن جهة أخرى تحديد الكيفية التي تستخدم بهذا هذه الإيرادات لتمويل الإنفاق الحكومي(الانفاق العام) بحيث تتحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لدولة، وهذا وقد ارتبط مفهوم السياسية المالية مع المالية العامة تاريخيا لتنظيم ايرادات الحكومة ونفقاتها وسياساتها الائتمانية، وفي خلال الحرب العالمية الثانية استخدم تعبير السياسية المالية ليعني استخدام الايرادات والنفقات والدين العام لتحقيق مستويات عالية من الانتاج الكلي وللحيلولة دون حدوث التضخم الاقتصادي. وتشكل الضرائب في العديد من دول العالم المصدر الرئيسي للإيرادات العامة للدولة، أما الإنفاق العام فيأخذ صوراً عديدة تشمل مصروفات الدولة على المشاريع الإنمائية المختفة بما فيها مشاريع الهياكل الأساسية كالطرق والموانئ والماء والكهرباء والمرافق العامة الأخرى[2]. بالتالي فإن السياسة المالية لها موقعا هاما ضمن السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الدولة،

[1] سامر عبد الهادي، واخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 258-259.

[2] حربي محمد موسى عريقات، **مرجع سبق ذكره**، ص175.

وتساهم بشكل كبير في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، إضافة إلى أن تأثيرها يتم عن طريق أدوات الميزانية المتمثلة في الإنفاق العمومي بأشكاله المختلقة والإيرادات العامة عن طريق الضرائب بأنواعها.

وعليه فإن السياسية المالية تعبر عن الكيفية التي تنظم فيها الدولة حصيلتها الإيرادية ضمن حدود الدخل القومي خدمة لطموحاتها الانفاقية المقدرة عبر الموازنة العامة للدولة، وينظم نشاطها المالي جملة من الاجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة سبيلاً لرفع الكفاءة والأداء لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويمكن أن نوجز أهم تعاريف السياسة المالية كالاتي:

- السياسية المالية هي عملية تغيير حجم الانفاق الحكومي أو الايراد للدولة في حال عدم التوازن بين جانبي الميزانية العاملة للدولة، أو بالأحرى عند وجود تباين بين حجم النفقات العامة وحصيلة إيرادات الدولة، (السلطة المالية المختصة بتغيير أحد جانبي الميزانية لعرض خلف التوازن بينهما) [1].
- تعرف السياسة المالية على أنها استخدام الحكومة لأدوات السياسة الانفاقية والضريبية أو خليط كل منهما من أجل تنشيط الطلب الكلي على مستوى الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقرار الاقتصادي[2]. على أنها استعمال أداتي الإنفاق الحكومي والضرائب لتأثير على المستوى الإنفاق العام من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية[3].
- السياسة المالية هي تلك السياسات والإجراءات المدروسة والمعتمدة، المتصلة بمستوى ونمط الإنفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية، وبمستوى وهيكل الإيرادات التي تحصل عليها من ناحية أخرى.[4]
- هي مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكثر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسة، خلال فترة معينة".[5]
- تعرف كذلك على أنها مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط الاقتصادي عن طريق التغيرات في الضرائب والإنفاق العام والتحويلات الممنوحة وذلك من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة[6].

---

[1] مصطفى يوسف الكافي، **مبادئ العلوم الاقتصادية، مرجع سبق ذكره**، ص338.

[2] Frederic Mishkin, **Macroeconomics Policy And Practice**, Pearson Education, 2éme Édition, Usa, 2014, P13.

[3] Paul Krugman, Robin Wells, **Macroeconomics**, 4éme Édition, Worth Publishers Education, Usa, 2015, P172.

[4] اياد عبد الفتاح النسور، **"المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة**، الطبعة الثانية دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص264.

[5] عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص 187.

[6] Michael Parkin, **Macroeconomics**, 10 éme édition, Pearson education, USA,2013, P248.

- تمّ تعريفها بأنها سياسة استخدام أدوات المالية العامة، من برامج الإنفاق والإيرادات العامة، لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج الوطني، العمالة، الادخار، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج الوطنيين ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية[1].

مما سبق تعبر السياسية المالية من الركائز الأساسية التي تستند عليها السياسة الاقتصادية في أي دولة، وتهدف هذه السياسية إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والحفاظ على الاستقرار والتوازن الاقتصادي والاجتماعي، كما تمارس تأثيره على النشاط الاقتصادي من خلال تحكها في أدواتها المختلفة الموجهة للاقتصاد (الإنفاقية والضريبية).

2- التطور التاريخي للسياسة المالية في ضوء المدارس الاقتصادية

لقد مر الفكر المالي في تطوره بحثًا عن المقصود بالسياسة المالية بثلاث مراحل الأول منها يتعلق بالعصور القديمة قبل الكلاسيك، و الثانية تتصل بأفكار الاقتصاديين التقليديين عن المالية المحايدة، أما المرحلة الثالثة تتعلق بالفكر الحديث عن السياسة المالية المتدخلة سواء في إطار ما يسمى بالمالية المعوضة) في الاقتصاديات الرأسمالية (أو التخطيط المالي) في الاقتصاديات الاشتراكية .(وذلك على النحو التالي:

2-1 السياسية المالية ما قبل الفكر الكلاسيكي (التجاريين والطبيعين):

تتتميز هذا المرحلة من مراحل الفكر الاقتصادي بعد وجود إطار شامل ومنظم ومحدد المعالم حول السياسية المالية للدولة وتأثير على النشاط الاقتصادي، ونظراً لارتباط الافكار المالية لدى المفكرين بتطور دور الدولة ومدى تدخلها في النشاط الاقتصادي، فنجد أن أفلاطون وأرسطو قد اهتما بضرورة تدخل الدولة مباشرة في مراقبة الأسعار ومنع الاحتكار وتحقيق عدالة التوزيع فضلاً عن تحديد مجالات الإنفاق العام (التعليم، الأمن، الحروب)، هذا فضلاً عن الإنفاق التمويلي (الإعانات) والتي أقرها كأخذ بنود الإنفاق العام في حين اعتبرها أرسطو عملية تتم بين الأفراد بدافق الحب والصداقة وبدون تدخل من جانب الدولة ولم يتعرض كل من أفلاطمن وأرسطو لموضوع الضرائب أو الرسوم.

وقد أر توماس الأكويني بضرورة تدخل الحكومة بصورة مباشرة في مراقبة الأسعار ووضع حدود دنيا وعليا لها، ومنع الاحتكار وكذلك الحد من أي تصرفات شخصية قد تتعارض مع الصالح العام، وهذا ما رفضه أورسم (ORASM)، إذ لا يجوز لجوء الحكومات لمصادرة الملكيات وإدارتها بنفسها بدعوى الصالح العام، كما أضاف

[1] محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، **المالية العامة والنظام المالي في الإسلام**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 182.

ان للدولة دوراً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية فإن أحد عناصر تمويل هذه الدولة هي الضرائب، التي يجب أن تتصف بالعدالة واليقين والسهولة والاقتصاد، وهو بهذا الشكل أول من وضع معايير فرض الضرائب في العالم الغربي[1]. ومع الاتجاه الى تعظيم دور الدولة في إدارة الشؤون التجارية والاقتصادية في عصر التجاريين، الامر الذي دعى المفكرين اللاحقين الى تسمية هذه المرحلة بالرأسمالية التجارية، ولقد تميزت هذه المرحلة بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ولهذا سميت الرأسمالية التجارية أيضا (بالرأسمالية التنظيمية) تمييز لها عن الرأسمالية الصناعية التي وجدت بعد ذلك[2].

اذا اتجه أنظار المفكرين في هذه المرحلة الى دور الضرائب في النشاط الاقتصادي إذ أوضح توماس من (Tomas Min) خطور الضرائب نظراً لإمكانية تسببها في عدم الاستقرار الاقتصادي، بل في النشاط الاقتصادي، لذلك يعد هذا المصدر غير أساسي لتمويل نشاط الدولة وزيادة قوتها بل يجب أن تعتمد في التمويل على زيادة قدرتها على التصدير وتحقيق فوائض في موازين المدفوعات باعتبار الدولة المحتكر للتجارة الخارجة،

وفي اطر فلسفة الفيزيوقراط (PHISOCRATES) الرافضة لأفكار التجاريين والتي تنادي بضرورة ترك النظام الاقتصادي حراً حتى يمكن للقوانين الطبيعية أن تحركه حركة منتظمة وتوجهه نحو التوازن الطبيعي، أكد فرانسوا كيناي (FRANCOIS Quesnay) باعتباره من أهم أقطاب تلك المدرسة على وجوب تخلي الدولة عن تدخلها في النشاط الاقتصادي، وضرورة قصر الضرائب على الناتج الصافي لملكية الأراضي وليس على أجور الأفراد لا على المنتج، إذ أن ذلك سيؤدي لزيادة تكاليف الإنتاج، ومن ثم الأسعار وبالتالي الإضرار بالنشاط التجاري والثروة، ومن ثم يجب توحيد الضرائب كلها في ضريبة واحدة على الريوع، كما أكد على ضرورة إعادة ضخ ما يتم جمعه من ضرائب في حركة النشاط الاقتصادي مرة أخرى، وذلك حتى لا يؤثر هذا الاقتصاد سلبا على دورة النشاط الاقتصادي، ولم يضف الطبيعيين أي اسهامات اخرى في مجال السياسة المالية[3].

وعليه فإن دور السياسية المالية ما قبل الفكر الكلاسيكي (التجاريين والطبيعيين) كان محدود ما افقدها تأثيرها على الاداء الاقتصادي، نتيجة تقييد دور الدولة في النشاط والنظام الاقتصادي وحصره في والوظائف التقليدية فقط مثل الأمن والدفاع عن الدولة وتوفير بعض الخدمات الأساسية.

---

[1] درواسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي –حالة الجزائر 1990–2004**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص:، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2006/2005، ص 51.

[2] قادري محمد الطاهر، **مدار الفكر في الاقتصاد السياسي المستقبل إبداع الماضي**، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2013، ص 18.

[3] درواسي مسعود، **مرجع سبق ذكره**، ص 52.

2-2 السياسية المالية عند الفكر الكلاسيكي:

اعتبرت المدارسة الاقتصادية الكلاسيكية أن الأنظمة الاقتصادية ستعمل على تحقيق التوازن فيها بشكل تلقائي وبالتالي ستساهم بتحقيق التوظف الكامل في الاقتصاد، دون أن يكون هناك أي حاجة لتدخل الحكومة، فقد انحصر دور القطاع الحكومي في أداء وظائف معينة ومحدودة مثل الأمن والدفاع عن الدولة وتوفير بعض الخدمات الأساسية كما أن التوازن بيم النفقات والإيرادات سيتحقق تلقائياً حيث أن الضرائب هو المورد الوحيد لمواجهة النفقات الحكومية القليلة بطبيعة الحال، وبذلك كان دور الموازنة قليل ومحدود في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، كما أن هذا الأمر قد لا يدفع الدول نحو الاقتراض الداخلي أو الاقتراض الخارجي وذلك بسبب توازن الموازنة العاملة للدولة بشكل مستمر.[1] ويبنى التحليل الكلاسيكي على عدد من الافتراضات الاساسية لعل أهما:[2]

- سيادة الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا عن طريق نطاق ممكن؛
- سيادة ظروف المنافسة الكاملة سواء في أسواق السلع أو أسواق خدمات عوامل الإنتاج؛
- سيادة ظروف التوظف الكامل.

وفي ظل هذه الافتراضات، فإن التفاعل التلقائي لقوى السوق – أي جهاز الثمن- يترتب عليه تحقيق الاستغلال الأمثل والكامل للموارد، وبالتالي، يتوازن الاقتصاد دائماً عند مستوى التوظف الكامل، وذلك تمشياً مع فكرة قانون "ساي" للأسواق الذي ينص على أن "كل عرض يخلق الطلب عليه" حيث أن أي زيادة في الانتاج تقابلها زيادة في الدخول، وهذا يؤدي بدوره الى زيادة في الطلب على السلع والخدمات بما يضمن استيعاب الزيادة المبدئية التي حدثت في الانتاج. وهذا يعني أن زيادة الانتاج لا تؤدي الى زيادة العرض الكلي فقط، بل تؤدي أيضاً الى زيادة الطلب الكلي بنفس المقدار، ومن ثم، لا يوجد عجز في الطلب الكلي أو فائض في العرض الكلي. وهذا يضمن تحقيق المستوى التوازني للدخل في الاقتصاد عند مستوى لتوظف الكامل دائماً، وبالتالي، لا توجد بطالة في المجتمع، وأي اختلال يترتب عليه ابتعاد الاقتصاد عن مستوى التوظف الكامل يكون اختلالاً عارضاً أو مؤقتاً سرعان ما يصحح نفسه بصورة تلقائية، ويعود الاقتصاد الى وضع التوازن المستقر عند مستوى التوظف الكامل. وبالتالي، لا يتطلب الأمر تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي للتأثير في مستوى الناتج أو الدخل أو مستوى الاسعار، وأن يكون هذا التدخل في أضيق نطاق ممكن لرعاية ما يسمى بالأرامل الأربعة وهي: الدفاع الخارجي، والأمن الداخلي، والعدالة، والمرافق العامة، تلك المجالات التي لا يرتادها القطاع الخاص الذي يهدف الى الربح،

[1] سامر عبد الهادي، شادي الصرايرة، نضال عباس، **مرجع سبق ذكره، ص 260**.

[2] السيد محمد السريتي، عبد الوهاب نجا، **مرجع سبق ذكره**، ص ص227-228.

بالتالي، لا يكون هناك أي دور للسياسة المالية ولذا يرى الاقتصاديون ضرورة الحياد المالي للحكومة، وبذلك تتعادل إيرادات الحكومة مع نفاقتها، ومن ثم، تعمل على مراعاة تحقيق التوازن في الميزانية العامة للدولة بصورة دائمة.

2-3 السياسية المالية عند كينز:

بعد أن سادت النظرية الكلاسيكية لفترة طويلة من الزمن و ما أملته على السياسة المالية من دور محدود و قاصر، فإن التطورات الكبيرة السياسية والاقتصادية التي أحاطت بالعالم في الثلاثينات و الأربعينات من القرن الماضي، متمثلة في الكساد العالمي و الحرب العالمية الثانية أدت إلى تغيير بعض المعتقدات في الدول الرأسمالية، حيث بدأت الدعوة إلى المزيد من التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية في محاولة للحد من الآثار المترتبة عن هذه الظروف. و لقد كان كينز من أوائل الاقتصاديين الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف الوصول إلى حالة التشغيل الكامل و المحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصاد[1].

اذ مثلت نظرية كينز (Keynes) نقطة تحول في الفكر الاقتصادي وبالتالي في مبادئ المالية العامة، فقد انتقد كينز التحليل الكلاسيكي والمبادئ التي قام عليها المذهب الكلاسيكي خاصة الافتراض القائل أن العرض يخلق الطلب وما تفرع من هذا الافتراض من افتراض اتجاه النظم الاقتصادية نحو التوظف الكامل. وقد بين كينز أن مستوى العمالة والإنتاج في النظم الاقتصادية الرأسمالية يتوقف على الطلب الكلي الفعال، وأن الطلب لا يتحدد تلقائياً عند المستوى الذي يحقق التوظف الكامل للموارد المجتمع الإنتاجية. وما دام أن التوظف الكامل لا يتحقق تلقائياً كما يفترض المذهب الكلاسيكي، لذا فإنه من الضروري أن تلعب السياسية المالية وغيرها من السياسات الاقتصادية دورا يختلف عن الدور الذي رسمه المذهب الكلاسيكي لتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي عند مستوى التوظف الكامل للموارد الانتاجية عن طريق التأثير على الطلب الفعال في الاقتصاد والحيلولة دون قصوره أو تقلب مستواه، وفي هذه الحالة فإن يتوجب على الدولة في حالات الانكماش حيث يقل الطلب عن المستوى الذي يحقق التوظيف الكامل لجميع الموارد الانتاجية أن تكيف نفقاتها وايراداتها فيما كفيل زيادة الطلب عن طريق زيادة الانفاق الحكومي وتخفيض الأعباء الضريبية على المواطنين مما يجشع الطلب الخاص على الاستهلاك والاستثمار وبالتالي يزداد الانتاج والعمالة وتخف حدة الانكماش، والعكس صحيح في حالة وجود التضخم.[2]

---

[1] درواسي مسعود، **مرجع سبق ذكره**، ص 56.

[2] حربي محمد موسى عريقات، **مرجع سبق ذكره**، ص176.

إن التطور الذي عرفته المدارس الاقتصادية والانظمة المختلفة خاصة فيما يتعلق بجانب إشكالية تدخل الدولة ساهم كثيرا في تطور استخدام أدوات والسياسية المالية، حيث في كل فترة من هذه المراحل تزداد أهمية اللجوء إلى تدخلها في التأثير على مختلف الجوانب الاقتصادية وحل المشاكل الاقتصادية، وكانت أزمة الكساد الكبير سنة 1929 عاملا حاسما لبداية التدخل الفعلي للدولة بشكل مباشر، بعد أن سادت حيادتها في النشاط الاقتصادي في ظل سيادة الفكر الاقتصادي الكلاسيكي.

المطلب الثاني: أهداف وأدوات السياسة المالية

تسعى السياسة المالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المختلفة وهي تعتمد في ذلك على مجموع الوسائل المالية من أدوات الجباية و من أدوات الاتفاق العام و غيرها التي يمكن أن تؤثر في النشاط والأداء الاقتصادي، ويمكن تقديم أهداف وأدوات السياسة المالية كما يلي:

1- أهداف السياسية المالية:

تختلف أهداف السياسية المالية من دولة لأخرى تحقيقها تبعاً لاختلاف طبيعة النظام الاقتصادي ودرجة تطوره، فهناك من يرى أن الأهداف تتعلق بتحقيق التوازنات، فيما يراها الأخر متعلقة بالتنمية في جميع الجوانب، إلا أن هنالك مجموعة من الأهداف العامة تسعى السياسة المالية إلى تحقيقها وهي كما يلي:

1-1 دور السياسية المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

المقصود بذلك هو تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج قومي، أي أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي بتضمن هدفين أساسين تسعى المالية من غيرها من السياسات لتحقيقهما:[1]

أ. الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة؛

ب. تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

ولتحقيق هذا الهدف يتم استخدام السياسية المالية بشقيها الجبائي والانفاقي فمن خلال السياسة الانفاقية (التوسع في النفقات) يمكن رفع مستوى الطلب من خلال اقامة المشروعات العامة الاستثمارية، وتوسع الحكومة في تقديم مختلف الاعانات الاجتماعية (كإعانات البطالة، والشيخوخة)، ونتيجة ذلك تزداد الدخول الشخصية ليس فقط بمقدار الانفاق العام بل بمصورة مضاعفة وهو ما يطلق عليه الأثر المضاعف للإنفاق الشيء الذي يؤذي

[1] حراق مصباح، **كفاءة السياسة المالية ودورها في التخصيص الأمثل للموارد–دراسة حالة الجزائر–**، مقال مقدم لمجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الرابع، المركز الجامعي بميلة، الجزائر، ديسمبر2016، ص ص33-34.

الى التحفيز على الاستثمار وزيادة التشغيل، كما تستخدم السياسية المالية في شقها الجبائي في مواجهة الكساد من خلال الأثر التعويضي للضرائب، حيث يمكن أن يساهم تخفيض الضرائب في زيادة الاستهلاك وزيادة الاستثمار، كما يمكن بالاعتماد على الضرائب أن تقوم الدولة بتصميم سياسية ضريبية تحقق بها أهداف السياسية المالية كقيمها بتشجيع الاستثمار عن طريق منح العديد من الامتيازات الضريبية في شكل إعفاءات وتخفيضات.

2-1 دور السياسية المالية في تحسين عملية تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة:

تهدف السياسية المالية الى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية باستخدام أفضل الوسائل المالية وصولاً الى مستويات متقدمة من الرفاهية الاجتماعية[1]؛ وبالتالي تلعب دورا هاما في تغيير أنماط الانتاج. أما إجراءات السياسة المالية لإعادة تخصيص الموارد وتوجيهها إلى المجالات التي تتفق وهيكل الأولويات والأهداف الاقتصادية للدولة، فهي إجراءات تشمل المنتجين والمستهلكين على حد سواء:[2]

أ. **بالنسبة للمنتجين:** هناك مجموعة من الإجراءات المالية المختلفة التي تقدم للمنتجين كمنح الحوافز المالية لتشجيع الاستثمارات الخاصة، وأهمها:

- الإعفاءات الضريبية على أرباح الأعمال في الاستثمارات الجديدة لفترة محدودة؛
- الإعفاء جزئيا من الضرائب غير المباشرة مثل الرسوم الجمركية؛
- إعفاء الأرباح المحتجزة من الضرائب إذا ما استثمرت في إنشاء مشاريع جديدة أو تجديدها؛
- تقديم إعانات استثمارية (رأسمالية) للمنشآت الصغيرة؛
- الإنفاق الحكومي مثل برامج التدريب والتأهيل والطرق والمواصلات وغيرها من أنواع الإنفاق المتعلقة بالبنية الأساسية للاقتصاد.

ب. **بالنسبة للمستهلكين:** قد تتدخل الدولة من خلال السياسة المالية لصالح المستهلكين حيث يسعى المستهلكون بطبيعة الحال للحصول على السلع ذات النوعية الجيدة بأسعار منخفضة وفي نفس الوقت يسعى المنتجون إلى البيع بأسعار عالية، ويحدث هذا عندما يتاح لهم قدر من السلطة الاحتكارية حيث تؤدي هذه الأخيرة في العادة إلى سوء تخصيص الموارد عندما يزداد الاستغلال من طرف المنتجين، تتدخل الدولة بوضع حدود للأسعار بطريقة أو بأخرى، كأن تقوم بتحديد أسعار بعض السلع سواء بكلفة

[1] ظاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري، **مدخل إلى علم الاقتصاد-التحليل الجزئي والكلي-**، ط2، دار وائل للنشر، الأردن، 2011، ص 380.

[2] دراوسي مسعود، **مرجع سبق ذكره**، ص ص86-87.

إنتاجها أو أقل من ذلك (دعم الأسعار) وفي الحالتين تدفع الدولة للمنتجين إعانة مالية (إعانة الاستغلال).

1-3 دور السياسة المالية في تحسين عملية تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة:

تستعمل الدولة السياسة المالية لإعادة توزيع الدخل الوطني كأن تلجأ إلى فرض ضرائب تصاعدية على أصحاب المداخيل المرتفعة، أو من خلال النفقات التحويلية وما تقدمه الدولة من خدمات مجانية أو شبه مجانية لأصحاب المداخيل المتدنية، كما أن زيادة الإنفاق العام على السلع والخدمات لإشباع الحاجات العامة يؤدي إلى تخفيض كمية السلع والخدمات المتاحة لإشباع الحاجات الخاصة. كما قد تلجأ الدولة أحيانا إلى وضع حد أدنى للأجور، أو التسعير الجبري أو زيادة أسعار السلع الكمالية وغير الضرورية، كما تقوم بدعم أسعار السلع الضرورية، أو تقديم الدعم للأنشطة الإنتاجية المخصصة لانتاج السلع الأساسية[1]. ومن أهم إجراءات السياسة المالية لإعادة توزيع الدخل يمكن ايجازها فيما يلي: [2]

أ. **التدخل في أسعار السلع والموارد:** وذلك من خلال التسعير الجبري، أو تحديد حد أدنى للأجور أو زيادة أسعار السلع الكمالية وتخفيض أسعار السلع الأساسية أو تقديم الدعم للأنشطة الإنتاجية المخصصة لإنتاج السلع الأساسية.

ب. **تعديل الدخول الشخصية:** وذلك من خلال الضرائب التصاعدية على الدخل، التي تحد من دخول الأفراد المرتفعة أو من خلال النفقات التحويلية لأصحاب الدخول المتدنية مما تزيد من دخلهم الحقيقي وبالتالي رفع قدرتهم الشرائية.

ج. **تغير نمط الملكية:** حيث أن بعض الدول تتبع ذلك من خلال فرض الضرائب على ملكية رأس المال والضرائب على التركات والهبات والوصايا...الخ.

1-4 دور السياسة المالية في تحقيق التوظيف الكامل

يُعتبر التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية أهم العوامل المحددة لمستوى المعيشة في المجتمعات المتقدمة، إذ يتوقف مستوى النشاط الاقتصادي في تلك المجتمعات على حجم العمالة المنتجة بها، فضلا عما للتشغيل الكامل من أثر في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ففي المجتمعات الرأسمالية حيث تبرز أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الخاص كعامل متحرك في ميزانية الاقتصاد الوطني، تقتصر رسالة السياسة المالية على تهيئة البيئة المواتية

[1] حراق مصباح، **مرجع سبق ذكره**، ص 35.

[2] طارق الحاج، **المالية العامة**، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص208.

لازدهار الاستثمار الخاص ونموه، وكذا مساندته وسد أية ثغرة انكماشية أو تضخمية قد تطرأ على مستوى الدخل كنتيجة لنقص الطلب الكلي الفعال، أو زيادة الإنفاق النقدي الكلي على القدر الذي يهيئ للمجتمع عمالة كاملة دونما تضخم[1].

2- أدوات السياسية المالية:

هناك نوعان من أداوت السياسة المالية هما: أداوت تلقائية، وأدوات تعمدية أو المقصودة، يقوم النوع الأول على تحقيق أهداف السياسة المالية بطريقة تلقائية أو ذاتية، وتسمى في العادة بالأدوات أو ضوابط تلقائية، وتأتي العملية التلقائية هنا في كون هذه الأدوات تعمل دون الحاجة إلى تدخل الحكومة. أما الأدوات المقصودة فتحتاج إلى التدخل الدائم من صانع القرار بحيث يقوم باتخاذ ما يلزم لتغيير أوجه الإنفاق أو الإيرادات. ويلزم ذلك ضرورة متابعة الأوضاع الاقتصادية ثم اتخاذ ما يحقق هدفاً معيناً إما عن طريق زيادة الضرائب أو تغيير هيكلها أو إعادة تغيير هيكلها أو إعادة النظر فيها، أو تغيير هيكلة الإنفاق الحكومي.[2] وبالتالي فإن هذه الأدوات تستخدمها الدولة للتأثير على حركة المتغيرات الاقتصادية لتحقيق التوازنات والاهداف المسطرة، ويمكن إبراز هذه الأدوات وفق سياق مفصل كما يلي:

2-1 النفقات العامة:

هي إحدى الوسائل المالية العامة التي يمكن من خلالها التدخل للتأثير على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد، فإذا ازداد حجم الانفاق الحكومي يزداد حجم الطلب الكلي والعكس صحيح[3]، ويمكن تعريفها على أنه مبلغ من المال ينفق من خزانة الدولة بواسطة إدارتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزاراتها المختلفة لإشباع حاجات عامة، بمعنى أنه مبلغ من النقود يدفعه شخص من أشخاص القانون العام لإشباع حاجة عامة وهؤلاء الأشخاص هم الدولة أو أحد هيئاتها. ويتبين من هذا التعريف أن النفقة العامة تتكون من ثلاث عناصر، والتي هي أركان النفقة وهي العنصر الأول النفقة العامة مبلغ نقدي، العنصر الثاني هو صدور النفقة العامة من الدولة أو أحد الأشخاص العامة، أما العنصر الثالث والأخير فهو أن النفقة العامة تهدف إلى تحقيق نفع عام[4]، كما يعرف أيضا

---

[1] عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسات المالية**، مشاة المعارف بالإسكندرية، 2001، ص55.

[2] خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الحادية عشرة، دار وائل للنشر، الأردن، 2014، ص 325.

[3] مصطفى يوسف الكافي، **مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي، مرجع سبق ذكره**، ص402.

[4] فطوم حوحو، لخضر مرغاد، **فعالية السياسة المالية على أداء السوق المالي**، مقال مقدم لـ: مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثالث والأربعون، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، مارس2016، ص408.

على أنه المبالغ الذي يكون مصدرها الحكومة والتي توجه إلى الأفراد والمؤسسات بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية[1]، وتندرج النفقات العامة تحت مجموعة من التقسيمات على النحو التالي:[2]

أ. **حسب جهة الإنفاق:** وهنا تنقسم النفقات إلى مركزية ونفقات الهيئات المحلية (اللامركزية). هناك دول تؤيد سياسة الإدارة المركزية وهناك دول تفضل سياسة الإدارة المحلية، إلا أنه أي كان ما تفضله الدولة من طريقة الإدارة فإن هناك بعض النفقات التي يجب أن تكون مركزية مثل نفقات الدفاع الخارجي أو الأمن الداخلي أو الأبحاث العلمية والمختبرات.

ب. **حسب التكرار:** وهي تقسم إلى نفقات عادية (جارية) كالرواتب والأجور، وفوائد القروض والإعانات، والمنافع الاجتماعية، ومخصصات القطاع العسكري، والبعثات العلمية. أما النفقات غير العادية (غير المتكررة) فتشمل النفقات الرأسمالية.

ج. **حسب الشكل:** وتتمثل في الأجور والرواتب، ونفقات التجهيز، ونفقات المساعدات والمنح الاجتماعية وكذلك نفقات خدمة الدين العام.

د. **حسب الغرض:** وتقسم بموجب ذلك إلى نفقات عمومية تذهب للإيرادات الحكومية في الدولة، ونفقات الرفاه العام التي تذهب لصالح بناء المستشفيات والمدارس...الخ. وأخيرا نفقات الأمن العام.

هـ. **حسب الآثار الاقتصادية:** وتنقسم إلى نفقات منتجة تولد عائد مثل الطيران والبريد، ونفقات غير منتجة مثل شق الطرق الزراعية. كما قد تكون نفقات استثمارية، ونفقات تحويلية.

إن ألية عمل أداة الانفاق العام تهدف إلى تحقيق المنفعة العامة بما يحقق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية، من خلال الاثار التي تولدها في الاقتصاد من خلال تحريك متغيرات الاقتصاد الكلي، ففي حالات الركود تقوم الدولة بتحفيز الطلب الكلي من خلال زيادة حجم الانفاق الامر الذي يؤذي الى تشجيع زيادة حجم الانتاج، أمت في حالة العكس تقوم بتخفيض حجم الانفاق في حالات وجود فجوة تضخمية.

2-2 الايرادات العامة:

يقصد بالإيرادات العامة مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقق التوازن الاقتصادي والاجتماع[3]، لقيام الدولة بوظائفها المختلفة والمتعلقة بتحقق الاشباع العام

[1] Irvin Tuker, **Macroeconomics for today**, 7 éme édition, South-Western publishing, USA, 2011, p252.

[2] إياد عبد الفتاح النسور، **مرجع سبق ذكره**، ص267.

[3] عباس محمد محرزي، **اقتصاديات المالية العمومية**، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص 115.

لجميع الحجات، يجب أن يكون لديها الموارد اللازمة لتغطية النفقات العامة، ونحصل على هذه الموارد من عدة مصادر. يمكن تحديد أهما من التقسيم التالي: [1]

أ. **الضرائب:** الضريبة فريضة مالية تضعها الدولة وتلزم المكلفين من الأفراد والهيئات بغية تحقيق مجموعة من الأغراض العامة وهي عبارة عن تحويل قسري غير عقابي للمصادر المالية من القطاع الخاص الى القطاع العام بناء على معايير محددة سلفا ودون مقابل مباشر أو نفع محدد للمكلفين وذلك لإشباع حاجات عامة وتنفيذ للسياسة العامة للدولة. أو هي فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا الى الدولة، مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة وبصفة نهائية دون أن يعود عليه بنفع خاص مقابل دفع الضريبة.

ب. **إيرادات الدولة من أملاكها العامة(إيرادات الدومين العام):** إن إيرادات الدولة من أملاكها العامة تمثل الدخول التي يتحصل عليه الدولة كمقابل لما تملكه الدولة وهيئاتها العامة، والتي يطلق عليها إيرادات لدومين العام، كحصولها على ايرادات من الابنية والعقارات الحكومية عندما يتم تأجيرها للأخرين، وقد تفرض الدولة مقابل للانتفاع من المرافق العامة التي تملكها الدولة كالطرق والجسور، والأنهار....الخ، رغم مجانية الانتفاع منها في معظم الحالات، كما أن الدولة يمكن أن تحقق إيرادات من المشروعات التي تمتلكها والتي تمار نشاطا اقتصاديا كالذي مارسته من قبل الجهات الخاصة، وبالذات في ظل الدور الحديث للدولة.

ج. **الرسوم:** تعتبر الرسوم من مصادر الإيرادات العامة للدولة ذات الأهمية الخاصة، وتتميز بأنها من الموارد المالية التي تدخل خزينة الدولة بصفة دورية منتظمة ومن ثم تقوم السلطات العمومية باستعمالها في تمويل نفقاتها العامة وتحقيق المنافع العامة، ويعد الرسم من أقدم مصادر الإيرادات العامة، حيث يمثل في العصور الوسطى أهمية كبيرة تفوق الضرائب.

د. **الموازنة العامة:** تعرف الموازنة العامة بأنها قائمة شاملة مفصلة لجميع أوجه إنفاق الحكومة وإيراداتها خلال فترة زمنية معينة في العادة سنة واجازة هذه البيانات من السلطة التشريعية، وتعتبر الموازنة العامة الإدارة الأساسية لتحقيق أهداف الحكومة، كما أنها وثيقة تصب في قالب مالي قوامه الأهداف والأرقام أما الأهداف فتعبر عما تعزم الدولة القيام به من برامج ومشروعات خلال فترة زمنية محددة مقبلة، أما الأرقام فتعتبر عما تعتزم الدولة إنفاقه على هذه الأهداف. وما تتوقع تحصيله من موارد من مختلف مصادر الإيراد خلال فترة الزمنية المنوه عنها والتي تحدد عادة بسنة. وعليه، فإن الموازنة العامة هي أداة من أدوات

[1] فطوم حوحو، لخضر مرغاد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص408-409.

السياسة المالية المتعارف عليها والتي تتمتع بكثير من الاهتمام من طرف الهيئات الحكومية المختصة في جميع الدول، نظرا لما تشكله من ترجمة واقعية لمدى نجاح السياسات الحكومية ومعرفة أداء الحكومة على مدار سنة كاملة.

المطلب الثالث: آلية عمل السياسة المالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي

إن للسياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة في أوقات الكساد أو أوقات الرواج، و ذلك لتأثيرها على مستوى التشغيل، و مستوى الأسعار، و مستوى الدخل الوطني .ويمكن إرجاع أهم مصادر الاختلالات التي تعصف بالاستقرار الاقتصادي إلى نوعين من الأسباب:[1]

- ظهور زيادة أو عجز في الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني؛
- وجود قوى احتكارية تخرج على قواعد المنافسة وتتمتع بدرجة كبيرة في تحديد كل من الأسعار والأجور في المجتمع مع انخفاض درجة مرونة بعض عوامل الإنتاج.

وتعتمد السياسة الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على عدد من الأدوات والإجراءات الأساسية من بينها أدوات السياسة المالية، وهكذا يمكن توضيح الآلية التالية لعمل السياسة المالية في حالة وجود فجوة انكماشية أو تضخمية كما يلي:

1. الفجوة الانكماشية

تظهر الفجوة الانكماشية في الاقتصاد عندما يكون مستوى الدخل القومي التوازني، الذي تعادل عنده العرض الكلي مع الطلب الكلي عند مستوى أقل من دخل التوظف الكامل، أي أن الدخل القومي الفعلي أقل من الدخل القومي المحتمل، وبالتالي يعاني الاقتصاد من وجود فجوة موجبة في الدخل، وينعكس ذلك في صورة بطالة بالمجتمع، ويعزي ذلك الى قصور في الطلب الكلي عن استيعاب إنتاج التوظف الكامل، ويتطلب الأمر تدخل الحكومة بإتباع سياسة مالية توسعية ومعالجة القصور في الطلب الكلي[2]، وفي مثل هذه الحالة فإن السياسة المالية تستخدم على النحو التالي:[3]

أ. زيادة مستوى الإنفاق الحكومي العام، ولعل هذا يذكرنا بما نادى به كينز لدى حدوث الكساد الكبير في بريطانيا. فهنا يأتي دور الدولة التي تعمل على زيادة الإنفاق، وبالتالي دوران عجلة الاقتصاد،

[1] سالكي سعاد، **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر–دراسة بعض دول المغرب العربي–**، رسالة مقدمة كمتطلبات نيل شهادة ماجستير، تخصص: مالية دولية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011/2010، ص52.

[2] السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **مرجع سبق ذكره**، ص 234.

[3] خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 327-328.

فإنفاق الدولة هو بمثابة دخول للأفراد وعند زيادة دخول الأفراد يرتفع مستوى الطلب الكلي، عندها ستلجأ المؤسسات إلى زيادة إنتاجها وبالتالي إلى توظيف عمال جدد مما يرفع مرة أخرى من دخول الأفراد ويعالج البطالة ويدفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام؛

ب. قد تقوم الدولة أيضا بتخفيض الضرائب أو بإعطاء إعفاءات ضريبية، وهنا تزداد الدخول من ناحية، كما يزداد الميل نحو الاستثمار من ناحية أخرى، وكلا الأمرين يعني زيادة دخول الأفراد لارتفاع القوة الشرائية في المجتمع وحقن الاقتصاد بمزيد من الأموال وفرص العمل مما يعني دوران عجلة الاقتصاد وحل مشكلة البطالة والتخلص من الكساد؛

ت. استخدام مزيج من زيادة الإنفاق وتخفيض الإيرادات (الضرائب) بما يخدم هدف إعادة النشاط إلى مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد.

وتشمل السياسة المالية في حالة معالجة الكساد سياسة مالية توسعية وهذا ما يوضحه الشكل (2-1) حيث أن زيادة الإنفاق أو تقليل الضرائب ستؤدي الى زيادة الطلب الكلي والناتج المحلي الإجمالي.

شكل رقم (02-01): آلية عمل السياسة المالية التوسعية.

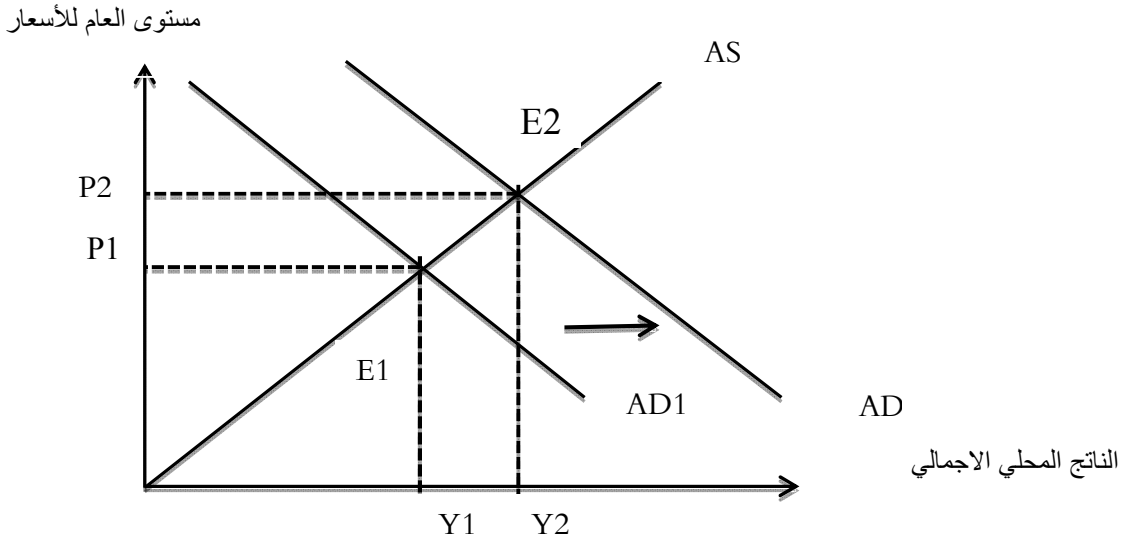

Source :Paul krugman, Robin wells, **Economics**, 4édition, Worth Publishers, USA, 2015, P17.

ويوضح الشكل أعلاه، آلية عمل السياسة المالية التوسعية، حيث أنه في حالة الركود تستخدم الدولة هذه السياسة وذلك من خلال زيادة الإنفاق العام أو تقليص الضرائب أو كلاهما معا ، وبالتالي زيادة الطلب الكلي، لينتقل الطلب الكلي من الوضع (AD1) إلى الوضع (AD2)، فينتقل الناتج المحلي الإجمالي من الوضع (Y1) إلى (Y2) أي ينعكس على الناتج بالارتفاع، وعليه فإن السياسة المالية التوسعية هدفها زيادة في الطلب الكلي من خلال الأدوات التي سبق ذكرها ومن خلالها يتم الوصول إلى أكبر مستوى توظيف في المجتمع وبالتالي الزيادة

في مستوى الناتج المحلي للدولة. والملاحظ أن زيادة في حجم الإنفاق أكثر فعالية من تخفيض الضرائب وذلك لان مضاعف الاستثمار في الحالة الأولى يزيد عن حجم المضاعف في حالة تخفيض الضرائب.

2. الفجوة التضخمية

تظهر الفجوة التضخمية في الاقتصاد عندما يكون مستوى الدخل القومي التوازني، الذي يتحقق بتعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي عند مستوى أكبر من دخل التوظف الكامل، أي أن الدخل القومي الفعلي أكبر من الدخل القومي المحتمل، وبالتالي يعاني الاقتصاد من وجود فجوة سالبة في الدخل، وينعكس ذلك بصورة ارتفاع في المستوى العام للأسعار أي زيادة معدل التضخم بالمجتمع، ويعزى ذلك إلى أن أي زيادة في الطلب الكلي بعد الوصول إلى مستوى التوظف الكامل تنعكس في ارتفاع الأسعار فقط[1]، وفي مثل هذه الحالة فإن السياسة المالية تستخدم على النحو التالي: [2]

أ. تخفيض مستوى الإنفاق العام الذي يؤدي بفعل آلية المضاعف، إلى تخفيض حجم الاستهلاك، مما يخفف من حدة الطلب ويكبح مستوى الزيادة في الأسعار؛

ب. رفع مستويات الضرائب، مما يخفض القدرة الشرائية للأفراد ويؤدي أيضا إلى تحقيق الإنفاق الكلي بنسبة مضاعفة؛

ج. مزيج من حالتين: أي خفض الإنفاق وزيادة الضرائب.

وتشمل السياسة المالية في حالة معالجة وجود فجوة تضخمية سياسة مالية انكماشية وهذا ما يوضحه الشكل (2-2) حيث أن تخفيض الإنفاق أو زيادة الضرائب ستؤدي الى تراجع الطلب الكلي والناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي انخفاض معدلات التضخم، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي رقم (2-2) كما يلي:

[1] السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **مرجع سبق ذكره**، ص 239.

[2] خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، **مرجع سبق ذكره**، ص329.

شكل رقم (02-02): آلية عمل السياسة المالية الانكماشية.

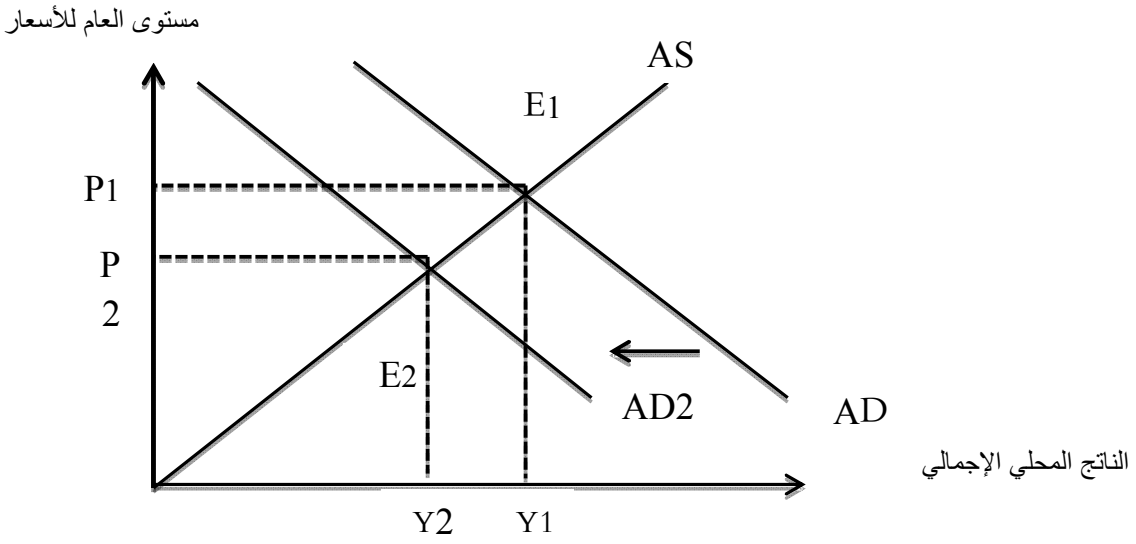

Source :Paul krugman, Robin wells, op.cit, p172.

ويوضح الشكل أعلاه، آلية عمل السياسة المالية الانكماشية، حيث أنه في حالة معالجة الفجوة التضخمية تستخدم الدولة هذه السياسة وذلك من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب أو كلاهما معا، مما سيؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي والناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يتجسد في انتقال منحنى الطلب الكلي من (AD1) إلى (AD2)، وبالتالي ينجم عنه انخفاض الناتج المحلي الإجمالي من (Y1) إلى (Y2) وهذا سوف يقضي على الفجوة التضخمية من خلال تعطيل الطلب الكلي، وبالتالي فإن السياسة المالية الانكماشية تسعى في الأساس إلى كبح مستوى الإنفاق في المجتمع والسيطرة على مستويات الطلب الكلي وتزايد الأسعار.

3. فعالية السياسة المالية:

من خلال التحليل السابق لدور السياسة المالية في معالجة الفجوات الانكماشية والتضخمية يبدو أن الحلول لمشاكل التضخم والبطالة سهلة وناجعة، ولا تحتاج إلا أن تقوم الحكومة بسياسة توسعية في حالة التراجع الاقتصادي وسياسة انكماشية في حالة التضخم الاقتصادي. لسوء الحظ فإن الأمور ليست بهذه البساطة والكفاءة فعلى الصعيد العملي يواجه تصميم وتطبيق السياسة المالية صعوبات كثيرة تحد من فعاليتها أهمها:[1]

[1] طالب عوض، **مرجع سبق ذكره**، ص 145.

أ. يتطلب تصميم السياسة المالية (تغيير الإنفاق أو الضرائب) وقتاً لأخذ الموافقات من قبل الوزراء المعنيين ورئيس الحكومة والجهات البرلمانية، وفي النهاية فإن إقرارها ليس نتيجة مضمونة، وفي حالة إقرارها فإن تنفيذ السياسة يتطلب أيضاً وقتاً قد يطول اعتمادا على كفاءة المنفذين وتعاون الجهات المعنية. وكل ذلك يعني وجود فجوة زمنية بين الحدث الاقتصادي وبين بدء سريان تأثير السياسة المالية على ارض الواقع. وجود هذه الفجوة الزمنية الطويلة تجعل من الممكن أن تكون الظروف الاقتصادية على ارض الواقع قد تغيرت أو حتى انعكس اتجاهها، مما يجعل السياسة المالية غير مناسبة للظروف الاقتصادية الجديدة؛

ب. تختلف استجابة الوحدات الاقتصادية للسياسة المالية، وهنا تلعب توقعات الأفراد دوراً مهماً في تقرير مدى تأثير السياسة المالية من ناحية واقعية، فإذا رأى (توقع) الأفراد مثلاً أن السياسة المالية الانكماشية كرفع معدلات الضرائب هي إجراء مؤقت فقط سوف يزول في المستقبل القريب، فلا يتوقع أن يتأثر إنفاقهم الحالي بشكل كبير. وكلما رأى الأفراد أن استهلاكهم مرتبط بدخولهم الحالية والمتوقعة في المستقبل (مفهوم الدخل الدائم)، فإن السياسة المالية وما تتركه من تأثير على الدخل الحالي ستؤثر فقط وبشكل محدود ولمدة قصيرة على الإنفاق الأمر الذي يعني فشل السياسة المالية في تحقيق أهدافها.

وبالرغم من أن السياسة المالية قد لا تكون دقيقة من حيث حجم التأثير المطلوب وبدء سريانه، إلا أن الكثير من الاقتصاديين يعتقدون بأهمية المبادرة باستخدام السياسات المالية خاصة في فترات الفجوات الانكماشية العميقة والطويلة، وذلك لمساعدة آلية التكييف الكلي الذاتية في إرجاع الاقتصاد إلى وضع قريب من وضع التشغيل الكامل الأمثل.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول سياسية الانفاق العام

لكي نشبع الحاجات العامة ومن أجل تحقيق النفع العام وإشباع حاجات المواطنين لابد من وجود النفقات العامة، فهذه الاخيرة تعد أداة مهمة من الأدوات المالية الرئيسية التي تعتمد عليها الدولة للتأثير على حجم الطلب الكلي ومن ثم تحقيق التوازنات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. فإذا ازداد حجم الانفاق الحكومي يزداد حجم الطلب الكلي والذي يترتب عليه إشباع الحاجات العامة، وبالتالي فإن هذه النفقات العامة تستخدمها الدولة للتأثير على حركة المتغيرات الاقتصادية لتحقيق التوازنات والأهداف المسطرة.

المطلب الأول: مفهوم الانفاق العام وقواعده

لتحقيق أهداف المجتمع وإشباع الحاجات العامة، تلجأ الدولة للإنفاق العام الذي يعتبر أداة مهمة من الأدوات المالية الرئيسية للدولة، فالإنفاق العام يعكس لدرجة كبيرة فعالية الحكومة، ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي وتطور الدولة فازدادت النفقات العامة للدولة حجماً مع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة الى الدولة المتدخلة ثم الى الدولة المنتجة، وهذا يعزى الى اتساع نطاق النفقات العامة كما أن هذه الأخيرة لم تعد مقصورة على تحويل وظائف الدولة التقليدية بل أصبحت أداة من أدوات السياسية الاقتصادية من خلال التحكم بالقوة الشرائية، بالإضافة الى أن الغرض من الإيرادات العامة لم يعد يقتصر على النطاق المالي وحده، بل امتد الى النطاقين الاقتصادي والاجتماعي[1]. ويمكن تقديم أهم تعاريف النفقة العامة وكذا قواعدها كما يلي:

1-تعريف النفقة العامة وأركانها:

يمكن اعتبار النفقة العامة على انها كل مبلغ مالي نقدي يدرج بالميزانية العامة للدولة لتغطية الخدمات التي تقوم به الدولة لتقديم منفعة عامة وتحقيقها. وللنفقة العامة العديد من التعاريف المختلفة يمكن عرضها فيما يلي:

- يعرف علماء المالية العامة النفقة العامة بأنها كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة، وهي كذلك تعرف على أنها بمثابة مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة.[2]
- النفقة العامة هي أن تستخدم هيأة عامة مبلغا من النقود لسد أو اشباع حاجة عامة،[3] أي مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى هيئاتها العامة بقصد إشباع إحدى الحاجات العامة[4].

---

[1] محمود حسين الوادي، **مبادئ المالية العامة**، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2015، ص105.

[2] أعمر يحياوي، **مساهمة في دراسة المالية العامة**، دار هومه للنشر والتوزيع والطباعة، الجزائر، 2005، ص ص26-27.

[3] يلس شاوش بشير، **المالية العامة المبادئ وتطبيقاتها في القانون الجزائري**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص62.

[4] فتحي أحمد ذياب عواد، **اقتصاديات المالية العامة**، ط1، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص59.

- يعرف الإنفاق العام على أنه حجم التدخل والتكفل بالأعباء العمومية سواء من قبل الحكومة المركزية أو حكومات الولايات، وهو أحد أوجه السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة، التي تعتمد التأثير المباشر على الواقع الاقتصادي والاجتماعي، ويعبر الإنفاق العمومي على أحد المعايير المستخدمة لقياس حجم دور الحكومة في النشاط الاقتصادي.[1]

ومن خلال التعاريف السابقة يتضح لنا ثلاث أركان أساسية للنفقة العامة يلزم توافرها حتى تتحقق صفتها الكاملة، وهي انها مبلغ نقدي وتنفق من شخص عام وتخصص لتحقيق منفعة عامة، ويمكن شرح أكثر هذه الاركان الثلاثة كما يلي:

✓ **النفقة العامة مبلغ نقدي:**

حتى تكون أمام نفقة عامة فلا بد أن تتخذ تلك النفقة شكلاً نقدياً أي لابد من استخدام النقود من قبل الدولة للحصول على ما تحتاجه لتسير مرافقها من سلع أو خدمة. وعليه لا تعد نفقة عامة الوسائل غير النقدية التي كانت تتبعها الدولة سابقاً، ومثل ذلك ارغام الافراد على العمل سخرة دون أجر أو جباية ما تحتاجه عينياً من الأفراد دون ثمن وكذلك المزايا الفنية كالسكن المجاني والتغذية والاعفاء من الضرائب. وهناك جملة أسباب تقف وراء اتجاه الدولة الى الصيغة النقدية في نفقاتها وهي: [2]

- ✓ تحول المجتمعات من الاقتصاد العيني الى الاقتصاد النقدي وعليه فلا يعقل أن يتعامل الافراد فيما بينهم بالصيغة النقدية وتتعامل الدولة معهم بالصيغة العينية؛
- ✓ صعوبة ممارسة الرقابة الادارية والبرلمانية على الانفاق العيني؛
- ✓ يثير الانفاق العيني مشاكل ادارية متعددة منها عدم الدقة في تقديرها أو محاباة الدولة لبعض الافراد بإعطائهم مزايا عينية تزيد في قيمتها عن ثمن السلع والخدمات التي قدموها مقابل ذلك. كما أن المزايا العينية تعد اخلالاً بمبدأ المساواة بين الأفراد في تحمل الأعباء العامة ويبدو ذلك واضحاً عندما تحقق الدولة المساواة بين الأفراد في دفع الضرائب ثم تحابي البعض بمزايا عينية وهذا يعني تخفيض العبء الضريبي بصورة غير مباشرة.

✓ **النفقة العامة يقوم بها شخص عام:**

يشترط لكي تعد النفقة من النفقات العامة أن يكون الأمر بها شخص معنوي عام، فالطبيعة القانونية للأمر بالنفاق عنصر أساس في تحديد ما اذا كانت هذه النفقة عامة أو خاصة، والمقصود بالشخص المعنوي العام ذلك

[1] عبد المجيد قدي، **مرجع سبق ذكره**، ص179.

[2] عادل فليح العلي، **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص ص50-51.

الشخص الذي تنظم قواعد القانون العام علاقاته بغيره من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، وعلى ذلك تعد النفقات العامة تلك النفقات التي تقوم بها الدولة على اختلاف أنظمتها من جمهورية او ملكية أو رئاسية والحكومات على اختلاف اشكالها من اتحادية ومركزية ومحلية بما في ذلك الهيئات والشركات والمؤسسات العامة. بينما لا يعد من النفقات العامة تلك النفقات التي تقوم بها أي من الشخصيات الخاصة سواء أكانت شخصية طبيعية أو اعتبارية سواء قصد بهذه النفقة اشباع حاجة خاصة أو عامة. فالتبرعات التي يقدمها المجتمع لتمهيد بعض الطرق أو بناء المساجد والمستشفيات والمدارس لا تعد من النفقات العامة[1]. ولقد اعتمد الفكر المالي للتفرقة بين النفقة العامة والنفقة الخاصة على معيارين هما:[2]

أ. **المعيار القانوني**: يعتبر هذا المعيار النفقات العمومية بأنها تلك النفقات التي تقوم بها الأشخاص المعنوية العامة، أي أشخاص القانون العام وهي الدولة، والهيئات العمومية المحلية، والمؤسسات العامة، وبالتالي فإن النفقات الخاصة هي تلك النفقات التي تقوم بها أشخاص القانون الخاص وهي الأفراد والشركات والجمعيات وغيرها من المؤسسات الخاصة، فطبيعة نشاط أشخاص القانون العام تختلف عن طبيعة نشاط أشخاص القانون الخاص فالأول يهدف إلى تحقيق مصلحة عامة ويعتمد في ذلك على السلطات الآمرة أي على القوانين أو القرارات الإدارية، بينما يهدف الثاني إلى تحقيق مصلحة خاصة تعتمد على عقود القانون الخاص التي تقوم على مبدأ المساواة بين المتعاقدين.

ومن الملاحظ أن هذا المعيار استند على أمور قد تتفق وطبيعة الدولة الحارسة التي اقتصر دورها على القيام بأعمال الجيش والدفاع والعدالة وبعض المرافق العمومية، التي تهدف إلى تحقيق مصلحة عامة ويستلزم بذلك السلطات الآمرة، ولكن مع انتقال الدولة من الحارسة إلى المتدخلة وثم المنتجة، أصبحت الدولة تقوم بأعمال كثيرة خرجت عن هذا المعيار مثل النقل، المواصلات، الزراعة، التجارة، الصناعة، والبنوك ...إلخ وبالتالي عدم الاعتماد على هذا المعيار القانوني واللجوء إلى معيار آخر أكثر دقة.وبهذا اعتمد مؤيدي هذا المعيار على أن النفقة العمومية هي تلك التي تصدر عن الأشخاص العمومية ويصرف النظر عن طبيعة الوظيفة التي تصدرها عنها.

ب. **المعيار الوظيفي**: ويعتمد هذا المعيار على الطبيعة الوظيفة التي تصدر عنها النفقة العمومية لا على الطبيعة القانونية لمن يقوم بها، فالدولة الآن تمارس نشاطات مماثلة لتلك التي يقوم بها الأفراد، فاعتمد هذا

[1] يونس أحمد البطريق، واخرون، **المالية العامة الضرائب والنفقات العامة**، ط1، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص ص171-172.

[2] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007، ص ص119-120.

المعيار على اعتبارات اقتصادية واجتماعية للدولة، فتعتبر النفقة العمومية حسب هذا المعيار التي تقوم بها الدولة بصفتها السيادية. وعلى ذلك، فليست كل النفقات التي تقوم بها الهيئات العمومية تعتبر نفقات عامة، وعلى العكس من ذلك تعتبر نفقات عامة تلك التي تقوم بها الأشخاص الخاصة التي فرضتها الدولة في استخدام بعض سلطاتها الآمرة، على أن تكون هذه النفقات نتيجة لاستخدام هذه السلطات السياسية. ولهذا يرى بعض الكتاب ضرورة الأخذ بتعريف واسع للنفقة العمومية بحيث يشمل كل النفقات التي يقوم بها القطاع العام أي يشمل النفقات التي تقوم بها الدولة، والهيئات العمومية الوطنية، والهيئات العامة المحلية، والمؤسسات العامة، المشروعات العامة.

وبالاعتماد على المعيارين السابقين معا تعتبر النفقة هي تلك التي يقوم بها شخص من أشخاص القانون العام في مجال نشاطه العام، المبالغ التي ينفقها الأفراد الطبيعيون في مجال الخدمة العامة للمجتمع مثل التبرع ببناء مدرسة أو مستشفى لا تعتبر نفقة عامة حيث يشترط أن تخرج النفقة العمومية من الذمة المالية لأحد أشخاص القانون العام.

- ✓ **النفقة العامة تستهدف إشباع حاجة عامة:**

لتكون النفقة عامة يجب أن يكون الغرض منها تحقيق النفع العام أو إشباع حاجة عامة، ويعرف بعض الكتاب الحاجات العامة بأنها تلك التي تقوم السلطة العامة بإشباعها، لكن هذا التعريف قاصر لأنه لا ينطوي على المعيار الذي بموجبه نعترف على أن الحاجة عامة أو خاصة، وذهب كتاب آخرون الى القول بأن الحاجات العامة هي ما تحسَ الجماعة بضرورة إشباعها. ولذلك لا يكفي تحقيق الشرطين السابقين، ومهما نقدية الإنفاق العام وصفة القائم بالإنفاق، حتى تكون أمام نفقة عامة، بل يجب إضافة الى ذلك أن يؤدي الإنفاق الى تحقيق منفعة عامة. وعلى هذا فإن الشروط الثلاثة لازم لاعتبار النفقة نفقة عامة[1]. ويجد هذا الشرط مبرر في أمرين هما كما يلي: [2]

- إن المبرر والحيد للنفقة العامة وجود حاجة عامة، تتولى الدولة أو غيرها من الشخصيات العامة إشباعها نيابة عن الأفراد، ومن هنا يجب أن يكون الهدف من النفقة العامة هو تحقيق نفع عام يتمثل في اشباع حاجة عامة، فالوظيفة والمؤسسات والإدارات التي تشمل عليها لم تنشأ لمنفعة فرد أو طائفة من الأفراد وإنما أنشئت لسد حاجة عامة، والأموال العامة هي إحدى الوسائل التي تستخدمها هذه الجهات لبلوغ الغاية، وعلى هذا فإن كل ما يخرج م هذا المال يجب أن ينفق لتحقيق المنفعة العامة واشباع حاجة عامة.

[1] أعمر يحياوي، **مرجع سبق ذكره**، ص33.

[2] عادل فليح العلي، **المالية العامة والقانون المالي الضريبي**، ط2، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص ص42-43.

- ما تستدعيه الضريبة من تحمل كافة الأفراد وعبئها ومغارمها على السواء، فإن مغنمها أو فوائدها يجب أن يوجه لمنفعة كافة الأفراد أيضا على السواء، أي أن تنفق حصيلة الضريبة لسداد الحاجات العامة المؤدية الى تحقيق المنقعة العامة. لان مساواة الأفراد في تحمل عبء الضريبة، لا يكفي لتحقيق مبدأ المساواة كما لو انفقت حصيلة الضرائب في تحقيق منافع خاصة لبعض الأفراد لما يؤدي إليه ذلك من اخلال بذلك المبدأ أيضا وذلك ناتج من تخفيف عبء الضرائب على أولئك الأفراد.

ويذهب البعض ترتيباً على ذلك، أن انفاق مال عام يهدف تحقيق منفعة خاصة لا يعد انفاقاً عاماً ومثل ذلك حالة الموظف الذي ينفق من المال العام لقضاء حاجاته الشخصية.

2-قواعد الإنفاق العام

يقصد بضوابط أو قواعد الانفاق مجموع الاجراءات والقوانين التي يجب مراعاتها واحترامها في تحديد النوع والحجم الأمثل عند تنفيذ الانفاق العام، اذ تمثل هذه القواعد قانون الإنفاق العام أهمها قاعدة تحقيق أكبر منفعة ممكنة بأقل كلفة ممكنة، وقاعدة الاقتصاد أي الابتعاد عن التبذير والاسراف، ولابد أن ندخل في اعتبارنا وجود أساليب وصور للرقابة المختلفة اليي تضمن تويج النفقات العامة الى أوجه المنفعة دون اسراف أو تبذير وأخيراً. ويمكن التفصيل أكثر في هذه القواعد كما يلي:

✓ **قاعدة المنفعة:**

يقصد بضابط المنفعة أن يكون الغرض من الانفاق العام دائماً، في ذهن القائمين به تحقيق أكبر منفعة ممكنة بأقل كلفة ممكنة، ويعتبر هذا الضابط قديم في الفكر الاقتصادي ومحل اتفاق بين الكتاب سواء التقلدين أو المحدثين، وضابط المنفعة أمر منطقي إذ لا يمكن تبرير النفقة العامة إلا بمقدار المنافع التي ترتب عليها وبذلك فإن تدخل الدولة بالإنفاق العام في مجال معين دون منفعة تعود على الأفراد من هذه النفقة يعني أن هذا الانفاق لا مبرر له، ويقصد بتحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة ألا توجه النفقة العامة للمصالح الخاصة لبعض الافراد أو لبعض فئات المجتمع دون البعض الاخر، نظراً لما يتمتعون به من نفوذ سياسي أو اجتماعي[1]، والمنفعة تتعدد سواء كانت منفعة اقتصادية أو اجتماعية. وفكرة المنفعة العامة وتحديدها تنطوي على صعوبات كثيرة، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن النفقات لها اثار عديدة اقتصادية كانت أو اجتماعية، ظاهرة أو مخفية، حاضرة أو مستقبلية، وفي هذا الصدد نورد اتجاهان رئيسيان حول تحديد وقياس المنفعة:[2]

---

[1] سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009، ص27.

[2] بودخدخ كريم، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001/2009**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2010/2009، ص ص43-44.

أ. **الاتجاه الشخصي:** يرى أنصار هذا الاتجاه أن قياس المنفعة في الإنفاق يتم من خلال المقارنة ما بين الناتج الاجتماعي المتولد على الإنفاق العام والناتج المتولد عن ترك هذا الإنفاق بيد الأفراد، ويأخذ عليه صعوبة تطبيقه واقعيا.

ب. **الاتجاه الموضوعي:** يرى أنصار هذا الاتجاه أن المنفعة في الإنفاق العام تقاس من خلال ما تحققه من معدلات النمو الاقتصادي والزيادة المحققة في الدخل القومي، إذ أنه إذا كانت هناك زيادة في الدخل القومي مرافقة للزيادة في النفقات العامة فيمكن القول أنها نفقات نافعة، ورغم سهولة تطبيق هذا المعيار إلا أنه يأخذ عليه اهتمامه فقط بالمنفعة من جانبها الاقتصادي وعدم الأخذ بعين الاعتبار لجانبها الاجتماعي.

✓ **قاعدة الاقتصاد في النفقات:**

تتضمن قاعدة الاقتصاد، الابتعاد عن التبذير والاسراف في الإنفاق العام دون مبرر، ونعني بها تحقيق أقصى منفعة ممكنة بأقل كلفة ممكنة، أو بعبارة أخرى يتحقق أكبر عائد بأقل نفقة ممكنة، ويتطلب الأمر في هذا المجال التفرقة بين حالة التبذير وحالة التقتير والاقتصاد، فالتبذير يعني التسيب المالي الذي يؤدي في حالة وقوعه الى إساءة استخدام أموال الدولة أي الانفاق العام في غير ضرورة أو نفع أو هو في ضرورة أو نفع لا يوازي قيمة أو مردود المبلغ المنفق، ومثال على ذلك زيادة عدد الموظفين عن القدر الضروري لأداء الأعمال، الاهتمام بالزخرفة للمباني الحكومية، شراء السيارات الفاخرة...الخ، أما التقتير فهو الشح في الانفاق والإحجام فيه جزافاً حتى في المسائل وأوجه الإنفاق التي يكون فيها الانفاق لتحقيق منفعة اجتماعية كبيرة، أما الاقتصاد بالإنفاق فهو أن تتجنب الإدارة التقتير والتبذير أو هو ترشيد الإنفاق أو هو بعبارة أخرى حسن التدبير ويعني ذلك إنفاق ما يلزم من أموال مهما بلغت كمياتها على جوهر الموضوع والابتعاد عن الانفاق على الجوانب التي لا تشكل عنصراً أساسياً في الموضوع، فالإنفاق على مصنع الأدوية مهم وضروري لكن الانفاق على الكماليات داخل هذا المصنع تبذير لا مبرر له وهو يتنافى مع الاقتصاد في الإنفاق[1].

وبهدف تجسيد قاعدة ضابط المنفعة والاقتصاد في النفقات بغرض الحصول على نفس الأداء للخدمة بأقل تكلفة ممكن يتوجب إخضاع صرف النفقات الى رقابة التي تزاولها ثلاث جهات وهي: الإدارة، الهيئات السياسية وجهات أخرى مستقلة ومتخصصة. وبذلك تأخذ الرقابة أشكالا ثلاثة:[2]

---

[1] عادل فليح العلي، **المالية العامة والقانون المالي الضريبي، مرجع سبق ذكره**، ص ص44-45.

[2] عدة أسماء، **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران02، الجزائر، 2016/2015، ص ص45-46.

أ. **الرقابة الإدارية:** تقوم بالرقابة الإدارية وزارة المالية دون باقي المصالح الحكومية من خلال استخدام مجموعة من المراقبين والموظفين والمحاسبين العاملين في مختلف الوزارات والمصالح والهيئات، ويأتي عملهم في عدم قبول مباشرة أي نفقة إلا إذا وجدت في الميزانية العامة، وفي حدود الاعتماد المقرر له ويعتبر هذا النوع رقابة قبلية فيه رقابة سابقة على الانفاق، إلا أن هذا النوع من الرقابة لا يخضع لمبدأ ترشيد النفقات، إذ أنها تمثل رقابة من الإدارة على نفسها تستهدف القواعد والمبادئ التي تضعها بنفسها، ومن ثم فهي لا تمارس أي ضغط لحجم على حجم الانفاق، حيث عادة لا ترغب الإدارة في تقييد حريتها.

ب. **الرقابة السياسية (البرلمانية):** يقوم بتنفيذ الرقابة السياسية السلطة التشريعية للدولة حيث يتسع دور البرلمان في هذه الحالة بالإضافة الى تنفيذ الاعتمادات المقررة في الميزانية العامة للدولة الى ممارسة الرقابة على حجم الإنفاق وتخصيصه، ومرتكزا في ذلك على حقه في التدخل عن طريق السؤال والاستجواب والتحقيق وامكانيته في سحب الثقة من الوزير أو الوزارة كلها وحق التطلع في أي وقت على البيانات والوثائق عن مسار التنفيذ، بالإضافة الى حق فحص الحسابات الختامية وإقرارها حق الاقرار أو رفض الاعتمادات الإضافية، حيث يتم استخدام هذا النوع من الرقابة عتد اعتماد الميزانية وعند اعتماد الحساب الختامي إلا أن الرقابة البرلمانية لا تتمتع بالكفاءة المطلوبة بالرغم من أهميتها خاصة في الدول النامية كون البرلمان غالبا ما يقوم بدعم الإدارة حتى لم تكن على صواب.

ج. **الرقابة المحاسبية المستقلة:** يمثل مجس المحاسبة المؤسسة العليا للرقابة البعدية لأموال الدولة والجماعات الإقليمية المرافق العمومية، بحيث يعمل على فحص شروط استغلال الموارد والوسائل المادية والمال العام من طرف الهيئات الخاضعة لرقابته، ويعمل على تقييمها، ويسهر على التأكد من تطابق العمليات المالية والمحاسبية لهذه الهيئات مع القوانين المعمول بها، فالرقابة التي يمارسها مجلس المحاسبة تعمل على تطوير شافية تسيير المال العام.

المطلب الثاني: تصنيفات الإنفاق العام

سيتم في هذا الجزء من الدراسة الاكتفاء بالتقسيمات العلمية والاقتصادية للنفقات العامة والتي يقصد بها تلك التقسيمات التي تستند الى معايير علمية، تظهر فيها الطبيعة الاقتصادية بوضوح شديد، بالرغم من الصعوبات التي واجهت كتاب المالية العامة في هذا الصدد، إلا أنها تمثل أهمية كبيرة في تحديد طبيعة الإنفاق العام وإثاره وأغراضه، الأمر الذي يساعد كثيراً في إدارة الأموال العامة، أضف الى ذلك أنه يسهل من مهمة المحللين الماليين في معرفة مقدار ما تنفقه الدولة على كل نشاط من أنشطتها، ومعرفة تطور هذا الإنفاق من فترة إلى أخرى، وما إذا كان يتجه نحو الزيادة أو النقصان، ومن ثم يحدد الاتجاهات الاقتصادية التي تتبناها الدولة في كل

فترة، وأخيراً فإن لهذا التقسيم أهمية كبيرة للسلطة التشريعية والرأي العام من حيث تمكينها من إجراء رقابة فعالة على الجانب المالي لنشاط الدولة[1]. ومن أهم التقسيمات العلمية والاقتصادية التي تستند إلى معايير واضحة ودقيقة التقسيمات التالية:

1-تقسيم النفقات العامة من حيث الأغراض المباشرة لها:

تنقسم النفقات العامة من حيث الأغراض المباشرة لها تبعا للوظائف التي تؤديها الدولة ويفضل تسميت هذا التقسيم بالتقسيم الوظيفي وذلك لاختلاف مهام ووظائف الدولة وازدياد حجم نشاط الحكومة مما ترتب عليه تعدد وتفرع نفقاتها، ويمكن التمييز هنا بين ثلاث نفقات أساسية النفقات الاجتماعية، النفقات الاقتصادية، النفقات الإدارية. تنقسم النفقات العامة من حيث الأغراض المباشرة لها إلى:[2]

- ✓ **النفقات الاجتماعية:** هي تلك النفقات التي تستهدف بالأساس النهوض بعبء الخدمات الاجتماعية، حيث ترمي إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية للدولة ويكون الطابع الاجتماعي غالب عليها، وتقوم الدولة بإنفاقها من أجل زيادة مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع بصفة عامة والفقراء بشكل خاص، من خلال تقديم المساعدات والخدمات الاجتماعية المتنوعة كنفقات التعليم والرعاية الصحية وإعانات البطالة...الخ.
- ✓ **النفقات الاقتصادية:** وهي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة من أجل تحقيق أهداف اقتصادية بشكل أساسي مثل الاستثمارات التي يكون الهدف والغرض منها هو تدعيم الاقتصاد الوطني بخدمات هامة مثل : خدمات النقل والموصلات والري...الخ، ويعرف هذا النوع من النفقات بالنفقات الاستثمارية لأنها تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني وتراكم رؤوس الأموال، وتشمل أيضا الإعانات الاقتصادية التي تعطيها الدولة للمشاريع العامة والخاصة.
- ✓ **النفقات الإدارية:** ويقصد بها النفقات المتعلقة بسير المرافق العامة، اللازمة لقيام الدولة، حيث تشمل هذه النفقات على نفقات الدفاع والأمن والعدالة، والتمثيل السياسي، ويلاحظ أن أهم بنود هذا النوع من النفقات العامة هي نفقات الدفاع القومي (النفقات العسكرية)، حيث تمثل في المتوسط ما يزيد على 15% من مجموع النفقات العامة سواء في البلاد المتقدمة أو في البلاد النامية.

---

[1] سوزي عدلي ناشد، **مرجع سبق ذكره**، ص35.

[2] محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، **المالية العامة: النفقات العامة، الايرادات العامة، الميزانية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 31.

2-تقسيم النفقات العمومية من حيث أثرها الاقتصادي على الدخل الوطني:

يمكن تقسيم النفقات العامة بحسب استخدام القوة الشرائية أو نقلها أي من حيث تأثيرها على الدخل الوطني الى نفقات حقيقة واخرى تحويلية. ويمكن التفصل في هذا التقسيم كما يلي:

✓ **النفقات الحقيقية:** والتي تحقق كمقابل لحصول الدولة على السلع أو الخدمات التي تؤدي الدولة من خلالها القيام بنشاطاتها المتصلة بأداء دورها في المجتمع والاقتصاد، والتي تمثل بالإنفاق على دفع الأجور والراتب مقابل خدمات العمل الذي تحصل عليه الدولة، ودفع أثمان مستلزمات الإنتاج، ودفع أثمان متطلبات إقامة الاستثمارات، وهذه النفقات الحقيقة يمكن أن تتصل بالنفقات العامة على أداء الدولة للخدمات العامة، أو النفقات العامة على توفير البنية التحتية اللازمة لعمل النشاطات الاقتصادية، أو النفقات العامة اللازمة للقيام بالنشاطات الاقتصادية، وتبعاً لدور الدولة الذي يحدد مدى وطبيعة هذه النفقات الحقيقة.

✓ **النفقات التحويلية:** والتي تمثل بالنفقات التي لا يقابلها حصول الدولة على سلع وخدمات، كالإعانات مثلاً التي تمنح للأفراد والتي يتم تمويلها من الإيرادات الضريبية حيث أنها تمثل تحويلاً للموارد من جهات معينة في المجتمع عن طري اقتطاع جزء من موارد ودخول فئاته القادرة عن طريق الضرائب، الى جهات الأخرى في المجتمع، والتي تمثلها الفئات غير القادرة، والأقل قدرة عن طريق استخدامها بإنفاقها لصالحها بشكل إعانات أو خدمات، وبالشكل الذي يؤدي إلى زيادة دخولهم الناجمة عن مثل هذه النفقات التحويلية[1]. وبالتالي فإن هذا النوع من النفقات لا يؤثر مباشرة في الانتاج القومي وإنما تستهدف إعادة توزيع الدخل القومي، وتقسم هذه النفقات تبعاً لأهدافها الى ثلاثة أنواع: [2]

أ. **النفقات التحويلية الاقتصادية:** يهدف هذا النوع من النفقات الى تحقيق التوازن الاقتصادي وتتمثل فيما يلي:

- إعانات الانتاج التي تمنحها الدولة لبعض المشاريع الصناعية أو الحرفية لخفض تكاليف الإنتاج بهدف خفض أسعار منتجاتهم، ويظهر ذلك في المنتجات الضرورية لأفراد المجتمع كالخبز مثلاً؛

- إعانات دعم الأسعار بقصد تمكين المستهلكين من الحصول على المنتج دون عناء كبير ويمكن اعتبار هذه الإعانة بمثابة إعانة غير مباشرة لمستهلكي المنتوج؛

- إعانة لتميكن بعض المشروعات بالاستمرار في نشاطها لكون وجودها يعد ضرورياً للمجتمع مثل الخطوط الجوية أو السكك الحديدة؛

---

[1] فليح حسن خلف، **المالية العامة**، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع وجدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 128.

[2] عادل فليح العلي، **المالية العامة والقانون المالي الضريبي، مرجع سبق ذكره**، ص ص75-76.

- إعانات دعم التصدير وذلك بقصد تمكين المنتجين المحليين من خفض أسعار سلعهم المصدرة للخارج حتى تصبح في وضع تنافسي أفضل اتجاه السلع المماثلة لها في هذه الاسواق؛
- إعانات دعم السلع المنتجة محلياً بقصد زيادة قدرتها على منافسة السلع الأجنبية بقصد مقاومة سياسية الإغراق التي تواجهها الصناعات المحلية داخل السوق الوطنية.

ب. النفقات التحويلية المالية: وتتمثل هذه النفقات بالمبالغ المالية التي تخرج من ذمة الدولة المالية لخدمة الدين العام واستهلاكه، فالدولة وحين لا تكفي مواردها المالية تلجأ الى القروض العامة، والقرض عقد له طرفان الدولة تلتزم بسدد القرض مع فوائده والمقرض يلزم بتقديم مبلغ القرض، وتسديد أصل القرض مع فوائده يتم تمويلها غالباً عن طريق الضرائب وبالتالي فإن هذه العملية لا تتعدى كونها إعادة للتوزيع من دخول المكلفين بدفع الضريبة الى حاملي سندات القرض وتعد هذا النفقات التحويلية لأن الدولة لا تحصل على أي مقابل في وقت السداد.

ج. النفقات التحويلية الاجتماعية: وتمثل المبالغ التي تدفع بقصد تحقيق أهداف اجتماعية وخاصة مسألة تحسين المستوى الاجتماعي وتحقيق قدر معين من التوازن بين شرائح المجتمع المختلفة، وتمثل هذه النفقات في بما يلي:

- إعانات الضمان الاجتماعي في حالات العجز والمرض والبطالة والشيخوخة...الخ؛
- المبالغ التي تدفعها الدولة لمواجهة أعباء المعيشة؛
- الإعانات التي تقدم لبعض الجمعيات التي تقوم بخدمة المجتمع لما يحققه نشاطها من نفع عام؛
- الاعانات التي تدفعها الدولة لتحقيق هدف معين مثل ذلك ما يدفع لبعض الأفراد عن كل ولد جديد بهدف تشجيع الزيادة السكانية في الدول التي تعاني أو تتسم بالخفة السكانية؛
- ما تدفعه الدولة لدعم بعض السلع الضرورية ذات الأهمية الاستراتيجية لمساعدة الطبقات الفقيرة والمتوسطة.

3-تقسيم النفقات العمومية من حيث دوريتها النفقات العادية أو غير العادية:

تقسم النفقات من حيث تكرارها الدوري ومدى انتظامها الى نوعين نفقات عادي ونفقات غير عادي، ويمكن التفصل في هذا التقسيم كما يلي:

✓ **النفقات العادية أي الثابتة:** هي التي تحدد سنويا على أساس معيار تكرارها الدوري فترد في كل ميزانيات الدولة العادية كل عام وبطريقة منتظمة كمرتبات الموظفين ونفقات صيانة المباني العامة والطرق والمواصلات العامة

ولا نعني بدورية النفقة وتكرارها كل عام في الميزانية بنفس المبلغ فقد نتغير قيمتها بالزيادة أو النقصان من سنة الى أخرى[1]، و يمكن معالجة الزيادة بالتوفير في نفقات عادية أخرى، مما لا يخرج بالنفقات في مجموعها عما قدر لها.

✓ **النفقات المتغيرة أي غير العادية:** وتمثل النفقات العامة التي لم يكن من المتوقع حدوثها وهي لا تحدث بصفة دورية أي أنها لا تتكرر بصورة عادية منتظمة، ولكن قد تضطر الدولة على إنفاقها كالإنفاق على الحروب وعلى الإعانات التي تقدمها الدولة للمنكوبين في حالة الحوادث الزلزال والكوارث الطبيعية، أما إذا ظلت هذه الأحداث الاستثنائية لفترة طويلة فهي تندرج ضمن النفقات العادية. ويمكن التمييز بين النفقات العادية و النفقات غير العادية من حيث مصدر تمويل هذه النفقات، فغالبا ما تسدد النفقات غير العادية من الإيرادات غير عادية من خلال الاقتراض، أما النفقات العادية، فتسددها الإيرادات العادية و أهمها الضرائب[2].

ويرجع هذا التقسيم بشكل كبير الى نظرة الكلاسيكي لدور الدولة في الاقتصاد، ومن خلاله الى النفقات العامة والتي يعتبرها نفقات تمثل مهام الدولة كحارسة لنشاط الأفراد وبالتالي هي نفقات عادية، وأن كل إنفاق خارج إطار مهام الدولة التقليدية يعتبر إنفاقا غير عادي كالنفقات الاقتصادية والاجتماعية، ولكن مع تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي أصبح من الصعب التمييز بين النفقات غير العادية والنفقات العادية، فالإنفاق الحربي أصبح عاديا وتتضمنه الميزانيات الحكومية كل سنة، كما أن النفقات الاقتصادية والاجتماعية أصبحت من الضرورات، وذلك لعمل الدولة على استهداف التأثير الايجابي على النشاطات الاقتصادية بما يضمن استمرارية عمل الاقتصاد وتطوره وكذلك العمل على تقليل التفاوت الاجتماعي فيما يخص توزيع الدخول، كما أن عديد الدول لم تعد ملتزمة بقواعد الايرادات العامة إذ تحولت الإيرادات غير العادية الى عادية مع ازدياد لجوء الدولة إليها في نطاق السياسة المالية، وعلى هذا الأساس لم يعد هذا التصنيف يتماشى والمفهوم الحديث للمالية العامة، لذلك اتجه الفكر المالي الحديث الى التحول الة تقسيم أخر أكثر واقعيه على النحو التالي:[3]

أ. **النفقات الجارية:** وتسمى أيضا بالنفقات التسييرية، وهي تتكرر بصورة منتظمة لتسيير شؤون الدولة واشباع الحاجات العامة مثل الإنفاق على السلع والخدمات في شكل: أجور ورواتب، مساهمات العاملين وكذا الإنفاق في شكل مدفوعات الفوائد والاعانات.

ب. **النفقات الاستثمارية:** وهي نفقات تكوين وتحصيل رأس المال الثابت من مخزون، أراضي وكذا أصول غير مادية، والهدف منها توسيع الطاقة الانتاجية لتحقيق النمو الاقتصادي، وتوصف بأنها مرنة وتستجيب بسرعة

[1] علي زغدود، **المالية العامة**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص22.

[2] عدة أسماء، **مرجع سبق ذكره**، ص36.

[3] بودخدخ كريم، **مرجع سبق ذكره**، ص ص39-40.

لتقلبات المقدرة المالية للدولة في حين أن النفقات الجارية أقر مرونة ولا تبدي استجابة واضحة لتقلبات المقدرة المالية للدولة.

والتالي فهذا التقسيم يختلف عن تقسيم النفقات العامة الى النفقات العادية والنفقات غير العادية في كونه يبتعد عن الارتكاز على معيار التكرار الدورية في تصنيفه للنفقات العامة، لأنه ومع تطور دور الدولة في الاقتصاد وزيادة مهامها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، فكل النفقات أصبحت تتكرر سنويا وحتى الايرادات غير العادية أصبحت عادية في ميزانية الدولة، فهذا التقسيم ارتكز على طبيعة هذه النفقات، منها ما هو موجه لتسيير شؤون الدولة وهي النفقات الجارية، ومنها ما هو موجه لزيادة الثروة القومية وهي النفقات الرأسمالية.

4-تقسيم النفقات العمومية من حيث دوريتها النفقات العادية أو غير العادية:

وهذا التقسيم للنفقات العامة يتم على أساس مدى كون هذه النفقات تعود مرة اخرى للخزانة العامة من عدمه. وعلى هذا الاساس تقسم الى نفقات نهائية مؤقتة واحتمالية كما يلي:[1]

✓ **النفقات العامة النهائية:** هي التي تقوم الدولة بإنفاقها بصورة نهائية وحاسمة دون أن تتوقع أن تعود اليها مرة أخرى بذاتها، إلا أن هذا لا يمنع من امكانية عودتها بصورة غير مباشرة، ويستوي في ذلك أن تكون نفقات استثمارية أو ادارية أو غيرها من صورة النفقات العامة.

✓ **النفقات العامة المؤقتة:** فهي التي تخرج من خزانة الدولة مع توقع استردادها مرة أخرى، فالدولة تؤديها بصورة مؤقتة. ونظراً للطبيعة الخاصة لهذه النفقات فإنها تدرج في حسابات خاصة بالخزانة يطلق عليها عمليات الخزانة، ويتم تمويل هذه النفقات عن طريق القروض والمبالغ التي تصل مقدماً الى الدولة ويكون قد تم الاتفاق عليها سلفاً، وبغض هذه العمليات قد تكون محلاً للرد السريع كالسلف التي تكون مغطاة بقيمتها الكلية تقريباً عن طريق عليمات التسديد.

✓ **النفقات الاحتمالية أو الافتراضية:** وهي النفقات التي تحتاج لها الدولة في بعض الظروف، ومن ثم تستطيع كل دولة أن تحددها مقدماً وبصورة احتمالية. وهذه النفقات لا تقوم الدولة بإنفاقها إلا اذا طرأت ظروف معينة تستلزم ضرورة انفاقها، ومن أمثلتها قيام زلزال أو اعصاء أو حرب قد تؤدي الى تدمير بعض المناطق، وهنا تجد الدولة نفسها مضطرة للإنفاق لمعالجة اثار هذه الكوارث، فهي بذلك احتمالية ترد في ميزانية الدولة على سبيل الاحتمال أو الافتراض وأمر تحققها غير مؤكد مرتبط بتحقق السبب لإنفاقها.

[1] سوزي عدلي ناشد، **مرجع سبق ذكره**، ص35.

المطلب الثالث: الأثار الاقتصادية للإنفاق العام

أدى التطور الى التوسع في الانفاق بصفة مستمرة في جميع دول والتي تنوعه وتغير هيكله، والى تقرير ايجابية النفقة واستخدام الانفاق كوسيلة لتحقيق زيادة الدخل واستقراره وحسن توزيعه، فالتوسع في النفقات العامة يؤدي الى التأثير على الاقتصاد القومي وعلى كافة جوانب المجتمع سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو مالية، مما يستبعد أمر حيادها، ومما يظهرها كأداة هامة لتحقيق أهداف المجتمع، فالدولة وإن امكنها التأثير على النشاط الاقتصادي الخاص بواسطة الضريبة والاقتراض والسياسية الائتمانية والنقدية، إلا أن النفقات العامة تظل الأداة الاساسية لتنفيذ سياستها الاقتصادية.

وعند البحث للأثار الاقتصادية للنفقات العامة نجد أنها تتوقف على عوامل عديدة منها طبيعة هذه النفقات، الهدف الذي ترمي الى تحقيقه، طبيعة الايرادات اللازمة لتمويلها، الوضع الاقتصادي السائد، إلا أن هذه النفقات من ناحية تسمح بحكم طبيعتها ونوعها بتقديم خدمة معينة والى اشباعها لحاجة عامة مباشرة كضمان الدفاع والقيام بالتعليم والنقل...الخ، الى جانب ذلك فإن النفقات العامة تحدث أثار على النشاط الاقتصادي القومي، أي تؤثر على الاستهلاك والادخار والاستثمار بل أيضا على توزيع الدخول ومستوى الاسعار[1]. وفي دراستنا هذه نكتفي بشرح أثر النفقات العامة على الانتاج القومي، وعلى الاستهلاك وعلى توزيع الدخل كما يل

1-أثار النفقات العامة على الانتاج القومي

يقصد بالإنتاج القومي مجموع السلع والخدمات المنتجة في دولة معينة في فترة زمنية محددة، غالباً ما تكون سنة[2]. وبالتالي تساهم جميع الموارد المتاحة البشرية منها أو المادية في توليد مكونات الناتج الوطني الإجمالي ومن خلال انتمائها لمختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية المكونة لهذا الناتج[3]، كما هو موضح في الشكل البياني التالي:

[1] حسين مصطفى حسين، **المالية العامة**، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص 30.

[2] أعمر يحياوي، **مرجع سبق ذكره**، ص84.

[3] طاوش قندوسي، **تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970/2012)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص تسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014/2013، ص51.

شكل رقم(02-03): مكونات الناتج الوطني الاجمالي.

المصدر: طاوش قندوسي، **مرجع سبق ذكره**، ص52.

يتجلى أثر النفقات العمومية على الإنتاج الوطني من خلال دورها في زيادة حجم الموارد الاقتصادية ورفع درجة تأهيلها وتنظيمها باعتبارها أهم العوامل المحددة للطاقة الإنتاجية لأي مجتمع، ويساهم الإنفاق العام في زيادة الطاقة الإنتاجية لاختلاف طبيعة وأوجه الإنفاق العام[1]. ويمكن تقديم أهم الأثار للنفقات العامة على الانتاج قومي من خلال عدة نواحي كما يلي: [2]

- تؤدي النفقات العامة الى زيادة الانتاج القومي، وذلك بطريقة مباشر مثل النفقات الاستثمارية أو تكاليف انشاء المصانع؛ وقد تؤدي النفقات العامة الى زيادة الانتاج القومي بطريقة غير مباشرة، وذلك حينما تؤدي هذه النفقات الى زيادة قدرة الافراد على العمل وعلى الادخار، مثل نفقات التعليم والصحة، حيث يؤدي الصرف على هذه المرافق الى زيادة كفاية المرافق وقدرتها على تقديم أفضل الخدمات للأفراد؛
- قد يؤدي زيادة الانفاق العام الى نقل بعض عناصر الانتاج من فرع لأخر من فروع الانتاج، فالدولة تستطيع من خلال توجيه الانفاق العام الى فرع معين أن تجذب اليه عناصر الانتاج، كما في حالة أعانة سلعة من السلع مثلاً؛
- قد يؤدي زيادة الانفاق العام في منطقة معينة الى أن تتوجه عناصر الانتاج الى هذه المنطقة، ومثال ذلك أن تزيد الدولة من انفاقها على التعليم أو الصحة في مناطق معينة فتزداد الكفاية الانتاجية

[1] المرجع نفسه، ص52.

[2] حسين مصطفى حسين، **مرجع سبق ذكره**، ص31.

لأفرادها وتزداد قدرتهم على العمل وعلى الادخار، مما قد يجذب بعض عناصر الانتاج الى تلك المنطقة وهجر المناطق الأخرى؛

- قد يؤثر الانفاق على رغبة الأفراد وميلهم الى الادخار بالنقص، ففي حالة توجيه الانفاق العام الى تأمين مستقبل الافراد وتقرير معاشات أو ضمانات اجتماعية كبيرة، فقد يترتب على ذلك انصراف الأفراد عن العمل وبالتالي عن الادخار لانهم يضمنون اعانات حكومية تكفيهم.

وبذاك تؤثر النفقات العامة على حجم الإنتاج والتشغيل من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعلي، حيث تمثل النفقات العامة جزءا هاما من هذا الطلب، وتزداد أهميته بازدياد إمكانيات تدخل الدولة في حياة الأفراد، والعلاقة بين النفقات العامة وحجم الطلب الكلي يتوقف على حجم النفقة ونوعها[1].

2-أثار النفقات العامة على الاستهلاك والادخار

إن النفقات العامة بتأثيرها عل الاستهلاك فإنها تؤثر على الادخار، لان الادخار ما هو إلا جزء من الدخل الذي يتم استخدامه في الانفاق على الاستهلاك، وأن زيادة الجزء الذي يتم استخدامه من الدخل للاستهلاك يعني انخفاض الجزء من الذي تبقى من الدخل للادخار، وبالتالي تناول أثار النفقات العامة على الاستهلاك يعني وضمناً تناول أثار النفقات العامة على الادخار، ولذلك سيتم في هذا الاطار تناول إثار النفقات العامة على الاستهلاك تلافياً للتكرار الذي يمكن أن يحصل في تناول الأثار على كل من الاستهلاك والادخار[2].

ويتحدد أثر النفقات العامة على الاستهلاك أما بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، ويتمثل الاثار المباشرة للنفقات العامة على الاستهلاك في كون أن النفقات العامة هذه تتم على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية اللازمة لقيام الحكومة بنشاطاتها المختلفة، وبالذات الجارية منها، ومن ثم فإن النفقات العامة هذه تتيح زيادة الاستهلاك، وخاصة عندما تزيد معه النفقات العامة، ويتحقق العكس حيث ينخفض الاستهلاك عن انخفاض النفقات العامة، أو عندما تزداد هذه النفقات العامة ولكن باستخدامها في الانفاق على مجالات لا ترتبط بشراء الحكومة لسلع وخدمات استهلاكية، كأن يتم استخدامها بالإنفاق على شراء السلع والخدمات الانتاجية، أو الاستثمارية بدلاً من الانفاق على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية، وهو الأمر الذي يترتب عليه عدم تحقق زيادة في الاستهلاك نتيجة مثل هذه النفقات العامة[3]. في حين يتمثل الأثر غير المباشر للنفقات العامة على الاستهلاك بالزيادة في الطلب على أموال الاستهلاك التي تحدث نتيجة الزيادة في الانتاج، أي عبر دورة الدخل

[1] محرزي عباس، **مرجع سبق ذكره**، ص100.

[2] فليح حسن خلف، **مرجع سبق ذكره**، ص140.

[3] فليح حسن خلف، **مرجع سبق ذكره**، ص140.

وهي تلك التي تعرف بالاستهلاك المولد والتي تشكل ما يعرف بأثر المضاعف[1]. ومما سبق نستطيع القول أن الاثار التي تتركها النفقات العامة على الاستهلاك تتمثل بصورتين: [2]

- **الحالة الأولى**: تشتري الدولة هذه السلع والخدمات الاستهلاكية وتقدمها للمجتمع مثل التوسع في الخدمات الصحة والتعليمية...الخ؛
- **الحالة الثانية**: فيتحدد حجم الاستهلاك بما تدفعه الدولة من أجور ومرتبات لعمالها. لكن الاستهلاك يظل منخفضا إذا اقتصر على الفئات المنتجة، لذلك تنفق الدولة في إطار النفقات الاجتماعية أموالاً كثيرة لزيادة الطلب الكلي الفعال على السلع والخدمات من قبل الطبقات الفقيرة مما يزيد في حجم الاستهلاك.

إن التوسع في النفقات العامة يترتب عليه عادة تسحن مستوى دخول ومعيشة الافراد خاصة لأقل دخلاً أما بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، وهذا ما يترتب عليه ارتفاع قدرتهم على الاستهلاك أي شراء السلع الاستهلاكية الضرورية منها مع زيادة قدرتهم على ادخار بدخولهم النقدية الجديدة.

3-آثار النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل الوطني:

إعادة توزيع الدخل القومي هو الكيفية أو الطريقة التي يوزع بها الدخل بين شرائح وفئات المجتمع تحقيقا لمبدأ العدالة الاجتماعية، حيث تأخذ غالبية الدول الان بمبدأ التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية، وهذه العدالة لا تتطلب لإقامتها تحقيق مساواة كاملة في الثروات والدخول، ولكن تخفيفا من حدة قاعدة عدم المساواة، فالمساواة الاقتصادية خلافا للمساواة السياسية مستحيلة التحقيق، ذا تملك الدولة العديد من الوسائل للتخفيف من الفوارق بين الطبقات، فقد يتم ذلك من ناحية بقرارات تحكمية كتحديد الملكية وتأميم المنشآت وتحديد الدخول، أو قد تحقق الدولة حسن توزيع الدخل بواسطة نظامها المالي بواسطة الميزانية سواء من ناحية الايرادات أو من ناحية النفقات[3]. وتؤثر النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل الوطني كما يلي:[4]

- يترتب على النفقات التحويلية الاجتماعية المتمثلة بالنفقات التعلمية والصحية والثقافية والتي يتم توزيعها مجانا أو بأسعار تقل عن كلفة انتاجها الى اعادة توزيع الدخل القومي للفئات المستفيدة وهي الفئات ذات الدخل المحدود؛

---

[1] عادل فليح العلي، **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، مرجع سبق ذكره**، ص179.

[2] أعمر يحياوي، **مرجع سبق ذكره**، ص85.

[3] حسين مصطفى حسين، **مرجع سبق ذكره**، ص33.

[4] عادل فليح العلي، **المالية العامة والقانون المالي الضريبي، مرجع سبق ذكره**، ص90.

- يترتب على النفقات التحويلية العينية المتمثلة بالإعانات الاقتصادية والمالية المدفوعة لبعض المشروعات بقصد خفض أو تثبيت أسعارها اعادة لتوزيع الدخل في مصلحة الأفراد المستهلكين لهذه السلعة.

ويتخذ التوزيع النهائي أي اعادة التوزيع اتجاهات مختلفة هي:[1]

- التوزيع القطاعي أو توزيع الدخل بين القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية من خلال توجيه النفقات الاستهلاكية للقطاع المرغوب بتنميته؛
- اعادة التوزيع الرأسية وهي اعادة التوزيع باتجاه الطبقات الفقيرة حيث تفرض ضرائب تصاعدية على دخول الطبقة الغنية وتوجه حصيلتها أو البعض من تلك الحصيلة باتجاه الطبقات الفقيرة على شكل نفقات صحية أوو نفقات تعليمية أو دعم لأسعار السلع الاستهلاكية الضرورية ويتوقف مدة فاعليته هذا التوزيع على نسبة ما تمثله النفقات الى الدخل القومي.

[1] **المرجع نفسه**، ص91.

المبحث الثالث: تأثير الانفاق العام على المؤشرات الاقتصادية الكلية

يلعب الانفاق العام تأثيرا مهما في الحياة الاقتصادية، حيث يمتد تأثيره للجوانب الاجتماعية من خلال مؤشرات التنمية البشرية والوظائف وغيرها، وعلى هذا الأساس فإن تفاعل الحكومة مع الجانب الاقتصادي عادة ما يتم من خلال هذه الأداة بحسب الظرف الاقتصادي السائد سواءً كان ركود أو تضخم من خلال سياسة إنفاقيه تقييدية أو توسعية.

المطلب الأول : التوازن الاقتصادي العام في إطار نموذج (IS/LM)

لدراسة تأثير الانفاق العام على المؤشرات الاقتصادية الكلية يجب أن إلقاء الضوء على التوازن الاقتصادي العام في إطار نموذج (IS/LM)، من خلال التطرق إلى المفاهيم الأساسية حول الطلب الكلي والعرض الكلي ثم التطرق إلى التوازن الاقتصادي في سوق السلع والخدمات ثم والتوازن في سوق والنقد ليأتي بعدها التوازن الآني بينهما.

1- مدخل نظري للطلب الكلي والعرض الكلي

1-1 الطلب الكلي

يُعرّف الطلب الكلي على أنه الإنفاق المقدر من قبل قطاعات الاقتصاد الوطني، أي أنه يتمثل في قيمة السلع والخدمات التي سوف يقوم بها أفراد المجتمع بمحاولة شرائها، وهذا يعني أن الطلب الكلي يتكون من الإنفاق المقدر (المخطط) لقطاعات الاقتصاد الوطني، ومن ثَم يتكون من طلب القطاع العائلي على السلع والخدمات الاستهلاكية، وطلب القطاع الإنتاجي على السلع الإنتاجية أو الاستثمارية، وطلب القطاع الحكومي على السلع والخدمات الخدمات المختلفة، وصافي الطلب الأجنبي على السلع المنتَجة محليا[1].

2-1 مكونات الطلب الكلي

يتكون الطلب الكلي من أربع مكونات رئيسية تتمثل في : الطلب على الاستهلاكي الكلي والطلب على الاستثمار الكلي والطلب الحكومي والطلب الخارجي ويمكن سردها كما يلي:

- ✓ **الطلب الاستهلاكي**

يُمثل الطلب الاستهلاكي في كافة المبالغ التي يتم إنفاقها على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية التي تُستخدم استخداما نهائيا، حيث أن الاستهلاك يعني استخدام السلع والخدمات لإشباع حاجات ورغبات الأفراد بشكل مباشر ونهائي، وهذا الاستهلاك يمكن أن يرتبط بالاستهلاك الضروري، كما هو عليه الحال في استهلاك

[1] السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 90.

السلع والمنتجات الغذائية، أو شبه الضرورية أو الكمالية، كما أنه يرتبط باستهلاك سلع تنتهي بمجرد استخدامها[1].

ويُمكن توضيح معادلة دالة الاستهلاك وفق العلاقة الرياضية التالية[2]:

$$Y_d = Y - T + R \, , C = C_0 + cY_d$$

حيث يمثل :

C : الطلب الاستهلاكي، C_0 : الاستهلاك التلقائي، c : الميل الحدي للاستهلاك وهو محصور بين الصفر والواحد صحيح ، Y_d : الدخل المتاح، Y: الدخل، T : الضرائب، R : التحويلات الاجتماعية.

ومن خلال معادلة الاستهلاك يتضح أن العلاقة بين حجم الطلب الاستهلاكي الكلي والدخل المتاح هي علاقة طردية، فكلما ارتفع حجم الدخل المتاح يؤدي ذلك إلى الزيادة في الطلب الاستهلاكي والعكس.

✓ الطلب الاستثماري

يُعتبر الاستثمار أحد المكونات الرئيسية للطلب الكلي، وبالتالي فإن أي تغير في حجمه يؤثر في مستوى الطلب الكلي، وفي مستوى الناتج الوطني ومستوى العمالة، كما يمكن أن يؤثر حجم الاستثمار على رصيد السلع الرأسمالية، ومن ثم الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي ومعدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، ويتسم الاستثمار بعدم الاستقرار فهو يتذبذب من سنة إلى أخرى مما يسبب حالات الرواج والكساد في الاقتصاد الوطني، ويعزى الاقتصاديون معظم الدورات إلى التذبذب في مستوى الاستثمار الكلي في المجتمع[3].

وتأخذ دالة الطلب الاستثماري عدة صيغ رياضية مختلفة حسب محدداتها، حيث تكون دالة مستقلة أي أن قيمة الاستثمار غير مرتبطة بأي متغير وتأخذ قيمة محددة، وهو يمثل الإنفاق المستقل أو التلقائي المحدَد للاستثمار ويكون منحنى هذه الدالة أفقيا وموازيا لمحور الفواصل، ويُمكن توضيحها في الصيغة الرياضية التالية:

$$I=I_0$$

حيث يمثل : I : دالة الطلب الاستثماري، I_0 : الإنفاق الاستثماري المستقل.

✓ الطلب الحكومي

تتعلق دالة الطلب الحكومي بما تحققه من إيرادات في الاقتصاد وأمور أخرى ثابتة، وتخضع القرارات المتعلقة بالطلب الحكومي إلى حد كبير بسيطرة التوجه نحو تمويل الخدمات العمومية، مثل قرار بناء طريق سريع بين المدن، أو زيادة الإنفاق العسكري، أو توظيف المزيد من الموظفين، ولا تعتمد قرارات الإنفاق هذه مباشرة على الدخل في

---

[1] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 142.

[2] Rudiger Dornbusch et autres, **Macroeconomics**, 11 éme édition, McGraw-Hill, USA, 2011, P199.

[3] السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 112.

الاقتصاد، ولذلك يُفترض أن الطلب الحكومي مستقل تماما عن الدخل، وتتعلق هذه الدالة بالدخل كخط ثابت يُماثل دالة الاستثمار، وعليه فإن زيادة الطلب الحكومي من شأنه أن يؤدي إلى تحول متصاعد في دالة الطلب الحكومي نحو الأعلى والعكس[1].

✓ **صافي الطلب الأجنبي**

يعتبر صافي الطلب الأجنبي المكون الرابع والأخير للطلب الكلي ويختص بالتعاملات مع العالم الخارجي، ويمثل صافي الإنفاق الذي تقوم به الدول على اقتناء السلع المحلية مطروحا منه الإنفاق الذي يقوم به الأفراد لاقتناء السلع الأجنبية خلال فترة زمنية محددة[2]، أي أنه يمثل الفرق بين صادرات الدولة وارداتها خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة، ويرتبط صافي الطلب الأجنبي على سلوك الأفراد المستهلكين إضافة إلى سلوك المستثمرين المحليين والأجانب، فكلما زاد إنفاق المستهلكين للسلع الأجنبية يؤدي ذلك إلى انخفاض في صافي الطلب الأجنبي، وكلما زاد الإنفاق الاستهلاكي للأفراد الأجانب للسلع والخدمات المحلية يؤدي ذلك إلى ارتفاع صافي الطلب الأجنبي[3].

ويمثّل صافي الطلب الأجنبي مقياسا مهما لمعرفة وضعية الميزان التجاري، حيث يمثل هذا الأخير الفرق بين الصادرات والواردات خلال فترة معينة، ويمكن توضيح معادلة صافي الطلب الأجنبي في المعادلة الرياضية التالية:

$$E=X-M$$

حيث يمثل :

E : صافي الطلب الأجنبي ، **X**: الصادرات من السلع والخدمات، **M** : الواردات من السلع والخدمات.

ومن خلال المعادلة يمكن أن نميز الحالات من شأنها أن تؤثر على صافي الطلب الأجنبي أو الميزان التجاري

وإجمالاً، يمكن إبراز الصيغة الرياضية للطلب الكلي في الاقتصاد من خلال مجموع مكونات الطلب الكلي والتي يمكن توضيحها بالعلاقة التالية[4]:

$$AD=C+I+G+(X-M)$$

2-2 العرض الكلي

ويمثل العرض الكلي إجمالي السلع والخدمات المنتجة من طرف الشركات داخل الاقتصاد في ظل مستويات الأسعار السائدة خلال فترة زمنية معينة[5]، ويمثل رياضيا قيمة الناتج المحلي الإجمالي لدولة ما خلال فترة زمنية معينة ويمكن إبراز الصيغة الرياضية لدالة العرض الكلي كما يلي:

---

[1] William McEachern**, Economics A Contemporary Introduction**, 9 éme edition, South-Western, Cengage Learning education, USA, 2012, P522.
[2] Patrick J. Welch, Gerry F. Welch, op, cit, P157.
[3] Bradley Schiller, **The Economics today**, 11 éme edition, McGraw-Hill/Irwin education, USA, 2008, P157.
[4] Jones Charles, **Macroeconomics**, 3 éme édition, Norton & Company Ltd, USA, 2014, P276.
[5] Campbell McConnell et autres**,Macr oeconomics Principles, Problems, and Policies**, 17 éme édition, McGraw-Hill/Irwin education, USA, 2008, P192.

AS=Y

2-التوازن الاقتصادي الآني بين سوق السلع والخدمات وسوق النقد (IS-LM)

لإيجاد التوازن الاقتصادي في الاقتصاد الكلي يجب تحديد التوازن في كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقد ثم تحديد التوازن الآني في كلا السوقين في إطار منحنى (IS-LM)

2-1 التوازن في سوق السلع والخدمات IS

يعبر منحنى التوازن في سوق السلع والخدمات التوليفات المختلفة للناتج المحلي الإجمالي ومعدلات الفائدة التي تكون فيها النفقات الإجمالية المخططة متوازنة، أي تساوي العرض الكلي الممثل بالدخل مع الطلب الكلي بمختلف مكوناته[1]، ولإيجاد التوازن في هذا السوق يجب تحديد مختلف المعادلات السلوكية في ظل الاقتصاد مغلق كما يلي:

جدول رقم (02-01) : متغيرات سوق السلع والخدمات

المتغير	شكل الدالة	العلاقة
دالة الاستهلاك	$C = C_0 + cY_d, \quad Y_d = Y - T + R$	طردية
دالة الادخار	$S = S_0 + sY_d, \quad Y_d = Y - T + R$	طردية
دالة الاستثمار	$I = I_0 - gi$	عكسية
التحويلات	$R=R_0$	ثابتة
الضرائب	$T = T_0 + tY$	طردية
الانفاق الحكومي	$G=G_0$	ثابتة

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على : بشير معطيب، **تحليل الاقتصاد الكلي**، منشورات كليك، الجزائر، 2013.

ومن خلال المتغيرات السابقة يمكن إيجاد وضعية التوازن بطريقة العرض الكلي الطلب الكلي كما يلي:

$$AS=Ad$$

$$Y=C+I+G \Rightarrow Y= C_0 + cY_d + I_0 - gi + G_0$$

$$\Rightarrow \quad Y = \frac{1}{(1-c+ct)}(C_0 - cT_0 + cR_0 + I_0 + G_0 - gi)$$

[1] Joseph Nellis, David Parker, **Principles of Macroeconomics**, Pearson education, USA, 2004, P119.

ومن خلال العلاقة الرياضية لمنحنى (IS)، يتضح أن المنحنى يمثل خط مستقيم متناقص، ويعكس هذا المنحنى الثنائيات المختلفة لأسعار الفائدة والدخل على طول المنحنى، حيث يتضح أن ميل المنحنى سالب ($\frac{DY}{Di}$ =- $\frac{1}{(1-c+ct)}$)، أي أن العلاقة بين الثنائيات المختلفة هي علاقة عكسية فكلما زادت مستويات سعر الفائدة كلما انخفض معها الدخل، ويُفسَر ذلك على أن ارتفاع معدل الفائدة يؤدي إلى انخفاض منسوب الادخار مما ينتج عنه انخفاض في مستوى الاستثمار لينعكس على ذلك على العملية الإنتاجية ويدفعها نحو الانكماش ويساهم في انخفاض الدخل، ويمكن توضيح منحنى التوازن في سوق السلع والخدمات في الشكل التالي:

شكل رقم (02-04) : اشتقاق منحنى التوازن في سوق السلع والخدمات (IS)

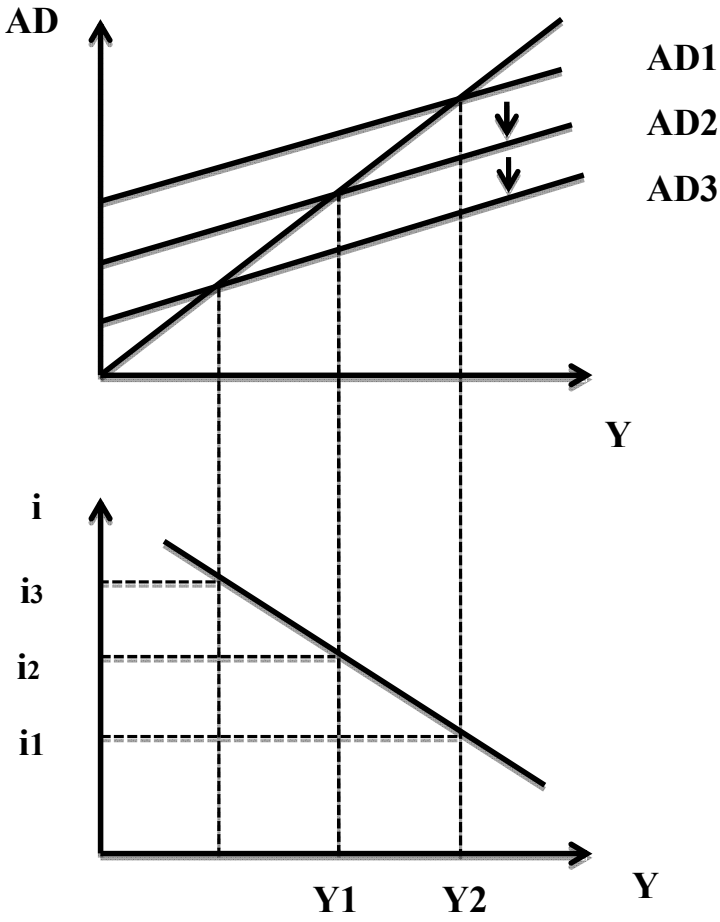

المصدر : عبد المطلب عبد الحميد، **الاقتصاد الكلي: النظريات والسياسات**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2010، ص 204.

ومن خلال الشكل يتضح أنه من خلال اشتقاق منحنى is أن العلاقة بين الدخل وسعر الفائدة هي علاقة عكسية في سوق السلع والخدمات.

2-2 التوازن الاقتصادي في سوق النقد LM

أعطى كينز مفهوما جديدا للسياسة النقدية رغم أنه دعا إلى أولوية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث أبرز أن عرض النقود هو متغير خارجي تحدده السلطات النقدية، فيما أبرز أن الطلب على النقود ينقسم إلى ثلاثة أصناف، ويمكن أن ابراز ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (02-02): محددات الطلب على والنقود وعرض النقود عند كينز

	عرض النقود	الطلب على النقود		
الماهية	لا يختلف كينز مع الكلاسيك في تفسير دالة عرض النقود حيث يرى كينز أن كمية النقود المعروضة متغير خارجي، ومستقل تحدده السلطات النقدية حسب النشاط الاقتصادي.	**الطلب على النقد من أجل المعاملات**	**الطلب على النقود من أجل الاحتياط**	**الطلب على النقود من أجل المضاربة**
		يُقصد بدافع المعاملات أن الأفراد يسعون إلى الطلب على النقود من أجل إتمام معاملات التبادل التي تعتمد على الدخل، وأقر كينز أن هذا الدافع من الطلب على النقود يرتبط بعلاقة طردية مع الدخل	يحتفظ الوكلاء الاقتصاديون بالأرصدة النقدية السائلة من أجل الاحتراز نتيجة عدم التأكد فيما يتعلق بالإيرادات والإنفاقات المستقبلية للدخل	وتعني هذه الأخيرة شراء الأصول المالية بأقل الأسعار وبيعها بأكبر الأسعار من خلال الاستفادة من سيكولوجية السوق والتنبؤ بارتفاعها مستقبلا
المعادلة	**MS=M0**	**Md1=f(Y)**	**Md2=f(Y)**	**Md2=f(i)**
يمكن توحيد دالتي الطلب على النقود من أجل الاحتياط والمعاملات بما أنهم دالتين خطتين متعلقتين بالدخل وذات ميل موجب فيمكن كما يلي: **MD1= Md1+ Md2=f(Y)= ky**				

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على : رقاب طارق، **تأثير التكامل بين السياسة النقدية والسياسة المالية على البطالة في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1990 إلى 2015)** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، 2017-2018، ص ص 110-111.

1-2-2 اشتقاق منحنى التوازن في سوق النقد

يتحدد التوازن في السوق النقد عندما تتساوى الكتلة النقدية المعروضة مع الكتلة النقدية المطلوبة، ويمكن توضيح ذلك رياضيا كما يلي:

$$MS=MD$$

$$\Rightarrow M0= Md1+ Md2 \Rightarrow M0=Ky+L-hi$$

$$\Rightarrow Ky = M0- L+ hi$$

$$\Rightarrow (LM): \quad Y = \frac{M0 - L}{K} + \frac{h}{K} i$$

من خلال هذه معادلة يتضح العلاقة الطردية بين الدخل وأسعار الفائدة، ويمكن توضيح هذه العلاقة حسب منحنى التوازن في سوق النقد في المدى الطويل من خلال اشتقاق منحنى (LM) والذي يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (02-05) : اشتقاق منحنى LM

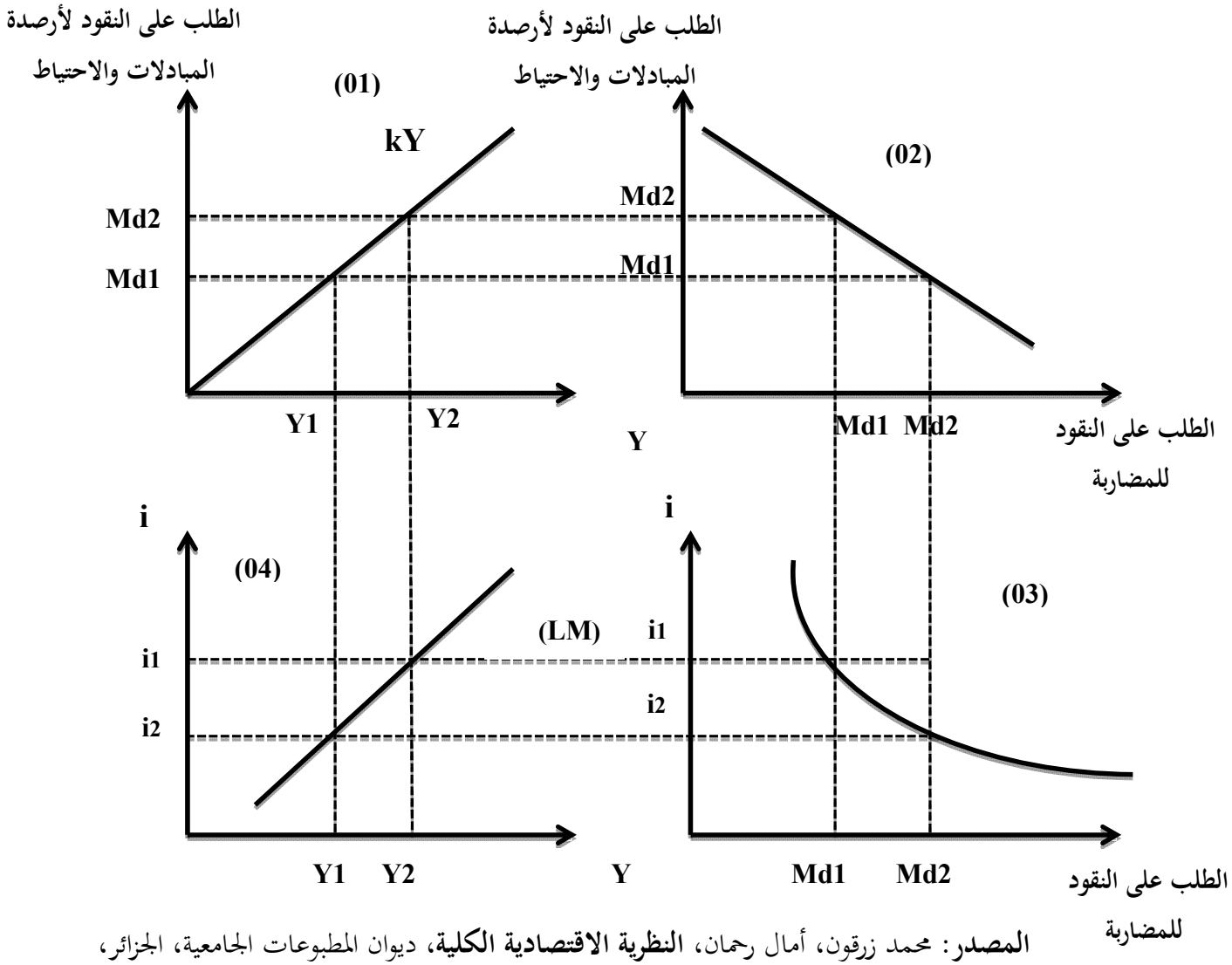

المصدر: محمد زرقون، أمال رحمان، **النظرية الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص 169.

يوضح الشكل السابق اشتقاق منحنى (LM) الذي يلاحظ أن العلاقة طردية بين الدخل وأسعار الفائدة في سوق النقد.

3-التوازن الآني في سوق السلع والخدمات وسوق النقد (منحنى IS/LM)

بعد تناول تحليل التوازن في سوق السلع والخدمات، والقيام باشتقاق منحنى التوازن (IS)،ثم تحليل التوازن في سوق النقد واشتقاق منحنى التوازن (LM)، سنتناول في هذا المطلب التوازن الآني لسوق السلع والخدمات وسوق النقد، أو ما يعرف بمنحنى هيكس (IS/LM).

ويمثل منحنى(IS/LM) المجال المتعلق بإحداثيات النقاط التي تمثل ثنائيات التوازن لكل من الدخل وسعر الفائدة عندما يكون سوق السلع والخدمات وسوق النقد في حالة توازن آني[1]، ويمكن توضيح ذلك بالشكل رقم (3-3) كما يلي :

شكل رقم (02-06) : منحنى IS/LM

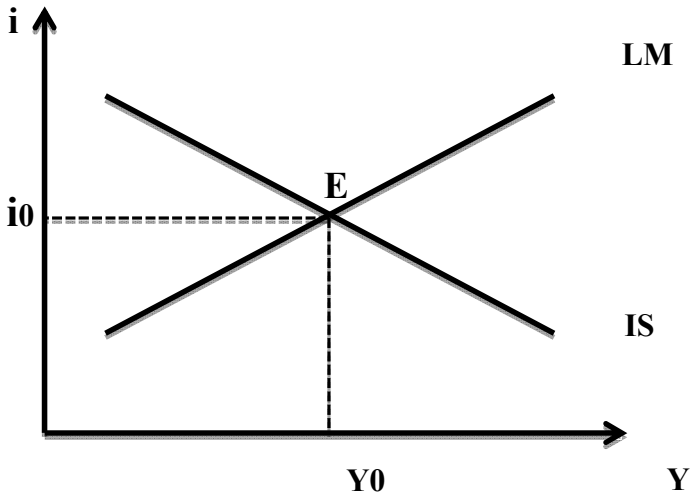

المصدر : عامر الفيتوري المقري، علي قابوسة، **تحليل الاقتصاد الكلي: أسلوب رياضي**، ط2، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018، ص 233

من خلال الشكل، يتضح أن تقاطع منحنى سوق السلع والخدمات (IS) مع منحنى سوق النقد (LM) في النقطة (E) والذي يمثل الدخل وسعر الفائدة (Y_0، i_0) ثنائية التوازن الكلي في الاقتصاد الذي يضمن التوازن بين كمية النقود وحجم السلع والخدمات.

المطلب الثاني : تأثير الانفاق العام على النمو الاقتصادي

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بواسطة السياستين المالية والنقدية يؤثر في النشاط الاقتصادي، وبالتالي إلى تغيرات على مختلف المستويات، وتتعلق بأسعار الفائدة، الدخل، وغيرها، وبما أن الوضعية الاقتصادية تختلف من فترة لأخرى فإن متغيرات السياسة المالية ليس بالضرورة أن تحقق الهدف المرجو منها بصورة كلية، وإنما تختلف

[1] Errol D'Souza, **Macroeconomics**, Pearson éducation, India, 2008, P248.

درجة التأثير من فترة لأخرى وحسب خصائص كل مرحلة[1]، فتقوم الدولة بإتباع سياسات مالية توسعية بغرض زيادة مستوى الدخل والنشاط الاقتصادي في فترات الكساد أو الركود ، كما تقوم باستخدام سياسات مالية انكماشية بهدف تخفيض مستوى الدخل والحد من موجات التضخم في فترات لتضخم، ويمكن إيضاح أثر السياسة المالية ممثلة في السياسة الانفاقية على النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها على مستوى الدخل وسعر الفائدة التوازني[2].

1- تأثير السياسة الاتفاقية التوسعية على النمو الاقتصادي في إطار منحنى IS LM

في حالة الكساد أو الركود تتبع الدولة سياسة مالية توسعية، وتستخدم في حالة وجود فجوة انكماشية، حيث يعاني الاقتصاد من ارتفاع معدلات البطالة، ولمعالجة هذه الفجوة الانكماشية تقوم السلطات المالية إما بزيادة الإنفاق في حالة إتباع سياسة ميزانية غير متوازنة، أو سياسة الميزانية المتوازنة والتي تتمثل في زيادة الإنفاق الحكومي والضرائب بنفس المقدار، ويؤدي ذلك إلى زيادة الطلب الكلي ومن ثمَ زيادة مستوى الدخل والإنتاج وكذلك مستوى التوظف وسعر الفائدة، ويوضح ذلك بيانيا بانتقال منحنى إلى جهة اليمين من IS1 إلى IS2، مما يترتب عليه زيادة كل من مستوى الدخل الوطني التوازني وسعر الفائدة[3].

شكل رقم (02-07): تأثير التوسع في الانفاق العام على النمو الاقتصادي

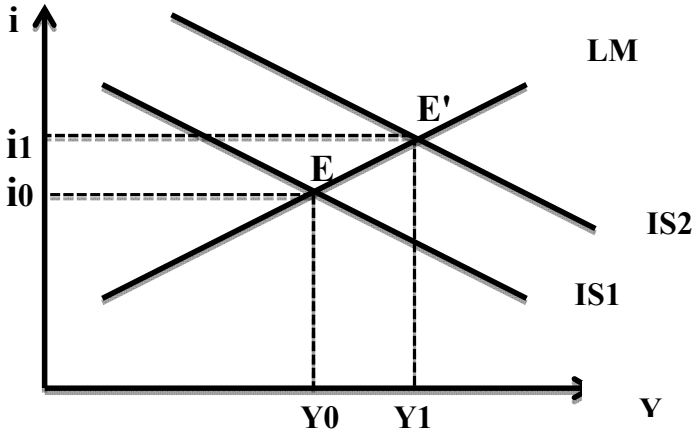

المصدر: أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، دار الثقافة، الأردن، 2006، ص 274.

2- تأثير السياسة الاتفاقية الانكماشية على النمو الاقتصادي في إطار منحنى IS LM

أما في حالة التضخم فتتبع الدولة سياسة مالية انكماشية، وتستخدم في حالة وجود فجوة تضخمية أي عندما يعاني الاقتصاد من مستويات مرتفعة من التضخم أو ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار، ولمعالجة هذه الفجوة التضخمية تقوم السلطات المالية بتخفيض الإنفاق الحكومي مما يحد من الزيادة في الطلب الكلي ومستوى

[1] علاش أحمد، **دروس وتمارين في التحليل الاقتصادي الكلي**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، **2012**، ص**117**.

[2] أشرف أحمد العدلى، **الاقتصاد الكلي، النظرية والتطبيق**،ط9،المرجع السابق، ص. ص.193-194.

[3] رمضان مقلد، أسامة أحمد الفيل، **النظرية الاقتصادية الكلية**، المرجع السابق، ، ص ص.**254-255**

الدخل وسعر الفائدة، ويوضح ذلك بيانيا بانتقال منحنى IS1 إلى IS2 من جهة اليسار. ويمكن تتبع أثر فعالية السياسة المالية للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي من خلال تغير الإنفاق بالاستعانة بالشكل التالي الذي يبين أثر السياسة المالية الانكماشية على التوازن في سوقي الإنتاج والنقد.

شكل رقم (02-08):تأثير السياسة الاتفاقية الانكماشية على النمو الاقتصادي في إطار منحنى IS LM

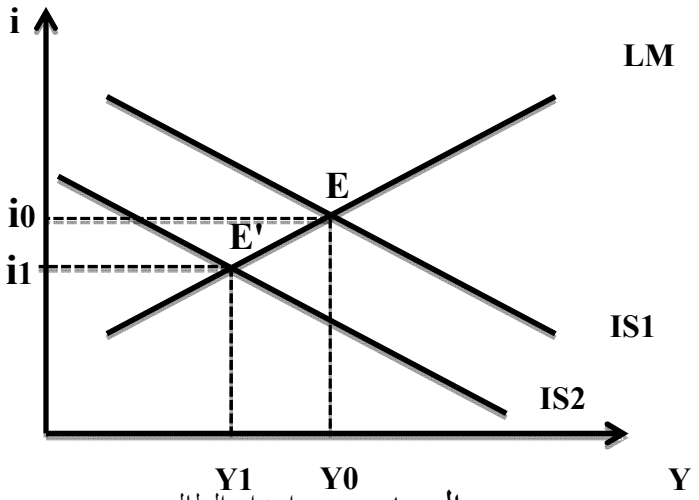

المصدر : من إعداد الطالب .

3- أثر المزاحمة

قد لا يؤدي الزيادة في الانفاق العام إلى تحقيق الأهداف المنشودة والتي أبرزها الزيادة في الدخل الوطني وبالتالي الزيادة في النمو الاقتصادي، فالترابط الموجود بين السياسات النقدية والمالية يجعل من ضعف أو قوة هذه السياسات في تفعيل النشاط الاقتصادي أمر نسبي في الأجل القصير، فمثلا قد تفقد السياسة المالية فعاليتها في أوقات معينة والعكس صحيح فقد تكون تأثيرها فعال بشكل تام، ويتم قياس هذه الفعالية بما يسمى بأثر المزاحمة أو الطرد.

ويقصد بأثر المزاحمة هو مزاحمة الانفاق الحكومي الموجه للقطاع العام للإنفاق الاستثماري الموجه للقطاع الخاص[1]، بمعنى هو أن الزيادة في الانفاق العام قد تؤدي إلى إبعاد وإزاحة القطاع الخاص من النشاط الاقتصادي بسبب ارتفاع أسعار الفائدة الناتجة عن التوسع في السياسة المالية، ويمكن توضيح أثر المزاحمة في الشكل التالي :

[1] Dirk Mateer , Lee Coppock , **Principles of Macroeconomics** , Second Edition, Norton education, USA, 2018; P527.

شكل رقم (02-09) : فعالية السياسة المالية وأثر المزاحمة

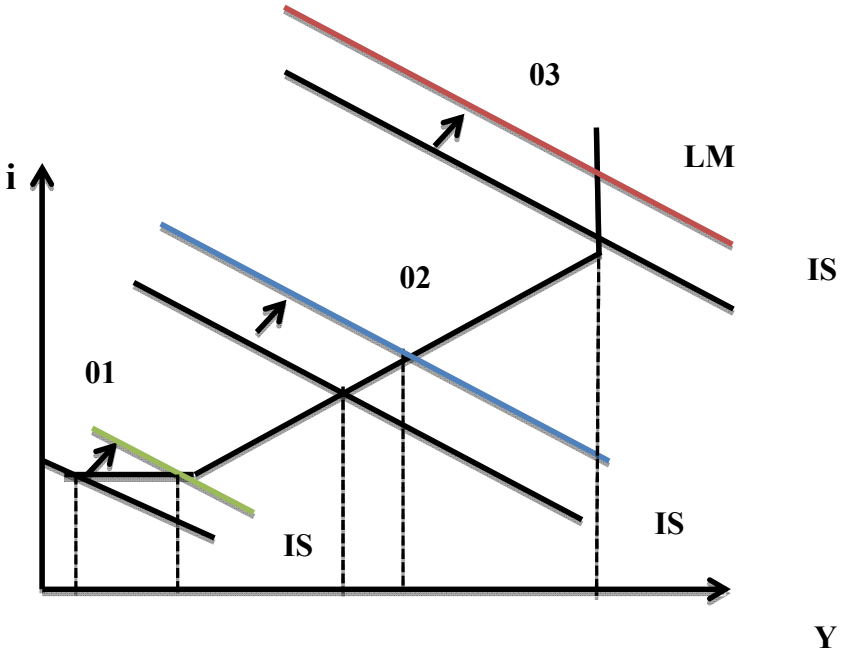

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على : محمد زرقون، أمال رحمان، **النظرية الاقتصادية الكلية**، مرجع سابق، ص 172.

من خلال الشكل يمكن أن نميز ثلاث حالات:

الحالة الأولى : وهو ما يعرف بالمنطقة الكلاسيكية، حيث يكون الاقتصاد في هذه الحالة عند مصيدة السيولة وتكون السياسة المالية التوسعية عن طريق الزيادة في الانفاق العام تامة الفعالية نظرا لعدم وجود أثر للمزاحمة.

الحالة الثانية: وتكون السياسة المالية في هذه الحالة فعالة جزئيا بسبب وجود مزاحمة جزئية الناتج عن وجود ميل لمنحنى LM.

الحالة الثالثة : وهو ما يعرف بالمنطقة الكلاسيكية، حيث أن أي زيادة في الانفاق العام تكون غير فعالة، وبالتالي تنعدم فعالية السياسة المالية كليا في هذه الحالة بسبب مزاحمة كلية للإنفاق الاستثماري للقطاع الخاص الناتج عن ارتفاع أسعار الفائدة، وهنا ينصح باستخدام السياسة النقدية بدل السياسة المالية.

من جهة أخرى يدعي البعض أن السياسة المالية التوسعية لا يمكنها أبدًا زيادة إجمالي الإنفاق وبالتالي لا يمكنها أبدًا الزيادة في إجمالي الدخل، مع أسباب يمكن تفسيرها على هذا النحو: "**كل وحدة نقدية تنفقه الحكومة هو عبارة عن وحدة نقدية يتم سحبه من القطاع الخاص. لذا فإن أي ارتفاع في الإنفاق الحكومي يجب أن يقابله انخفاض مماثل في الإنفاق الخاص** "، وبعبارة أخرى، فإن كل وحدة نقدية تنفقه الحكومة يزاحم أو

يحل محل وحدة نقدية من الإنفاق الخاص. إذن ما هو الخطأ في هذا الرأي؟ الإجابة هي أن البيان خاطئ لأنه يفترض أن الموارد في الاقتصاد يتم توظيفها دائمًا بشكل كامل، ونتيجة لذلك، يكون إجمالي الدخل المكتسب في الاقتصاد دائمًا مبلغًا ثابتًا وهذا غير صحيح. في الواقع، يعتمد ما إذا كان الإنفاق الحكومي يزاحم الإنفاق الخاص على حالة الاقتصاد على وجه الخصوص، عندما يعاني الاقتصاد من فجوة كساد، أي هناك موارد عاطلة في الاقتصاد وبالتالي انخفاض الدخل دون مستواه المحتمل. تعمل السياسة المالية التوسعية خلال هذه الفترات على توظيف الموارد العاطلة عن العمل وتوليد إنفاق أعلى ودخل أعلى. فالإنفاق الحكومي يزيل الإنفاق الخاص فقط عندما يعمل الاقتصاد عند العمالة الكاملة. لذا فإن الحجة القائلة بأن السياسة المالية التوسعية تزاحم دائمًا الإنفاق الخاص هو خطأ مبدئي[1].

4-تأثير الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل

إن تمويل أي حجم للإنفاق العام ينطوي على امتصاص الموارد الحقيقية من القطاع العام و التي ستكون بطريقة أخرى متاحة للقطاع الخاص، و من وجهة نظر التخصيص، فإن هذا الامتصاص من شأنه أن يحسن الكفاءة الإجمالية إذا كانت المنفعة الاجتماعية من الإنفاق العام تفوق تكلفة الفرصة البديلة الخاصة به، و لكن قد يحل الإنفاق العام محل إنتاج القطاع الخاص (أثر المزاحمة)، وكذلك يمكن أيضا تحسين إنتاجية القطاع الخاص (أثر العوامل الخارجية أو أثر السلع و الخدمات العامة)، و بالتالي، فإن العائد الاجتماعي الإجمالي الناتج عنه يجب أن يفسر على أنه مجموع كلا هذين الأثرين. إن الأثر الصافي على الناتج الإجمالي لأثر المزاحمة للإنفاق العام يتوقف بشكل واضح على الإنتاجيات الحدية النسبية للقطاعين العام والخاص. هناك اعتقاد سائد بأنه في ظل غياب الآثار الخارجية "externalities"، فإن إنتاج القطاع العام له كفاءة أقل مقارنة بإنتاج القطاع الخاص، و بالتالي حسب هذا الجانب وحده، فإن ارتفاع مستوى الإنفاق العام يعني زيادة عدم الكفاءة و انخفاض مستوى الناتج. و مع ذلك، لغرض ربط الإنفاق العام بنمو الناتج في المدى الطويل، فإن العنصر المهم في هذه الحالة هو معدل التغير في مستوى الإنفاق العام، و في المقابل، آثار العوامل الخارجية للإنفاق العام تعزز النمو من خلال رفع إنتاجية القطاع الخاص، و بالتالي يمكن تحقيق معدل نمو مرتفع بواسطة مستوى أعلى من هذه النفقات[2].

[1] Paul Krugman , Robin Wells , **Macroeconomics** , Fourth Edition, Worth publishers, USA, 2015; P390.

[2] معط الله أمال ، **آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2012)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان ، 2014-2015، ص 208.

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار تقسيم الإنفاق العام إلى إنفاق جاري و إنفاق استثماري، فإن الإنفاق الجاري ليس لو أثر على معدل نمو الناتج في الأجل الطويل، إلا إذا كان هذا الإنفاق يؤثر على إنتاجية القطاع الخاص، أما بخصوص الإنفاق الاستثماري، فإن له الأثر الإيجابي الكبير على النمو، فإذا أخذنا الإنفاق العام على البنية التحتية على سبيل المثال، فإنها تؤثر على نمو الناتج المحلي الإجمالي، من خلال مساهمتها في زيادة إنتاجية القطاع الخاص (توفير الطرق، المعابر، الموانئ ...إلخ)، وهذا ما أشير عليه في العديد من الدراسات، من بينها دراسة (Svenson, Reinikka 2002) في أوغندا، والتي أوضحت مدى عدم كفاية البنية التحتية في التأثير سلبا على الاستثمار الخاص، وذلك بمسح 243 شركة تصنيع بنفس البلد تعاني من عد وجود مصادر كافية للكهرباء سنة 1998، (لم تتلق كهرباء مدة 89 كمتوسط لعدد أيام التشغيل)، مما دفع حوالي 70 % من الشركات الكبرى و 44 % من الشركات المتوسطة و16 % من الشركات الصغيرة إلى شراء مولدات، وبالتالي زيادة التكاليف وقد أظهرت النتائج أن زيادة نسبة واحدة في عدد الأيام من دون كهرباء، بإمكانها أف تخفض 0.45% من استثمار القطاع الخاص[1].

المطلب الثالث : تأثير الانفاق العام على البطالة

يُعد الإنفاق العام أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تُستخدم في التأثير على النشاط الاقتصادي، حيث يُفضل الكثير من الاقتصاديين تفضيل هذه الأدوات نظرا لفاعلية هذه الأداة في تحقيق التنمية إضافة إلى قلة آثارها السلبية على الاقتصاد مقارنة بالأدوات الأخرى، وترى النظرية الاقتصادية الكينزية أن هذه الوسيلة الأكثر ملاءمة للرفع من مستوى الأداء الاقتصادي وتحقيق مستويات تشغيل عالية، وعليه فإنه في حالات الانكماش يتم زيادة في مستوى الإنفاق العام لتحفيز الطلب الفعال الذي يُساهم في ارتفاع مستوى الاستهلاك والإنتاج والعمالة [2].

إن البطالة من المنظور الكينزي تختلف عن ما هو متداول في التحليل الكلاسيكي، حيث يعتبر الكلاسيك أن البطالة بمختلف أنواعها ناتجة عن رفض العمال الذين تركوا وظائفهم لقبول وظائف أخرى بأجر أقل و يتم علاج هذه المشكلة حسب نظرهم بتخفيض الأجور، كما أنه في إطار النموذج الكلاسيكي فإن التوازن هو بالضرورة توازن عمالة كاملة حيث أن الأفراد يقومون بالمفاضلة بين العمل و الراحة (بطالة اختيارية) ويتم تحقيق التوازن في سوق العمل بصفة آلية من خلال العرض و الطلب على العمل ولقد بين كينز أن خفض الأجور لا

[1] قميتي عفاف، **سياسة الإنفاق العام وعلاقتها بالمتغيرات الكلية –دراسة حالة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، جامعة الأغواط، 2018-2019، ص 124.

[2] رقاب طارق، **مرجع سبق ذكره** ، ص 124.

يؤدي إلى القضاء على البطالة كما أقر به الكلاسيك، و لكن على العكس من ذلك لأن العمالة مرتبطة بقرارات المنظمين التي تحدد حجم الإنتاج المرغوب فيه (الطلب الفعال) وتخفيض الأجور يقلل من الطلب الفعال و يقلل من حجم الإنتاج المرغوب تحقيقه وحجم العمالة الضرورية للحصول على هذا الإنتاج، فكل زيادة في الإنتاج تفترض زيادة العمالة والعكس صحيح إذا فالنتيجة التي نخلص إليها هي أن الفرق بين التحليل الكينزي والكلاسيكي هو أن هذا الأخير ينطلق من التوازن في سوق العمل بافتراض أن العمالة كاملة، ثم ينتقل الأثر إلى بقية الأسواق، أما في التحليل الكينزي، فإن المحدد بحجم العمالة هو الطلب الفعال اللازم لتشغيل الجهاز الإنتاجي، و تظهر لنا أهمية سياسة الإنفاق العام في زيادة الطلب الكلي الذي يؤثر بدوره على مستوى التشغيل[1].

ويُمكن للدولة تفادي حدوث ظاهرة البطالة من خلال سياسة الإنفاق العام، إذ أن وجود بطالة متزايدة معناه انخفاض في الطلب الكلي الفعال مما يؤثر على رغبة المنتج في التوسع في الإنتاج بسبب الانخفاض في الأسعار، كما يمكن أن يؤدي إلى إيقاف بعض خطط الإنتاج مما يدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة من البطالة وانخفاض الطلب الكلي، وهنا تكون سياسة الإنفاق العام التوسعية كفيلة بتحقيق الإنعاش الاقتصادي، إما من خلال الإعانات الاقتصادية للمنتجين التي تساهم في زيادة تشغيل الموارد المتاحة أو من خلال قيام الدول بإنشاء مدن جديدة ومدها بجميع خدماتها الأساسية، الأمر الذي يسمح بخلق فرص جديدة للتشغيل ونجد أيضا الإنفاق الحكومي التحويلي الخاص بالمعاشات والتأمين الذي من شأنه زيادة اطمئنان الأفراد على مستقبلهم مما يكون له الأثر الكبير على زيادة إنتاجهم[2]، وعليه فإن سياسة الإنفاق العام تلعب دورا مهما في معالجة اختلالات سوق العمل ويُمكن توضيح آلية تأثير ذلك في ظل ثبات الأسعار من خلال الشكل رقم (3-6) كما يلي :

[1] قميتي عفاف، مرجع سيق ذكره، ص 137.

[2] وليد عبد الحميد العايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، مكتبة حسين العصرية، بيروت، 2010، ص ص 161-162.

شكل رقم (02-10) : آلية تأثير الإنفاق العام على سوق العمل

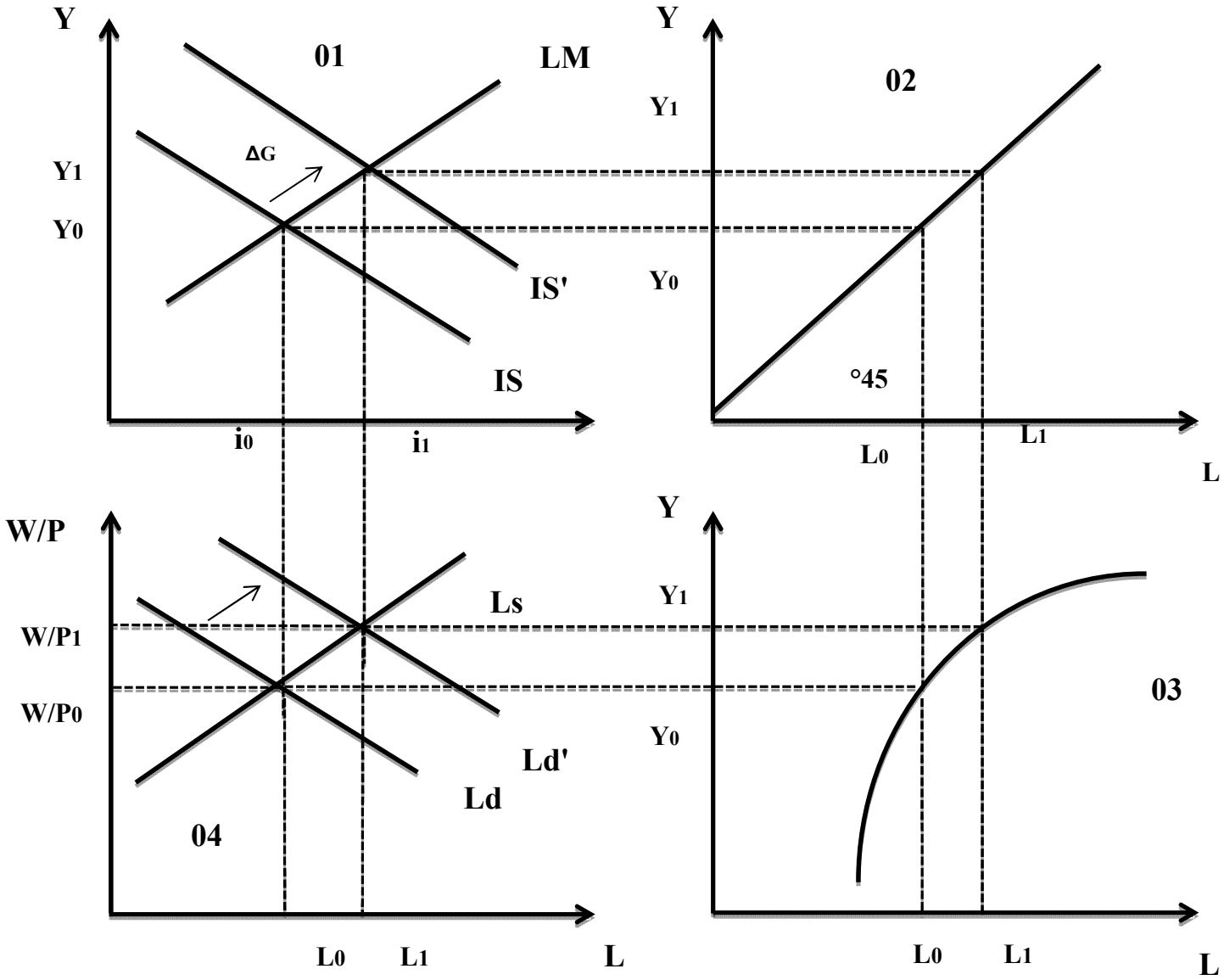

المصدر : ليندة كحل الراس، **سياسات التشغيل وسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2010**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2013-2014، ص 121.

من خلال الشكل السابق، يتضح أنه عند سلوك سياسة مالية توسعية متمثلة في زيادة الإنفاق الحكومي بالمقدار **ΔG**، فإن ذلك سيؤدي إلى انتقال منحنى (IS) إلى اليمين وإلى وضع توازني جديد (IS')، وهذا الإجراء سيُمكن من ارتفاع الدخل وارتفاع سعر الفائدة، حيث ينتقل الدخل من Y0 إلى Y1 وتنتقل سعر الفائدة i0 من إلى i1، وتتم آلية الانتقال من خلال المضاعف المالي للدخل والمضاعف المالي لسعر الفائدة، حيث ينتقل الدخل إلى قيمته الجديدة بالمقدار ($\Delta Y = \frac{1}{(1+\frac{Kg}{h(1-c+ct)})(1-c+ct)}\Delta G$) وتنتقل سعر الفائدة إلى قيمتها

الجديدة بالمقدار ($\Delta i = \frac{K\left(\frac{1}{(1-c+ct)}\right)}{h(1+k\left(\frac{g}{h(1-c+ct)}\right)} \Delta G$)، ومن خلال ضخ هذه الزيادة في الإنفاق الحكومي سيؤدي ذلك إلى انتقال الناتج من Y_1 إلى Y_2 وهذا سيساهم في زيادة في مستوى العمالة وانتقالها من L0 إلى L1 كما يوضحه الشكل 03، ومن خلال منحنى التوازن في سوق العمل (الشكل 04) يُلاحظ انتقال منحنى الطلب على العمل من Ld إلى Ld' ويعكس هذا الانتقال حجم العمالة المطلوبة التي يحتاجها الاقتصاد للوصول إلى الناتج الفعلي من السلع والخدمات والذي يوضحه الشكل 03، ويعني اقتصاديا أنه في حالة الاختلال في سوق العمل الناتج عن الانكماش الاقتصادي التي تنتج عنه بطالة إجبارية، فإن زيادة الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى ارتفاع مستوى الطلب على العمالة من قبل المؤسسات بسبب الارتفاع في الطلب الكلي وهذا ما سيساهم في ارتفاع مستوى العمالة بالمقدار ($\Delta L = L1 - L0$)، وعليه فإن سياسة الإنفاق العام تعد أحد أوجه معالجة الاختلال في سوق العمل والرفع من التشغيل والأداء الاقتصادي بشكل عام[1].

المطلب الرابع : تأثير الانفاق العام على التضخم

تمارس السياسة المالية من خلال أدواتها المختلفة رقابتها بشكل مباشر أو غير مباشر على جميع أوجه النشاط الاقتصادي ككل، فهي تعمل على الرفع من أداءها بما يمليه الأداء الاقتصادي، فسياسة الانفاق العام مثلا يجب أن تكون مرنة تجاه الأهداف الاقتصادية سواء في أوقات الرخاء أو الركود، بحيث يجعل من المستوى العام للأسعار لا يشكل عبئا على الأفراد وعلى المتعاملين الاقتصاديين، ولهذا تولي الحكومات حرصا شديدا على أن يكون المستوى العام للأسعار في المستويات المقبولة.

حيث تباشر سياسة الميزانية تأثيرها في الرقابة على التضخم والانكماش من خلال الإنفاق الحكومي، سواء الاستهلاكي أو الاستثماري، برفع معدلاته أو تخفيضها حسب الأحوال الاقتصادية السائدة، وتعمل هذه السياسة من خلال إحداث عجز أو فائض في الموازنة العامة للدولة، للتحكم في الموجات التضخمية أو الانكماشية، على أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار ظروف الأوضاع الخاصة لحركات النشاط الاقتصادي في البلدان النامية، من حيث ممارسة الحكومة لسياستها الإنفاقية وكذلك طبيعة ما يحكمها من ضغوط واتجاهات تضخمية أو انكماشية تحدد نوعية الإنفاق العام[2].

[1] رقاب طارق، مرجع سبق ذكره، ص 125-126.

[2] غازي حسين عناية: **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2006، ص 171.

وعلى فرض أن المتحصلات الضريبية من الأفراد والمشروعات تكون أهم مصادر الانفاق الحكومي، فتتكرس سياسة الانفاق الحكومي في إحداث عجز أو فائض في الميزانية للتحكم في الضغوط التضخمية أو الانكماشية، مع الأخذ بعين الاعتبار ظروف الأوضاع الخاصة لحركة النشاط الاقتصادي في البلدان النامية من حيث ممارسة الحكومة لسياستها الاتفاقية وكذلك طبيعة ما يحكمها من ضغوطات واتجاهات تضخمية أو انكماشية تحدد نوعية الانفاق الحكومي بل وحجمه أيضا. وقد تعمل سياسة الرقابة على الانفاق الحكومي على مضاعفة الانتاج الكلي والدخول، بتوفير معدلات الطلب الفعلي بالقدر اللازم، لتحقيق مستويات مقبولة من التوظيف الكامل. إلا أن سياسة التوسع الانفاقي قد تؤدي إلى مضاعفة معدلات الارتفاع في الأسعار بسبب الطبيعة الهيكلية للعمليات الانتاجية، وخاصة في الاقتصاديات النامية : كطول الفترة الزمنية ما بين بدء المشروع وبدء الانتاج وتحققه، وهنا لابد من الاعتماد على المدخرات أو التخفيف من حدة العجز في الميزانية، فضلا عن صعوبة تعديلات سياسة الانفاق الحكومي، فقد يحدث تباينا في بنود الميزانية من التوقع، والتحقق، مما يرفع من حدة تكلفتها التنموية[1].

1- محددات تأثير سياسة الانفاق العام على التضخم

يمكن تفصيل أهم المحددات التي تتحكم في الرفع من المستوى العام للأسعار من عدمه في حالة التغيرات في مستوى الانفاق العام في النقاط التالية[2]:

- ✓ **من ناحية مدى مرونة الجهاز الانتاجي**

بالإضافة إلى وضعية الاقتصاد والمتمثلة خاصة في حالة التشغيل الكامل التي تلعب دورا مهما في حدوث التضخم في ظل التوسع في النفقات العامة، فإنه هناك عامل آخر مهم يلعب هذا الدور من ناحية مدى حثه على حدوث التضخم من عدمه في ظل التوسع في النفقات العامة ألا وهو "مدى مرونة الجهاز الإنتاجي في الدول (خاصة لدى الدول النامية) .

فالمقاربة الكينزية تقوم على افتراض أساسي وهو مدى الاستجابة السريعة للآلة الإنتاجية المحلية للطلب الإضافي على السلع و الخدمات الناتج عن زيادة الإنفاق العام ومدى توفر اقتصاد البلد على فائض في الطاقة الإنتاجية

[1] رقيق ساعد، **تقييم سياسات مكافحة التضخم في الجزائر (1990-2005)** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 97.

[2] ناويس أسماء، **أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1990-2011** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2013-2014، ص ص 131-132.

للسلع الاستهلاكية والخدمات المرتبطة بها، بحيث أن هذا الانتظار يجب أن لا يطول كثيرا لأن ذلك من شأنه أن يدفع بمعدلات التضخم إلى الارتفاع.

و عليه إذ كان الجهاز الإنتاجي جامد (أي ثبات الإنتاج) ، فإن نفقات الدولة في هذه الحالة تمثل طلبا متزايدا على السلع و الخدمات إلى جانب طلب القطاع الخاص المتزايد نتيجة توزيع الدولة للدخول، مما يدفع مستوى الأسعار نحو الزيادة وحتى إذا كانت النفقات العامة ذات طبيعة منتجة فإن عدم مرونة الجهاز الإنتاجي نتيجة تحقيق التشغيل الكامل أو وجود نقاط اختناق فإن ذلك سينعكس في ارتفاع الأسعار، ذلك أن حالة التشغيل الكامل تحت استخدام عناصر الإنتاج بالكامل، و أن النفقات تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع و على عناصر الإنتاج مما يرفع من أسعارها و يزيد من الكلفة و بالتالي زيادة المستوى العام للأسعار فيما بعد، ونفس الشيء يحدث لو أن عدم مرونة الجهاز الإنتاجي تكون نتيجة وجود اختناق أو نقص في الفن والكفاءة والتي تتميز بها خاصة الدول النامية. أما إذا كان العرض مرنا أي تكون هناك استجابة للزيادة في الطلب، فإن النفقات العامة تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بزيادة كل من الاستثمار والاستهلاك مما يمكن من تحقيق استغلال أفضل للموارد و زيادة في الإنتاج ومن ثم استقرار في المستوى العام للأسعار، وهذه الحالة تحدث خاصة لدى الدول الرأسمالية المتقدمة.

- ✓ **من ناحية نوعية الانفاق العام ومدى انتاجيتها**

حيث أن زيادة بعض أنواع النفقات العامة دون غيرها من ناحية، و ضعف إنتاجيتها من ناحية أخرى يؤدي إلى زيادة الفجوات التضخمية، والمقصود بها هو تلك النفقات غير المنتجة التي لا تحقق إيراد بعد صرفها أو بعبارة أخرى لا تضيف ثروة جديدة ولا تزيد من الإنتاج. فإنتاجية النفقة العامة فكرتها تتبلور في الفرق بين القيمة الاجتماعية للسلع و الخدمات التي تنتج عن نشاط الدولة و بين القيمة الاجتماعية للسلع و الخدمات التي تستهلكها الدولة في سبيل قيامها بنشاطها. هذه الإنتاجية تتوقف على مدى فعالية الإنفاق العام، أي على كفاءة استخدام إنفاق معين في سبيل الحصول على نتيجة معينة، فكلما كانت النتيجة أكبر أو كلما كانت النفقة أقل كلما زادت كفاءة الإنفاق العام و من ثم زادت فعالية أثره المواتي على الناتج الوطني أي زادت إنتاجيته[1]. و عليه تتمثل هذه النفقات غير المنتجة خاصة في: النفقات الجارية (نفقات التسيير) اللازمة لتسيير شؤون الدولة وإشباع الحاجات العامة مثل: الأجور و الرواتب، مدفوعات الفوائد و الإعانات الاجتماعية. بالإضافة إلى النفقات الحربية

[1] محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي: الاقتصاد المالي**، الجزء الرابع، منشورات حلبي الحقوقية، لبنان،2002، ص 138.

أو العسكرية التي لا تقتصر على مخصصات الأجور والرواتب و المستلزمات السلعية والخدمية التي تلزم القوات المسلحة فحسب، بل و أيضا النفقات المخصصة لاستيراد السلاح و كلفة الصيانة للمعدات.

✓ **من ناحية تركز وتوجه النفقات العامة**

كذلك توجيه النفقات العامة و تركزها يمثل عامل مهم في التأثير على المستوى العام للأسعار و بالتالي يساهم في حدوث التضخم من عدمه، فمثلا إذا تركزت النفقات العامة على تشجيع الاستثمار فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض في سعر الناتج النسبي، و السبب في ذلك يعود إلى زيادة العرض عن الطلب فيتكون التوازن العام عند المستوى من الأسعار أقل من المستوى السابق لها. أما إذا تركزت النفقات العامة وتم توجيهها نحو الاستهلاك و تشجيعه، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة أسعار المنتوجات بسبب زيادة الطلب عليها، وهذا يكون خاصة لدى الدول النامية المتميزة بالجمود و اللامرونة في الجهاز الإنتاجي الذي يعجز عن الاستجابة لهذا الطلب الزائد لما يتولد عنه ضغوط تضخمية. بينما قد تتوقف هذه الزيادة في الأسعار وتبدأ بالانخفاض إذا ما كان ارتفاعها حافزا للمنتجين للتوسع في الإنتاج، و هذه الحالة نجدها خاصة في الدول المتقدمة ذات الجهاز الإنتاجي المرن.

✓ **من ناحية الطريقة التي تم بها تمويل الإنفاق العام**

إن تأثر الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار يتوقف بصورة أساسية على الوسيلة التي يتم بها تمويله، فالزيادة المضطردة في النفقات العامة أدت إلى ضرورة البحث عن مصادر إضافية للإيرادات العامة غير الإيرادات العادية كالضرائب لتغطية هذه الزيادة، بحيث لجأت معظم الدول إلى التوسع في إصدار القروض العامة الداخلية والخارجية، و إلى مصدر آخر كملاذ آخر و الذي هو " الإصدار النقدي الجديد" المعروف بالتمويل بالتضخم، هذا الآخر الذي ثار جدلا واسعا في الفكر المالي بين مؤيد و معارض له.

وكقاعدة عامة فانه إذا تم تمويل الإنفاق العام عن طريق خلق قوة شرائية جديدة (الإصدار النقدي)، فإن الأسعار ترتفع بصورة ملحوظة إذا كان الاقتصاد قد بلغ حالة التشغيل الكامل للقوى الإنتاجية، أو كان يعاني من اختناقات معينة- نتيجة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي- تجعله عاجزا عن الاستجابة للطلب المتزايد الناتج عن الإنفاق العام الإضافي. أما إذا تمويله عن طريق تحويل جزء من القوة الشرائية من الإنفاق الخاص إلى الإنفاق العام، فإن المستوى العام للأسعار يتأثر بدرجة أقل- و قد لا يتأثر على الإطلاق من الإنفاق العام الإضافي[1].

[1] مجدي لزمود شهاب، **الاقتصاد المالي: نظرية مالية الدولة**، دار الجامعة الجديدة، مصر، بدون طبعة، 1999، ص:93.

2- تأثير سياسة الانفاق العام على المستوى العام للأسعار من خلال نموذج الطلب الكلي- العرض الكلي

لفهم تأثير التوسع في الانفاق العام على المستوى العام للأسعار يمكن الاستعانة بنموذج الطلب الكلي والعرض الكلي ونموذج **IS LM** وبفرض أن الأسعار مرنة تقوم الحكومة بسلوك سياسة مالية توسعية من خلال الزيادة في الانفاق الحكومي، ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

شكل رقم (02-11): تأثير التوسع في الانفاق العام على المستوى العام للأسعار

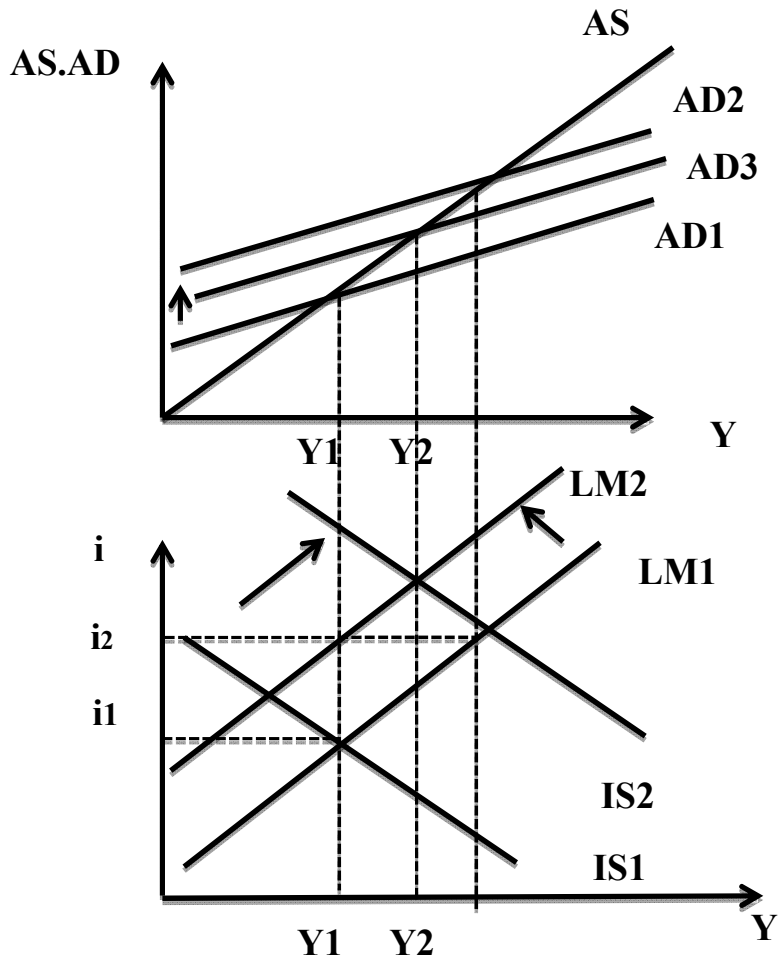

Source: Isabelle waquet, Marc montoussé, **Macroeconomie**, Bréal edition, France, 2006, P163.

من خلال الشكل يتضح أنه عند التوسع في الانفاق العام بمقدار سيؤدي ذلك إلى زيادة في الطلب الكلي، حيث ينتقل منحنى الطلب الكلي نحو اليمين وهذا يؤدي إلى زيادة في الاستثمار والعمالة الناتجة عن انخفاض أسعار

الفائدة وارتفاع الدخل وبالتالي انتقال منحنى IS نحو اليمين وفي الأخير تكون المحصلة الزيادة في المستوى العام للأسعار، وبما أن الأسعار مرنة فإن ارتفاعها سيؤدي ذلك إلى انخفاض قيمة العرض الحقيقي مما يعني انتقال منحنى LM نحو اليسار ليرتفع سعر الفائدة من جديد مع انخفاض الدخل الناتج عن انخفاض الطلب الكلي من جديد، وبالتالي انخفاض الأسعار ولكنه يبقى أعلى من الحالة الأولى.

خلاصة الفصل:

شكّلت السياسة المالية عبر تدرجها التاريخي دورا مهما في الاستقرار الاقتصادي، فهي تمثل عنصرا مهما لتصحيح وتوجيه عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لهذا فإن السياسة المالية ومن خلال أدواتها بشقيها الانفاقي والضريبي تشكل منظومة للاستقرار الاقتصادي، وفي هذا الصدد حاولنا التعمق في شرح أحد أدوات هذه السياسة المتمثلة في أداة الانفاق العام التي تعد أداة مهمة في يد الدولة تسعى من خلالها إلى تحقيق النفع العام وإشباع حاجات المواطنين، وبالتالي قدرتها الكبيرة على التأثير في النشاط الاقتصادي ومؤشراته. ومما سبق في هذا الفصل يمكن أن نخلص إلى الآتي:

- ❖ تعبر السياسية المالية من الركائز الأساسية التي تستند عليها السياسة الاقتصادية في أي دولة، خاصة في أوقات الكساد أو أوقات الرواج، تتمثل هذه السياسية في مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط الاقتصادي.
- ❖ تسعى السياسة المالية إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وكذا الحفاظ على الاستقرار والتوازن الاقتصادي والاجتماعي، وهي تعتمد في ذلك على مجموع الوسائل المالية من أدوات الجباية و من أدوات الاتفاق العام و غيرها التي يمكن أن تؤثر في النشاط والأداء الاقتصادي.
- ❖ تعتبر النفقة العامة من أبرز أدوات السياسية المالية ويعبر عنها بأنها كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة، يتضح لنا هنا ثلاث أركان أساسية للنفقة العامة يلزم توافرها حتى تتحقق صفتها الكاملة، وهي أنها مبلغ نقدي وتنفق من شخص عام وتخصص لتحقيق منفعة عامة.
- ❖ يؤدي التوسع النفقات العامة الى التأثير على الاقتصاد القومي وعلى كافة جوانب المجتمع سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو مالية، وما يستبعد أمر حيادها، وبالتالي فالنفقات العامة تعتبر كأداة هامة لتحقيق أهداف المجتمع، فالدولة وإن امكنها التأثير على النشاط الاقتصادي الخاص بواسطة الضريبة والاقتراض والسياسية الائتمانية والنقدية، إلا أن النفقات العامة تظل الأداة الاساسية لتنفيذ سياستها الاقتصادية.

الفصــل الثالث

تطور الانفاق العام في الجزائر وتحليل الدراسات السابقة في مجال الموضوع

تمهيد

شهدت الجزائر عدة تحولات اقتصادية كبرى خاصة في نهاية الثمانينيات بعد الأزمة النفطية التي شهدها العالم سنة 1987، هذه الأزمة ألقت بظلالها على كل الدول المصدرة للنفط ومن بينها الجزائر، حيث شهدت انتكاسة اقتصادية كبيرة خلفت وراءها آثار وخيمة خاصة على الجانب الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي والأمني، هذا الوضع دفع بالسلطات إلى إجراء إصلاحات عميقة للاقتصاد الوطني من أجل التوجه من الاقتصاد الموجه أو الاشتراكي نحو اقتصاد السوق، وكانت هذه الاصلاحات تنفذ وفق توجيهات المؤسسات المالية الدولية.

ومن الجوانب هذه الاصلاحات كان فيما يتعلق الانفاق العام الذي يعتبر الأداة المحركة للاقتصاد الوطني، حيث شهد هو الآخر عدة تحولات بداية من بدء الاصلاحات التي تميزت بتقييد حاد في كل أوجه، ثم التوسع بداية من الألفينيات خاصة انتعاش أسعار النفط.

ومن خلال هذا الفصل ستتناول أهم التحولات التي شهدها الانفاق العام بكل أوجهه المختفلة بداية من الاصلاحات الاقتصادية، إضافة إلى تناول وتحليل أهم الدراسات السابقة الكمية التي تناولت الموضوع، ويمكن تفصيل تقسمات هذا الفصل كما يلي :

- ❖ المبحث الأول : تطور الانفاق العام في الجزائر؛
- ❖ المبحث الثاني :تحليل الدراسات الكمية السابقة في مجال الموضوع.

المبحث الأول : تطور الانفاق العام في الجزائر

شهدت النفقات العامة في الجزائر عدة تحولات بداية من الستينيات من القرن الماضي، وكانت هذه التحولات مرتبطة بشكل كبير بالتحولات التي شهدها الاقتصاد الوطني منذ تبني النظام الاقتصادي الاشتراكي سنة 1965، والتي رافقها عدة ثورات في المجال الصناعي والزراعي ومع ما شهدته أواخر ثمانينيات القرن العشرين، من أزمة اقتصادية نتيجة انهيار أسعار النفط كان بداية تحول الدولة نحو تطبيق الإصلاحات الاقتصادية، من أجل التوجه الفعلي لاقتصاد السوق وتبني سياسة ترشيد الإنفاق العام، حيث توجهت الدولة نحو تقييد والتوسع في الانفاق العام وهو النموذج الذي اعتمده بارو من خلال تأثير النشاطات الحكومية المتمثلة في الانفاق على البنى التحتية في دعم النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: تطور الانفاق العام في ظل الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر

شهدت الانفاق العام في هذه الفترة تحولا كبيرا مقارنة بما كان عليه في الثمانينيات حيث أن دخول الجزائر في دوامة الأزمة الاقتصادية الناتجة عن انهيار أسعار النفط مع نهاية الثمانينيات أدى إلى تبني السلطات سياسات أكثر حدة وصرامة في مجال الانفاق العام تحت غطاء الاصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الدولة بتوجيه كامل من المؤسسات المالية الدولية المتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

1- تصنيف النفقات العامة في الجزائر

أخذ المشرع الجزائري في تقسيمه للنفقات العامة بالتقسيم الاقتصادي فاعتمد معيار مدى مساهمة النفقة في تكوين رأس المال أي تقسيمها إلى نفقات جارية ونفقات رأسمالية، كما اعتمد في نفس الوقت على التقسيم الإداري، حيث تقسم النفقات العمومية في ميزانية الجزائر إلى قسمين: نفقات التسيير والتجهيز وهذا حسب القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07-07-1984 الخاص بقوانين المالية في المادة 23 تقسيما للنفقات[1]، ويمكن تلخيصها كما يلي:

1-1 **نفقات التسيير** : وهي الاعتمادات المالية المخصصة لكل الدوائر الوزارية، كل واحدة على انفراد وطبقا لقانون المالية للسنة المعنية فكل وزارة لها اعتمادها المالي الخاص بها، ثم تأتي السلطة التنفيذية لتوزيع هذه

[1] برحماني محفوظ، **المالية العامة في التشريع الجزائري**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2015. ، ص 43.

الاعتمادات[1]، وتعبر أيضا تعبر نفقات التسيير عن النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكتب....إلخ [2].

وتصنف نفقات التسيير حسب التشريع الجزائري إلى أربعة أبواب وهي[3]:

- أعباء الدين العام والنفقات المحسوسة من الإيرادات؛
- تخصيصات السلطات العامة؛
- وسائل المصالح؛
- التدخلات العمومية.

أما بالنسبة لنفقات الاستثمار (التجهيز)، فهي بخلاف نفقات التسيير، توزع حسب القطاعات وفروع النشاط الاقتصادي، يتم توزيعها حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة وهي تظهر في الجدول (ج) الملحق بقانون المالية السنوي، و تمثل قائمة ميزانية نفقات الاستثمار والتجهيز الوثيقة الأساسية لميزانية الاستثمار والتجهيز، ويتم إنجاز العمليات المسجلة في القائمة وتجمع الاعتمادات المقترحة بالنسبة إلى الميزانية العامة وفقا للمخطط الإنمائي السنوي لتغطية نفقات استثمار الواقعة على عاتق الدولة[4]. وتقسم في ثلاثة أبواب هي[5]:

- الباب الخاص بالاستثمارات المنفذة من قبل الدولة؛
- الباب الخاص بإعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛
- الباب الخاص بالنفقات الأخرى برأسمال.

وعليه فإن "نفقات التجهيز أو الاستثمار توزع حسب القطاعات وفروع النشاط الاقتصادي إلى عشر قطاعات كالتالي: المحروقات، الصناعات المصنعة، المناجم والطاقة، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، السكن والمخططات البلدية

[1] خبابة عبد الله، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009 ، ص 125.

[2] محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص 77.

[3] -يلس شاوش بشير، **المالية العامة–المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ،2013، ص.ص.61 -62.

[4] اريا الله محمد، **السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار–حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، 2012-2013، ص 72.

[5] برحماني محفوظ، مرجع سبق ذكره، 44.

.

للتنمية، ويقسم القطاع إلى قطاع فرعي يتجزأ بدوره إلى أنشطة محددة حيث تعتبر ميدانا ضمن الاقتصاد الوطني"[1] ،حيث تمثل قائمة ميزانية النفقات الاستثمار والتجهيز الوثيقة الأساسية للميزانية والتي تخضع لقاعدة تخصيص أو توزيع الاعتمادات على الفروع والأنشطة إلى الاختصاص التنظيمي ومعناه أن اعتماد البرلمان للنفقات لا يجوز أن يكون إجماليا بل يجب أن يخصص مبلغ معين لكل وجه من أوجه الانفاق العام[2].

2- تحليل السياسة الانفاقية خلال الفترة (1990-1999)

نتيجة لانخفاض عوائد العملة الصعبة، وعدم فعالية الخطط التنموية المتبعة، إضافة إلى عدم الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج، لجأت الدولة إلى صندوق النقد الدولي في 30 ماي 1989 من أجل تقديم إعانة بحوالي 209.257 مليون دولار في إطار اتفاقية stand by حيث تم إصدار القوانين والمراسيم الجديدة في ظل الإصلاحات الجديدة كصدور قانون 02/90 الذي منح حق الحيازة والتصرف للمصدرين في إيراداتهم من العملة الصعبة خارج المحروقات بين 10% و 100% حسب طبيعة السلعة المصدرة بهدف تنويع الصادرات، كما صدر قانون النقد والقرض رقم 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 الذي ينص على حرية الاستثمار الأجنبي المشجع لمختلف أنواع الشراكة، إضافة إلى إبرام العقود بين المؤسسات الزراعية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية، كما يساهم في تخفيض نسب الفائدة على القروض وإنشاء صناديق مخصصة للدعم، كما صدر قانون رقم 12/23 في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بالاستثمار والذي يهدف إلى تحرير الاقتصاد من خلال حرية الاستثمار والمساواة بين المستثمرين الوطنيين والأجانب[3].

كما أن الاتفاقية مع المؤسسات الدولية ألزمتها الرضوخ لقواعدها الصارمة بغية استقرار الاقتصاد الوطني ومنه عملت على إجراء إصلاحات هيكلية موجهة بالأخص لتحرير المبادرات الخاصة للقطاع الخاص ودعم النمو كما يحد من تدخل الدولة في الاقتصاد وبالتالي خوصصة القطاع العام وترقية القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار الأجنبي، وتم التوقيع مجددا مع صندوق النقد الدولي على اتفاق قصير المدى (التثبيت الهيكلي)، يدوم من ماي 1994 إلى أفريل 1995 ويهدف إلى تخفيض قيمة الدينار، تحرير التجارة الخارجية، الحد المؤقت من الواردات، تحرير الأسعار المحلية، تخفيض العجز في كل من الميزانية وخدمات المديونية الخارجية، كما تضمنت المرحلة الثانية من التعديل الهيكلي بإبرام عقد مع صندوق النقد في 22 ماي 1995 تحصل من خلاله على قرض بمبلغ 1.8

[1] محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 69.

[2] علي زغدود، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، 34-35.

[3] هيشر أحمد التيجاني، **مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة 1974-2012**،أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2016، ص ص 56-57.

مليار دولار مخصص لدعم البرنامج الحكومي للإصلاحات الهيكلية وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي، إضافة إلى التزام الحكومة بتخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة والتحرير الكلي للأسعار والتجارة الخارجية[1].

وعلى هذا الأساس يمكن تحليل أهم المسارات التي سلكه الانفاق العام في الجزائر خلال فترة الاصلاحات في الجدول التالي:

جدول رقم (03-01): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)

السنوات	النفقات العامة الاجمالية	نسبة النفقات العامة من الناتج الداخلي الخام	معدل تطور اجمالي النفقات العامة
1990	136.5	24.1	/
1991	212.1	25.5	65,1
1992	420.1	40.3	95,1
1993	476.1	40.1	26,4
1994	566.3	38.7	18,2
1995	759.6	37.2	27,5
1996	724.6	28.8	23
1997	845.1	30.1	16,6
1998	876	30.5	3,6
1999	961.7	29.5	9,8

المصدر: تقارير المالية العامة، الديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر، 2011.

من خلال الجدول أعلاه، يُلاحظ أن النفقات العامة في الفترة (1990-1999) شهدت ارتفاعا تدريجيا ولكنه بوتيرة متباطئة، حيث انتقلت من 136.5 مليار دج سنة 1990 إلى 212.1 مليار دج سنة 1991، أي ارتفعت بمعدل 65.1 بالمئة، لتواصل ارتفاعها المستمر في سنة 1993 لتصل 476.1 مليار دج أي بارتفاع قدره 95.1 بالمئة، لتصل إلى 759.61 مليار دج سنة 1995، وبالمقارنة مع الناتج الداخلي الخام فقد شكلت النفقات العامة سنة 1990 ما نسبته 24.1 بالمئة من الناتج الداخلي الخام لترتفع هذه النسبة تدريجيا إلى 40.3 بالمئة سنة

[1] ناجي بن حسين، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007، ص. ص 90-91.

1992، ويمكن **تفسير** هذا الارتفاع إلى برامج الاستعداد الائتماني الممتدة من 1990 حيث كان لها الحظ الأكبر من النفقات وهو ما يُفسر الارتفاع المضطرد في نفقات التسيير مقارنة بنفقات التجهيز، حيث بلغت نفقات التسيير 88.1 مليار دج سنة 1990 لترتفع بعدها إلى 153.8 مليار دج أي بزيادة 75 بالمئة عن السنة السابقة لتواصل بعدها الارتفاع التدريجي إلى غاية 1995 التي شهدت فيه النفقات العامة قيمة عظمى بلغت 473.6 مليار دج، فيما شهدت نفقات التجهيز ارتفاع بطيء إلى غاية 1995، حيث ارتفعت من 47.7 مليار دج سنة 1990 إلى 285.9 مليار دج، أي ارتفاع بست مرات خلال خمس سنوات، وعلى هذا الأساس فإن هيكل نفقات التسيير والتجهيز يُوضح سيطرة نفقات التسيير على مجمل النفقات العامة خلال الفترة التي شهدت الاصلاحات الاقتصادية بشكلها الأولي، حيث نُلاحظ أن نفقات التسيير تشكل أكثر من 70 بالمئة من النفقات العامة الإجمالية، ويُمكن **تفسير** ذلك إلى قيام الحكومة بتنفيذ برامج التثبيت الاقتصادي المدعوم من طرف صندوق النقد الدولي، والذي كان هدفه التقليص من نفقات التجهيز من خلال تخفيض الانفاق الاستثماري وتخفيض الدين العمومي وتسديد المديونية وزيادة دفع الأجور، إضافة إلى تحمل الدولة للمهام الرئيسية المخولة بها كالتسيير المنتظم للإدارة العمومية المركزية منها والمحلية، وتلبية حاجيات القطاعات الحسّاسة كالتعليم والصحة....الخ[1].

وفي سنة 1996، شهدت النفقات العامة أيضا انخفاضا مقارنة بسنة بالسنة السابقة، حيث بلغت 724.6 مليار دينار، لتبدأ بعدها في الارتفاع التدريجي بداية من سنة 1997 حيث بلغت 845.2 دج أي بارتفاع طفيف قدره 16.6 بالمئة عن السنة السابقة، لتستمر في الارتفاع بوتيرة بطيئة إلى غاية سنة 2000، حيث بلغت 875.7 مليار دينار سنة 1998 أي بارتفاع قدره 4 بالمئة لتصل إلى قيمة إجمالية قدرها 1178.1 دينار جزائري، بمعنى أنه خلال الفترة 1995 إلى 2000 لم يشهد توسعا كبيرا في النفقات العامة عكس السنوات السابقة حيث كان الارتفاع بوتيرة متناقصة، ويُبرر ذلك إلى قيام الحكومة بحزمة الإصلاحات الثانية المتمثلة في برامج التعديل الهيكلي الذي كان يقتضي الترشيد في النفقات العامة حسب توجيهات الصندوق الدولي، ومن جهة أخرى شهدت نسبة النفقات العامة من الناتج الداخلي الخام انخفاضا مستمرا بداية من سنة 1994 حيث انخفضت مقارنة ب سنة 40.1 بالمئة مقارنة بسنة 1993 لتنخفض بعدها إلى 38.7 بالمئة سنة 1995 لتسجل أدنى نسبة لها سنة 1999 بنسبة قدرها 29.5 بالمئة من الناتج الداخلي الاجمالي، وهو ما يعكس التزامات الحكومة فيما يخص تنفيذ برنامج الاصلاح الهيكلي المدعوم من طرف الصندوق النقد الدولي والذي يشرط تقليص النفقات العامة[2].

[1] رقاب طارق، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 216-217.

[2] مرجع سابق. ص **217**.

المطلب الثاني : السياسة الانفاقية في ظل تطبيق مخطط دعم الانعاش الاقتصادي

شهدت الفترة التي تلت الاصلاحات الاقتصادية خاصة بعد سنة 2000 طفرة في التوسع في الانفاق العام، ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط في أسواق الطاقة العالمية الذي انعكس بشكل مباشر على مداخيل الدولة من العملة الصعبة عكس ما شهدته الفترة السابقة، التي تميزت بالانكماش في إيرادات الدولة خاصة فيما يتعلق بالجباية البترولية، هذا الأمر دفع السلطات العمومية إلى تبني برامج تنموية ضخمة لإنعاش الوضع الاقتصادي المتردي نتيجة الأزمة الاقتصادية التي حدثت في الفترة السابقة وتأزم المؤشرات الاجتماعية التي أنتجتها الاصلاحات الاقتصادية التي كانت وراءها المؤسسات المالية الدولية، وبناء على ما سبق نتناول في هذا المطلب تحليل الانفاق العام لهذه الفترة من خلال التطرق إلى أهم مساراته في ظل البرامج التنموية المعتمدة في هذه الفترة.

1- مفهوم الإنعاش الاقتصادي

تعتبر سياسة الانعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب، ومن ثم فهي سياسة ظرفية بالدرجة الأولى، وتهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة، تتمثل أساسا في الوسائل الميزانياتية، إضافة إلى بعض الوسائل النقدية. وغالبا ما تكون هذه السياسة ذات توجه كينزي، حيث تتبنى برنامجا لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الانفاق (الخاص أو العمومي، الاستهلاكي أو الاستثماري) قصد تحفيز الانتاج وتشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة[1].

2- وسائل سياسة الإنعاش الاقتصادي

لتطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي تقوم الحكومات باللجوء إلى تطبيق آليات وإجراءات مختلفة تستهدف خصوصا إنعاش الطلب الكلي، ويمكن سرد هذه الوسائل كما يلي[2]:

2-1 وسائل تطبيق سياسة الإنعاش بواسطة الطلب: يمكن تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي عن طريق استخدام واحدة أو أكثر من الوسائل التالية :

– التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد قصد زيادة الدخل و تحفيز الطلب، مثل منح البطالة، و دعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع، والمساعدات الاجتماعية المختلفة، وغيرها من أنواع التحويلات، التي تعتبر زيادة

[1] محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 01 ،2012 ، ص 148 .

[2] يحياوي عبد الحفيظ ، **إشكالية التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر ما بين الميزانية العامة للدولة والميزان التجاري دراسة حالة للفترة (1980–2014)** ،أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 03، 2015–2016، ص 230.

مباشرة أو غير مباشرة في الدخل المتاح، والتي عادة ما تدرج ضمن الأدوات التلقائية لسياسة الميزانية (مع نظم الضرائب التصاعدية، التي تزيد مع زيادة الدخل وتنخفض بانخفاضه)؛

– الانفاق العمومي الكلي (الاستهلاكي والاستثماري) التي تزيد من طلب الدولة على الاستثمار العمومي، وبالتالي على مختلف السلع و الخدمات؛

– مشاريع الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة (لاسيما في مجال البنى التحتية والهياكل القاعدية للاقتصاد)، والتي تمثل إنعاشا للاقتصاد، وتوفر مناصب شغل دائمة ومؤقتة، مباشرة وغير مباشرة؛

– تخفيض الضرائب على الأفراد، مما يؤدي إلى زيادة الدخل المتاح لهم، ومن ثمَ تحفيز الاستهلاك وتحريك عجلة الاقتصاد وإنعاشه؛

– تسهيل عمل المؤسسات وتشجيعها على الاستثمار، وذلك بمنح إعانات الاستثمار، و تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة مما يشجع على الاستثمار الخاص.

2-2 وسائل تطبيق سياسة الإنعاش بواسطة العرض: تهدف سياسة الانعاش الاقتصادي بواسطة العرض إلى جعل إنتاج السلع والخدمات من طرف المؤسسات أقي تكلفة وأكثر جاذبية، ولتحقيق ذلك تتدخل الدولة بواسطة وسيلتين رئيسيتين هما :

– تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة مما يشجع على الاستثمار الخاص؛

– القيام باستثمارات عمومية تهدف إلى تسهيل عمل المؤسسات وتشجيعها على الاستثمار وتوسيع نشاطاتها، مثل تطوير شبكات النقل والاتصالات، أو برامج التكوين المهني والجامعي، أو برامج البحث وتطوير التكنولوجيات الجديدة ... الخ، حيث أن الكثير من هذه الاستثمارات العمومية تؤدي في النهاية إلى وفورات خارجية هامة لصالح المؤسسات، ويمكن التعبير عن كلتي السياستين المذكورتين بسياستي الطلب والعرض الميزانياتين.

3- مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي

نظرا للظروف الاقتصادية التي مرت بها البلاد حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي للفترة 1995-2000 حوالي 3.2% وهو معدل ضعيف لا يلبي المتطلبات الأساسية للسكان، كما بلغت كل من معدلات البطالة، 29.8% والفقر بـ 12.1% سنة 2000 خاصة لدى سكان الأرياف بسبب سياسة تحرير الأسعار ورفع الدعم عن السلع الأساسية وخوصصة المؤسسات، كل هذه المشاكل وإضافة إلى ارتفاع أسعار البترول مع مطلع الألفية والتي كانت السبب الرئيسي لتطبيق مخطط الإنعاش والذي وخصصت له مبالغ طائلة قدرت حوالي 525 مليار دج أي حوالي

7 مليار دولار، لكن بعد إضافة مشاريع جديدة وتقييم مشاريع سابقة ارتفعت قيمة الغلاف لتصل إلى 1216 مليار دج أي ما يقارب 16 مليار دولار، وتتضمن حوالي 15974 مشروع، في مختلف القطاعات[1].

شكل رقم (03-01) : مضمون برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004)

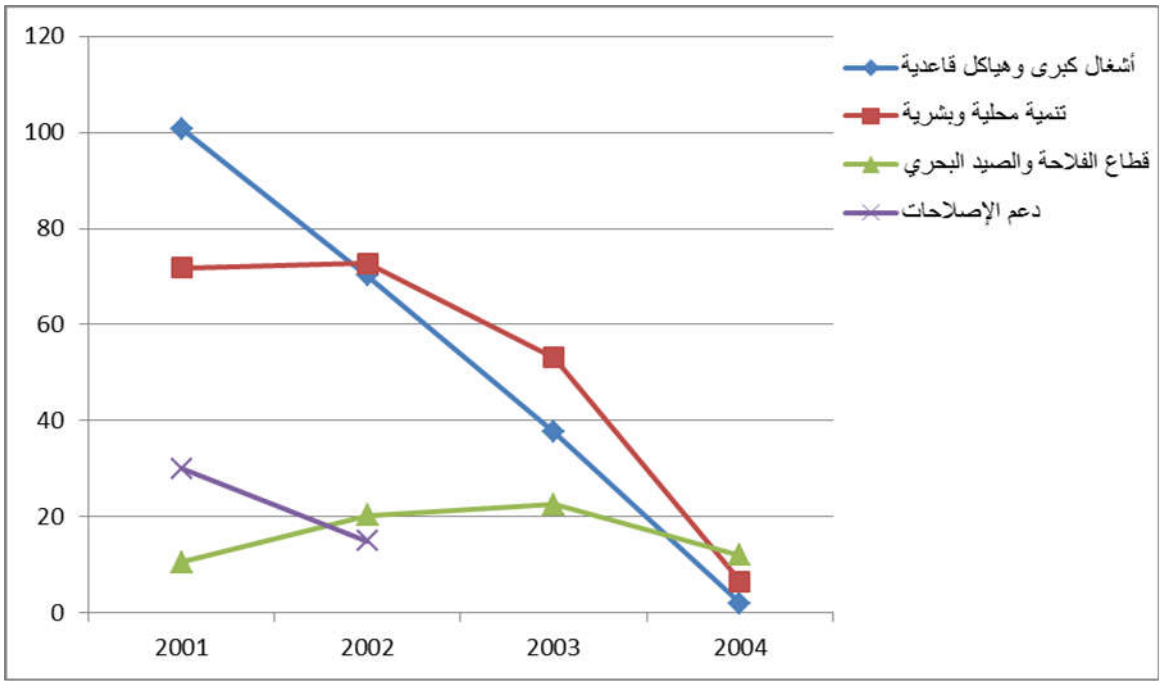

المصدر : تقارير بنك الجزائر للسنوات 2001-2002-2003-2004.

من خلال الشكل يتضح أن توزيع الانفاق العام من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي كان في أربع قطاعات رئيسية تمثلت في :

-الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية : بلغ الانفاق العام على في إطار اعتماد الأشغال الكبرى وإنشاء الهياكل القاعدية 100.7 مليار دينار سنة 2001 وهي الأعلى في هذه السنة لتشهد بعد ذلك انخفاضا سنة 2002 لتبلغ 70.2 مليار دينار، لتنخفض تدريجيا سنتي 2003 و 2004 حيث بلغت في هاتين السنتين 37.6 مليار دينار و 2 مليار دينار على التوالي، وإجمالا يمكن تفسير ذلك على أن بداية تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي شهد توسعا في تمويل الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية نظرا لانهيار البنى التحتية التي كان سببها الأزمة الأمنية في التسعينات.

-التنمية المحلية والبشرية: استكمالا لتطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي رصدت الحكومة غلافا ماليا مهما في تمويل التنمية المحلية والبشرية، حيث شهدت سنة 2001 دعما ماليا لهذا القطاع قدره 71.8 مليار دينار، لترتفع

[1] معيزي قويدر، **دور البرامج التنموية في مكافحة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، البليدة 02، الجزائر، العدد 18،جوان 2018، ص ص 273-274.

بشكل طفيف سنة 2002 حيث بلغت 72.8 مليار دينار، لتنزل تدريجيا سنة 2003 إلى 53.1 مليار دينار و سنة 2003 سنة 6.5 مليار دينار، ويفسر ذلك إلى نية الدولة في تدعيم التكوين في الاطار البشري وفتح مناصب شغل وتوسيع دائرة التنمية المحلية عير التراب الوطني.

-دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري : نال قطاع الفلاحة والصيد البحري نصيبا معتبر من برنامج الانعاش الاقتصادي، حيث تم رصد مبلغا ماليا قدره 10.6 مليار دينار سنة 2001 لترتفع بالضعف سنة 2002 إلى 20.3 مليار دينار، لترتفع تدريجيا إلى 22.5 مليار دينار سنة 2003، فيما شهدت انخفاضا سنة 2004 إلى 12 مليار دينار، وعموما كان يهدف تمويل هذا القطاع إلى تنويع مصادر الدخل وخلق الثروة خارج المحروقات.

-الإصلاحات الأخرى : مواصلة لمسيرة الإصلاحات التي شهدتها العشرية السابقة تم رصد مبالغ مهمة في إطار برنامج الانعاش الاقتصادي، حيث شهدت الفترة سنتين فقط من الاصلاحات الاقتصادية، إذ بلغ فيها الأغلفة المخصصة للإصلاحات 30 مليار دينار و15 مليار دينار سنتي 2001 و 2002.

ويمكن توزيع النسب المختلفة للانفاق العام في إطار برنامج الانعاش الاقتصادي كما يلي:

جدول رقم (03-02) : التوزيع الإجمالي والسنوي لبرنامج الانعاش الاقتصادي

القطاعات	المجموع (بالمليار دينار)	النسبة (بالمئة)
الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية	210.5	40.1
التنمية المحلية والبشرية	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	65.4	12.4
الإصلاحات الأخرى	45	8.6

المصدر : من إعداد الطالب بناء على تقارير بنك الجزائر للسنوات 2001-2002-2003-2004.

من خلال الجدول السابق يتضح أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية شهد حصة الأسد من برنامج الانعاش الاقتصادي بإنفاق قدره 210.5 مليار دينار بما يمثل نسبة 40.1 بالمئة، لتلي بعده التنمية المحلية والبشرية بإنفاق قدره 204.2 مليار دينار بنسبة قدرها 38.8 بالمئة فيما جاءت حصة قطاع الفلاحة والصيد البحري ثالثا بمبلغ قدره 65.4 مليار دينار بنسبة 12.4 بالمئة، فيما كانت المخصصات الموجهة لدعم الاصلاحات لم تتجاوز 9 بالمئة.

من جهة أخرى شهد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 15974 مشروع قطاعي توزعت حسب الأهمية إلى ستة قطاعات، يمكن وتفصيل هذه المشاريع في المخطط التالي :

شكل رقم (03-02) : التوزيع القطاعي للمشاريع الخاصة ببرنامج الانعاش الاقتصادي

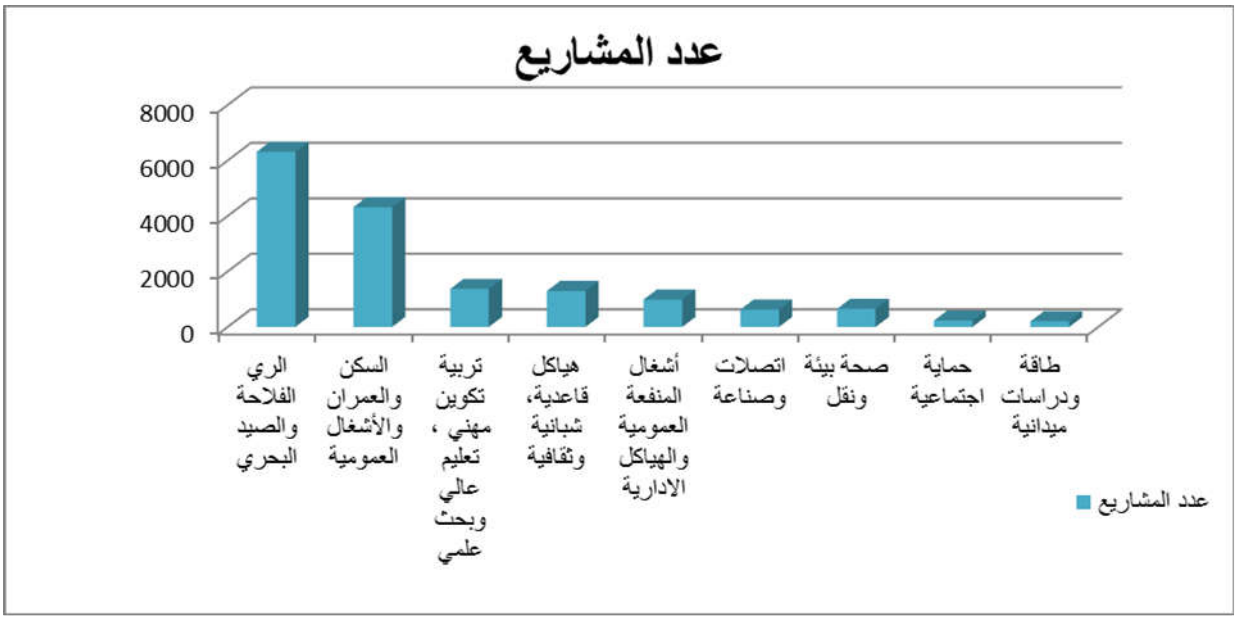

المصدر : من إعداد الطالب بناء على مصالح رئاسة الحكومة ، برنامج الانعاش الاقتصادي، متاح على:

http://www.cg.gov.dz

من خلال الشكل أن قطاع الري والفلاحة والصيد البحري شهد النصيب الأكبر من مجمل المشاريع القطاعية حيث بلغ عدد المشاريع 6312 مشروع قطاع بنسبة قدرها 40 بالمئة، فيما بلغ عدد المشاريع القطاعية في السكن والعمران والأشغال العمومية 4316 مشروع قطاعي بما نسبته 27 بالمئة من مجمل المشاريع القطاعية، فيما توزعت باقي المشاريع القطاعية على مجموعة من القطاعات، حيث بلغت 1369 مشروع قطاعي في التربية التكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، و1269 مشروع خصصت للهياكل القاعدية والشبانية والثقافية، فيما خُصَص حوالي 982 مشروع في إطار الأشغال العمومية واستكمال وانشاء الهياكل الإدارية، فيما توزعت المشاريع المتبقية في الاتصالات والصناعة بـ 623 مشروع، الصحة البيئة والنقل بـ 653 مشروع، الحماية الاجتماعية بـ 223 مشروع، طاقات ودراسات ميدانية بـ 200 مشروع.

المطلب الثالث : السياسة الانفاقية في ظل تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

جاء هذا البرنامج، والذي يسمى أيضا بالمخطط الخماسي الأول، في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الانفاق، التي شرع في تطبيقها في البرنامج السابق (برنامج الانعاش الاقتصادي)، خصوصا مع استمرار تحسن الوضعية المالية الناتجة عن تراكم احتياطي الصرف الذي سببته أسعار النفط المرتفعة من بداية الألفية الثالثة[1].

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر من حيث قيمته، والتي بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دج، أي حوالي 55 مليار دولار، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب وآخر بمناطق الهضاب العليا، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الانعاش الاقتصادي والمقدرة بـ 1071 مليار دج، والصناديق الإضافية المقدرة بـ 1191 مليار دج، والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج[2].

1- أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

لقد جاء برنامج دعم النمو الاقتصادي لتثبيت الانجازات المحققة في الفترة السابقة، ولوضع الشروط المناسبة لنمو مستديم مولد للرفاه الاجتماعي بتوفيره الموارد معتبرة هذا من جهة، ومن جهة أخرى ليساعد على تحسين مستوى معيشة السكان بتنمية البنية التحتية للبلاد لاسيما شبكات النقل، الأشغال العمومية، الري، الفلاحة والتنمية الريفية[3].

وإجمالا جاء برنامج دعم النمو الاقتصادي لتحقيق مجموعة من الأهداف يمكن سردها كما يلي[4]:

– تحديث وتوسيع الخدمات العامة : حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سواء كانت الأزمة السياسية أو الأزمة الاقتصادية أثر سلبا على نوع وحجم الخدمات العامة، بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الوضع المعيشي من جهة ومن جهة أخرى كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل الاقتصاد الوطني.

---

[1] عماري عمار، محمادي وليد، **آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر**، المؤتمر الدولي الأول تقييم حول تأثير برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، جامعة سطيف 01، 11-12 مارس 2013،ص 08.

[2] يحياوي عبد الحفيظ مرجع سبق ذكره، ص 233.

[3] جديدي روضة، **أثر برامج سياسة الانعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر**، المؤتمر الدولي الأول تقييم حول تأثير برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، جامعة سطيف 01، 11-12 مارس 2013، ص 09.

[4] world Bank : regional economic prospects , 2010 , reviewed on 3/2/2010.

–تحسين مستوى معيشة الأفراد : وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواء كان الجانب الصحي، الأمني أو التعليمي؛

– تطوير الموارد البشرية والبني التحتية : وذلك راجع للدور الذي يلعبه كلا من الموارد البشرية والبنى التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي، إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي، إذ أن تطويرها المتواصل يجنب مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما أن البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الانتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج؛

– رفع معدلات النمو الاقتصادي: يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر، حيث أنه نتيجة لعدد من العوامل والظروف والتي من بينها تحديث الخدمات العامة، تحسين المستوى المعيشي وتطوير الموارد البشرية والبنى التحتية.

2- مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادي من حيث قيمته، والتي بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دينار جزائري أي ما يقارب 55 مليار دولار، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دينار جزائري وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دينار جزائري، والصناديق الإضافية المقدرة بـ 1191 مليار دينار جزائري والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دينار جزائري وذلك كما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (03-03): تقسيمات البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع
مخطط دعم الانعاش الاقتصادي	1071						1071
البرنامج التكميلي لدعم النمو الأصلي		1273	3340	260	260	260	5394
برنامج الجنوب			250	182			432
برنامج الهضاب العليا			277	391			
تحويلات حسابات الخزينة		227	304	247	205	160	1140
المجموع العام	1071	1500	4172	1077	465	420	8705
قروض ميزانية الدفع		862	1979	2238	2299	1327	8705

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مصالح رئاسة الحكومة ، برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، متاح على: http://www.cg.gov.dz

ويمكن إجمالا توضيح مضمون برنامج دعم النمو الاقتصادي في الجدول التالي :

جدول رقم (03-04) : مضمون برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

الوحدة : مليار دج

القطاعات	المبالغ المخصصة للبرنامج	نسبة مئوية من إجمالي البرنامج
1-تحسين ظروف معيشة السكان	**1908.0**	**%45.5**
-السكن	555	%13.02
-التربية التعليم العالي، التكوين المهني	399.5	%9.50
-البرامج البلدية للتنمية	200	%4.76
-تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية	250	%5.95
-تزويد السكان بالماء الكهرباء الغاز	192.5	%4.58
-باقي القطاعات	311.5	%7.41
2-تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	%40.5
-قطاع الأشغال العمومية والنقل	1300	%30.93
-قطاع المياه	393	%9.35
-قطاع التهيئة العمرانية	10.1	%0.24
3-التنمية الاقتصادية	337.2	%8
-الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	312	%7.42
-الصناعة وترقية الاستثمار	18	%0.43
-السياحة والمؤسسات والمتوسطة الصغيرة والحرف	7.2	%0.17
4-تطوير الخدمات العمومية وتحديثها	203.09	%4.8
-العدالة والداخلية	99	%2.35
-المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية	88.6	%2.11
-البريد والتكنولوجيات الحديثة للاتصال	16.3	%0.38
5- برنامج تطوير تكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال	50	1.1
المجموع	4202.7	%100

المصدر : بوابة الوزير الأول متاح على : www.premier.ministre.gov.dz

ومن خلال الجدول يمكن أن نميز ما أتى به مضمون برنامج دعم النمو الاقتصادي ما هو إلى تكملة لمسار البرنامج السابق، حيث سعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن إبرازها كما يلي[1]:

✓ **تحسين ظروف معيشة السكان:** حيث يمثل هذا المحور النسبة الأكبر بـ 45.5% من إجمالي البرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو يعتبر تكملة لما جاء به برنامج الانعاش الاقتصادي، حيث يؤثر هذا المحور على أداء عنصر العمل، وبالتالي ينعكس على أداء وحركية النشاط الاقتصادي.

وقد كان النصيب الأكبر لمخصصات هذا المحور والمقدرة بـ 1908.5 مليار دج من نصيب قطام السكن بنسبة 13.05% ويليه قطاع التربية الوطنية ثم قطاع التعليم العالي وقطاع التكوين المهني، بنسبة 9.05% كنسبة مشتركة بين هذه القطاعات من إجمالي البرنامج التكميلي لدعم النمو.

✓ **تطوير المنشآت الأساسية:** جاء هذا المحور في المرتبة الثانية بنسبة 40.5% من إجمالي البرامج، وهذا نظرا لما توليه الدولة من أهمية لقطاع المنشآت الأساسية والبنى التحتية، وقد وزعت مخصصات هذا المحور والمقدرة بـ 1703.1 مليار دج على أربع قطاعات فرعية، النقل 700 مليار دج، الأشغال العمومية 600 مليار دج، المياه (سدود و تحويلات) 393 مليار دج، التهيئة العمرانية 10.05 مليار دج.

✓ **دعم التنمية الاقتصادية:** لقد أولت الدولة اهتماما كبيرا بدعم التنمية الاقتصادية في سعيها لتطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو، حيث تضمن دعم التنمية الاقتصادية خمس مجالات هي:

– **الفلاحة والتنمية الريفية:** حيث خصص له القطاع ما قيمته 300 مليار دج، الذي يعتبر مكمنا معتبرا للنمو والتشغيل، وفي هذا الإطار، فإن تنمية هذا القطاع تتم من خلال تحسين نتائج المستثمرات بهيكلة الفروع وتعميم التكوين والارشاد، وتنمية تربية المواشي والدواجن وتنويعها ولاسيما في الهضاب العليا وفي المناطق الجبلية، مع السهر على حماية التراث الجيني، و توجيه القدرات الفلاحية، من خلال تشجيع التكامل بين المنتجين والصناعة الغذائية الفلاحية، فضلا عن ترقية الصادرات الفلاحية.

أما في مجال التنمية الريفية، فستدعم النشاطات المدرة للمداخيل المستحدثة لمناصب الشغل، والانتاج، مع مواكبة التنمية بالحصول على الوسائل التقنية والمالية، وكذا تعزيز عملية خصول السكان الأرياف على الخدمات الأساسية (الماء والكهرباء والغاز) مع مواصلة برامج السكن الريفي.

– **الصناعة:** حيث خصص لهذا القطاع 13.5 مليار دج، وذلك قصد تحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية وكذا تطوير الملكية الصناعية.

[1] يحياوي عبد الحفيظ، مرجع سبق ذكره، ص ص 235-245.

– **ترقية الاستثمار:** حيث خصص له ما يقارب 4.5 مليار دج، قصد توفير السبل وتهيئة المناخ الملائم لترقية وجذب الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية.

– الصيد البحري: حيث خصص له ما قيمته 12 مليار دج، بهدف تعزيز شبكة الموانيء وملاجئ الصيد البحري، و تشجيع الاستثمار في هذا الميدان، مع دعم تكوين الشباب على مهنة الصيد البحري بالموازاة مع تأطير و استحداث الأنشطة لفائدة المتعاملين الاقتصاديين والشباب على الخصوص.

– **السياحة:** حيث خصص له حوالي 3.2 مليار دج، بغية الرفع من مستوى الايرادات الخارجية لهذا القطاع ومضاعفة قدراته في استحداث مناصب الشغل، وتثمين المنشآت الأساسية العمومية الموجودة عن طريق الشراكة وعقود التسيير والخوصصة، لتحسين جودة الخدمات السياحية، وتشجيع الاستثمار في الفندقة، من أجل تأهيل القدرات والمواقع السياحية الوطنية على مستوى الشواطئ والصحراء والحمامات المعدنية، مع تأطير وكالات الأسفار والترقية السياحية للنهوض بالمنتوج السياحي الوطني.

– **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية:** خصص له القطاع ما قيمته 4 مليار دج، في شكل إنجاز وتجهيز مركز لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (إنجاز مشاتل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،) وكذا من أجل دعم وتطوير نشاطات الصناعة التقليدية، وهذا نظرا للدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في ازدهار النشاط الاقتصادي من خلال الخلق المباشر للقيمة المضافة و مناصب العمل.

✓ **تطوير الخدمة العمومية و تحديثها:** بهدف تحسين الخدمة العمومية وجعلها في مستوى التطلعات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية، خصص لهذا ا المجال ما قيمته 203.9 مليار دج، موزعة كالتالي:

– **العدالة والداخلية:** في هذا الجانب خصص ما يقارب 88 مليار دج، لتطوير مصالح الأمن الوطني والحماية المدنية، فضلا عن النهوض بقطاع العدالة، الذي يمثل الضمان الكامل والأمثل لمصالح الأفراد والمؤسسات، وعاملا للثقة بين المتعاملين الاقتصاديين.

– التجارة: فبقصد تحسين الفضاء التجاري وتنظيم السوق، جاء هذا البرنامج لتحقيق جملة من الأهداف كإنجاز مخابر مراقبة النوعية، اقتناء تجهيزات المراقبة، إنجاز مقرات تفتيش النوعية على الحدود.

– **المالية:** وذلك باستكمال عصرنة إدارة المالية في قطاع الجمارك والضرائب، وتحسين إدارة البنوك والمؤسسات العمومية للتأمين، وكذا تطوير الموارد البشرية في القطاع المالي سواء تعلق الأمر بالبرامج أو بالمؤسسات من أجل التحكم في المهن الجديدة، فضلا عن إنعاش البورصة وتطويرها.

✓ **برامج تطوير تكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال:** خصص له مبلغ 16.3 مليار دج، وفي هذا الصدد، جاء هذا البرامج لاستكمال عملية فتح المنافسة في مختلف مقاطع سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية والبريد، ولمواصلة عصرنة وسائل وتكنولوجيات الاتصال، و لتحسين مردودية هذا النشاط.

المطلب الرابع : السياسة الانفاقية في ظل تطبيق برنامج توطيد النمو الاقتصادي

ويسمى أيضا بالمخطط الخماسي الثاني وخصص له غلاف مالي إجمالي قدره 21214 دينار جزائري أي ما يعادل 286 مليار دولار بما في ذلك الغلاف الاجمالي للبرنامج السابق[1]، ويندرج برنامج توطيد النمو الاقتصادي في إطار حركية إعادة البناء الوطني التي انطلقت منذ عشر سنوات بدءا ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تم مباشرته سنة 2001 وفقا للموارد التي كانت متوفرة آنذاك وعقب هذه الحركية، تمت مباشرة برنامج دعم النمو (2004-2009) الذي عزز بدوره ببرامج خاصة لفائدة ولايات الهضاب العليا والجنوب، وقد بلغت كلفة كافة العمليات التنموية التي أدرجت خلال السنوات الخمسة الماضية التي لا تزال بعض مشاريعها المهيكلة طور الانجاز ما قيمتها 17.500مليار دج[2].

1- أهداف برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

جاء برنامج توطيد النمو من أجل استكمال التنمية الاقتصادية في الجزائر والتي بدأت في مطلع الألفينيات من خلال برنامجي الانعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي، وجاء هذا البرنامج لتحقيق مجموعة من الأهداف يمكن سردها في النقاط التالية[3]:

- دعم التنمية البشرية مع تحسين ظروف معيشة السكان، من خلال تحسين المستوى الصحي للسكان وإعطاء دفعة قوية للقطاع الصحي، مع الاستمرار في توسيع قاعدة السكن واعادة الاعتبار للنسيج العمراني، فضلا على التأكيد على أهمية التعليم والتكوين العاليين وتوسيع قاعدتهما؛

- مواصلة دفع وتطوير قطاع الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية الأساسية، لفك العزلة عن كل المناطق، مع مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين التزود بالمياه الصالحة للشرب، واستكمال المشاريع الجارية؛

- دعم الجماعات المحلية، مع تحسين الخدمات العمومية المحركة للفعاليات الاقتصادية والاجتماعية؛

[1] محمد مسعي ، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو** ، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، 2012 ، ص 147.

[2] بوجمعة بلال، **تقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر من وجهة الطرح الكينزي (دراسة قياسية للفترة (2001 –2014)** ، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد الأول، جامعة بشار، 2014، ص ص 39-40.

[3] برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، بيان اجتماع مجلس الوزراء، الجزائر، 24 ماي 2010.

– دعم تنمية الاقتصاد الوطني، من خلال التنمية الصناعية التي تتضمن تحديث المؤسسات العمومية، وتطوير الصناعات البتروكيميائية، مع إنشاء مناطق صناعية؛

– تشجيع إنشاء مناصب الشغل، من خلال مختلف الصيغ والبرامج لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة، مع ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

– تطوير اقتصاد المعرفة، من خلال النهوض بالبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال.

2– مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

يمكن أن نوجز أهم ما تضمنه برنامج توطيد النمو الاقتصادي في الجدول رقم () كما يلي:

جدول رقم (03–05) : مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

الوحدة : مليار دج

القطاعات	المبالغ المخصصة للبرنامج	نسبة مئوية من إجمالي البرنامج
1–تحسين ظروف معيشة السكان	**9903**	**%45.42**
–السكن	3700	%16.97
–التربية التعليم العالي، التكوين المهني	1896	%8.70
–الصحة	619	%2.84
–تحسين وسائل وخدمات الادارة العمومية	1800	%8.26
–باقي القطاعات	1886	%8.65
2–تطوير الهياكل القاعدية	8400	%38.52
–قطاع الأشغال العمومية والنقل	5900	%27.06
–قطاع المياه	2000	%9.17
–قطاع التهيئة العمرانية	500	%2.29
3–التنمية الاقتصادية	3500	%16.05
–الفلاحة والتنمية الريفية	1000	%7.42
–دعم القطاع الصناعي العمومي	2000	%9.17
–تأطير سوق العمل	400	%1.84
– دعم اقتصاد المعرفة	100	%0.46
المجموع	21803	%100

المصدر : بوابة الوزير الأول : www.premier.ministre.gov.dz

من خلال الجدول يمكن تحليل أهم ما جاء في هذا البرنامج في النقاط التالية[1]:

- ✓ **تحسين ظروف معيشة السكان**

تقرر توجيه حوالي 45% من الغلاف المالي المخصص ضمن برنامج توطيد النمو لتحسين مؤشرات التنمية البشرية، وهذا ما يقارب 9903 مليار دج، هذا الخيار يحمل تحت طياته تزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة وضرورية للتنمية الاقتصادية. وقد وزعت هذه المبالغ الضخمة على قطاع السكن الذي خصص له مبلغ 3700 مليار دج بهدف انجاز 1.2مليون وحدة سكنية يتم تسليمها خلال الفترة الخماسية، ومبلغ يقدر بـ 1898 مليار دج موزعة على قطاع التربية (852 مليار دج)، التعليم العالي(886 مليار دج)، التكوين المهني (160مليار دج)، لإنشاء المدارس والأماكن البيداغوجية حيث تقرر في هذا الصدد إنشاء ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية (منها 1000 إكمالية و 850 ثانوية)، وانشاء 600 ألف مقعد بيداغوجي جامعي و 400 ألف سرير للطلبة. وقد خصص مبلغ 1800 مليار دج لتحسين الخدمة العمومية للجماعات المحلية وقطاع العدالة، وإدارة ضبط الضرائب والتجارة والعمل، أما عن قطاع الصحة فتم تخصيص 619 مليار دج، لإنشاء أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية.

- ✓ **تطوير الهياكل القاعدية**

جاء هذا التخصيص المالي ليحمل في طياته مواصلة تطوير البنية التحتية للاقتصاد، ولذلك خصص له غلاف مالي قارب 40% أي ما يعادل 8400 مليار دج، ويوجه منها أزيد من 3100 مليار دج لقطاع الأشغال العمومية لتوسيع الطرقات وتعزيز قدرات الموانئ والمطارات، وكما حضي قطاع النقل بحيَز مالي مهم أين خصص له أكثر من 2800 مليار دج من أجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري (على الخصوص تجهيز 14 مدينة بالترامواي)، وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات، كما تم تخصيص 2000 مليار دج لتمديد شبكات المياه الصالحة للشرب واقامة السدود وانشاء محطات تحلية مياه البحر، كما تم رصد 500 مليار دج للتهيئة العمرانية.

- ✓ **دعم التنمية الاقتصادية**

لقد أولت الدولة اهتماما كبيرا بدعم التنمية الاقتصادية في سعيها لتطبيق هذا البرنامج وقد جاء هذا الدعم في عدة مجالات، إذ تم دعم التنمية الفلاحية والريفية بمبلغ فاق 1000 مليار دج، وترقية نشاط المؤسسات الصغيرة

[1] المدهون حسن، **إشكالية العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية – دراسة تحليلية قياسية– – حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 03، 2015-2016، ص ص 101-102.

والمتوسطة من خلال خلق مناطق صناعية ومنح قروض بنكية ميسرة، وكما تم تعبئة أزيد من 2000 مليار دج كقروض لانجاز محطات توليد الكهرباء وتطوير الصناعات البتروكيماوية، وتحديث المؤسسات العمومية، فهذه الانشغالات تدخل في مجال التنمية الصناعية للبلد. كما خصصت السلطات في إطار البرنامج الخماسي (2010-2014) مبلغ يقدر بـ 400 مليار دج من إجمالي الغلاف المالي المخصص للبرنامج، لتأطير سوق العمل ومرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني. وقد اهتم البرنامج بدعم نشاط البحث والتطوير من خلال اهتمامه باقتصاد المعرفة، حيث قرر إنشاء مخابر البحث لاستغلال النتائج لصالح نمو اقتصاد البلد، ومن أجل بلوغ هذا الهدف خصصت السلطات مبلغ 100 مليار دج.

المبحث الثاني :تحليل الدراسات الكمية السابقة في مجال الموضوع

تعددت الكثير من الدراسات التي تناولت موضوع الانفاق العام وتأثيراته على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، ونظرا لأهمية الانفاق العام كمتغير حساس في السياسة المالية فقد تناول الباحثون عبر فترات مختلفة تأثيره على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في جميع الاقتصاديات سواء كانت المتقدمة أو السائرة في طريق النمو، ومن خلال هذا المبحث ستناول سرد بعض الدراسات الكمية ذات الصلة بالموضوع وإلقاء الضوء على أهم ما يميز هذه الدراسات من خلال دراسة وصفية تحليلية لكل دراسة سواء كانت جزائرية أو عربية أو أجنبية.

المطلب الأول : الدراسات الكمية السابقة المتعلقة بتأثير سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي

في هذا المطلب يمكن أن نلقي الضوء على أهم الدراسات الكمية السابقة التي تناولت تأثير الانفاق العام على النمو الاقتصادي.

1- دراسة **سرير عبد القادر**، بعنوان **لإنفاق الحكومي ودوره في دعم معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (2014-1980)**[1]، وهدفت هذه الدراسة إلى محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي لمعرفة أثر الانفاق الحكومي على معدل النمو الاقتصادي وتطبيقه في الجزائر، وعليه جاءت صيغة الإشكالية كالتالي : **ما مدى تأثير حجم الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2014)**؟ وانطلاقا من هذه **الإشكالية** طرح الباحث الأسئلة الفرعية التالية :

-فيما تتمثل الأطر العامة للإنفاق الحكومي في النظرية الاقتصادية ؟

- ما مكانة الإنفاق الحكومي ضمن نماذج النمو الاقتصادي ؟

- كيف أثر تطور كل نفقات التجهيز ونفقات التسيير على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2014).

وانطلاقا من الأِسئلة السابقة قام الباحث بصياغة الفروض التالية:

- ✓ انعكست برامج الإنفاق العام بصورة إيجابية على النشاط الاقتصادي في الجزائر،
- ✓ هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين نفقات التجهيز والنمو الاقتصادي في الجزائر؛
- ✓ هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين نفقات التسيير والنمو الاقتصادي في الجزائر؛

[1] **سرير عبد القادر، الإنفاق الحكومي ودوره في دعم معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (2014-1980)**، مذكرة مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في علومالاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة خميس مليتمة، 2018-2019.

✓ معامل تأثير نفقات التجهيز على النمو الاقتصادي أكبر من معامل تأثير نفقات التسيير في: حجم السكان الإجمالي، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، التضخم، والنفقات العامة.

وبهدف معالجة إشكالية البحث واختبار فرضياته، فقد تمّ الاعتماد على **المنهج الوصفي التحليلي** كونهما يتماشيان مع طبيعة الموضوع، كما تمّ استخدام الطرق القياسية والإحصائية الضرورية لدراسة العلاقة بين الانفاق الحكومي ومعدل النمو الاقتصادي، لتحليل العلاقة بين المتغيرين خلال الفترة من خلال تطبيق خطوات النماذج القياسية. وبعد تقدير عدة نماذج للحصول على أحسن النموذج الذي يعطي نتائج جيدة، **استخلص** الباحث إلى أن النموذج المناسب للدراسة هو النموذج الخطي المتعدد الذي يتمثل في العلاقة التالية:

$$logY = a + b_1 log(A) + b_2 log(L) + b_3 log(K) + b_4 log(DIG) + b_2 log(OC) + b_3 log(M2/PIB) + \varepsilon_t$$

وخلصت الدراسة إلى عدة **نتائج** أهمها:

✓ رغم تحسن جل المؤشرات الاقتصادية في الجزائر بعد بداية سنوات الألفية الجديدة، إلا أن الاقتصاد الوطني لم ينمو أو يتطور بالشكل الذي يجعله قادرا على مواجهة مختلف الأزمات وخاصة أزمات النفط العالمية؛

✓ أفرزت نتائج تقدير نموذج النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2014) عن سيرورة العلاقة بين هذا المتغير ومجوعة العوامل المفسرة له، وقد كانت معلمات كل من العمالة، الاستثمار الخاص، نفقات التسيير ونفقات التجهيز مقبولة اقتصاديا وإحصائيا على المدى الطويل، أما فيما يخص معلمة نسبة الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي فلم يكن تأثيرها معنوي، وفي ذات السياق خالفت معلمة الانفتاح التجاري النظرية الاقتصادية كون تأثيرها كان سلبيا على النمو الاقتصادي في النموذج المقدر؛

✓ معلمات الآجل القصير جلها كانت موافقة للنظرية الاقتصادية، ومعامل تصحيح الخطأ المقدر كان مقبول اقتصاديا)لاعتبار إشارته السالبة(وإحصائيا، وعموما يمكن قبول النموذج الاقتصادي المقترح في تفسير علاقة النمو الاقتصادي بمتغيرات الإنفاق الحكومي في الجزائر مع بعض التحفظ حول متغير الانفتاح التجاري، وعليه يمكن القول أن تسطير الدولة لحجم الإنفاق الحكومي سيكون له دور في تحفيز معدلات النمو الاقتصادي بغض النظر عن نوع الإنفاق المخطط.

2- دراسة **مكي عمارية،** بعنوان " **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2017**"[1]،

وتهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن شكل العلاقة القائمة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي وعن القوى المسببة لها، وحصر آثارهما السّلبية بالإضافة إلى تحديد العلاقة التبادلية بين الانفاق الحكومي (π) والنمو الاقتصادي (Un) بالاعتماد على البيانات الجزائرية خلال الفترة (1986-2017)، وعليه كانت صيغة الإشكالية تمحورت الدراسة حول الإشكالية التالية: **هل يمكن التحكم في استقرار وديمومة النمو الاقتصادي من خلال أدوات السياسة المالية وعلى وجه الخصوص أداة الإنفاق الحكومي؟**

وانطلاقا من هذه الإشكالية طرح الباحث **الأسئلة** الفرعية التالية :

- ✓ ما هي المبررات النظرية للجوء إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وكيف يؤثر تدخلها على أهداف السياسة الاقتصادية؟ – ما مدى تأثير الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية في الرفع أو التثبيط من معدلات النمو الاقتصادي؟
- ✓ هل سياسة توسيع الإنفاق العام التي تنتهجها الدولة حاليا ضرورية ولازمة لتحقيق معدلات نمو اقتصادية مقبولة في ظل انخفاض أسعار البترول في الجزائر؟
- ✓ كيف يمكن تفعيل سياسة الإنفاق الحكومي في ظل انخفاض أسعار البترول في الجزائر؟
- ✓ ما مدى تأثير متغيرات نفقات التسيير والتجهيز على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال بناء نموذج قياسي ؟

وانطلاقا من الأِسئلة السابقة قام الباحث بصياغة الفروض التالية:

- ✓ إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي له أثر إيجابي في معالجة المشاكل الاقتصادية خاصة لدى الدول النامية؛
- ✓ تبني الدولة للإصلاحات الاقتصادية تجلى في ارتفاع معدلات النمو خصوصا مع المبالغ الضخمة المنفقة؛
- ✓ ممكن أن تشكل سياسة الإنفاق الحكومي أهم أداة للدولة الفعالة في ظل عدم تنوع إيرادات الدولة؛
- ✓ لنفقات التسيير والتجهيز أثر موجب على النمو الاقتصادي في الجزائر خاصة في المدى الطويل.

[1] **مكي عمارية، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1986-2017)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة مستغانم، 2018-2019.

وبغية الإجابة على إشكالية الدراسة واختبار فرضياتها، فقد اعتمد الباحث على **المنهج الوصفي التحليلي** من خلال توظيف المعارف وجميع المعلومات والنظريات التي تتعلق بالنمو الاقتصادي، ووصف مختلف المفاهيم المتعلقة بالإنفاق الحكومي من حيث المستوى النظري وتبيان المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري خلال الفترة محل الدراسة، والبحث في واقعنا ميدانيا أثناء دراسة حالة الجزائر، إضافة إلى تحليل سياسة الإنفاق الحكومي المطبقة ووضعية النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال إحصائيات ومنحنيات، كما تم استخدام **المنهج القياسي** لدراسة العلاقة بين **الانفاق الحكومي بشقيه (نفقات التجهيز ونفقات التسيير) ومعدل النمو الاقتصادي**، حيث كان النموذج المستخدم هو النموذج الخطي البسيط ويمكن إبرازه كما يلي :

$$logY = a + b_1 log(GF) + b_2 log(GE) + \varepsilon_t$$

وخلص الباحث إلى مجموعة من **النتائج** أهمها:

- ✓ أن هناك أثر ايجابي وكبير لنمو نفقات التجهيز على الناتج الداخلي الإجمالي، بلغت مرونته في الأجل الطويل (1.34) ، وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية فالاستثمار العام على مختلف القطاعات (البنى التحتية، قطاع الصحي، التعليم، مختلف القطاعات...) يكون له أثر موجب على المدى الطويل؛
- ✓ عدم تحقق الفرضية التي تنص علو وجود علاقة طردية بين نمو نفقات التسيير والناتج الداخلي الإجمالي، فقد بينت النتائج أن معامل نمو نفقات التسيير سالب (-5.14) ، هذا ما يتعاكس مع النظرية الاقتصادية حيث تعتبر نفقات التسيير من بين أهم العوامل التي ترفع من النمو الاقتصادي.

3- دراسة **العمراوي سليم**، بعنوان " **مساهمة سياسة الإنفاق العام بالجزائر في تحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات -دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1980-2015)**[1]"، **وتهدف** هذه الدراسة إلى محاولة معرفة درجة مساهمة الانفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي خارج المحروقات، وانطلاقا من هدف الدراسة جاءت صيغة الإشكالية كالتالي : **ما مدى مساهمة سياسة الإنفاق العام بالجزائر في تحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1980-2015)**؟ وربط الباحث هذه الإشكالية بمجموعة من **التساؤلات الفرعية** تندرج كما يلي :

- ✓ ما علاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي في النظريات والنماذج المفسرة للنمو الاقتصادي؟
- ✓ ما هي أهم تحديات إدارة السياسة الإنفاقية العامة في الدول المصدرة للمحروقات؟

[1] العمراوي سليم، **مساهمة سياسة الإنفاق العام بالجزائر في تحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات -دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1980-2015)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2017-2018.

- ✓ هل رافق تطور حجم الإنفاق العام تحسن في معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات وتنويع الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة؟
- ✓ ما هي أهم الآليات والقطاعات التي يمكن الاعتماد عليها لتنويع الاقتصاد الجزائري؟
- ✓ ما أثر السياسة الإنفاقية العامة على النمو الاقتصادي وتنوع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات؟
- ✓ هل تتميز سيرورة السياسة الإنفاقية العامة للدولة الجزائرية بالرشادة والكفاءة في خدمة البعد الاقتصادي لها؟

وعلى ضوء هذه الأِسئلة السابقة قام الباحث بصياغة الفروض التالية:

- ✓ الأثر الموجب للإنفاق العام على النمو الاقتصادي يتوقف على أمثلية حجمه للقدرات الاستيعابية للاقتصاد؛
- ✓ تعمل السلطات المالية في الدول المصدرة للمحروقات على إيجاد تكامل بين إدارة إيرادات صادرات المحروقات وتمويل الإنفاق العام فيها؛
- ✓ زيادة حجم النفقات العامة في الجزائر ترتبط بزيادة إيرادات صادرات المحروقات، ويتسرب معظمها إلى الخارج من خلال الواردات؛
- ✓ ترتبط الآليات المعتمدة والقطاعات الواعدة لتنويع الاقتصاد بالتغيرات الحاصلة في قطاع المحروقات؛
- ✓ زيادة حجم النفقات العامة بالجزائر لا يؤدي إلى زيادة في الإنتاج خارج المحروقات وتنويع الاقتصاد الجزائري لعدم توفر جهاز إنتاجي مرن؛
- ✓ ينعكس البعد الاجتماعي المتزايد للسياسة الإنفاقية بالجزائر سلبا على ترشيد الإنفاق العام وكفاءته في تحقيق معدلات أكبر للنمو الاقتصادي خارج المحروقات المستهدف ضمن بعدها الاقتصادي.

وبهدف معالجة إشكالية البحث واختبار فرضياته، فقد تم اعتمد الباحث على **المنهج الوصفي والمنهج التحليلي** إضافة إلى **المنهج الإحصائي** من خلال أسلوب نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية وأسلوب التكامل المشترك لقياس الأثر بين المتغيرات، وخلُص الباحث إلى أن النموذج المناسب للدراسة هو النموذج الخطي المتعدد الذي يتمثل في العلاقة التالية:

$$RPIB_t = b_0 + b_1 K_t + b_2 EX_t + b_3 XPOP_t + b_4 DPR_t + \varepsilon_t$$

وخلصت الدراسة إلى أن أن الإنفاق العام بأقسامه المختلفة يؤثر سلبا في النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ولا يؤدي إلى زيادة درجة تنوع الاقتصاد الوطني وذلك لضعف الجهاز الإنتاجي وعجزه على تغطية الطلب الكلي المتزايد ، كما أن سياسة الإنفاق العام لا تركز على تطوير وتنمية القطاعات الإنتاجية القائدة للنمو خارج المحروقات ويبقى أغلبها نفقات ذات طابع استهلاكي اجتماعي، وهو ما بينته أيضا نتائج الدراسة القياسية وكذلك

أيضا من خلال تحليل تزايد نفقات الدعم الاجتماعي المدرجة في اعتمادات ميزانية الدولة، وهو ما انعكس سلبا على ترشيد الإنفاق العام وعلى كفاءته في تحقيق معدلات أكبر للنمو الاقتصادي خارج المحروقات.

4- دراسة jong chan lee وآخرون، بعنوان : Study of the Relationship between Government Expenditures and Economic Growth for China and Korea[1]

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو في كل من الصين وكوريا الجنوبية ، حيث تم إبراز التأثير الذي يمكن أن يخلفه الانفاق الحكومي بمختلف أصنافه على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1970-2015)، وبناءا على ذلك تم تحديد المتغيرات وفق ما تقتضيه النظرية الاقتصادية في الدور الذي تلعبه السياسة المالية على النمو الاقتصادي، ويمكن إبرازها كما يلي: الناتج المحلي الاجمالي، الإنفاق على الصحة، الإنفاق الاستثماري ، الانفاق على التعليم، الانفاق على الثقافة، الانفاق على الخدمات العامة، الانفاق على الرعاية الصحية، الانفاق البيئي، وتنطلق إشكالية الدراسة حول مدى العلاقة الترابطية بين الاتفاق الحكومي بأصنافه المذكورة مع الناتج المحلي الاجمالي،.

ولإبراز هذا الأثر تم اعتماد على المنهجين الوصفي من خلال التطرق إلى الإطار النظري الانفاق الحكومي بأصنافه والنمو الاقتصادي ، أما في الدراسة التطبيقية فقد اعتمد على المنهج القياسي من أجل تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة ذات الصلة، حيث استخدم على بعض النماذج القياسية كنماذج البانل من أجل الكشف على العلاقة بين كلا من الإنفاق الحكومي بأصنافه المختلفة ومعدل النمو الاقتصادي في الأجل القصير والطويل، ويعتبر نموذج QR النموذج الأنسب للدراسة، ويمكن توضيح هذا النموذج كما يلي:

$$F(Y) = Pr(Y \leq Y)$$

وكشفت هذه الدراسة في شقها النهائي أن الإنفاق الحكومي لها أثر إيجابي محدود على النمو الاقتصادي نظرا لتوصيات الصندوق النقد الدولي المتعلقة بعدم التدخل الكلي للحكومة في الاقتصاد، في حين أن الإنفاق الحكومي في الصين له تأثير سلبي وايجابي على النمو الاقتصادي، إذ أن تدخل الدولة يكون فقط في إطار الحوافز الضريبية، أما الانفاق فيكون في شقه الاجتماعي لتغطية خدمات الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية نظرا لاشتراكية الدولة.

[1] jong chan lee and others, **Study of the Relationship between Government Expenditures and Economic Growth for China and Korea** Sustainability Journal, N11, vol 6344, November 2019.

5- دراسة **Gisele Mah** وآخرون بعنوان **THE ROLE OF GOVERNMENT SPENDING ON ECONOMIC GROWTH IN A DEVELOPING COUNTRY** [1]، **وتهدف** هذه الدراسة إلى معرفة ما إذا كان الإنفاق الحكومي يساعد أو يعيق النمو الاقتصادي في جنوب افريقيا، خيث تبحث هذه الدراسة مساهمة الإنفاق الحكومي في تحقيق النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا باستخدام البيانات السنوية من 1980 إلى 2014، واستند الباحثان في هذه الدراسة إلى مجموعة من المتغيرات التي من شأنها أن تحقق أهداف هذه الدراسة وتتمثل هذه المتغيرات فيما يلي: الناتج المحلي الحقيقي (RGDP)، سعر الصرف (Exch.Rates)، الاستهلاك الخاص (Priv.Consump)، الانفاق الحكومي (GovExp)، وعليه حاول الباحثان معالجة إشكالية أثر هذه المتغيرات على النمو الاقتصادي في جنوب افريقيا.

ومن جهة أخرى اعتمد الباحث على **المنهج الوصفي** من خلال توصيف العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي من الناحية النظرية والتجريبية، أما في الدراسة التطبيقية فقد اعتمد على المنهج القياسي من خلال اعتماده على بعض النماذج القياسية، حيث تم استخدام نهج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ المتجهي لتحليل البيانات وذلك من أجل قياس تأثير الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، ويمكن توضيح النموذج المعتمد في هذه الدراسة كما يلي:

$$RGDP_t = b_0 + b_1 \text{Exch.Rates}_t + b_2 Priv.Consump_t + b_3 GovExp_t + \varepsilon_t$$

وأشارت نتائج اختبار التكامل المشترك إلى وجود علاقة طويلة الأمد بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا. حيث أشارت نتائج VECM إلى وجود علاقة إيجابية وهامة بين النمو الاقتصادي والانفاق على المدى الطويل، كما أن هناك علاقة إيجابية وهامة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي وعلاقة كبيرة وسلبية بين النمو الاقتصادي والاستهلاك الخاص. ةناءً على هذه النتائج، أظهرت النتائج أيضا وجود علاقة سلبية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي على المدى القصير. لذلك أشارت الدراسة إلى وجوب توجيه المزيد من الإنفاق نحو قطاعات مهمة مثل تطوير البنية التحتية والتنمية الصناعية من أجل تسريع النمو الاقتصادي.

[1] Gisele Mah and others, **THE ROLE OF GOVERNMENT SPENDING ON ECONOMIC GROWTH IN A DEVELOPING COUNTRY**, Risk governance & control: financial markets & institutions / Volume 7, Issue 2, Spring 2017.

6- دراسة **Santiago Álvarez-García** و **Marta Pascual** بعنوان

GOVERNMENT SPENDING AND ECONOMIC GROWTH IN THE EUROPEAN UNION COUNTRIES: AN EMPIRICAL APPROACH[1]

تهدف الدراسة إلى الكشف عن حجم تأثير الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في مجموعة من دول الاتحاد الأوربي خلال الفترة (1970-2002) من خلال إختبار الفرضية القائلة بأن الدول ذات القطاع العام الكبير تنمو بشكل أسرع من الدول الأخرى، وركزت هذه الورقة على المقارنات بين هذه الدول على وجه الخصوص على دول الاتحاد الأوروبي التي تعتبر دول ديمقراطية تتمتع بالاستقرار السياسي بالتحديد وتتمثل هذه الدول في : **النمسا، بلجيكا، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، إيرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، البرتغال، إسبانيا، السويد، انجلترا**. لذلك وللتأكد من ذلك حدد الباحثان مجموعة من المتغيرات ذات الصلة كمتغيرات مستقلة وقياس تأثيرها على معدل النمو الاقتصادي، وتتمثل هذه المتغيرات فيما يلي : معدل النمو الاقتصادي (Y/dY)، الانفاق الحكومي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي لكل دولة (G/Y)، وعليه جاءت إشكالية الدراسة حول مدى فاعلية الانفاق الحكومي في الرفع من مستوى النمو الاقتصادي في هذه الدول في ظل الجدل الاقتصادي حول التأثيرات المتبادلة حول هذه العلاقة.

وفي إطار الإجابة على إشكالية الدراسة اعتمد الباحثان على **المنهج الوصفي التحليلي** من خلال وصف أهم الدراسات السابقة حول إشكالية العلاقة بين النمو الاقتصادي والانفاق الحكومي، إضافة إلى سرد الجدل التاريخي حول فعالية الانفاق الحكومي في تنشيط الدورة الاقتصادية من خلال عرض كل التيارات التي تناولت الموضوع، إضافة إلى ذلك تم سرد الجانب التحليلي من الدراسة من خلال عرض تطور كل من الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي لدول الاتحاد الأوربي، كما تم الاعتماد على **المنهج القياسي** لتقدير الأثر من خلال توصيف خصائص السلاسل الزمنية ،حيث استخدم على بعض النماذج القياسية كنماذج البانل من أجل الكشف على هذا التأثير ومقارنتها في دول العينة، ويمكن توضيح النموذج اللوغاريتمي المستخدم في الدراسة كما يلي :

$$y'_t = b_0 + b_1 G'(\frac{G}{Y})_t$$

[1] Marta Pascual, Santiago Álvarez-García, **GOVERNMENT SPENDING AND ECONOMIC GROWTH IN THE EUROPEAN UNION COUNTRIES: AN EMPIRICAL APPROACH**, SSRN Electronic Journal · July 2006.

وأشارت النتائج التي تم الحصول عليها على أساس الانحدارات ونماذج البانل إلى أن الإنفاق الحكومي مرتبط بشكل إيجابي بالنمو الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني : الدراسات الكمية السابقة المتعلقة بتأثير سياسة الانفاق العام على البطالة

تعددت كثيرا الدراسات المتعلقة بتأثير الانفاق العام على البطالة ما بين دراسات جزائرية وعربية وأجنبة ويمكن سرد هذه الدراسات كما يلي:

1- دراسة **دحماني محمد ادريوش**، بعنوان "**إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل**"[1]، **وتهدف** هذه الدراسة إلى محاولة تكوين نموذج قياسي اقتصادي من أجل تأثير المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في الجزائر، ويمكن توضيح المتغيرات التي تناولتها الدراسة كما يلي: معدل البطالة (Unem)، الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، نسبة الإيرادات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Recett)، نسبة الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Expen)، معدل التضخم (Inf)، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Expor)، أسعار النفط الحقيقية (Roil)، وبناءا على ذلك جاءت صيغة **إشكالية الدراسة** كما يلي : **هل يمكن لمعّدلات النمو الاقتصادي الحالي في الجزائر استيعاب معّدلات البطالة الفعلية في الاقتصاد، والتي لا تزال عند مستويات مرتفعة و خاصة بين الشباب** ؟ وانطلاقا من هذه الإشكالية طرح الباحث **الأسئلة الفرعية** التالية :

- ✓ ما مدى فعالية و أهمية السياسات الظرفية الموجهة لمعالجة الاختلال في سوق العمل في ظل التطورات الحاصلة في بنية الاقتصاد الجزائري ؟
- ✓ ما مدى صحة علاقة أوكن بالنسبة للاقتصاد الجزائري، و هل يمكن الاعتماد على هذا القانون في صياغة ووضع الخطط و السياسات الاقتصادية المناسبة للتخفيف من حّدة البطالة ؟
- ✓ ما هو اتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي و التشغيل في الجزائر ؟
- ✓ ما هو اتجاه العلاقة بين معّدلات البطالة وكل من مؤشرات الأداء الاقتصادي ؟
- ✓ هل انخفاض معّدلات البطالة يرجع أيضا للتغيرات الديموغرافية في التركيبة الحالية للسكان في الجزائر؟

وانطلاقا من الأِسئلة السابقة قام الباحث بصياغة **الفرضيات** التالية:

[1] دحماني محمد **ادريوش**، **إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2012-2013.

- ✓ معّدلات التشغيل في الجزائر ترتبط أكثر بمحّددات الطلب (نسق إحداثيات مواطن العمل)، و الذي بدوره يرتبط بمعّدل النمو الاقتصادي و مكّوناته، و أداء الأنشطة القطاعية؛
- ✓ تتأثر معّدلات البطالة الإجمالية في الجزائر بالإضافة للمتغّيرات الاقتصادية الكلية بالتحولات الأخيرة في بعض العوامل الديموغرافية.

وبهدف معالجة إشكالية البحث واختبار فرضيات الدراسة، اعتمد الباحث على **المنهج الوصفي التحليلي** كونهما يتلاءمان مع طبيعة الدراسة، كما تم استخدام **التحليل القياسي** لدراسة العلاقة بين كل من البطالة والتشغيل والنمو الاقتصادي مع بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى، واستخدم الباحث النموذج اللوغاريتمي في تقدير العلاقة بين المتغيرات والذي يمكن توضيحه كما يلي :

$$LUnem_t = b_0 + b_1 LGDP_t + b_2 LRECETT_t + b_3 LEXPEN_t + b_4 LINF_t + b_5 LEXPOR_t + b_1 LROIL_t + \varepsilon_t$$

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من **النتائج** أبرزها: محدودية فعالية السياسة المالية التوسعية من خلال نمو الإنفاق الحكومي خاصة الإنفاق الاستهلاكي منه في الحد من معدلات البطالة الهيكلية في الجزائر، وامتد تأثيرها المحدود فقط في المدى القصير على البطالة الدورية التي تشكل جزءا ليس بالكبير مقارنة بمعدل البطالة الكلي.

2- دراسة **لموتي محمد**، بعنوان "**أثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية**"[1]، **وتهدف** هذه الدراسة إلى محاولة إبراز أهم المتغيرات الاقتصادية التي أثرت على معدل البطالة في الجزائر في ظل تطبيق الحكومة لسياسة الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة (1986-2013)، حيث جاءت هذه المتغيرات كالتالي : معدل البطالة (CHOM)، معدل التضخم (INF)، الإنفاق العمومي (DEP)، الناتج الداخلي الخام (PIB)، وعليه جاءت صيغة **الإشكالية** كالتالي : **كيف أثرت المتغيرات الاقتصادية الكمية على ظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية؟** وانطلاقا من هذه الإشكالية طرح الباحث **الأسئلة الفرعية** التالية:

- ✓ هل الإجراءات التي تبنتها الجزائر لمعالجة ظاهرة البطالة نجد لها تفسيرا في النظرية الاقتصادية ؟
- ✓ كيف يمكن للإصلاح الاقتصادي أن يؤثر على معدلات البطالة؟

ما هي طبيعة العلاقة الرابطة بين البطالة ومتغيرات الإصلاح الاقتصادي المختارة لتفسير الظاهرة بناء على بعض النماذج القياسية؟

[1] لموتي محمد، **أثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر 03، 2015-2016.

- ✓ ما هو أحسن نموذج لدراسة تأثير الإصلاحات الاقتصادية على البطالة؟

وانطلاقا من الأِسئلة السابقة قام الباحث بصياغة **الفرضيات** التالية:

- ✓ سياسة التشغيل في الجزائر تجد تفسيراتها في النظرية الاقتصادية؛
- ✓ يؤثر برنامج الإصلاح الاقتصادي سلبيا على الظاهرة المدروسة بارتفاع معدلاتها مع بداية تطبيقه بينما يكون تأثيره ايجابيا بانخفاض معدلاتها في المعدل الطبيعي إن اتخذت الإجراءات اللازمة؛
- ✓ هناك علاقة عكسية بين ظاهرة البطالة وكل من معدل التضخم، معدل النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي؛
- ✓ يُعدَ نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة أحسن نموذج لدراسة تأثيرات متغيرات الإصلاح المختارة على ظاهرة البطالة.

وبهدف معالجة إشكالية البحث واختبار فرضياته، فقد تم الاعتماد على **المنهج الوصفي التحليلي**، كما تم استخدام التحليل القياسي لدراسة تأثير متغيرات الإصلاح الاقتصادي على وتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) للكشف على هذه العلاقة، ويمكن توضيح النموذج اللوغاريتمي المستخدم في هذه الدراسة كما يلي :

$$CHO_t = b_0 + b_1 lnDEP_t + b_2 lnINF_t + b_3 lnPIB_t + \varepsilon_t$$

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من **النتائج** أهمها :

- ✓ الأولوية في بداية هذه الإصلاحات كانت الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي من خلال تخفيض معدلات التضخم من خلال سياسات تخفيض الطلب الكلي ولم يكن الهدف في هذه الفترة دعم وتيرة التشغيل، وبالدليل ارتفاع معدلات البطالة في الفترة من (1987-2000) وانخفاض التضخم في ذات الفترة؛
- ✓ تحسن معدلات البطالة خلال الفترة (2000-2013) نتيجة سلوك الحكومة للمقاربة الكينزية من خلال التوسع في الإنفاق العمومي الناتج عن ارتفاع أسعار النفط.
- ✓ بينت الدراسة القياسية على وجود علاقة بين معدل البطالة ومتغيرات الإصلاح الاقتصادي وفق الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، حيث أن زيادة الإنفاق العمومي بوحدة واحدة سيؤدي إلى نقصان معدل البطالة ب (1.63) وحدة في الأجل الطويل، كما أن زيادة معدل التضخم بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة معدل البطالة ب (1.63) وحدة في الأجل الطويل.

3- دراسة **المدهون حسن**، بعنوان "**إشكالية العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية –دراسة تحليلية قياسية –حالة الجزائر**"[1]، **وتهدف** هذه الدراسة إلى محاولة تحديد العلاقة بين البطالة وأهم المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1980-2014)، وجاءت صيغة **الإشكالية** كالتالي :

ما هي العلاقة بين البطالة والمتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر؟ وللإجابة على إشكالية الدراسة اقترح الباحث **الأسئلة الفرعية** التالية:

- ✓ ما هو واقع السياسات التنموية والإصلاحات الاقتصادية المتعاقبة بالجزائر؟ وكيف انعكست على التشغيل و الحد من البطالة ؟
- ✓ ما هي الأسس النظرية لظاهرة البطالة؟
- ✓ ما هو واقع وخصائص القوى العاملة المشتغلة و العاطلة في الجزائر؟
- ✓ ما هو اتجاه العلاقة بين معدل البطالة والمتغيرات الاقتصادية الكلية؟
- ✓ ما هو أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدل البطالة؟
- ✓ ما هو أثر معدل البطالة على المتغيرات الاقتصادية الكلية؟

واسعيا إلى الإلمام بجوانب الموضوع قام الباحث بصياغة **الفرضيات** التالية:

- ✓ وجود تباين وتعدد وجهات النظر المفسرة للبطالة؛
- ✓ للسياسات التنموية الاقتصادية المتعاقبة أثر ايجابي في رفع معدلات التشغيل و خفض معدلات البطالة؛
- ✓ تتأثر معدلات البطالة بالمتغيرات الاقتصادية التالية: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أسعار البترول، الإنفاق العمومي، الاستثمار، السكان النشطين، التضخم؛
- ✓ وجود علاقة تبادلية بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.

وبغرض الإجابة على التساؤلات المطروحة واختبار فرضيات الدراسة، فقد استخدم الباحث **المنهج الوصفي التحليلي** لأنهما يتلاءمان مع طبيعة الدراسة، بالإضافة إلى أنه تم الاعتماد على **منهج التحليل القياسي** لدراسة السلوك المتبادل بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، على وتم استخدام نموذج متجهات نموذج تصحيح

[1] المدهون حسن، **إشكالية العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية –دراسة تحليلية قياسية - حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2015-2016.

الخطأ (VECM) للكشف على هذه العلاقات ذات الصلة بالبطالة، ويمكن توضيح النموذج اللوغاريتمي للعلاقة بين الإنفاق العمومي والبطالة كما يلي:

$$LnCHO_t = b_0 + b_1 LnDEP_t + \varepsilon_t$$

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من **النتائج** أهمها: وجود علاقة عكسية متبادلة بين البطالة والناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى وجود علاقة أخرى متبادلة بين البطالة والاستثمار، كما كان من بين نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية بين البطالة وكل من أسعار النفط والإنفاق العمومي حيث تستجيب البطالة للانخفاض في حالة ارتفاع أحدهما.

4- دراسة **رابح بلعباس**، بعنوان "**إشكالية البطالة في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية–حالة الجزائر في الفترة (1966–2010)**"[1]، **ويهدف** الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تحديد العوامل التي تتحكم في ديناميكية سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (1966-2010)، كما **يهدف** إلى إبراز تأثير السياسات النقدية والمالية على هذا السوق، وعليه جاءت صيغة **الإشكالية** كالتالي : **ما هو واقع البطالة في الجزائر؟** وللإجابة على هذه الإشكالية أدرج الباحث **التساؤلات الفرعية** التالية:

- ✓ ما هي المكانة التي تحتلها البطالة في التحليل الاقتصادي عبر مختلف مدارس الفكر الاقتصادي ؟
- ✓ كيف عالج المشرع الجزائري البطالة؟ وما هي الحدود التي وقفت عندها البرامج والسياسات الحكومية للتشغيل؟
- ✓ ما هي مصادر المعلومة الإحصائية المتعلقة بسوق الشغل ؟ وما هي السلبيات والنقائص التي تعاني منها الأنظمة المعلوماتية المكلفة بمراقبة سوق الشغل؟ وكيف يمكن تحسين فعالية هذه النظم المعلوماتية؟
- ✓ ما هي خصائص ومميزات البطالة في الجزائر؟ وما هي العوامل التي تؤثر فيها؟
- ✓ كيف يمكن تقييم السياسة الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؟ وما هو أثر كل من السياسات المالية والنقدية على البطالة في الجزائر؟

وانطلاقا من التساؤلات السابقة قام الباحث بصياغة **الفرضيات** التالية:

- ✓ للبطالة فروقات في أوساط البطالين حسب الجنس والسن وباقي المتغيرات الاجتماعية الأخرى؛

[1] رابح بلعباس، **إشكالية البطالة في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية-حالة الجزائر في الفترة (1966-2010)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2011-2012.

للسياسة المالية التوسعية المتمثلة في زيادة الإنفاق العام والسياسة النقدية المتمثلة في زيادة المعروض النقدي تأثير مباشر على خفض معدلات البطالة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي؛

- ✓ وجود علاقات سببية متبادلة في الاتجاهين بين معدلات البطالة وباقي المتغيرات التفسيرية محل الدراسة (النمو الاقتصادي، التضخم، الإنفاق العام، الكتلة النقدية)؛
- ✓ تعاني نظم معلومات سوق العمل من عدة نقائص وسلبيات تعيق مسارها نحو تحقيق الجودة والتميز في توفير معلومات قيمة تصف تذبذبات سوق الشغل وتساعد على اتخاذ قرارات رشيدة على مستوى سياسات التشغيل.

وبهدف الإجابة على التساؤلات المطروحة واختبار فرضيات الدراسة، فقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى استخدام طرق التحليل القياسي من خلال استخدام نموذج أشعة تصحيح الخطأ (VECM) ونماذج أشعة الارتباط الذاتي (VAR)، وخلُص الباحث إلى أن النموذج المناسب للدراسة هو النموذج الخطي البسيط الذي يتمثل في العلاقة التالية:

أ- بالنسبة للعلاقة بين الإنفاق العام كمتغير تفسيري للسياسة المالية والبطالة جاء النموذج كما يلي:

$$LogU_t = b_0 + b_1 LlogG_t + \varepsilon_t$$

ب- بالنسبة للعلاقة بين الكتلة النقدية كمتغير تفسيري للسياسة النقدية والبطالة جاء النموذج كما يلي:

$$LogU_t = b_0 + b_1 LlogM2_t + \varepsilon_t$$

وخلص الباحث إلى مجموعة من **النتائج** أهمها: وجود علاقة عكسية بين البطالة وكل من التضخم والنمو الاقتصادي إضافة إلى ابتعاد معدل البطالة في الجزائر عن معدلها الطبيعي أي وجود انكماش اقتصادي ووقوع الاقتصاد في حالة التشغيل الناقص، أما في ما يتعلق بتقييم السياسات الاقتصادية أثرها على البطالة فقد أثبت الباحث قدرة السياسة المالية التوسعية المتجسدة في الإنفاق العام أنها أكثر فاعلية في معالجة البطالة فيما كان تأثير السياسة النقدية محدودا .

5- دراسة **Egbulonu Kelechukwu Godslove** و **Amadi Kingsley Wobilor** بعنوان **«Effect Of Fiscal Policy On Unemployment In The Nigerian Economy»**[1]

ويسعى الباحثان في هذه الدراسة إلى فهم طبيعة العلاقة بين السياسة المالية ومعدل البطالة في نيجيريا خلال الفترة (1970-2013)، ولتبيان هذه العلاقة قام الباحثان بتحديد متغيرات السياسة المالية التي من شأنها أن تؤثر

[1] Amadi Kingsley Wobilor, Egbulonu Kelechukwu Godslove**, Effect Of Fiscal Policy On Unemployment In The Nigerian Economy**, International Journal of Innovative Finance and Economics Research , N03, vol 04, USA, July-Sept 2016.

على البطالة وتتمثل فيما يلي: معدل البطالة (Unemp)، الانفاق الحكومي (GEX)، الدين الحكومي (GDS)، الايرادات الحكومية من الضرائب (GTR)، وتنطلق إشكالية الدراسة حول مساهمة الإنفاق الحكومي والضرائب في الرفع من وتيرة التشغيل في الاقتصاد النيجيري في ظل المشاكل الأمنية التي أثرت على بنية الاقتصاد النيجيري وارتباطه بشكل كبير بمداخيل المحروقات.

وعليه اعتمد الباحثان في معالجتهما لإشكالية الدراسة على المنهج الوصفي من خلال عرض الأدبيات النظرية للسياسة المالية والبطالة عبر مختلف المدارس الاقتصادية، أما في الدراسة التطبيقية فقد اعتمد على المنهج القياسي من خلال اعتماده على بعض النماذج القياسية كنموذج تصحيح الخطأ (ECM) من أجل الكشف على العلاقة بين الإنفاق الحكومي والإيرادات الضريبية ومعدل البطالة في الأجل القصير والطويل ، ويعتبر النموذج اللوغاريتمي النموذج الأنسب لهذه الدراسة، ويمكن توضيح النموذج المعتمد كما يلي:

$$logUnem_t = b_0 + b_1 logGEX_t + b_2 logGTR_t + b_3 logGDS_t + \varepsilon_t$$

وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من **النتائج** أبرزها وجود علاقة سلبية بين أدوات السياسة المالية ومعدل البطالة في نيجيريا، حيث أبرزت أن زيادة الإنفاق الحكومي فضلا عن زيادة رصيد الديون الحكومية يؤديان إلى زيادة العمالة في نيجيريا، كما أظهرت وجود علاقة إيجابية بين الإيرادات الضريبية الحكومية مع البطالة، حيث أن الزيادة في معدل الضرائب تقلل من العمالة في نيجيريا، وتكشف النتائج أيضا عن وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين البطالة والسياسة المالية في نيجيريا.

دراسة **Hinaunye Eita** و **Zitsile Z. Khumalo** بعنوان **Determinants of Unemployment in Swaziland**[1]، ويهدف الباحثان في هذه الدراسة إلى الكشف على المحددات الرئيسية للبطالة في جمهورية سوازيلاندا خلال الفترة (1991-2012)، حيث قاما الباحثان بتحديد مجموعة من المتغيرات لإبراز فعاليتها على أداء سوق العمل وتتمثل هذه المتغيرات فيما يلي: معدل البطالة (Unemp)، نسبة الناتج المحلي الإجمالي الفعلي إلى الناتج المحلي الإجمالي المحتمل (ACTGDPPOT)، مؤشر أسعار المستهلك (CPI)، الإنفاق الحكومي (GSP)، متغير وهمي يمثل مؤشر الديمقراطية في سوازيلاند بداية من سنة 1994 (DUM94)، متغير وهمي يمثل الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية سنة 1994 (DUMCRISIS)، وتمحورت إشكالية الدراسة حول ماهية المتغيرات الرئيسية الفاعلة في معالجة البطالة في الأجل القصير والطويل ف ظل الظروف الاقتصادية والسياسية التي مر بها جمهورية سوازيلاندا.

[1] Hinaunye Eita , Zitsile Z. Khumalo, **Determinants of Unemployment in Swaziland**, Journal of Applied Sciences, N15, vol 09, Asian Network for Scientific Information centre, 2015.

وفي هذا الإطار اعتمد الباحثان في الإجابة على إشكالية الدراسة على المنهج الوصفي من خلال توصيف متغيرات الدراسة وتوصيف طرق الاقتصاد القياسي الملائمة للدراسة، كما تم استخدام المنهج القياسي من خلال اعتماده على بعض الاختبارات القياسية كاختبار ديكي فولر المطور لجذر الوحدة من أجل التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية إضافة إلى نموذج تصحيح الخطأ (ECM) للكشف على العلاقة بين متغيرات المستقلة ومعدل البطالة في الأجل القصير والطويل، ويعتبر النموذج اللوغاريتمي الأنسب لهذه الدراسة، ويمكن توضيح النموذج المعتمد كما يلي:

$$logUnemp_t = b_0 + b_1 logACTGDPPOT_t + b_2 logCPI_t + b_3 logGSP_t + b_4 logDum94_t + b_5 logDUMCRISIS_t + \varepsilon_t$$

...

ومن خلال إجراء اختبارات الدراسة خلص الباحثان إلى مجموعة من **النتائج** أبرزها وجود علاقة طويلة الأمد بين البطالة ومحدداتها الاقتصادية الكلية، وكما أشارت النتائج إلى أن كلما من نسبة الناتج المحلي الفعلي إلى الناتج المحلي الإجمالي المحتمل والتضخم، والإنفاق الحكومي، هي العوامل المحددة للبطالة في سوازيلندا. كما أبرزت النتائج إلى أن البطالة في سوازيلندا يمكن تخفيضها بتعجيل الناتج المحلي الإجمالي على حساب التضخم المرتفع، ويمكن أيضا تخفيضها بتخصيص نسبة أكبر من الإنفاق الحكومي علي الأنشطة التي تزيد من مستوى الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي، وتشير نتائج النموذج إلى أن النموذج جيد لأن البطالة المتوقعة تترجم البطالة الفعلية.

المطلب الثالث : الدراسات المتعلقة بتأثير الانفاق العام على التضخم

تعددت كثيرا الدراسات المتعلقة بتأثير الانفاق العام على التضخم ما بين دراسات جزائرية وأجنبية، ويمكن سرد بعض هذه الدراسات كما يلي:

1- دراسة **أسماء ناويس** بعنوان : **أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر في الفترة (1990-2011)**[1]

وتهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن شكل العلاقة القائمة بين الانفاق العام والتضخم، من خلال التعرف على واقع العلاقة الموجودة بين الانفاق العام بنوعيه الجاري والاستثماري مع التضخم خلال الفترة (1990-2011). إضافة إلى دور سياسة الانفاق العام في حدوث كل من فائض الطلب المحلي الإجمالي والفجوة الانكماشية النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة وتم إعتماد متغيرات الدراسة كما يلي: معدل التضخم (INF)، الانفاق العام

[1] أسماء ناويس، **أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر في الفترة (1990-2011)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2013-2014.

الجاري (CUREX)، الانفاق العام الاستثماري (CAPEX)، وعليه كانت صيغة الإشكالية تتمحور حول : كيف تؤثر سياسة الانفاق العام على التضخم، وما هو أثرها على معدلات التضخم في الجزائر للفترة (1990-2011)، وانطلاقا من هذه الإشكالية طرح الباحث **الأسئلة الفرعية** التالية :

- ✓ ما المقصود بسياسة الإنفاق العام ؟ و ماهي أسباب تزايد الانفاق العام ؟
- ✓ ماهي الأسباب المنشئة للتضخم ؟
- ✓ كيف يؤثر الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار ؟
- ✓ هل ساهمت توجهات سياسة الانفاق العام في الجزائر على طول فئة الدراسة في حدوث التضخم من عدمه؟
- ✓ هل تلعب نوعية الإنفاق العام في الجزائر ما بين الإنفاق الاستثماري والجاري دورا في حدوث التضخم ؟ و من هو النوع الأكثر تأثيرا فيه ؟

وانطلاقا من الأِسئلة السابقة قام الباحث بصياغة الفروض التالية:

- ✓ إن الإفراط في الإصدار النقدي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار و منه التضخم، لما لا يقابل هذه الزيادة نفس الزيادة في النمو أو الإنتاج؛
- ✓ العلاقة بين الإنفاق العام و التضخم طردية وحيدة الاتجاه من الانفاق العام نحو التضخم؛
- ✓ الإنفاق العام الجاري (نفقات التسيير) هو الأكثر تأثيرا على التضخم في الجزائر مقارنة بالإنفاق العام الاستثماري (نفقات التجهيز).

وبغية الإجابة على إشكالية الدراسة واختبار فرضياتها، فقد اعتمد الباحث على **المنهج الاستنباطي** من خلال عرض وصفي تحليلي بداية من إبراز الجوانب النظرية المتعلقة بالانفاق العام والتضخم، إضافة إلى رصد وتحليل تطور كل من الانفاق العام والتضخم على طول فترة الدراسة في الجزائر، كما تم استخدام **المنهج الإحصائي** لدراسة العلاقة بين معدل التضخم والانفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري، حيث كان النموذج المستخدم هو النموذج الخطي المتعدد ويمكن إبرازه كما يلي :

$$INF_t = \alpha + \beta_1 CUREX_t + \beta_2 CAPEX_t + \varepsilon_t$$

وخلص الباحث إلى مجموعة من **النتائج** أهمها: أن الإنفاق العام بصفة عامة يؤثر في معدل التضخم في الجزائر و لكن بشكل كبير في شقه المتمثل في الإنفاق العام الاستثماري (نفقات التجهيز) أكثر من الإنفاق العام الجاري

خلال فترة الدراسة و هذا استنادا على اختبار السببية لجرنجر، إضافة إلى أن أثر الإنفاق العام بشقيه على التضخم كان قوي نوعا ما بدليل أن المتغيرات المستقلة المتمثلة في الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري تتحكم بنسبة 67% من المتغيرات التي تحدث في معدل التضخم أما الباقي تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

6- دراسة **جداييني ميمي**، بعنوان " **اشكالية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لاستهداف التضخم في الجزائر (1990-2013)**[1]"، **وتهدف** هذه الدراسة إلى محاولة معرفة درجة مساهمة التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في استهداف التضخم في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها الجزائر خلال الفترة (1990-2013)، وجاءت المتغيرات محل الدراسة كما يلي: معدل التضخم (IPC)، النفقات العامة (D)، الكتلة النقدية (M2)، سعر الصرف (TC)، وانطلاقا من هذه المتغيرات جاءت صيغة الإشكالية كالتالي : **كيف يمكن الملاءمة والتوفيق بين عمل السياستين النقدية والمالية لتطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر؟** وربط الباحث هذه الإشكالية بمجموعة من **التساؤلات الفرعية** تندرج كما يلي :

- ✓ ما هي أهم النظريات التي عالجت فكرة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية وما هو هدفهما، وما هي طبيعة العلاقة بينهما؟
- ✓ ما هو أهم شرط يضمن نجاح سياسة استهداف التضخم سواء في الدول النامية أو المتقدمة؟
- ✓ كيف أثر تطور الأنظمة المالية والنقدية على أداء النشاط الاقتصادي في الجزائر؟
- ✓ ما هو الإجراء الذي اتخذته السلطات الجزائرية لدعم فكرة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لتحقيق سياسة استهداف التضخم، وكيف تم تطبيقه في أرض الواقع؟

وعلى ضوء هذه الأِسئلة السابقة قام الباحث بصياغة **الفرضيات** التالية:

- ✓ تعتبر نظرية فالبس من أهم النظريات المفسرة للعلاقة الموجودة بين السياستين النقدية والمالية والتي تهدف إلى التحكم في التضخم والتقليص من البطالة في نفس الوقت وهذا بغية ضبط وتحقيق توازن السياسات الاقتصادية؛
- ✓ لضمان تطبيق سياسة استهداف التضخم بنجاح، يجب على السلطة النقدية أن تتميز الاستقلالية القانونية عن السلطة التنفيذية كهدف أساسي وصريح للبنك المركزي ومن ثم تأتي بقية الشروط؛

[1] جداييني ميمي، **اشكالية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لاستهداف التضخم في الجزائر (190-2013)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03 ، 2015-2016.

- ✓ يعتبر تطوير الأنظمة المالية والنقدية في الجزائر، بمثابة القاعدة التي دعمت مختلف المخططات والبرامج التنموية وبرامج دعم النمو، منذ الاستقلال إلى غاية 2014، والتي ساهمت بشكل فعالة في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي من جهة والاستقرار في مستوى الأسعار من جهة أخرى؛
- ✓ الاجراء الذي اتخذته السلطة النقدية المسؤولة عن تنفيذ السياسة النقدية ، لدعم فكرة التوافق بينها وبين السياسة التنفيذية المسؤولة عن تنفيذ السياسة المالية، كأحد شروط سياسة استهداف التضخم في الجزائر هو اصدار الأمر (10-04) المعدل والمتمم لقانون النقد والعرض (03-10) والذي دعم بشكل واضح وصريح سياسة سياسة استهداف التضخم انطلاقا من سنة 2010، والتي ظهرت نتائجه خلال السنوات اللاحقة . بينما تم اختيار طبيعة العلاقة الموجودة بين أدوات السياستين النقدية والمالية من جهة ومعدل التضخم من جهة أخرى بالاعتماد على دراسة قياسية، وتم استخلاص انه يوجد دائما أداة مسيطرة على بقيت الأدوات تمثلت في دراستنا بمعدل إعادة الخصم تسعى إلى التقليص في معدل التضخم .

وبهدف معالجة إشكالية البحث واختبار فرضياته، فقد تم اعتمد الباحث على المنهج التاريخي من خلال التطرق إلى أهم التطورات التي شهدتها السياسات النقدية والمالية وكذا تطور المفهوم التاريخي لسياسة استهداف التضخم، إضافة إلى استخدام **المنهج الوصفي والمنهج التحليلي** من خلال سرد أهم المفاهيم النظرية حول السياسات النقدية والمالية وكذا سياسة استهداف التضخم وكذا تحليل التطور التي شهدته السياسة المالية من خلال التطرق إلى أهم البرامج التنموية في الجزائر خلال فترة الدراسة وكذا تحليل المؤشرات النقدية في الجزائر، كما تم استخدام **المنهج القياسي** من خلال طريقة المربعات الصغرى لقياس مدى التنسيق بين السياستين النقدية والمالية وتأثيرهما على سياسة استهداف التضخم في الجزائر، وخلُص الباحث إلى أن النموذج المناسب للدراسة هو النموذج الخطي المتعدد الذي يتمثل في العلاقة التالية:

$$LOG(IPC)_t = b_0 + b_1 LOG(D)_t + b_2 LOG(M2)_t + b_3 LOG(TC)_t + \varepsilon_t$$

وخلصت الدراسة إلى أن متغيرة سعر الصرف هو الأداة الوحيدة التي سادت كل الأدوات الأخرى في قوة التأثير على معدل التضخم، ولا تأثير لكل من السياستين النقدية والمالية في ذلك من خلال النفقات العامة وعرض النقود.

7- دراسة **COSIMO MAGAZZINO** بعنوان

THE NEXUS BETWEEN PUBLIC EXPENDITURE AND INFLATION IN THE MEDITERRANEAN COUNTRIES[1]

تهدف الدراسة إلى الكشف عن حجم الترابط بين الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في مجموعة من دول البحر الأبيض المتوسط خلال الفترة (1970-2009)، وركزت هذه الورقة على المقارنات بين هذه الدول على وجه الخصوص على دول الاتحاد الأوروبي وتتمثل هذه الدول في : **قبرص، إيطاليا، مالطا، فنلندا، فرنسا، اليونان، البرتغال، إسبانيا**. لذلك وللتأكد من ذلك حدد الباحثان مجموعة من المتغيرات ذات الصلة كمتغيرات مستقلة وقياس تأثيرها على معدل النمو الاقتصادي، وتتمثل هذه المتغيرات فيما يلي : المستوى العام للأسعار الوطني مأخوذ بسنة أساس 2000 (NCPI)، الانفاق الحكومي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي لكل دولة (TEGG)، وعليه جاءت إشكالية الدراسة حول مدى الترابط بين الانفاق الحكومي بين المستوى العام للأسعار.

وفي إطار الإجابة على إشكالية الدراسة اعتمد الباحثان على **المنهج الوصفي التحليلي** من خلال مسح الأدبيات الاقتصادية حول الموضوع وصف أهم الدراسات السابقة حول إ العلاقة بين المستوى العام للأسعار والانفاق الحكومي، مع تحليل تطور كل من الانفاق الحكومي ومعدلات التضخم في دول عينة الدراسة خلال الفترة المحددة، كما تم الاعتماد على **المنهج القياسي** لتقدير الأثر من خلال توصيف خصائص السلاسل الزمنية ،حيث استخدم على بعض النماذج القياسية كنماذج البانل من أجل الكشف على هذا التأثير ومقارنتها في دول العينة، ويمكن توضيح النموذج المستخدم في الدراسة كما يلي :

$$NCPI_t = b_0 + b_1 TEGG_t$$

وأشارت النتائج التي تم الحصول عليها أن يوجد علاقة طويلة الأجل بين الانفاق الحكومي ومعدلات التضخم في البرتغال فقط، فيما كانت هناك علاقة قصيرة الأجل من الانفاق الحكومي إلى معدلات التضخم في قبرص ومالطا وإسبانيا، وعلاقة سببية تبادلية قصيرة الأجل بين الانفاق الحكومي ومعدلات التضخم في إيطاليا، فيما كانت هنام علاقة قصيرة الأجل من التضخم إلى الانفاق الحكومي في فرنسا.

[1] COSIMO MAGAZZINO, **THE NEXUS BETWEEN PUBLIC EXPENDITURE AND INFLATION IN THE MEDITERRANEAN COUNTRIES**, MPRA Paper No. 28493, Jan 2011..

خلاصة الفصل

تناولنا في هذا الفصل التطورات المهمة التي شهدها الانفاق العام في الجزائر، حيث تناولنا التطور التي شهده الانفاق في مرحلة الاصلاحات الاقتصادية التي طبقتها الجزائر بداية من التسعينيات، حيث اتسم في هذه الفترة بانكماش حاد سواء في ميزانية التسيير أو التجهيز، وذلك من أجل تحقيق الرشادة على مستوى الانفاق من خلال توجيهها إلى القطاعات التي تخلق الثروة وتزيد من القيمة المضافة، قيما شهدت الفترة التي تلي الاصلاحات الاقتصادية توسعا كبيرا في مجال الانفاق العام بسبب ارتفاع أسعار النفط بداية من الألفينيات، وعلى إثرها تم تطبيق البرامج التنموية المختلفة، بداية من تطبيق مخطط دعم الانعاش الاقتصادي (2000-2004) الذي رصد له حوالي 525 مليار دينار جزائري ثم برنامج البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) الذي تم رصد 4202 مليار دينار لتطبيقه، لي يليه برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) الذي خصص له غلاف مالي قدره 21214 مليار دينار جزائري.

ومن جهة تطرقنا إلى تحليل أهم الدراسات الكمية حول مجال الموضوع، حيث تناولنا أهم الدراسات التي تناولت تأثير الانفاق العام على النمو الاقتصادي من خلال مجموعة من الدراسات المختلفة سواء الجزائرية أو الأجنبية، ثم تطرقنا إلى الدراسات المتعلقة بتأثير الانفاق العام على البطالة، ليتم الانتقال إلى تحليل الدراسات التي تخص تأثير الانفاق العام على التضخم والأسعار.

ومن خلال ما سبق سيتم الانتقال إلى التطرق للدراسة القياسية التي تتناول تأثير الانفاق العام على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر مقارنة بتونس والمغرب في الفصل الرابع.

الفصـل الرابع

الدراسة التطبيقية لأثر الإنفاق العام على المؤشرات الاقتصادية الكلية

تمهيد :

بعدما تطرقنا إلى مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالإنفاق العام والمؤشرات الاقتصادية الكلية، وكذلك واقع الانفاق العام في الدول شمال افريقيا خلال الفترة 1990-2017 سنحاول في هذا الفصل القيام بقياس أثر الانفاق العام على المؤشرات الاقتصادية الكلية والمتمثلة في التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا خلال الفترة 1990-2017 وذلك باستعمال نماذج بيانات بانل، ولتحقيق هذا فإننا نخصص المبحث الأول للدراسة الوصفية لعينة الدراسة باستعمال طريقة المركبات الأساسية المرجحة على عينات الدراسة التي تساعدنا من استنباط ملخص المعلومات التي يمكن أن يحويها جدول المعطيات وأيضا معرفة قوة الارتباط بين المتغيرات وذلك بأخذ المتغيرات الرئيسية والمساعدة، وأما في المبحث الثاني فنحاول ابراز وتقديم المفاهيم المتعلقة بالاقتصاد القياسي للبيانات الطولية (économétrie des données de panel) و تقديم مجموعة من المفاهيم العامة حول نماذج البيانات الطولية، أما في المبحث الثالث فإننا نبرز دور الأثر الديناميكي في نماذج البيانات الطولية ونشرح طرق تقدير هذا النوع من النماذج وكيفية اختيار النموذج الأمثل عن طريق سلسلة من الاختبارات الاحصائية، وفي اللأخير نتطرق لدراسة العلاقة طويلة المدى لبيانات البانل.

المبحث الأول : الدراسة الوصفية لدول عينة الدراسة باستعمال طريقة التحليل بالمركبات الأساسية

سنستعمل في هذا المبحث التحليل الإحصائي المتعدد الأبعاد ممثلا في طريقة التحليل بالمركبات الأساسية، حيث تم اختيار هذه الطريقة لأنها الأنسب لتحليل المعطيات التي نستعملها، والتي تتمثل كلها في متغيرات كمية، وهذا لمعرفة مدى تأثير الانفاق العام على مؤشرات الاقتصادية الكلية في بعض دول المغرب العربي ونخص بالذكر: الجزائر، المغرب، تونس.

المطلب الأول : الدراسة الوصفية للمتغيرات في الجزائر

إن تطبيق طريقة (ACP-normée) على بيانات عينة الجزائر في هذه الدراسة باستعمال برنامجXlstat2017 أعطى النتائج الموضحة في النقاط التالية:

أولا : التقديم الوصفي للمتغيرات محل الدراسة

- ✓ **بالنسبة لنفقات العامة:**

شكل رقم (04-01): الاحصائيات الوصفية لسلسلة الانفاق العام (LG) في الجزائر

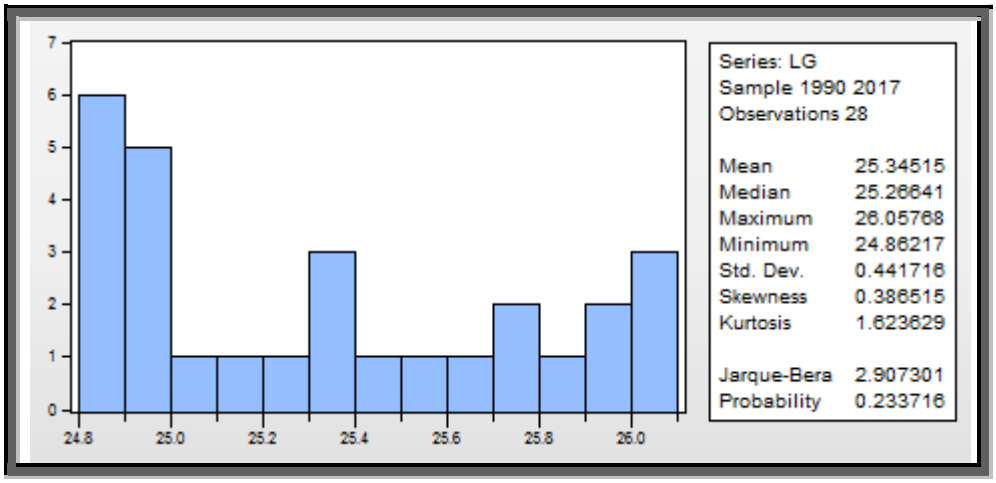

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10.

بالنسبة لسلسلة الانفاق العام نلاحظ أن أدنى قيمة للسلسلة خلال فترة الدراسة بلغت24.86 سنة 1993، بينما سجّلت أعلى قيمة لها في سنة 2016 بـ 26.05، كما بلغ متوسطها الحسابي 25.34، و قيمة وسطية تقدر بـ 25.26، في حين يُعبر تباعد هذه المشاهدات بالنسبة لمتوسطها الحسابي بانحراف معياري قدره 0.44 ، كما يُقدَّر معامل الالتواءSkewness بـ 0.38 مما يعني أنه يختلف عن الصفر وهو دليل على عدم

تناظر التوزيع، بينما كان معامل التفرطحKurtosis مقدرا بـ 1.62 وبالتالي يفوق الصفر وهذا يدل على احتمال وجود قيم متطرفة، أما بالنسبة لإحصائية Jarque-Bera فقدرت بـ 2.90 بمستوى معنوية قدره 0.23 وهي أكبر من 0.05، مما يعني أن سلسلة الانفاق العام تتبع التوزيع الطبيعي.

✓ **بالنسبة لمعدل البطالة:**

شكل رقم (04-02): الاحصائيات الوصفية لسلسلة معدل البطالة (LTCH) في الجزائر

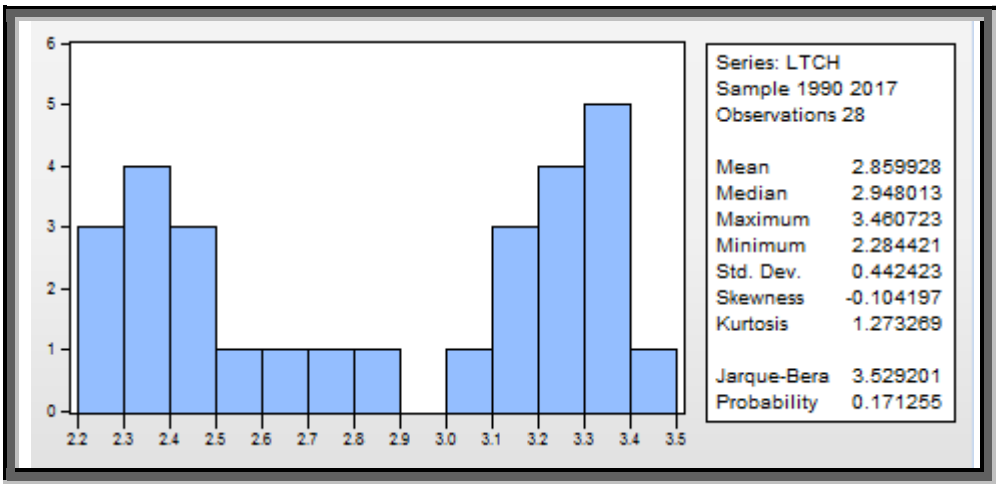

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10.

بالنسبة لسلسلة نمو البطالة نلاحظ أن أدنى قيمة للسلسلة خلال فترة الدراسة بلغت 2.28 سنة 2013، بينما سجّلت أعلى قيمة لها في سنة 1995 بـ 3.46، كما بلغ متوسطها الحسابي 2.85، و قيمة وسطية تقدر بـ 2.94، في حين يُعبر تباعد هذه المشاهدات بالنسبة لمتوسطها الحسابي بانحراف معياري قدره 0.44، كما يُقدَّر معامل الالتواءSkewness بـ 0.10- مما يعني أنه يختلف عن الصفر وهو دليل على عدم تناظر التوزيع، بينما كان معامل التفرطح Kurtosis مقدرا بـ 1.27 وبالتالي يفوق الصفر وهذا يدل على احتمال وجود قيم متطرفة، أما بالنسبة لإحصائية Jarque-Bera فقدرت بـ 3.52 بمستوى معنوية قدره 0.17 وهي أكبر من 0.05، مما يعني أن سلسلة معدل البطالة تتبع التوزيع الطبيعي.

✓ **بالنسبة للنمو الاقتصادي:**

شكل رقم (04-03): الاحصائيات الوصفية لسلسلة معدل النمو الاقتصادي (LPIBH) في الجزائر

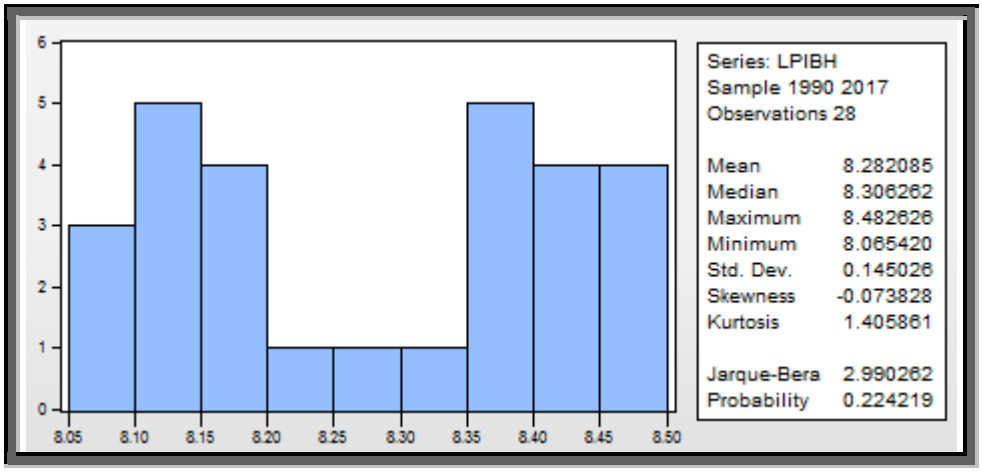

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10.

بالنسبة لسلسلة نمو الاقتصادي نلاحظ أن أدنى قيمة للسلسلة خلال فترة الدراسة بلغت8.06 سنة 1994، بينما سجّلت أعلى قيمة لها في سنة 2016 بـ 8.48، كما بلغ متوسطها الحسابي 8.28، و قيمة وسطية تقدر بـ 8.30، في حين يُعبر تباعد هذه المشاهدات بالنسبة لمتوسطها الحسابي بانحراف معياري قدره 0.14، كما يُقدَّر معامل الالتواءSkewness بـ 0.07- مما يعني أنه يختلف عن الصفر وهو دليل على عدم تناظر التوزيع، بينما كان معامل التفرطحKurtosis مقدرا بـ 1.40 وبالتالي يفوق الصفر وهذا يدل على احتمال وجود قيم متطرفة، أما بالنسبة لإحصائية Jarque-Bera فقدرت بـ 2.99 بمستوى معنوية قدره 0.22 وهي أكبر من 0.05، مما يعني أن سلسلة معدل نمو الاقتصادي تتبع التوزيع الطبيعي.

✓ **بالنسبة لمعدل التضخم:**

شكل رقم (04-04): الاحصائيات الوصفية لسلسلة معدل التضخم (LINF) في الجزائر

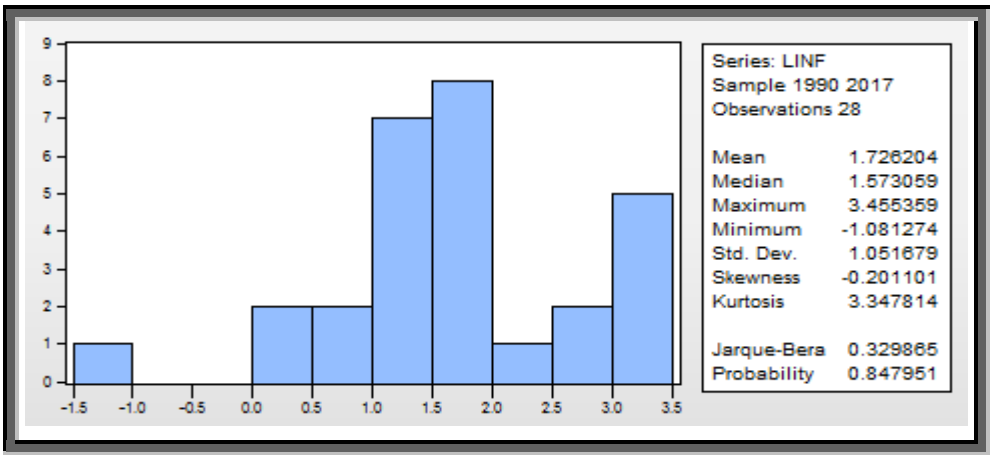

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10.

بالنسبة لسلسلة معدل التضخم نلاحظ أن أدنى قيمة للسلسلة خلال فترة الدراسة بلغت1.08- سنة 2000، بينما سجّلت أعلى قيمة لها في سنة 1992 بـ3.45،كما بلغ متوسطها الحسابي 1.72، و قيمة وسطية تقدر بـ 1.57، في حين يُعبر تباعد هذه المشاهدات بالنسبة لمتوسطها الحسابي بانحراف معياري قدره 1.05، كما يُقدَّر معامل الالتواءSkewness بـ 0.20- مما يعني أنه يختلف عن الصفر وهو دليل على عدم تناظر التوزيع، بينما كان معامل التفرطحKurtosis مقدرا بـ 3.45 وبالتالي يفوق الصفر وهذا يدل على احتمال وجود قيم متطرفة، أما بالنسبة لإحصائية Jarque-Bera فقدرت بـ 0.32 بمستوى معنوية قدره 0.84 وهي أكبر من 0.05، مما يعني أن سلسلة معدل التضخم تتبع التوزيع الطبيعي.

ثانيا : تحليل المتوسطات والانحرافات المعيارية

يُمْكِنْ تحليل النتائج المتحَصِّل عليها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(04-01): جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية في الجزائر.

Variable	Observations	Mean	Std. deviation
LG	28	25.345	0.442
LPIBH	28	8.282	0.145
LINF	28	1.726	1.052
LTCH	28	2.860	0.442

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج **Xlstat2017**.

المتغير(LPIBH) هو المسؤول على تمركز المجتمع المدروس لأن هذا المتغير يتميز بالانحراف المعياري الأصغر (0.145)، وعلى العكس من ذلك المتغير المسؤول عن تشتت المجتمع المدروس هو (LINF) لأنه يتميز بالانحراف المعياري الأكبر(1.052).

كما نلاحظ أن كل متوسطات المتغيرات الدراسة موجبة وهذا ما يعكس التطور الإيجابي لمتغيرات خلال الفترة 1990 -2017، ونجد أن أكبر متوسط كان لمؤشر الانفاق العام بقيمة 25.345 بينما أقل قيمة فكانت لمؤشر معدل التضخم بقيمة 1.726.

ثالثا: مصفوفة الارتباطات، القيم الذاتية ونسب التمثيل في المحاور

1- مصفوفة الارتباطات :

لدراسة الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة نعتمد على مصفوفة الارتباطات لتحليل مدى الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، والنتائج مبينة في المصفوفة التالية :

جدول رقم(04-02): مصفوفة الارتباطات في الجزائر.

Variables	LG	LPIBH	LINF	LTCH
LG	1	0.965	-0.307	-0.924
LPIBH	0.965	1	-0.409	-0.937
LINF	-0.307	-0.409	1	0.223
LTCH	-0.924	-0.937	0.223	1

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج **Xlstat2017**.

من خلال **نتائج مصفوفة الارتباطات نلاحظ**:

- أن هناك ارتباط موجب بين المتغير(LPIBH) وهو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والمتغير (LG)، ونفسر ذلك بأن هذا المتغير يؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي الجزائري، وهذا بشكل إيجابي، حيث تبين ذلك الإشارة الموجبة لمعامل الارتباط لنمو الاقتصادي مع هذا المتغير.

- أن هناك ارتباط سالب بين المتغير(LTCH) وهو معدل البطالة والمتغير (LG)، ونفسر ذلك بأن هذا المتغير يؤثر بشكل كبير على معدل البطالة، وهذا بشكل إيجابي، حيث تبين ذلك الإشارة السالبة لمعامل الارتباط لمعدل البطالة مع هذا المتغير.

* المتغير *LG* وهو الإنفاق العام هو الأقوى ارتباطا بالإيجاب معLPIBH وهو نصيب الفرد الناتج المحلي الإجمالي ، حيث سجل معامل الارتباط (0.965)

*معدل التضخم *LINF* له ارتباط متوسط و سالب مع الانفاق العام فقد سجل (0.307-).

2- القيم الذاتية ونسب التمثيل في المحاور

إن التحليل حسب هذه الطريقة يَنْطَلِقْ من البحث عن القيم الذاتية والنِّسب المرتبطة بالمحاور العاملية، حيث تُشِيرْ القيمة الذَّاتية إلى كمية التباين المفسِّر في المتغيرات من قبل العامل الذي ارتبط به، أي تشتُّتْ المتغيرات حول كل محور عاملي. ولهذا الغرض نُبيِّن القيم الذاتية ونسب التَّشَتُّتْ في الجدول التالي:

جدول رقم(04-03): القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور في الجزائر.

	F1	F2	F3	F4
Valeur propre	3.030	0.874	0.074	0.023
Variabilité (%)	75.743	21.838	1.844	0.575
% cumulé	75.743	97.581	99.425	100.000

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج **Xlstat2017**.

شكل رقم (04-05): تمثيل البياني لنسب تمثيل المحاور في الجزائر.

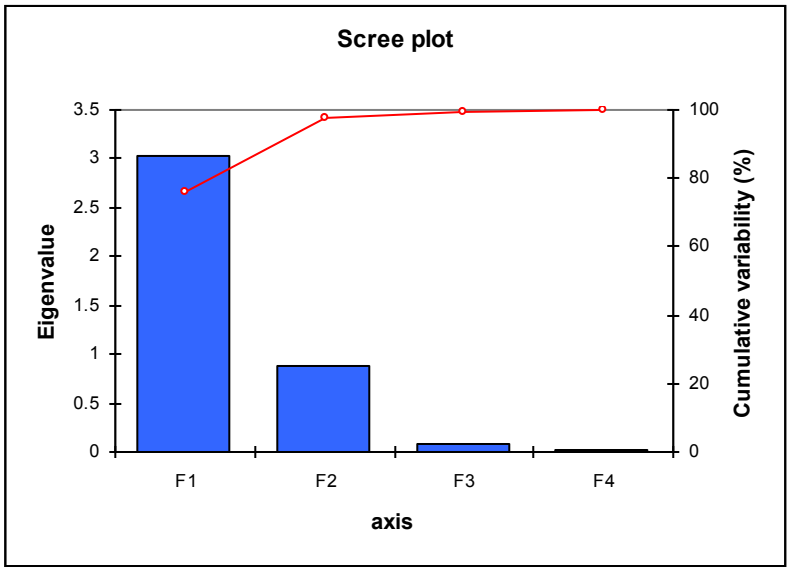

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج **Xlstat2017**.

المحور العاملي الأول F1 أو المركبة الأساسية الأولى تمثل نسبة 75.743% من قيمة الجمود، أما المحور الثاني F2 فيمثل 21.838%، وفي المجموع يمثل المحورين الأول والثاني (F2، F1) نسبة 97.581%، ومنه نستنتج أن هذين المحورين يعطيان أحسن تمثيل للمخطط، وبالتالي نكتفي بتمثيل المتغيرات على معلم متعامد ومتجانس واحد ذو بعدين (F2 ، F1).

رابعا : التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد(سنوات الدراسة)

سنقوم بتحليل إسقاط المتغيرات والافراد على المستويات العاملية المولّدة بالمحاور العاملية الأول والثاني، حيث تبلغ نسبة التشتُّت المفسِّر بهذا المستوى حوالي (97.581%) وهي أعلى نسبة، أي أن هذا المستوى العاملي يعطي أَحْسَنْ تمثيل للمتغيرات

1- التمثيل البياني للمتغيرات

شكل رقم (04-06): التمثيل البياني للمتغيرات في الجزائر.

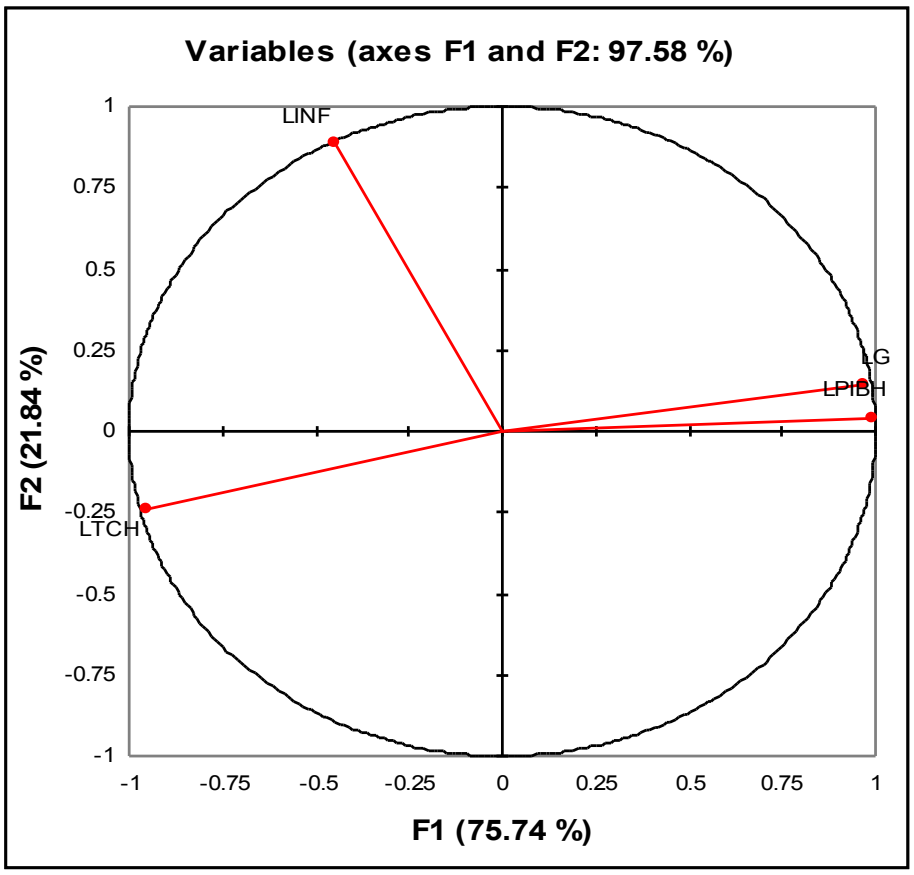

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج **Xlstat2017**.

كل من المتغيرات والمتمثلة في الانفاق العام ومعدل البطالة ومعدل التضخم والنمو الاقتصادي، تتمتَّع بجودة عالية نظرًا لابتعادها من مركز الدائرة واقترابها من محيط الدائرة، كما نلاحظ أن المسافة الإقليدية بين LG و LPBH ضعيفة، وهذا يدل على أن هناك ارتباط قوي وموجب بين هذين المتغيرين ، وهذا يدل على أن الإنفاق العام له تأثير قوي وموجب على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، كما نلاحظ أن المسافة بين معدل البطالة والإنفاق العام أعظمية مما يدل على أن هناك ارتباط قوي وسالب بين هذين المتغيرين ، وهذا

يدل على أن الإنفاق العام له تثير قوي وسالب على معدل البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة، كما نلاحظ أن المسافة بين المعدل التضخم والإنفاق العام متوسطة مما يدل على عدم وجود علاقة بينهم.

2- التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد(سنوات الدراسة)

شكل رقم (04-07): التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد في الجزائر.

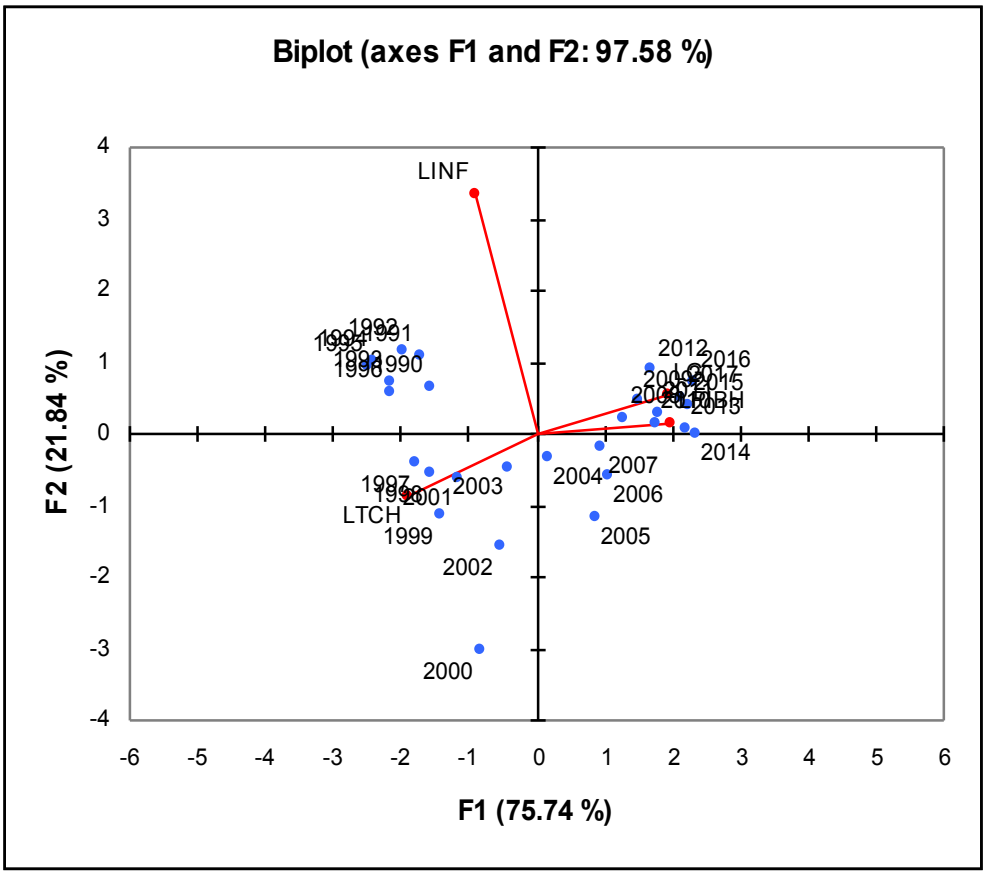

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج **Xlstat2017**.

إن الشكل البياني أعلاه يوضح العلاقة بين المتغيرات وسنوات الدراسة في الجزائر، فنلاحظ أن متغيرات: النمو الاقتصادي والإنفاق العام لها أكبر قيم في سنوات 2001إلى 2017 على عكس معدلات البطالة التي لها أقل قيم وذلك راجع إلى برامج التنموية التي قامت بها الجزائر وكذلك إلى ارتفاع أسعار البترول في تلك الفترة ، وأما في فترة تسعينات فإن المتغيرات النمو الاقتصادي والإنفاق العام لها قيم صغيرة وأما معدلات البطالة فلها معدلات كبيرة وذلك راجع للمرحلة انتقالية وتغييرات جذرية عرفت الاقتصاد الوطني الجزائري التي صاحبها ضعف في الأداء الاقتصادي نتيجة الظروف السياسية والأمنية التي شهدتها الجزائر في تلك الفترة.

المطلب الثاني : الدراسة الوصفية للمتغيرات في المغرب

إن تطبيق طريقة (ACP-normée) على بيانات عينة المغرب في هذه الدراسة باستعمال برنامجXlstat2017 أعطى النتائج الموضحة في النقاط التالية:

أولا : التقديم الوصفي للمتغيرات محل الدراسة

✓ **بالنسبة لنفقات العامة:**

شكل رقم (04-08): الاحصائيات الوصفية لسلسلة الانفاق العام (LG) في المغرب

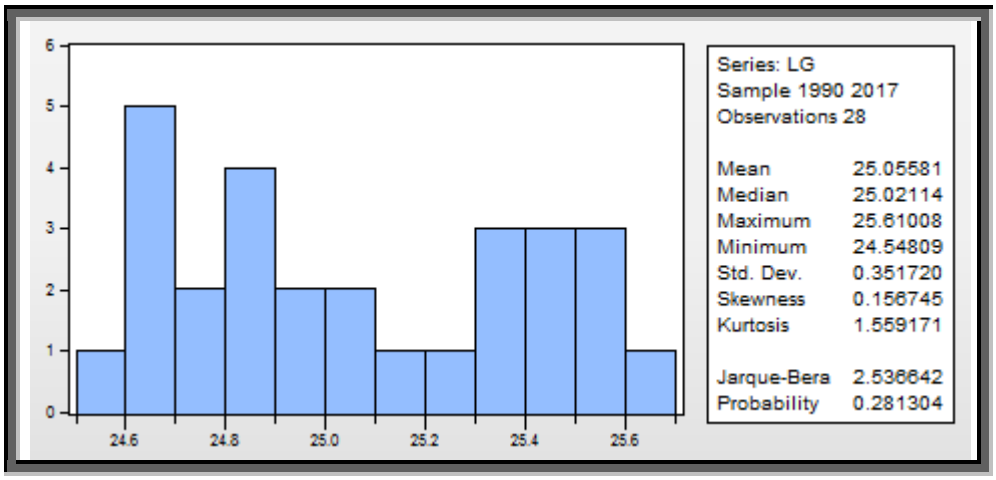

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10.

بالنسبة لسلسلة الانفاق العام نلاحظ أن أدنى قيمة للسلسلة خلال فترة الدراسة بلغت24.54 سنة 1990، بينما سجّلت أعلى قيمة لها في سنة 2017 بـ 25.61، كما بلغ متوسطها الحسابي 25.05، و قيمة وسطية تقدر بـ 25.02، في حين يُعبر تباعد هذه المشاهدات بالنسبة لمتوسطها الحسابي بانحراف معياري قدره 0.35 ، كما يُقدَّر معامل الالتواءSkewness بـ 0.15 مما يعني أنه يختلف عن الصفر وهو دليل على عدم تناظر التوزيع، بينما كان معامل التفرطحKurtosis مقدرا بـ 1.55 وبالتالي يفوق الصفر وهذا يدل على احتمال وجود قيم متطرفة، أما بالنسبة لإحصائية Jarque-Bera فقدرت بـ 2.53 بمستوى معنوية قدره 0.28 وهي أكبر من 0.05، مما يعني أن سلسلة الانفاق العام تتبع التوزيع الطبيعي.

✓ **بالنسبة لمعدل البطالة:**

شكل رقم (04-09): الاحصائيات الوصفية لسلسلة معدل البطالة (LTCH) في المغرب

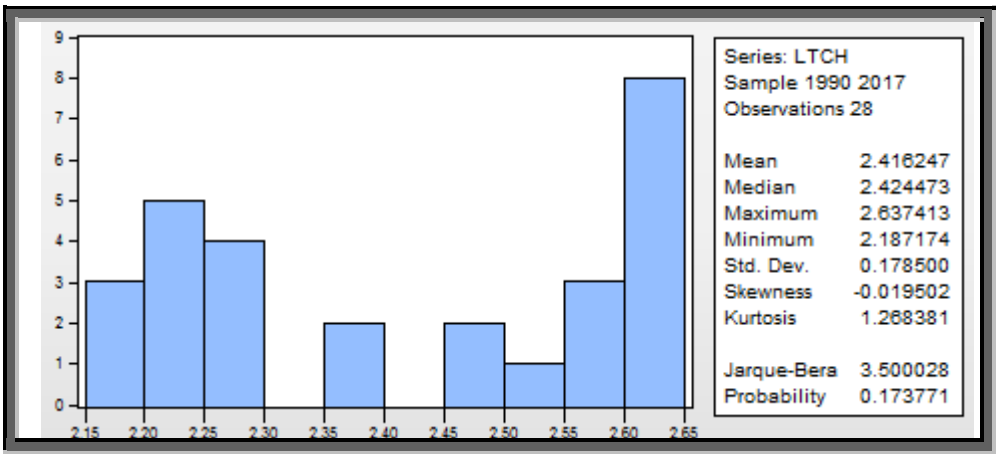

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10.

بالنسبة لسلسلة نمو البطالة نلاحظ أن أدنى قيمة للسلسلة خلال فترة الدراسة بلغت 2.18 سنة 2011، بينما سجّلت أعلى قيمة لها في سنة 1999 بـ 2.63، كما بلغ متوسطها الحسابي 2.41، و قيمة وسطية تقدر بـ 2.42، في حين يُعبر تباعد هذه المشاهدات بالنسبة لمتوسطها الحسابي بانحراف معياري قدره 0.17، كما يُقدَّر معامل الالتواءSkewness بـ 0.01- مما يعني أنه يختلف عن الصفر وهو دليل على عدم تناظر التوزيع، بينما كان معامل التفرطح Kurtosis مقدرا بـ 1.26 وبالتالي يفوق الصفر وهذا يدل على احتمال وجود قيم متطرفة، أما بالنسبة لإحصائية Jarque-Bera فقدرت بـ 3.50 بمستوى معنوية قدره 0.17 وهي أكبر من 0.05، مما يعني أن سلسلة معدل البطالة تتبع التوزيع الطبيعي.

✓ **بالنسبة للنمو الاقتصادي:**

شكل رقم (04-10): الاحصائيات الوصفية لسلسلة معدل النمو الاقتصادي (LPIBH) في المغرب

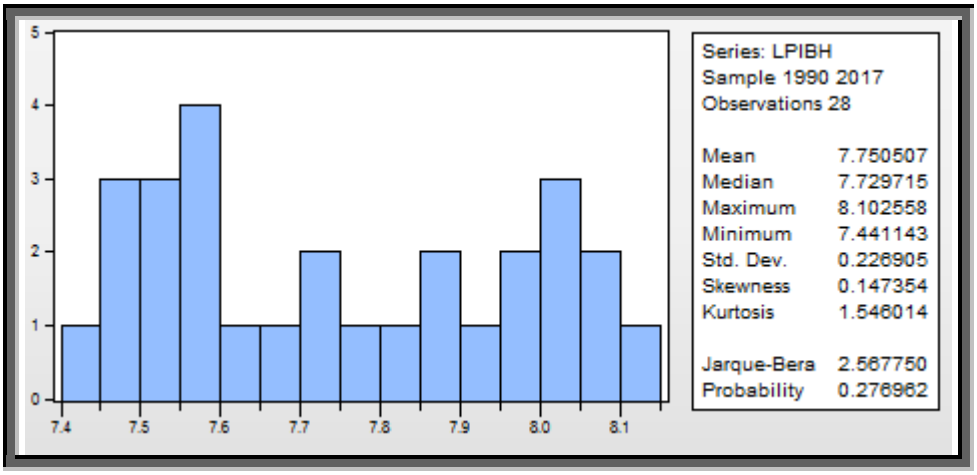

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10.

بالنسبة لسلسلة نمو الاقتصادي نلاحظ أن أدنى قيمة للسلسلة خلال فترة الدراسة بلغت 7.44 سنة 1993، بينما سجّلت أعلى قيمة لها في سنة 2017 بـ 8.10، كما بلغ متوسطها الحسابي 7.75، و قيمة وسطية تقدر بـ 7.72، في حين يُعبر تباعد هذه المشاهدات بالنسبة لمتوسطها الحسابي بانحراف معياري قدره 0.22، كما يُقدَّر معامل الالتواءSkewness بـ 0.14 مما يعني أنه يختلف عن الصفر وهو دليل على عدم تناظر التوزيع، بينما كان معامل التفرطحKurtosis مقدرا بـ 1.54 وبالتالي يفوق الصفر وهذا يدل على احتمال وجود قيم متطرفة، أما بالنسبة لإحصائية Jarque-Bera فقدرت بـ 2.56 بمستوى معنوية قدره 0.27 وهي أكبر من 0.05، مما يعني أن سلسلة معدل نمو الاقتصادي تتبع التوزيع الطبيعي.

✓ **بالنسبة لمعدل التضخم:**

شكل رقم (04-11): الاحصائيات الوصفية لسلسلة معدل التضخم (LINF) في المغرب

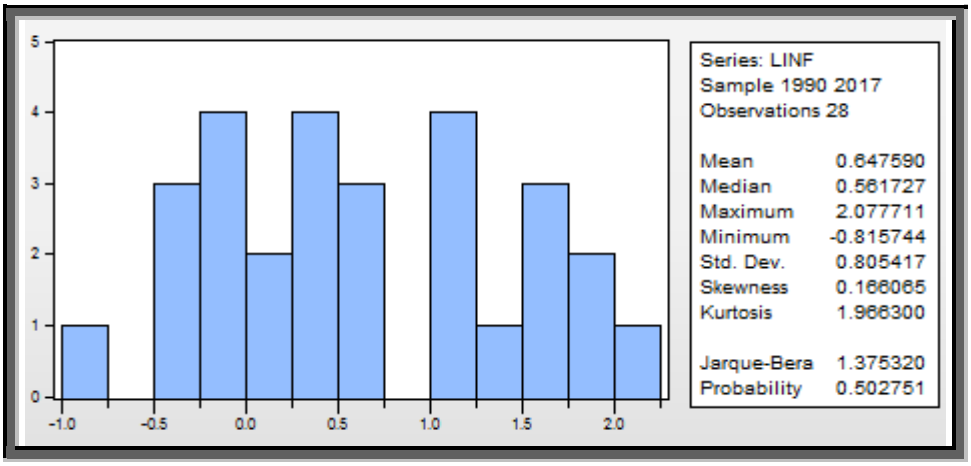

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10.

بالنسبة لسلسلة معدل التضخم نلاحظ أن أدنى قيمة للسلسلة خلال فترة الدراسة بلغت0.81- سنة 2014، بينما سجّلت أعلى قيمة لها في سنة 1991 بـ 2.07،كما بلغ متوسطها الحسابي 0.64، و قيمة وسطية تقدر بـ 0.56، في حين يُعبر تباعد هذه المشاهدات بالنسبة لمتوسطها الحسابي بانحراف معياري قدره 0.80، كما يُقدَّر معامل الالتواءSkewness بـ 0.16 مما يعني أنه يختلف عن الصفر وهو دليل على عدم تناظر التوزيع، بينما كان معامل التفرطحKurtosis مقدرا بـ 1.96 وبالتالي يفوق الصفر وهذا يدل على احتمال وجود قيم متطرفة، أما بالنسبة لإحصائية Jarque-Bera فقدرت بـ 1.37 بمستوى معنوية قدره 0.50 وهي أكبر من 0.05، مما يعني أن سلسلة معدل التضخم تتبع التوزيع الطبيعي.

ثانيا : تحليل المتوسطات والانحرافات المعيارية

يُمْكِنْ تحليل النتائج المتحَصِّل عليها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(04-04): جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية في المغرب.

Variable	Observations	Mean	Std. deviation
LG	28	25.056	0.352
LPIBH	28	7.751	0.227
LINF	28	0.648	0.805
LTCH	28	2.416	0.178

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج **Xlstat2017**.

المتغير(LTCH) هو المسؤول على تمركز المجتمع المدروس لأن هذا المتغير يتميز بالانحراف المعياري الأصغر (0.178)، وعلى العكس من ذلك المتغير المسؤول عن تشتت المجتمع المدروس هو (LINF) لأنه يتميز بالانحراف المعياري الأكبر(0.805).

كما نلاحظ أن كل متوسطات المتغيرات الدراسة موجبة وهذا ما يعكس التطور الإيجابي لمتغيرات خلال الفترة 1990 -2017، ونجد أن أكبر متوسط كان لمؤشر الانفاق العام بقيمة 25.056 بينما أقل قيمة فكانت لمؤشر معدل التضخم بقيمة 0.648.

ثالثا: مصفوفة الارتباطات، القيم الذاتية ونسب التمثيل في المحاور

1- مصفوفة الارتباطات :

لدراسة الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة نعتمد على مصفوفة الارتباطات لتحليل مدى الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، والنتائج مبينة في المصفوفة التالية :

جدول رقم(04-05): مصفوفة الارتباطات في المغرب.

Variables	LG	LPIBH	LINF	LTCH
LG	1	0.997	-0.604	-0.939
LPIBH	0.997	1	-0.593	-0.944
LINF	-0.604	-0.593	1	0.451
LTCH	-0.939	-0.944	0.451	1

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج **Xlstat2017**.

من خلال نتائج مصفوفة الارتباطات نلاحظ:

– أن هناك ارتباط موجب بين المتغير(LPIBH) وهو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والمتغير (LG)، ونفسر ذلك بأن هذا المتغير يؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي المغربي، وهذا بشكل إيجابي، حيث تبين ذلك الإشارة الموجبة لمعامل الارتباط لنمو الاقتصادي مع هذا المتغير.

– أن هناك ارتباط سالب بين المتغير(LTCH) وهو معدل البطالة والمتغير (LG)، ونفسر ذلك بأن هذا المتغير يؤثر بشكل كبير على معدل البطالة، وهذا بشكل إيجابي، حيث تبين ذلك الإشارة السالبة لمعامل الارتباط لمعدل البطالة مع هذا المتغير.

* المتغير *LG* وهو الإنفاق العام هو الأقوى ارتباطا بالإيجاب معLPIBH وهو نصيب الفرد الناتج المحلي الإجمالي ، حيث سجل معامل الارتباط (0.997)

*معدل التضخم *LINF* له ارتباط متوسط و سالب مع الانفاق العام فقد سجل (0.604-).

2– القيم الذاتية ونسب التمثيل في المحاور

إن التحليل حسب هذه الطريقة يَنْطَلِقْ من البحث عن القيم الذاتية والنِّسب المرتبطة بالمحاور العاملية، حيث تُشِيرْ القيمة الذَّاتية إلى كمية التباين المفسِّر في المتغيرات من قبل العامل الذي ارتبط به، أي تشتُّتْ المتغيرات حول كل محور عاملي. ولهذا الغرض نُبيِّن القيم الذاتية ونسب التَّشَتُّتْ في الجدول التالي:

جدول رقم(04-06): القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور في المغرب.

	F1	F2	F3	F4
Valeur propre	3.313	0.627	0.057	0.003
Variabilité (%)	82.817	15.673	1.435	0.075
% cumulé	82.817	98.490	99.925	100.000

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج **Xlstat2017**.

شكل رقم (04-12): تمثيل البياني لنسب تمثيل المحاور في المغرب.

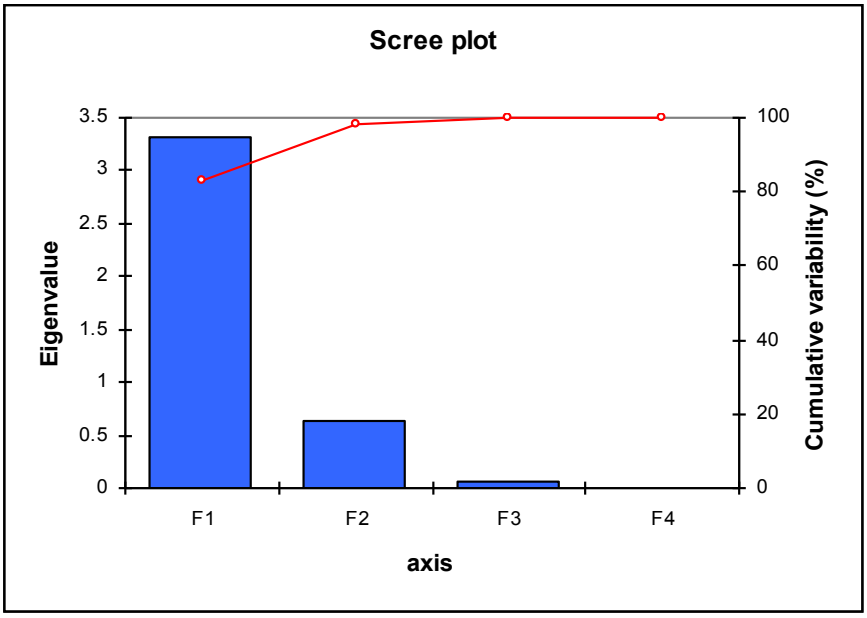

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج **Xlstat2017**.

المحور العاملي الأول F1 أو المركبة الأساسية الأولى تمثل نسبة 82.817% من قيمة الجمود، أما المحور الثاني F2 فيمثل 15.676%، وفي المجموع يمثل المحورين الأول والثاني (F2، F1) نسبة 98.940%، ومنه نستنتج أن هذين المحورين يعطيان أحسن تمثيل للمخطط، وبالتالي نكتفي بتمثيل المتغيرات على معلم متعامد ومتجانس واحد ذو بعدين (F2 ، F1).

رابعا : التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد(سنوات الدراسة)

سنقوم بتحليل إسقاط المتغيرات والافراد على المستويات العاملية المولّدة بالمحاور العاملية الأول والثاني، حيث تبلغ نسبة التشتُّت المفسِّر بهذا المستوى حوالي (98.940%) وهي أعلى نسبة، أي أن هذا المستوى العاملي يعطي أَحْسَنْ تمثيل للمتغيرات

1- التمثيل البياني للمتغيرات

شكل رقم (04-13): التمثيل البياني للمتغيرات في المغرب.

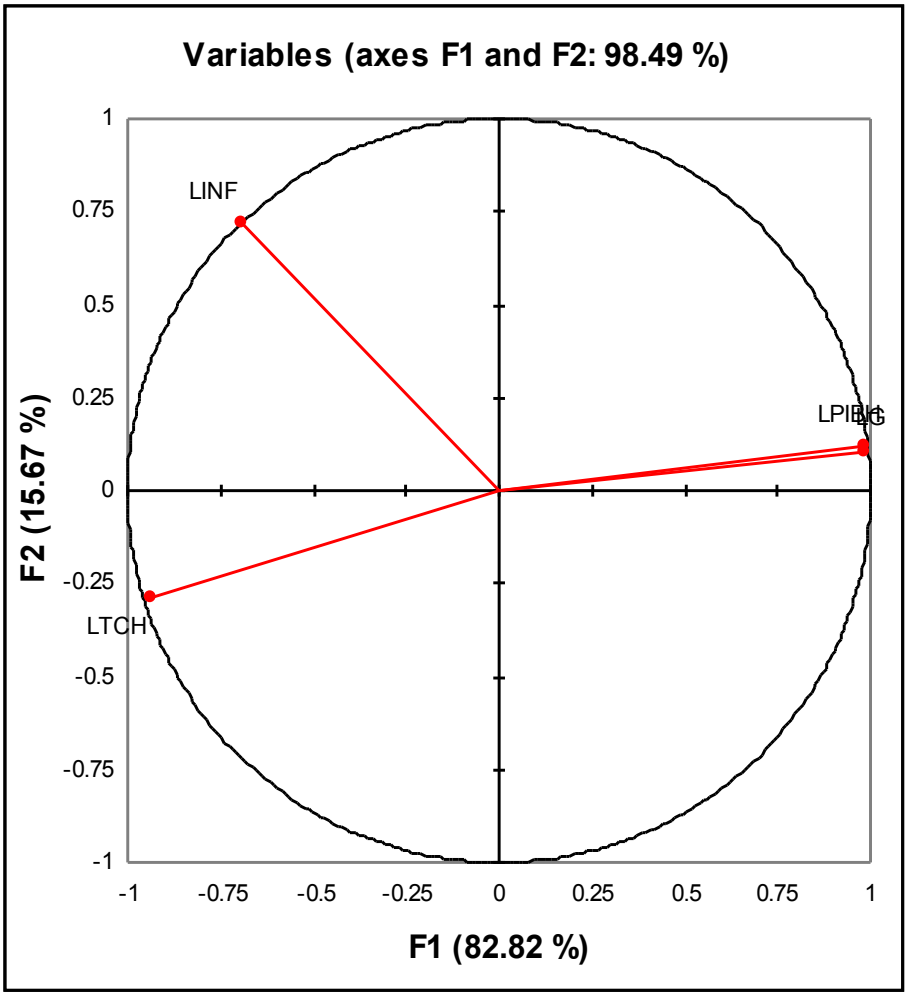

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج **Xlstat2017**.

كل من المتغيرات والمتمثلة في الانفاق العام ومعدل البطالة ومعدل التضخم والنمو الاقتصادي، تتمتَّع بجودة عالية نظرًا لابتعادها من مركز الدائرة واقترابها من محيط الدائرة، كما نلاحظ أن المسافة الإقليدية بين LGو LPBH ضعيفة، وهذا يدل على أن هناك ارتباط قوي وموجب بين هذين المتغيرين ، وهذا يدل على أن الإنفاق العام له تأثير قوي وموجب على النمو الاقتصادي في المغرب خلال فترة الدراسة، كما نلاحظ أن المسافة بين معدل البطالة والإنفاق العام أعظمية مما يدل على أن هناك ارتباط قوي وسالب بين هذين المتغيرين ، وهذا يدل على أن الإنفاق العام له تأثير قوي وسالب على معدل البطالة في المغرب خلال فترة الدراسة، كما نلاحظ أن المسافة بين المعدل التضخم والإنفاق العام متوسطة مما يدل على عدم وجود علاقة بينهم.

2- التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد(سنوات الدراسة)

شكل رقم (04-14): التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد في المغرب.

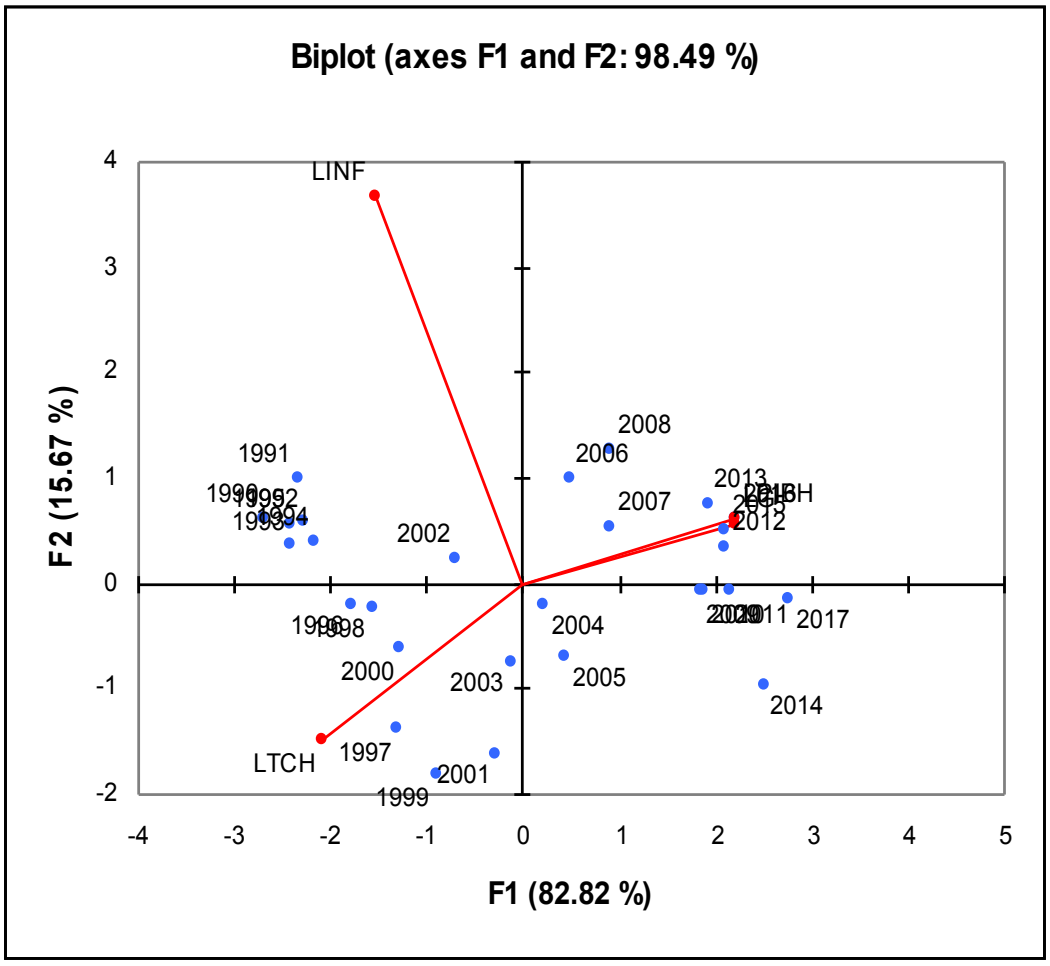

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج **Xlstat2017**.

إن الشكل البياني أعلاه يوضح العلاقة بين المتغيرات وسنوات الدراسة في المغرب، فنلاحظ أن متغيرات: النمو الاقتصادي والإنفاق العام لها أكبر قيم في سنوات 2001إلى 2017 على عكس معدلات البطالة التي لها أقل قيم ، وأما في فترة تسعينات فإن المتغيرات النمو الاقتصادي والإنفاق العام لها قيم صغيرة وأما معدلات البطالة فلها معدلات كبيرة.

المطلب الثالث : الدراسة الوصفية للمتغيرات في تونس

إن تطبيق طريقة (ACP-normée) على بيانات عينة تونس في هذه الدراسة باستعمال برنامجXlstat2017 أعطى النتائج الموضحة في النقاط التالية:

أولا : التقديم الوصفي للمتغيرات محل الدراسة

✓ **بالنسبة لنفقات العامة:**

شكل رقم (04-15): الاحصائيات الوصفية لسلسلة الانفاق العام (LG) في تونس

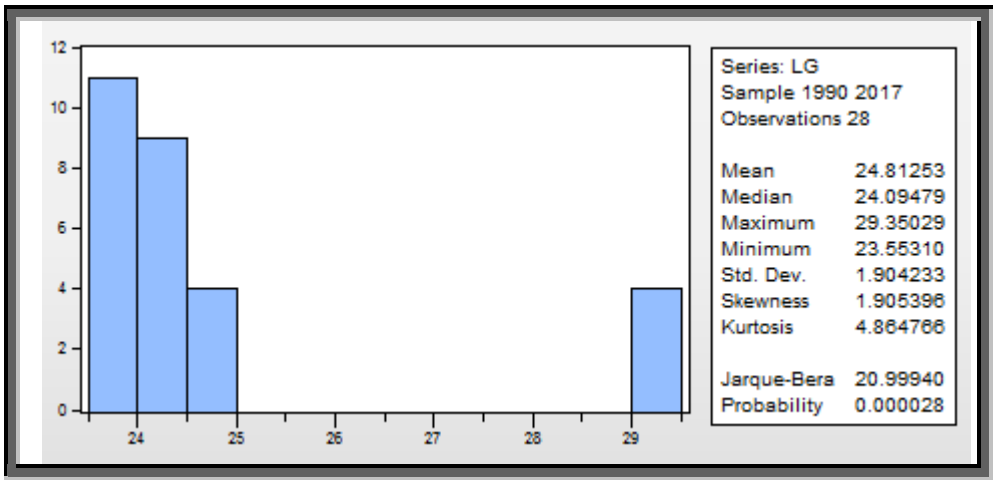

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10.

بالنسبة لسلسلة الانفاق العام نلاحظ أن أدنى قيمة للسلسلة خلال فترة الدراسة بلغت23.55 سنة 1990، بينما سجّلت أعلى قيمة لها في سنة 2017 بـ 29.35، كما بلغ متوسطها الحسابي 24.81، و قيمة وسطية تقدر بـ 24.09، في حين يُعبر تباعد هذه المشاهدات بالنسبة لمتوسطها الحسابي بانحراف معياري قدره 1.90 ، كما يُقدَّر معامل الالتواءSkewness بـ 1.90 مما يعني أنه يختلف عن الصفر وهو دليل على عدم تناظر التوزيع، بينما كان معامل التفرطحKurtosis مقدرا بـ 4.86 وبالتالي يفوق الصفر وهذا يدل على احتمال وجود قيم متطرفة، أما بالنسبة لإحصائية Jarque-Bera فقدرت بـ 20.99 بمستوى معنوية قدره 0.00 وهي أقل من 0.05، مما يعني أن سلسلة الانفاق العام لا تتبع التوزيع الطبيعي.

✓ **بالنسبة لمعدل البطالة:**

شكل رقم (04-16): الاحصائيات الوصفية لسلسلة معدل البطالة (LTCH) في تونس

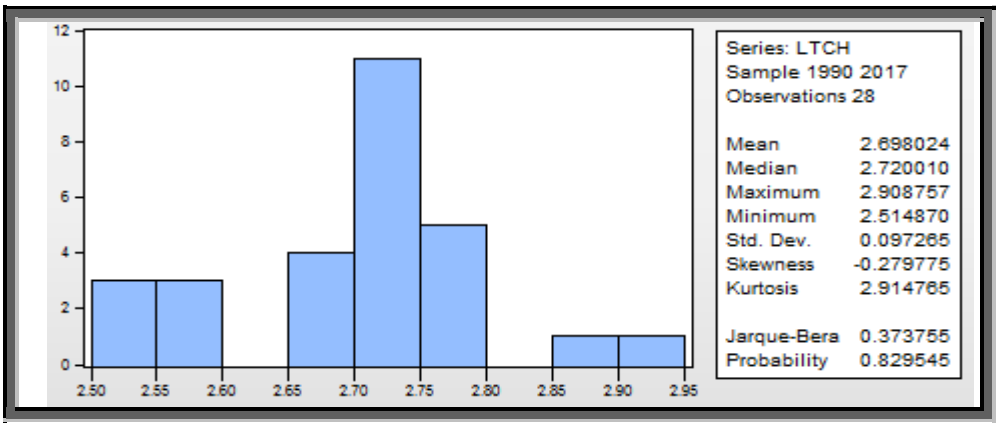

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10.

بالنسبة لسلسلة نمو البطالة نلاحظ أن أدنى قيمة للسلسلة خلال فترة الدراسة بلغت 2.51 سنة 2007، بينما سجّلت أعلى قيمة لها في سنة 2011 بـ 2.90، كما بلغ متوسطها الحسابي 2.69، و قيمة وسطية تقدر بـ 2.72، في حين يُعبر تباعد هذه المشاهدات بالنسبة لمتوسطها الحسابي بانحراف معياري قدره 0.09، كما يُقدَّر معامل الالتواءSkewness بـ 0.27- مما يعني أنه يختلف عن الصفر وهو دليل على عدم تناظر التوزيع، بينما كان معامل التفرطح Kurtosis مقدرا بـ 2.91 وبالتالي يفوق الصفر وهذا يدل على احتمال وجود قيم متطرفة، أما بالنسبة لإحصائية Jarque-Bera فقدرت بـ 0.37 بمستوى معنوية قدره 0.82 وهي أكبر من 0.05، مما يعني أن سلسلة معدل البطالة تتبع التوزيع الطبيعي.

✓ **بالنسبة للنمو الاقتصادي:**

شكل رقم (04-17): الاحصائيات الوصفية لسلسلة معدل النمو الاقتصادي (LPIBH) في تونس

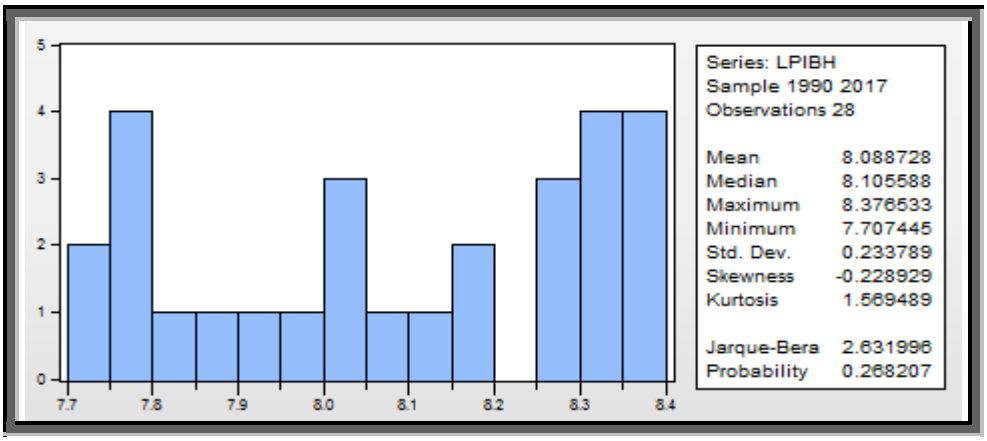

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10.

بالنسبة لسلسلة نمو الاقتصادي نلاحظ أن أدنى قيمة للسلسلة خلال فترة الدراسة بلغت 7.70 سنة 1990، بينما سجّلت أعلى قيمة لها في سنة 2017 بـ 8.37، كما بلغ متوسطها الحسابي 8.08، و قيمة وسطية تقدر بـ 8.10، في حين يُعبر تباعد هذه المشاهدات بالنسبة لمتوسطها الحسابي بانحراف معياري قدره 0.23، كما يُقدَّر معامل الالتواءSkewness بـ 0.22- مما يعني أنه يختلف عن الصفر وهو دليل على عدم تناظر التوزيع، بينما كان معامل التفرطحKurtosis مقدرا بـ 1.56 وبالتالي يفوق الصفر وهذا يدل على احتمال وجود قيم متطرفة، أما بالنسبة لإحصائية Jarque-Bera فقدرت بـ 2.63 بمستوى معنوية قدره 0.26 وهي أكبر من 0.05، مما يعني أن سلسلة معدل نمو الاقتصادي تتبع التوزيع الطبيعي.

✓ **بالنسبة لمعدل التضخم:**

شكل رقم (04-18): الاحصائيات الوصفية لسلسلة معدل التضخم (LINF) في تونس

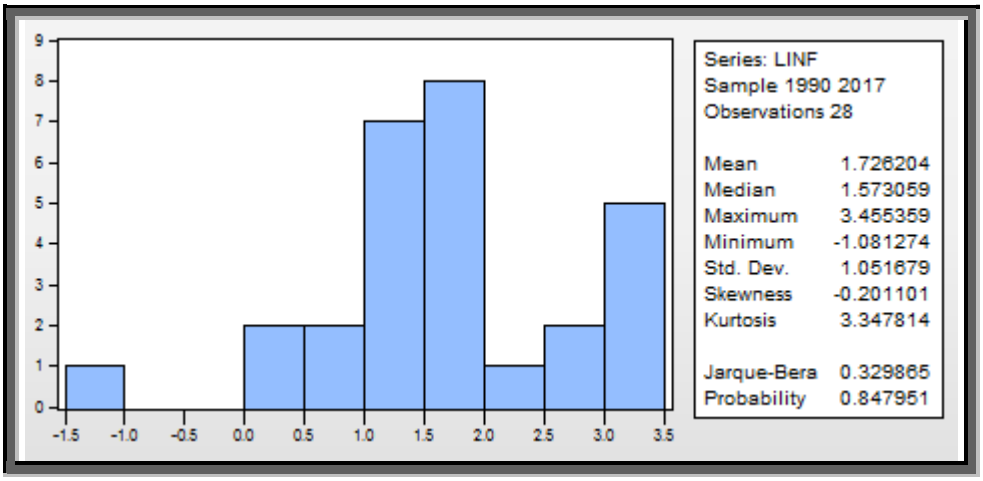

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10.

بالنسبة لسلسلة معدل التضخم نلاحظ أن أدنى قيمة للسلسلة خلال فترة الدراسة بلغت1.08- سنة 2014، بينما سجّلت أعلى قيمة لها في سنة 1991 بـ 3.45،كما بلغ متوسطها الحسابي 1.72، و قيمة وسطية تقدر بـ 1.57، في حين يُعبر تباعد هذه المشاهدات بالنسبة لمتوسطها الحسابي بانحراف معياري قدره 1.05، كما يُقدَّر معامل الالتواءSkewness بـ 0.20- مما يعني أنه يختلف عن الصفر وهو دليل على عدم تناظر التوزيع، بينما كان معامل التفرطحKurtosis مقدرا بـ 3.34 وبالتالي يفوق الصفر وهذا يدل على احتمال وجود قيم متطرفة، أما بالنسبة لإحصائية Jarque-Bera فقدرت بـ 0.32 بمستوى معنوية قدره 0.84 وهي أكبر من 0.05، مما يعني أن سلسلة معدل التضخم تتبع التوزيع الطبيعي.

ثانيا : تحليل المتوسطات والانحرافات المعيارية

يُمْكِنْ تحليل النتائج المتحَصِّل عليها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(04-07): جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية في تونس.

Variable	Observations	Mean	Std. deviation
LG	28	24.813	1.904
LPIBH	28	8.089	0.234
LINF	28	1.726	1.052
LTCH	28	2.698	0.097

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج **Xlstat2017**.

المتغير(LTCH) هو المسؤول على تمركز المجتمع المدروس لأن هذا المتغير يتميز بالانحراف المعياري الأصغر (1.904)، وعلى العكس من ذلك المتغير المسؤول عن تشتت المجتمع المدروس هو (LG) لأنه يتميز بالانحراف المعياري الأكبر(0.097).

كما نلاحظ أن كل متوسطات المتغيرات الدراسة موجبة وهذا ما يعكس التطور الإيجابي لمتغيرات خلال الفترة 1990 -2017، ونجد أن أكبر متوسط كان لمؤشر الانفاق العام بقيمة 24.813 بينما أقل قيمة فكانت لمؤشر معدل التضخم بقيمة 1.726.

ثالثا: مصفوفة الارتباطات، القيم الذاتية ونسب التمثيل في المحاور

1- مصفوفة الارتباطات :

لدراسة الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة نعتمد على مصفوفة الارتباطات لتحليل مدى الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، والنتائج مبينة في المصفوفة التالية :

جدول رقم(04-08): مصفوفة الارتباطات في تونس.

Variables	LG	LPIBH	LINF	LTCH
LG	1	0.645	-0.148	0.096
LPIBH	0.645	1	-0.516	-0.215
LINF	-0.148	-0.516	1	0.351
LTCH	0.096	-0.215	0.351	1

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج **Xlstat2017**.

من خلال نتائج مصفوفة **الارتباطات نلاحظ:**

– أن هناك ارتباط موجب بين المتغير(LPIBH) وهو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والمتغير (LG)، ونفسر ذلك بأن هذا المتغير يؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي التونسي، وهذا بشكل إيجابي، حيث تبين ذلك الإشارة الموجبة لمعامل الارتباط لنمو الاقتصادي مع هذا المتغير.

– أن هناك ارتباط مةجب بين المتغير(LTCH) وهو معدل البطالة والمتغير (LG)، ونفسر ذلك بأن هذا المتغير يؤثر بشكل سلبي على معدل البطالة، ، حيث تبين ذلك الإشارة الموجبة لمعامل الارتباط لمعدل البطالة مع هذا المتغير.

* المتغير *LG* وهو الإنفاق العام هو الأقوى ارتباطا بالإيجاب معLPIBH وهو نصيب الفرد الناتج المحلي الإجمالي ، حيث سجل معامل الارتباط (0.645)

*معدل التضخم *LINF* له ارتباط متوسط و سالب مع الانفاق العام فقد سجل (0.148-).

2– القيم الذاتية ونسب التمثيل في المحاور

إن التحليل حسب هذه الطريقة يَنْطَلِقْ من البحث عن القيم الذاتية والنِّسب المرتبطة بالمحاور العاملية، حيث تُشِيرْ القيمة الذَّاتية إلى كمية التباين المفسِّر في المتغيرات من قبل العامل الذي ارتبط به، أي تشتُّتْ المتغيرات حول كل محور عاملي. ولهذا الغرض نُبيِّن القيم الذاتية ونسب التَّشَتُّتْ في الجدول التالي:

جدول رقم(04-09): القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور في تونس.

	F1	F2	F3	F4
Valeur propre	1.978	1.209	0.580	0.233
Variabilité (%)	49.462	30.223	14.499	5.817
% cumulé	49.462	79.685	94.183	100.000

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج **Xlstat2017**.

شكل رقم (04-19): تمثيل البياني لنسب تمثيل المحاور في تونس.

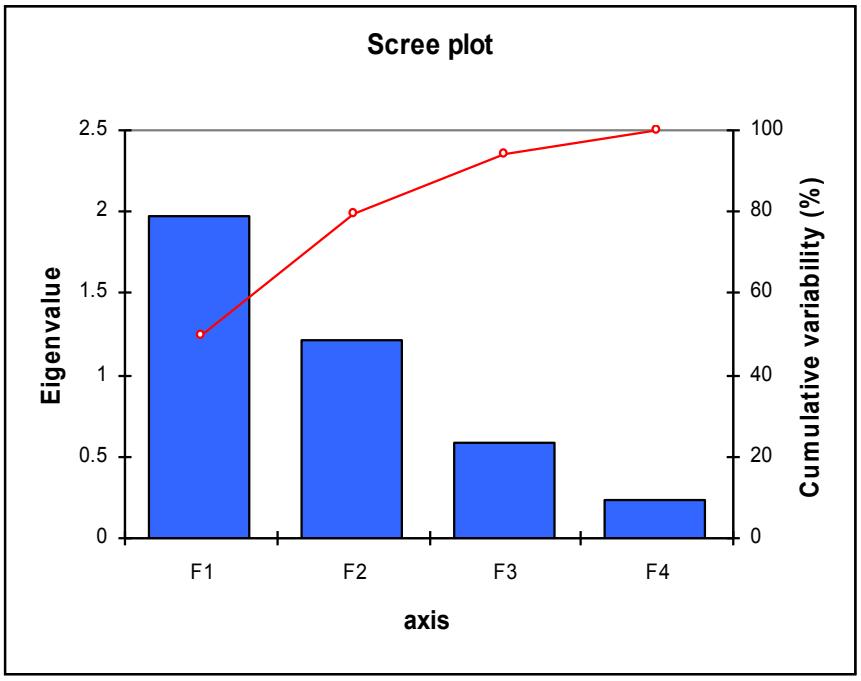

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج **Xlstat2017**.

المحور العاملي الأول F1 أو المركبة الأساسية الأولى تمثل نسبة 49.462% من قيمة الجمود، أما المحور الثاني F2 فيمثل 30.223%، وفي المجموع يمثل المحورين الأول والثاني (F2، F1) نسبة 79.685%، ومنه نستنتج أن هذين المحورين يعطيان أحسن تمثيل للمخطط، وبالتالي نكتفي بتمثيل المتغيرات على معلم متعامد ومتجانس واحد ذو بعدين (F2 ، F1).

رابعا : التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد(سنوات الدراسة)

سنقوم بتحليل إسقاط المتغيرات والافراد على المستويات العاملية المولّدة بالمحاور العاملية الأول والثاني، حيث تبلغ نسبة التشتُّت المفسِّر بهذا المستوى حوالي (79.685%) وهي أعلى نسبة، أي أن هذا المستوى العاملي يعطي أَحْسَنْ تمثيل للمتغيرات.

1- التمثيل البياني للمتغيرات

شكل رقم (04-20): التمثيل البياني للمتغيرات في تونس.

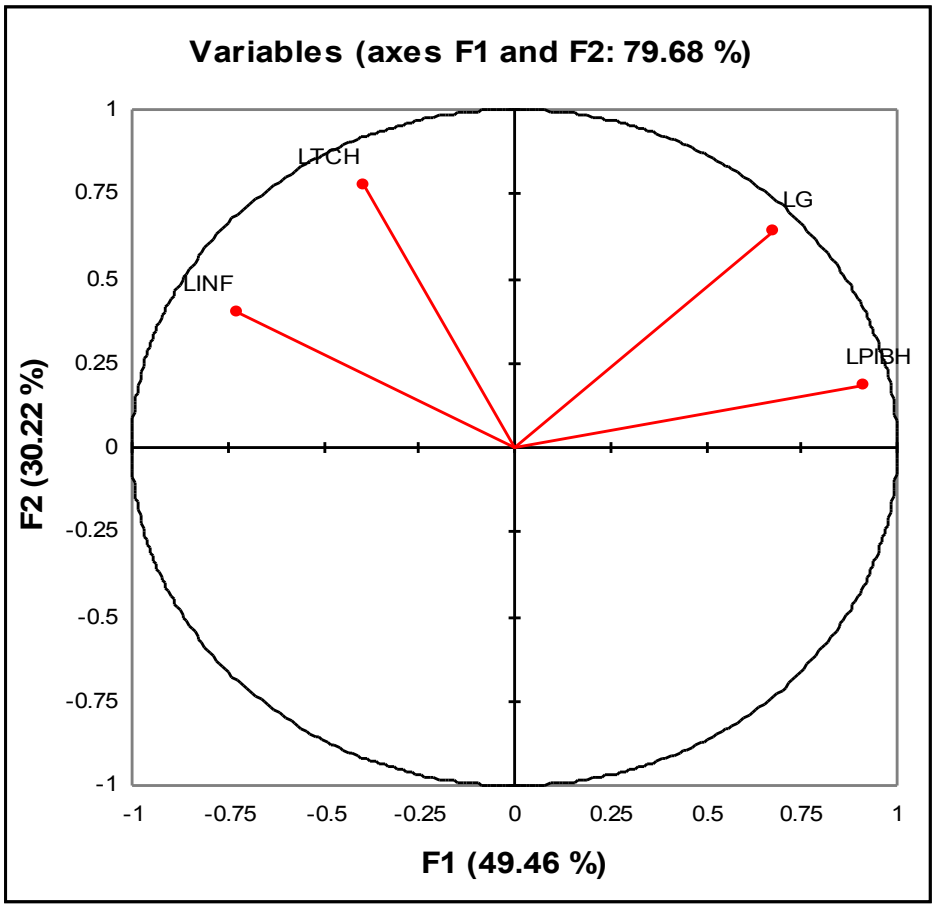

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج **Xlstat2017**.

كل من المتغيرات والمتمثلة في الانفاق العام ومعدل البطالة ومعدل التضخم والنمو الاقتصادي، تتمتَّع بجودة عالية نظرًا لابتعادها من مركز الدائرة واقترابها من محيط الدائرة، كما نلاحظ أن المسافة الإقليدية بين LGو LPBH ضعيفة، وهذا يدل على أن هناك ارتباط قوي وموجب بين هذين المتغيرين ، وهذا يدل على أن الإنفاق العام له تأثير قوي وموجب على النمو الاقتصادي في تونس خلال فترة الدراسة، كما نلاحظ أن المسافة بين معدل البطالة ومعدل التضخم والإنفاق العام متوسطة مما يدل أن الانفاق العام لا يؤثر في معدل التضخم ومعدل البطالة في تونس خلال فترة الدراسة

2- التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد(سنوات الدراسة)

شكل رقم (04-21): التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد في تونس.

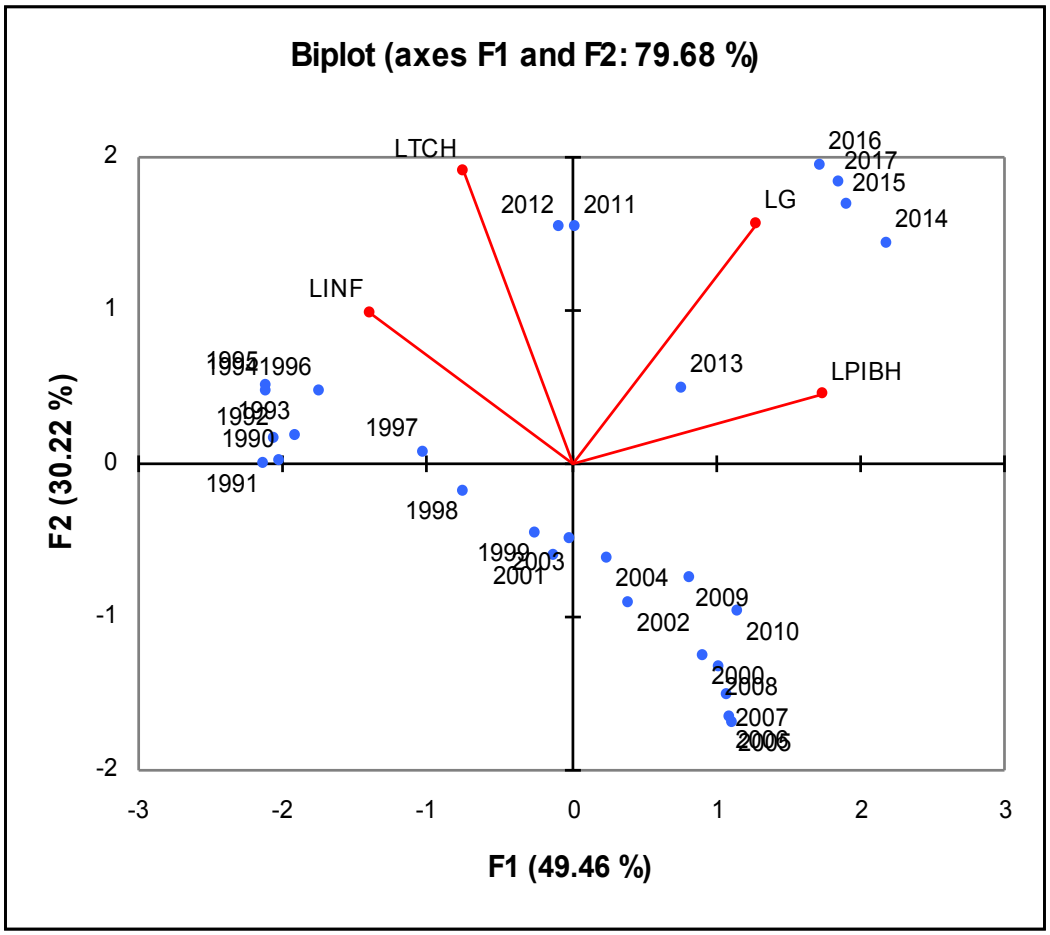

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج **Xlstat2017**.

إن الشكل البياني أعلاه يوضح العلاقة بين المتغيرات وسنوات الدراسة في تونس، فنلاحظ أن متغيرات: النمو الاقتصادي والإنفاق العام لها أكبر قيم في سنوات 2011إلى 2017 ، وأما في فترة تسعينات فإن المتغيرات النمو الاقتصادي والإنفاق العام لها قيم صغيرة .

المبحث الثاني: :مدخل نظري لنماذج بانيل

سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على أهم المحاور المتعلقة بمنهجية الاقتصاد القياسي لبيانات بانل التي تحتوي على مجموعة من المشاهدات الإحصائية، وظهرت نماذج بانل منذ صدور مقال الباحثين Norlove وBalesta حول النمذجة الديناميكية للطلب على الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1966 ومادالا (Maddala-1971).

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول نماذج بانيل

أولا : تعريف معطيات بانيل

تعرف قاعدة البيانات المدمجة لمقطع عرضي وسلاسل زمنية بمجموعة البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية وهي مجموعة من المشاهدات الإحصائية (لمتغير أو أكثر) للعديد من الوحدات أو الأفراد مثل: مؤسسات، دول،...خلال فترة زمنية محددة، و يمتاز هذا النوع من البيانات بطبيعة البعد الثنائي، فهي عبارة عن تركيب لبيانات السلاسل الزمنية وبيانات مقطعية، و الذي يؤدي إلى تسميتها في بعض الأحيان بالبيانات التجميعية[1].

على أساس البعد الثنائي للبيانات الطولية يكون الشكل الخطي العام للنماذج التي تهتم بدراسة هذا النوع من البيانات على النحو التالي[2]:

$$y_{it} = \alpha_{it} + \sum_{k=1}^{K} \beta_{kit} x_{kit} + \varepsilon_{it}$$

$$i = 1,.....,N$$
$$t = 1,.....,T$$

حيث أن :

i رقم البلد في العينة

t الفترة الزمنية

[1] Damodar N.Gujarati, Traduction par Bernard Bernier, **Econométrie ,** 4 éme édition, université de Bruxelles, 2004, P 634.

[2] Revue « **économie et prévention** » N° 7, année 1989, p 99

y_{it} يمثل المتغير الداخلي أو التابع

x_{kit} يمثل المتغير المستقل أو المفسر ذو الرتبة k.

α_{it} و β_{kit} معلمات النموذج.

ε_{it} يعبر عن الخطأ العشوائي.

وتقوم هذا النماذج على الفرضيات التالية:

- **فرضية التجانس:** $\forall t=\overline{1,T},\forall i=\overline{1,N}: E(\varepsilon_{it})=0 \quad ; \quad E(\varepsilon_{it}^2)=\delta_{\varepsilon}^2$
- **فرضية عدم وجود الارتباط المتزامن بين أفراد العينة:** $\forall i \neq j: E(\varepsilon_{it}\varepsilon_{jt})=0$
- **فرضية عدم الارتباط الذاتي:** $\forall t \neq s: E(\varepsilon_{it}\varepsilon_{is})=0$
- **فرضية التعامد:** $\forall i=\overline{1,N},\forall t=\overline{1,T}: \quad E(\varepsilon_{it}x_{it})=0$

ثانيا : أهمية معطيات بانيل

إن كون معطيات البانيل تتمتع ببعد الثنائي(بعد زمني وبعد فردي) جعل دراستها في الميدان الأكثر فعالية ونشاط في القياس الاقتصادي، وهي بذلك تكتسي أهمية بالغة نوجزها في النقاط التالية [1]:

– التحكم في التباين الفردي، الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية، والذي يفضي إلى نتائج متحيزة.

– تتضمن بيانات البانيل محتوى معلوماتي أكثر من تلك التي في المقطعية أو الزمنية وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، ومن جانب آخر تتميز بيانات البانيل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل.

– توفر نماذج البانيل إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل التي قد تخفيها البيانات المقطعية كما أنها أيضاً تعتبر مناسبة لدراسة فترات الحالات الاقتصادية مثل البطالة والفقر، ومن جهة أخرى يمكن من خلال بيانات البانيل الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية لأخرى.

[1] عابد بن عابد العبدلي، **محددات التجارة البينية للدول الإسلامية بإستخدام منهج تحليل البانل**، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، مجلد 16 العدد الأول، 2010 ، ص18.

– تسهم في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة لناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة والتي تقود عادة إلى تقديرات متحيزة في الانحدارات المفردة.

– تبرز أهمية استخدام بيانات البانل في أنها تأخذ في الاعتبار ما يوصف بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية .

ثالثا : النماذج الأساسية لمعطيات البانل

1– نموذج التجانس الكلي

هذا النوع من النماذج هو الأكثر بساطة ويفترض أن يكون ثابتا عبر الزمن tوخاص بكل وحدة مقطعية iفإذا كانت هي نفسها عبر جميع الوحدات المقطعية $\forall i = \overline{1,N} : \alpha_i = \alpha \ , \ \beta_{ki} = \beta_k \ , \ v_i = 0$ ويقدر بطريقة المربعات الصغرى العادية ويأخذ الشكل التالي[1] :

$$y_{it} = \alpha + \sum_{k=1}^{K} \beta_k x_{kit} + \varepsilon_{it}$$

2– نموذج الأثر الفردي

يعتبر نموذج الأثر الفردي الأكثر استعمالاً في نمذجة البيانات الطولية، وهذا على حسب الأثر حيث يمكننا أن نميز أثرين [2]:

– نموذج الأثر الثابت (Modèle à effet fixe – MEF)

يستعمل نموذج الأثر الثابت في حالة عدم التجانس المحددة و التي تكون فيها الفروق الفردية من حيث التراتيب بالنسبة للمبدأ ذات طبيعة معلومة و هذا يجعل من الحد العشوائي معدوم و تكون الصياغة الرياضية لهذا النموذج على الشكل:

$$y_{it} = \alpha_i + \sum_{k=1}^{K} \beta_k x_{kit} + \varepsilon_{it}$$

[1] Partrik Sevestre , **économétrie des données de Panel**, Duonod, Paris, 2002, P 10

[2] Christophe Hurlin, **l'économétrie des données de Panel Modèles linéaires simple** , université d'Orléans, 2005, P 20.

و يمكن تقدير معلمات النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية و ذلك بعد إدخال متغير وهمي على النموذج.

– نموذج الأثر العشوائي (Modèle à effet aléatoires – MEA)

بالإضافة إلى الطريقة السابقة (**MEF**) يمكننا كذلك أن نعتمد في نمذجة الأثر الفردي على افتراضه بأنه عشوائي (**Aléatoire**) و ليس محدد. و يكون الأثر الفردي عندئذ ممثل بالحد $(\alpha + v_i)$ حيث أن v_i هو مقدار الأثر العشوائي، و تكون الصياغة الرياضية لهذا النوع من النماذج على النحو التالي:

$$y_{it} = \alpha + \sum_{k=1}^{K} \beta_k x_{kit} + u_{it}$$

حيث أن $u_{it} = v_i + \varepsilon_{it}$ هو خطأ مركب وأما التقدير هذا النموذج يكون باستعمال طريقة المربعات الصغرى المعممة (MCG) و التي تعطي مقدر تقاربي و بأقل تباين و هو أفضل مقدر.

رابعا : الاختبارات الإحصائية (Les tests statistiques)

بعدما تناولنا الأنواع الممكن لنماذج بانيل يبقى أن نوضح بعض الاختبارات الإحصائية التي تساعد على تحديد نوعية النموذج الذي يتلائم مع بيانات الدراسة.

1– اختبار تحديد نوع النموذج (Hsiao–1986):

اقترح (Hsiao–1986) هذا الاختبار عبر ثلاثة خطوات وفقا لمخطط التالي :

شكل رقم (04-22): مخطط Hsiao

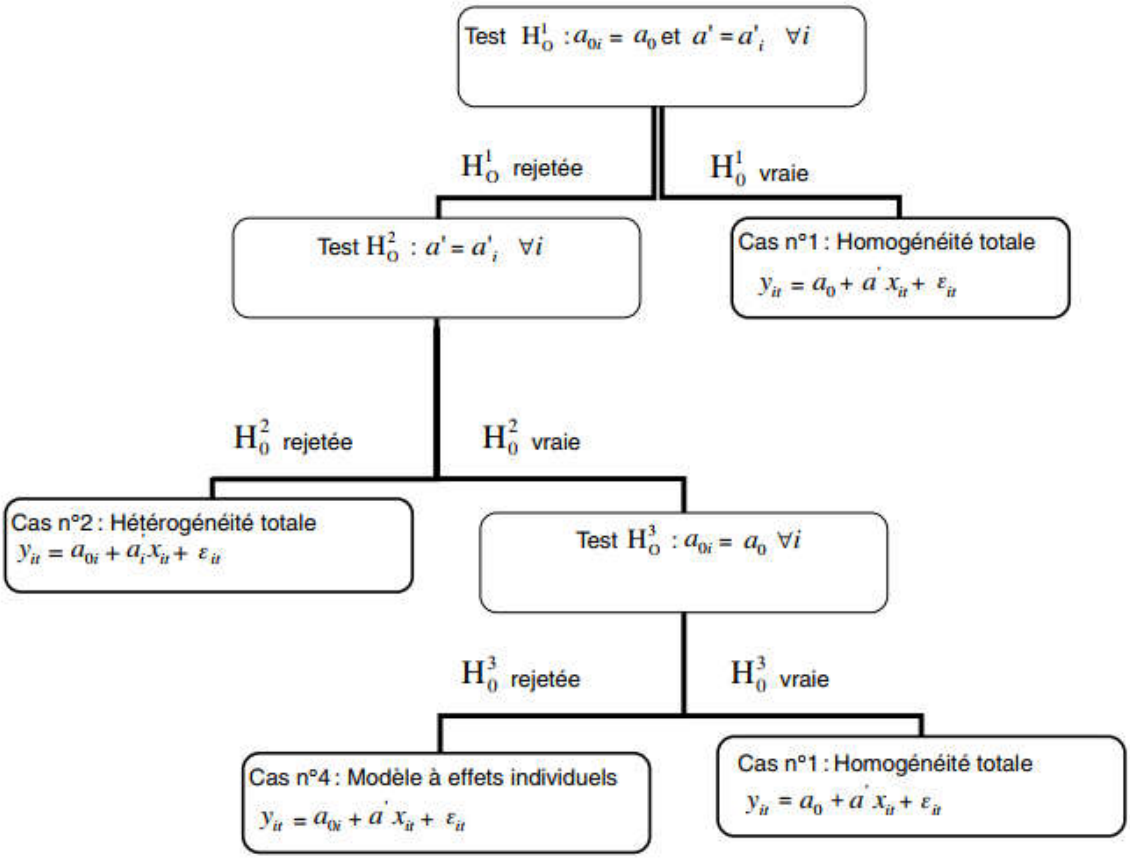

Source: Regis Bourbonais, **Econométrie**, 9éme édition, Dunod, Paris,2015, P 349.

- *الخطوة الأولى*: نختبر الفرضية $H_0^1 : \forall i = \overline{1,N} : \alpha_i = \alpha, \quad \beta_{ki} = \beta_k$

هنا إذا كانت الفرضية H_0 مقبولة نكون أمام حالة نموذج التجانس الكلي (Modèle pooded) أما في حالة العكس فإننا ننتقل إلى الخطوة الثانية.

- *الخطوة الثانية*: نختبر الفرضية $H_0^2 : \forall i = \overline{1,N} : \beta_i = \beta$

إذا كانت الفرضية H_0 مرفوضة نكون أمام حالة عدم التجانس الكلي و الاختيار هو نموذج المعاملات العشوائية (MCA) أو نموذج المعاملات المركبة (MCC)، أما في الحالة العكسية فإننا ننتقل إلى الخطوة التي تليها.

- *الخطوة الثالثة*: نختبر الفرضية $H_0^3 : \forall i = \overline{1,N} : \alpha_i = \alpha$

إذا كانت الفرضية H_0^3 مقبولة نستعمل نموذج التجانس الكلي(Modèle pooled)، أما في حالة رفض الفرضية H_0^3 يكون الاختيار هو نموذج الأثر الفردي و يبقى علينا تحديد نوعية هذا الأثر.

2- اختبار تحديد نوعية الأثر الفردي (اختبار هوسمان)

يهدف هذا الاختبار إلى تحديد نوعية الأثر الفردي في حالة الاختلاف الجوهري بين التأثيرات الثابتة والعشوائية، وتستند فرضية العدم على عدم وجود ذلك الارتباط، وعندها تكون كل من مقدرات التأثيرات الثابتة والعشوائية متسقة ولكن مقدرة التأثيرات العشوائية تكون هي الأكثر كفاءة، وإحصائية هوسمان تعطى العلاقة التالية:

$$H = (\hat{\beta}_{MCG} - \hat{\beta}_W)' \left[\text{var}(\hat{\beta}_{MCG} - \hat{\beta}_W)\right]^{-1} (\beta_{MCG} - \hat{\beta}_W)$$

حيث أن H تتبع توزيع قانون Chi-deux مع درجة حرية K (بشرط أن تكون N كبير نسبياً)،

ففي حالة قبول الفرضية المعدومة أي أن الفرق بين المقدرتين غير معنوي أي عدم وجود ارتباط بين المتغيرات المفسرة و الأثر الفردي يكون الاختيار هو نموذج الأثر العشوائي MEA أما في الحالة العكسية أي الفرق بين المقدرتين معنوي فنكون أمام حالة نموذج الأثر الثابت MEF.

المطلب الثاني: نماذج البيانات الطولية الديناميكية (Les modèles des données de panel dynamiques)

إن السبب الرئيسي لاعتمادنا على نماذج البانيل هو تجاوز مشكل عدم التجانس بين الأفراد،وحتى نحصل على مقدرات غير متحيزة يجب اختيار طريقة التقدير الملائمة لهذا النوع من النماذج، التي يمكن أن تصادفنا خلالها عدة مشاكل، منها مشكل أخطاء القياس وارتباط المتغيرات المستقلة بعامل الخطأ و كذلك المنشأ الداخلي[1]، و يمكننا أن نقترح النموذج الديناميكي من الدرجة الأولى التالي:

$$y_{it} = \alpha y_{it-1} + \sum_{k=1}^{K} \beta_k x_{kit} + u_{it}$$

حيث أن: $u_{it} = v_i + \varepsilon_{it}$

u_{it} يعبر عن الخطأ العشوائي و الذي يضم نوعين من الأخطاء العشوائية $(u_{it} = v_i + \varepsilon_{it})$، الأول v_i و هو عنصر الخطأ بالنسبة للبيانات المقطعية و الذي يقيس الأخطاء فيما بينالأفراد و الثاني ε_{it}

[1] Stephen Bond , Anke Hoeffler and Jonathan Temple, **GMM Estimation of Empirical Growth Models**, University of Oxford, September, 2001,P14.

فهو يتعلق بالمشاهدة في حد ذاتها و الذي نفترضه في هذا الفرع بأنه يحقق الفرضيات التي تم ذكرها في النموذج، وهناك عدة طرق للتقدير نذكر منها :

أولا : طريقة مقدر الفروق الأولى

اقترح (Arellano et Bond-1991) لحل المشاكل القياسية استخدام القيم المبطأة لمستويات المتغيرات المستقلة كمتغيرات مساعدة وفي ظل الافتراضات التالية[1]:

– أن حد الخطأ غير مرتبط تسلسلياً؛

–أن المتغيرات المستقلة تعتبر متغيرات خارجية ولكن بشكل ضعيف.

وتكون المعادلة التقدير بشكل الأتي :

$$y_{it} - y_{it-1} = \alpha(y_{it-1} - y_{it-2}) + \beta(x'_{it} - x'_{it-1}) + (\varepsilon_{it} - \varepsilon_{it-1})$$

ويتضح من المعادلة السابقة أن شروط العزوم يتم تطبيقها على المتغير التابع المبطأ ومجموعة المتغيرات المستقلة.

ثانيا: طريقة مقدر النظام

اقترح (Arellano et Bover-1995) لحل المشاكل طريقة مقدر النظام ، التي تعتمد على استعمال المتغيرات المبطأة كمتغيرات مساعدة لفروق المتغيرات و استعمال فروق المتغيرات المبطأة كمتغيرات مساعدة للمستويات الأصلية للمتغيرات، و تتميز هذه الطريقة بأكثر كفاءة و أحسن من مقدر طريقة الفروق الأولى وذلك بسبب المعلومات المفيدة الناجمة عن شروط العزوم الإضافية. إلا انه يبقي من الضروري التحقق من جودة المقدرات ويكون ذلك بعدم وجود ارتباط ذاتي لأخطأ من الدرجة الثانية.

[1] Carkovic, M. and Levine, R. (2002), "Does Foreign Direct Investment Accelerate Economic Growth?", **University of Minnesota**, pp5-6, (on line), Available on: http://siteresources.worldbank.org/INTFR/Resources/fdi.pdf. consulter le 04/03/2020 10:15

المطلب الثالث: التكامل المشترك للبيانات الطولية

أولا : اختبار استقرارية السلاسل الطولية

تعتبر دراسة السلاسل الزمنية الغير مستقرة مهمة في تطبيق القياس الاقتصادي وذلك باستخدام اختبارات جذر الوحدة وذلك لتجنب مشكلة الانحدار الزائف، و بهذا الغرض فإننا نقترح مجموعة من الاختبارات الإحصائية المهمة.

1- اختبار Levin, Lin et Chu (LLC – 2002)

يعتبر **Levin, Lin et Chu** أول من اقترحا اختبار جذر الوحدة في بانيل في سلسلة الأعمال التي قامو بها (1992، 1993، 2002) وكانت انطلاقاتهم مأخوذة مباشرة من اختبارات جظر الوحدة في السلاسل الزمنية لديكي فولر حيث يكون النموذج على النحو[1]:

$$\Delta X_{it} = \phi\ X_{it-1} + \alpha_i + \gamma_{it} + \tau_i t + \zeta_{it}$$

و يكون هذا الاختبار على أساس الفرضية المعدومة و المتضمنة لعدم استقرار السلسلة X_{it} أي وجود جذر الوحدة.

2- اختبار Im, Pesaran et Shin (IPS– 2003)

بعد الاختبار السابق لـ **Levin, Lin et Chu** جاءت أعمال المشتركة لكل من **Im, Pesaran et Shin** في السنوات (1997، 2002، 2003) لمعالجة فرضية تجانس جذر الوحدة الانحدار الذاتي تحت الفرضية البديلة والتي تقضي بوجود انحدار ذاتي مشترك، ونموذج هذا الاختبار جاء في الشكل التالي[2]:

$$\Delta Y_{it} = \alpha_i + \rho_i Y_{it-1} + \sum_{j=1}^{P} \beta_{it} \Delta Y_{it-J} + \varepsilon_{it}$$

3- اختبار Breitung (t–stat – 2000)

[1] Christophe HURLIN et Valerie MIGNON, Sy**nthèse de tests de racine unitaire sur données de panel**, Université d'Orléans, Janvier 2005, P 02

[2] Ibid, P 15.

إن الدراسات التطبيقية للاختبارين السابقين أثبتت ضعف هذين الاختبارين في حالة إذا كان عدد الأفراد كبير جداً بالنسبة لطول السلسلة، بكل بساطة فان (Breitung-2000) يعتمد على فكرة تقدير بواقي النموذج كالتالي [1]:

$$e_{it}^{*} = \sqrt{\frac{T-t}{(T-t+1}}\left(\widetilde{e}_{it} - \frac{\widetilde{e}_{i,t+1} + \ldots + \widetilde{e}_{i,T}}{T-t}\right)$$

و الفرضية المعدومة لهذا الاختبار تعتمد على عدم استقرار سلسلة البواقي المعدلة و بالتالي استقرار سلسلة الدراسة.

ثانيا: اختبارات التكامل المشترك للبيانات الطولية

1- اختبار التكامل المشترك (Pedroni-2000)

في هذا الاختبار ولدراسة التكامل المشترك للمتغيرين y_{it} و x_{it} اقترح بدروني النموذج التالي:

$$y_{it} = \alpha_i + \sum_{k=1}^{K} \beta_k x_{kit} + u_{it}$$

و على أساس هذا النموذج تكون الفرضية المعدومة لاختبار (Pedroni-2000) تقر بعدم يوجد تكامل مشترك بين السلسلتين y_{it} و x_{it} لكل أفراد العينة، و يقترح (Pedroni-2000) سبعة إحصائيات محسوبة لاختبار إمكانية التكامل المشترك للمتغيرين y_{it} و x_{it} ضمن البيانات الطولية حيث أن هذه الاختبارات مبنية أساسا على طريقة انجل غرانجر خصوصا[2].

2- اختبار التكامل المشترك (Ko -1999)

في اختبار التكامل المشترك (Ko-1999) تنص الفرضية المعدومة على عدم وجود تكامل مشترك بين السلسلتين y_{it} و x_{it}، و على أساس فرضية العدم وعلى حسب (Ko--1999) حتى و إن كانت الفروق الأولى للسلسلتين السابقتين مستقرتين فان مقدرات المربعات الصغرى للبواقي غير مستقرة. و عليه فان هذا الاختبار يؤول إلى اختبار استقرارية بواقي الانحدار السابق و يكون ذلك باستعمال اختبار ديكي فولر (DF)[3].

[1] Badi H.BALTAGI, **Econometric analysis of panel data**, third Edition, John Wiley & Sons, Ltd, Chichester, England, 2005, P244.

[2] Claudio Araujo, **macroéconométrie**, trajectoires et fluctuations de long terme des phénomènes économiques, http://www.cerdi.org/claudio-araujo/perso/,04/03/2020,10:50.

[3] لعقاب محمد، **النمو الاقتصادي و التقارب-دراسة اقتصادية قياسية لآليات تحقيق النمو و إحداث عملية التقارب الاقتصادي في مجموعة من الدول النامية خلال الفترة (1985-2012)**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد و الإحصاء التطبيقي، تخصص طرق كمية، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي، غير منشورة، الجزائر، 2015، ص 144

المبحث الثالث: : دراسة وتحليل نتائج نمذجة بانيل

سنعمل في هذا المبحث على تقدير وتقييم وتحديد طبيعة الأثر لتطبيق سياسة الانفاق العام على معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة والتضخم لعينة من الدول شمال افريقيا ويتم ذلك من خلال ثلاث مطالب.

المطلب الاول: قياس أثر الانفاق العام على معدل النمو الاقتصادي في بعض دول المغرب العربي

أولا : تقديم نموذج الدراسة

1-تحديد عينة الدراسة: في دراستنا لأثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض دول المغرب العربي خلال الفترة 1990 إلى 2017 ، اخترنا ثلاثة دول وهي الجزائر ، المغرب ، تونس وقد كان اختيارنا لهذه الدول متعلق بتوفر البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة والمأخوذة من قاعدة معطيات البنك الدولي .

2-كتابة نموذج الدراسة: لتقدير اثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الدول المذكورة أعلاه قمنا باختيار متغيرات استنادا على بعض الدراسات السابقة وموافقة للنظرية الاقتصادية وقد تم اختيار المتغيرات التالية:

المتغير التابع: وهو لوغاريتم الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويركز له بالرمز LPIBH

المتغير المستقل:

- لوغاريتم النفقات العامة ويرمز لها بـ LG

وعليه يكون النموذج الرياضي للدراسة على الشكل التالي:

$$LPIBH_{it} = c + \alpha_1 LG_{it} + u_{it}$$
$$i = 1, ..., N$$
$$t = 1, ..., T$$

حيث،:

N عدد الدول في الدراسة (3 دول)

T عدد سنوات الدراسة (28 سنة)

u_{it} : يمثل الخطأ العشوائي.

ثانيا: تحديد نوع النموذج الملائم لبيانات عينة الدراسة

نقوم بتقدير المعادلة المذكورة أعلاه بطريقة المربعات الصغرى ولهذا الغرض نستخدم ثلاث نماذج وهي نموذج الانحدار التجميعي ، نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، بحيث يتم تقدير النموذجين الأول والثاني

بطريقة المربعات الصغرى العادية أما النموذج الثالث فيتم تقديره بطريقة المربعات الصغرى المعممة، النتائج مسجلة في الجدول الموالي:

جدول رقم(04-10): نتائج تقدير نماذج بانيل لأثر الانفاق العام على معدل النمو الاقتصادي

المتغيرات	نموذج التجانس الكلي Pooled	نموذج الأثر الثابت MEF	نموذج الأثر العشوائي MEA
LG	0.119 (4.67) ***(0.000)	0.108 (6.80) ***(0.000)	0.108 (6.80) ***(0.000)
الثابت	5.044 (7.869) ***(0.000)	5.315 (13.255) ***(0.000)	5.315 (11.85) ***(0.000)
R^2	0.2107	0.7094	0.3636
F de Fisher Probabilité	21.89 ***0.000	65.10 ***0.000	46.85 ***0.000
DW	0.181	0.326	0.322

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10 والملاحق رقم 01و02و03.

(.) : تمثل الإحصائية المحسوبة لاختبار Student لمقدرات المعالم.

*، **، *** يدل على مستوى المعنوية عند 10%، 5%، 1% على التوالي.

بعد تقدير النماذج الثلاثة للنموذج المدروس سنقوم بتحديد النموذج الملائم:

1- اختبار فيشر للمفاضلة بين نموذج الانحدار المجمع ونموذج الآثار الفردية

بعد تقدير النماذج الثلاثة للنموذج المدروس سنختبر أولا امكانية وجود أثر فردي ضمن بيانات عينة الدراسة، ولهذا الغرض نستخدم اختبار فيشر الذي تكون فيه فرضية الصفرية توافق نموذج التجانس الكلي أي عدم وجود أي أثر للأفراد في العينة المدروسة، وإحصائية هذا اختبار تحسب من القانون الأتي:

$$F = \frac{(R^2_2 - R^2_1)/(N-1)}{(1-R^2_2)/(NT-N-K)}$$

حيث أن:

N: يمثل عدد الأفراد (في حالتنا هذه ثلاثة الدول)

T: طول السلسلة الزمنية (في حالتنا هذه 28 سنة)

K: عدد المتغيرات المستقلة وعددها 1

R^2_1: يمثل معامل التحديد في نموذج التجانس الكلي (R^2_1=0.2107).

R^2_2: يمثل معامل التحديد في نموذج الأثر الثابت(R^2_2=0.7094).

وعند تطبيق هذا الاختبار أعطى لنا قيمة احصائية فيشر المحسوبة $F_C = 68.64$ وهي أكبر من إحصائية فيشر المجدولة $F_{(2,80)} = 3.11$ و عليه نرفض الفرضية المعدومة و بمستوى معنوية 1% و نقول أن هناك أثر فردي ضمن بيانات عينة الدراسة.

2- المفاضلة بين نموذج الأثر الثابت ونموذج الأثر العشوائي (اختبار هوسمان)

بعد إجراء اختبار فيشر سنقوم بتطبيق اختبار هوسمن من أجل اختيار بين نموذج الأثر الثابت أو العشوائي، ونتيجة الاختبار موضحة في الجدول التالي :

جدول رقم(04-11): نتائج اختبار هوسمان

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.106026	1	0.7447

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
LG	0.108674	0.108764	0.000000	0.7447

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة احتمالية اختبار هوسمان 0.74 وهي أكبر من 5% مما يعني قبول فرضية العدم ورفض الفرض البديل أي وجود ارتباط بين الأثر الفردي للمتغيرات المفسرة ، أي أن أسلوب الأثر العشوائي هو المناسب، وبالتالي تصبح مقدرات الآثار العشوائية هي الأنسب والأكثر معنوية.

3- تقييم نموذج الأثر العشوائي:

-التقييم الاقتصادي:

- نلاحظ أن إشارة مقدرة معلمة النفقات العامة موجبة أي أن العلاقة بين النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي طردية وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

- نلاحظ أن معلمة الانفاق العام تساوي 0.108 أي أن زيادة الانفاق العام بـ 1% تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بـ 0.108% وهذا ما لا يتعارض مع النظرية الاقتصادية .

- كما نلاحظ إشارة الحد الثابت موجبة وهي منطقية حيث من المفترض أن يكون مستوى حصة الفرد من الناتج موجب إذا انعدمت المتغيرات المستقلة السابقة.

2-التقييم الإحصائي:

من خلال نتائج اختبارات(Student) للمعنوية الإحصائية لمقدرات معالم النموذج، نلاحظ قبولها إحصائيا عند مستوى المعنوية الإحصائية(5%). كذلك يشير اختبار(Fisher) لمعنوية النموذج الكلية إلى قبول القوة التفسيرية لهذا النموذج(5%). كما أن قيمة معامل التحديد المضاعف قد بلغت(R^2=0.36) وهي قيمة متوسطة، وعلى أساس هذه النتيجة فإن 66% من نصيب الفرد من الدخل الإجمالي يتحدد ضمن المتغيرات المستقلة للنموذج.

كما أن قيمة DW أعطى لنا قيمة 0.32 مما يوحي بوجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى، وأنه لدينا من خلال شكل التوزيع الطبيعي للبواقي أن قيمة الاحتمال المقابل لاختبار Jarque-Bera P=0.04 أقل من القيمة الاحتمالية عند 5%أي أن البواقي لا تتوزع طبيعيا، كما أنه من خلال دالة الارتباط الذاتي للبواقي نلاحظ قيم الارتباط تقع خارج مجال الثقة، وأن قيمة الاحتمال المقابل لاختبار lujing-box تساوي 0.00 وهي أقل من 0.05 ما يؤكد وجود ذاكرة ارتباط ذاتي للبواقي وهذا يعني أنه لما يكون هناك الارتباط الذاتي للبواقي في النموذج هذا يعني أن مقدرات النموذج تحافظ على خاصية عدم التحيز ولكنها تفقد خاصية الأقل تباين وبالتالي فهي ليست الأفضل.

وعليه لا يمكننا قبول هذا النموذج بأي حال من الأحوال وقد يؤول سبب التشوه الحاصل هذا النموذج إلى عدم استقرار السلاسل أو عدم فعالية طريقة المربعات الصغرى في تقدير هذا النموذج، وفيما يلي نعمل على معالجة هذه المشاكل

شكل رقم (04-23): نتائج اختبار Jarque-Bera

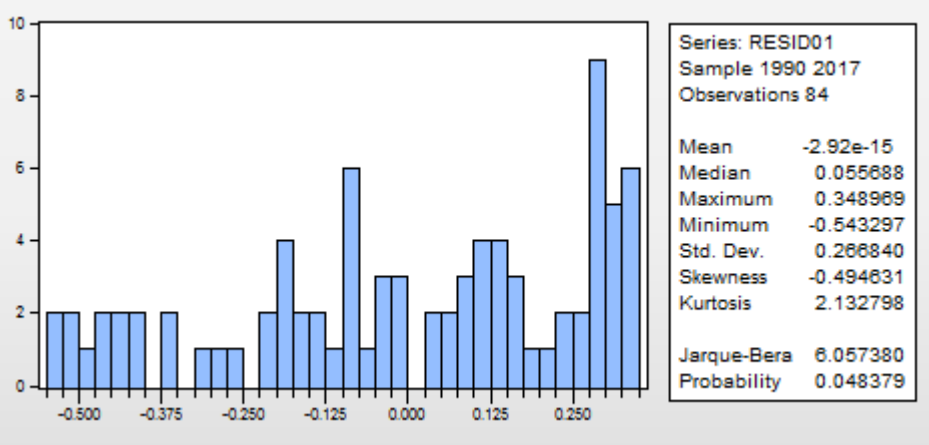

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10.

شكل رقم (04-24): نتائج اختبار lujing-box

Date: 02/28/20 Time: 09:41
Sample: 1990 2017
Included observations: 84

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.933	0.933	75.695	0.000
		2	0.869	-0.004	142.26	0.000
		3	0.800	-0.081	199.29	0.000
		4	0.723	-0.098	246.46	0.000
		5	0.668	0.127	287.27	0.000
		6	0.602	-0.107	320.86	0.000
		7	0.545	0.011	348.72	0.000
		8	0.487	-0.052	371.26	0.000
		9	0.434	0.029	389.39	0.000
		10	0.380	-0.073	403.50	0.000
		11	0.328	-0.005	414.14	0.000
		12	0.282	-0.004	422.15	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10.

ثالثا : تقدير نموذج باستعمال طريقة المتغيرات المساعدة IV

بعد التأكد من أن النموذج الملائم لبيانات الدراسة هو نموذج الأثر العشوائي نقوم بتقدير هذا النموذج بطريقة المتغيرات المساعدة (IV)، وذلك بأخذ فروق متغيرات الدراسة كمتغيرات مساعدة ونتائج التقدير موضحة في الجدول أدناه :

جدول رقم(04-12): نتائج تقدير نموذج الأثر العشوائي باستعمال طريقة المتغيرات المساعدة IV

```
G2SLS random-effects IV regression              Number of obs      =        81
Group variable: A                               Number of groups   =         3

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.1043                                         min =        27
     between = 0.3835                                         avg =      27.0
     overall = 0.1092                                         max =        27

                                                Wald chi2(2)       =     16.42
corr(u_i, X)       = 0 (assumed)                Prob > chi2        =    0.0003
```

LPIBH	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
DLPIBH	-4.598982	10.43888	-0.44	0.660	-25.05882	15.86085
LG	.0971369	.049395	1.97	0.049	.0003244	.1939494
_cons	5.703655	1.414845	4.03	0.000	2.93061	8.4767
sigma_u	0					
sigma_e	.31786232					
rho	0	(fraction of variance due to u_i)				

Instrumented: DLPIBH
Instruments: LG DLG

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA-15

يتضح من الجدول أعلاه أن المتغيرات التفسيرية أبدت قدرة تفسيرية ماعدا متغيرة الفروق الاولى لمتغيرة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فليست لها معنوية إحصائية، كما تؤكد إحصائية Wald أن النموذج مقبول بالكلية كما أن إشارة المقدرات تتوافق مع الطرح النظري ماعدا متغيرة متغيرة الفروق الاولى لمتغيرة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فإشارتها السالبة لا تتوافق مع النظرية الاقتصادية.

رابعا : التقدير باستخدام النموذج الديناميكي (طريقة DYN-GMM)

إن تقدير النموذج أعطى النتائج التالية:

جدول رقم(04-13): نتائج تقدير النموذج بطريقة DYN-GMM

```
Dynamic panel-data estimation                 Number of obs      =        84
Group variable: A                             Number of groups   =         3
Time variable: B
                                              Obs per group:
                                                           min =        28
                                                           avg =        28
                                                           max =        28

Number of instruments =     75                Wald chi2(1)       =    601.57
                                              Prob > chi2        =    0.0000
One-step results
```

LPIBH	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
LG	.0972356	.0039645	24.53	0.000	.0894654	.1050058
_cons	5.602631	.0994889	56.31	0.000	5.407636	5.797626

```
Instruments for differenced equation
        GMM-type: L(2/.).DLPIBH L(2/.).DLG
Instruments for level equation
        Standard: _cons
```

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA-15

من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن كل المتغيرات التفسيرية مقبولة إحصائيا كما أن إشارة المقدرات توافق الطرح النظري ، بالإضافة إلى أن إحصائية Wald تؤكد على أن النموذج مقبول كلية، ومن جانب آخر فإن نتيجة اختبار القيود زائدة التمييز test Sargan أعطى النتائج التالية:

جدول رقم(04-14): اختبار القيود زائدة التمييز test Sargan

```
Sargan test of overidentifying restrictions
        H0: overidentifying restrictions are valid

        chi2(73)     =  1165.366
        Prob > chi2  =    0.0000
```

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA-15

من خلال ملاحظة نتائج الاختبار أعلاه نرفض فرضية العدم أي أن المتغيرات المساعدة المستخدمة في هذه الطريقة مرتبطة مع بواقي النموذج وبالتالي فهذه الطريقة مرفوضة.د

خامسا :تقدير العلاقة طويلة الأجل

من خلال ما سبق نلاحظ وجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء أي عدم صلاحية النموذج ، ولمعالجة ذلك يجب أن نختبر استقرارية متغيرات النموذج فإذا كانت هذه المتغيرات متكاملة عند نفس الدرجة فعندئذ نختبر إمكانية وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات ، وإذا كانت هذه المتغيرات في حالة تكامل مشترك سنقوم بتقدير نموذج تصحيح الخطأ لبيانات البانل الذي يعد أفضل طريقة التقدير علاقة توازنية طويلة الأجل.

1- اختبار استقرارية :

بغرض اختبار استقرارية السلاسل الطولية لمتغيرات النموذج استعملنا مجموعة من الاختبارات والنتائج المحصل عليها موضحة في الجداول التالية:

جدول رقم(04-15): نتائج اختبار استقرارية لسلسلة حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

Panel unit root test: Summary
Series: LPIBH
Date: 02/29/20 Time: 08:38
Sample: 1990 2017
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	0.84165	0.8000	3	78
Breitung t-stat	0.13403	0.5533	3	75
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.44532	0.6720	3	78
ADF - Fisher Chi-square	6.83568	0.3363	3	78
PP - Fisher Chi-square	7.70313	0.2607	3	81

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10.

إن النتائج المسجلة أعلاه لاختبارات جذر الوحدة تؤكد أن متغيرة حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي LPIBH غير مستقرة عند المستوى 5% حيث أن الاحصائيات المحسوبة أقل من الاحصائيات المجدولة وأيضا القيم الاحتمالية أكبر من 0.05.

جدول رقم(04-16): نتائج اختبار استقرارية لسلسلة حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي عند الفرق الأول.

Panel unit root test: Summary
Series: DLPIBH
Date: 02/29/20 Time: 08:40
Sample: 1990 2017
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-0.14739	0.4414	3	75
Breitung t-stat	-1.41608	0.0784	3	72
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.39270	0.0819	3	75
ADF - Fisher Chi-square	11.8354	0.0657	3	75
PP - Fisher Chi-square	55.4152	0.0000	3	78

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10.

إن النتائج المسجلة أعلاه لاختبارات جذر الوحدة تؤكد أن متغيرة حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي عند الفرق الأول DLPIBH مستقرة عند المستوى 5% حيث أن الاحصائيات المحسوبة أكبر من الاحصائيات المجدولة وأيضا القيم الاحتمالية أقل من 0.05.

على أساس النتائج المتحصل عليها فإن المتغيرة LPIBH غير مستقرة في مستواها باستعمال جميع الاختبارات السابقة وبمستوى معنوية 5%، غير أنها استقرت عند الفرق الأول باستعمال أربعة اختبارات إحصائية.

جدول رقم(04-17): نتائج اختبار استقرارية لسلسلة حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي بتأخير سنة.

Panel unit root test: Summary
Series: LPIBH1
Date: 02/29/20 Time: 08:55
Sample: 1990 2017
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	0.32276	0.6266	3	75
Breitung t-stat	-0.28146	0.3892	3	72
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.02597	0.5104	3	75
ADF - Fisher Chi-square	8.16857	0.2260	3	75
PP - Fisher Chi-square	8.18545	0.2248	3	78

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10.

إن النتائج المسجلة أعلاه لاختبارات جذر الوحدة تؤكد أن متغيرة حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي بتأخير سنة $LPIBH_{t-1}$ غير مستقرة عند المستوى 5% حيث أن الاحصائيات المحسوبة أقل من الاحصائيات المجدولة وأيضا القيم الاحتمالية أكبر من 0.05.

جدول رقم(04-18): نتائج اختبار استقرارية لسلسلة حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي بتأخير سنة عند الفرق الأول.

Panel unit root test: Summary
Series: D(LPIBH1)
Date: 02/29/20 Time: 08:55
Sample: 1990 2017
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-0.22911	0.4094	3	72
Breitung t-stat	-1.70183	0.0444	3	69
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.45011	0.0735	3	72
ADF - Fisher Chi-square	11.9948	0.0621	3	72
PP - Fisher Chi-square	59.6565	0.0000	3	75

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10.

إن النتائج المسجلة أعلاه لاختبارات جذر الوحدة تؤكد أن متغيرة حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي بتأخير سنة عند الفرق الأول $DLPIBH_{t-1}$ مستقرة عند المستوى 5% حيث أن الاحصائيات المحسوبة أكبر من الاحصائيات المجدولة وأيضا القيم الاحتمالية أقل من 0.05.

على أساس النتائج المتحصل عليها فإن المتغيرة $LPIBH_{t-1}$ غير مستقرة في مستواها باستعمال جميع الاختبارات السابقة وبمستوى معنوية 5%، غير أنها استقرت عند الفرق الأول باستعمال أربعة اختبارات إحصائية.

جدول رقم(04-19): نتائج اختبار استقرارية لسلسلة الانفاق العام.

Panel unit root test: Summary
Series: LG
Date: 02/29/20 Time: 08:43
Sample: 1990 2017
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-0.55484	0.2895	3	78
Breitung t-stat	1.03647	0.8500	3	75
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.35210	0.6376	3	78
ADF - Fisher Chi-square	4.31061	0.6347	3	78
PP - Fisher Chi-square	7.41099	0.2845	3	81

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10.

إن النتائج المسجلة أعلاه لاختبارات جذر الوحدة تؤكد أن متغيرة الانفاق العام LG غير مستقرة عند المستوى 5% حيث أن الاحصائيات المحسوبة أقل من الاحصائيات المجدولة وأيضا القيم الاحتمالية أكبر من 0.05.

جدول رقم(04-20): نتائج اختبار استقرارية لسلسلة الانفاق العام عند الفرق الأول.

Panel unit root test: Summary
Series: DLG
Date: 02/29/20 Time: 08:44
Sample: 1990 2017
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.75872	0.0393	3	75
Breitung t-stat	-0.50848	0.3056	3	72
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.72363	0.0424	3	75
ADF - Fisher Chi-square	13.5808	0.0347	3	75
PP - Fisher Chi-square	36.5922	0.0000	3	78

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10.

إن النتائج المسجلة أعلاه لاختبارات جذر الوحدة تؤكد أن متغيرة الانفاق العام عند الفرق الأول DLG مستقرة عند المستوى 5% حيث أن الاحصائيات المحسوبة أكبر من الاحصائيات المجدولة وأيضا القيم الاحتمالية أقل من 0.05.

على أساس النتائج المتحصل عليها فإن المتغيرة LG غير مستقرة في مستواها باستعمال جميع الاختبارات السابقة وبمستوى معنوية 5%، غير أنها استقرت عند الفرق الأول باستعمال أربعة اختبارات إحصائية عند مستوى الدلالة 5%.

2- اختبار التكامل المشترك: بما أن المتغيرات lpibh ، lg، $lpibh_{t-1}$ متكاملة من نفس الدرجة فإنه من المناسب البحث عن علاقة طويلة الأجل بين هذه المتغيرات، لكن قبل ذلك يجب اختبار إمكانية تحقق هذه العلاقة وذلك باستعمال اختباري بدروني وكاو للتكامل المشترك .

-اختبار بدروني:

نتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول أدناه:

جدول رقم(04-21): نتائج اختبار بدروني للتكامل المشترك

Pedroni Residual Cointegration Test
Series: LPIBH LPIBH1 LG
Date: 02/29/20 Time: 08:57
Sample: 1990 2017
Included observations: 84
Cross-sections included: 3
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic trend
User-specified lag length: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	2.462505	0.0069	1.788633	0.0368
Panel rho-Statistic	-2.326223	0.0100	-2.092385	0.0182
Panel PP-Statistic	-3.622600	0.0001	-3.429146	0.0003
Panel ADF-Statistic	-1.082405	0.1395	-1.128998	0.1294

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	-1.884463	0.0298
Group PP-Statistic	-4.238945	0.0000
Group ADF-Statistic	-1.358039	0.0872

Cross section specific results

Phillips-Peron results (non-parametric)

Cross ID	AR(1)	Variance	HAC	Bandwidth	Obs
1	0.543	0.000302	0.000302	0.00	26
2	0.098	0.000225	0.000203	2.00	26
3	0.014	0.000343	0.000343	0.00	26

Augmented Dickey-Fuller results (parametric)

Cross ID	AR(1)	Variance	Lag	Max lag	Obs
1	0.685	0.000285	1	--	25
2	-0.057	0.000226	1	--	25
3	0.116	0.000336	1	--	25

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10.

إن نتائج الاختبار في الجدول أعلاه باستثناء اختبار التباين في البعد الداخلي تؤكد على رفض فرضية العدم لهذا الاختبار و المتضمنة لعدم وجود تكامل مشترك و بالتالي تؤكد على أن المتغيرات المستخدمة في النموذج هي في حالة تكامل مشترك و يمكننا تقدير العلاقة طويلة الأجل، و تصبح عندئذٍ العلاقة المقدرة بين السلاسل ذات

التكامل المشترك ضمن النموذج محل الدراسة تمثل علاقة توازن هيكلية على المدى البعيد و ليست انحدار كاذب و يسمى النموذج المقدر بنموذج تصحيح الخطأ(VECM) .

-اختبار كاو:

نتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم(04-22): نتائج اختبار كاو للتكامل المشترك

Kao Residual Cointegration Test
Series: LPIBH LPIBH1 LG
Date: 02/29/20 Time: 09:07
Sample: 1990 2017
Included observations: 84
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic trend
User-specified lag length: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

	t-Statistic	Prob.
ADF	-3.729104	0.0001
Residual variance	0.001098	
HAC variance	0.000427	

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID)
Method: Least Squares
Date: 02/29/20 Time: 09:07
Sample (adjusted): 1993 2017
Included observations: 75 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID(-1)	-0.870299	0.167131	-5.207281	0.0000
D(RESID(-1))	-0.307669	0.103382	-2.976051	0.0040

R-squared	0.692155	Mean dependent var	0.000533
Adjusted R-squared	0.687938	S.D. dependent var	0.042846
S.E. of regression	0.023935	Akaike info criterion	-4.600672
Sum squared resid	0.041819	Schwarz criterion	-4.538872
Log likelihood	174.5252	Hannan-Quinn criter.	-4.575996
Durbin-Watson stat	2.253603		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10.

تؤكد نتيجة اختبار كاو للتكامل المشترك على رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات.

3- تقدير العلاقة طويلة الأجل:

بغرض تقدير العلاقة طويلة الأجل أي نموذج تصحيح الخطأVECM فإننا نستعمل طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا FMOLS و المطورة من طرفPedroni-2000 و تتميز هذه الطريقة بقدرتها على التعامل مع داخلية المتغيرات التفسيرية الارتباط الذاتي للأخطاء و عدم ثبات التباين المحتمل للمعاملات على المدى البعيد، و تمنحنا هذه الطريقة مقدرات غير متحيزة تقريبياً و بأقل تباين و بالتالي فهي متسقة، نتائج هذا التقدير موضح في الجدول التالي:

جدول رقم(04-23): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة FMOLS.

Dependent Variable: LPIBH
Method: Panel Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 02/29/20 Time: 09:16
Sample (adjusted): 1992 2017
Periods included: 26
Cross-sections included: 3
Total panel (balanced) observations: 78
Panel method: Pooled estimation
Cointegrating equation deterministics: C @TREND
First-stage residuals use heterogeneous long-run coefficients
Coefficient covariance computed using default method
Long-run covariance estimates (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIBH1	0.686201	0.052564	13.05449	0.0000
LG	0.009679	0.002624	3.689205	0.0004

R-squared	0.993758	Mean dependent var	8.060032
Adjusted R-squared	0.993134	S.D. dependent var	0.292425
S.E. of regression	0.024231	Sum squared resid	0.041099
Durbin-Watson stat	2.481441	Long-run variance	0.000227

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10.

في الجدول أعلاه نلاحظ أن كل مقدرات المعلمات مقبولة من وجهة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، كما أن إشاراتها تتوافق مع الطرح النظري فهي مقبولة من وجهة اقتصادية، بالإضافة إلى ذلك فان معامل التحديد المعدل قد بلغ القيمة 0.99 مما يعني أن 99% من تباين المتغيرة الداخلية مفسرة على أساس متغيرات النموذج بمعنى آخر أن 99% من حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي مشروحة على أساس الانفاق العام و حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي لفترة تأخر واحدة.

فبالنسبة لمقدرة حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي لفترة تأخر واحدة لاحظنا أن قيمة هذه المقدرة كبيرة (0.68) مما يدل على أن النموذج الديناميكي يناسب وطبيعة البيانات الممثلة للدراسة ،كما تشير مرونة مستوي حصة الفرد من الناتج المحلي للسنة الماضية أن زيادة هذا المتغير بـ 1% يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي للفترة الحالية في المدى الطويل بـ 0.68% وهذا مالا يتعارض والنظرية الاقتصادية لأن النمو الاقتصادي هو ظاهرة تراكمية، أما بالنسبة لمقدرة الانفاق العام فهي موجبة وتساوي 0.0096 أي أن زيادة الانفاق العام بـ 1% تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي في المدى الطويل بـ 0.0096% وهذا ما لا يتعارض مع النظرية الاقتصادية .

المطلب الثاني: تقدير العلاقة بين الانفاق العام و معدل التضخم في بعض دول المغرب العربي

أولا : تقديم نموذج الدراسة

1-تحديد عينة الدراسة: في دراستنا لأثر الانفاق العام على معدل التضخم في الجزائر وبعض دول المغرب العربي خلال الفترة 1990 إلى 2017 ، اخترنا ثلاثة دول وهي الجزائر ، المغرب ، تونس وقد كان اختيارنا لهذه الدول متعلق بتوفر البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة والمأخوذة من قاعدة معطيات البنك الدولي .

2-كتابة نموذج الدراسة: لتقدير اثر الانفاق العام على التضخم في الدول المذكورة أعلاه قمنا باختيار متغيرات استنادا على بعض الدراسات السابقة وموافقة للنظرية الاقتصادية وقد تم اختيار المتغيرات التالية:

المتغير التابع: وهو لوغاريتم معدل التضخم ويركز له بالرمز LINF

المتغير المستقل:

- لوغاريتم النفقات العامة ويرمز لها بـ LG

وعليه يكون النموذج الرياضي للدراسة على الشكل التالي:

$$LINF_{it} = c + \alpha_1 LG_{it} + u_{it}$$
$$i = 1,.....,N$$
$$t = 1,.....,T$$

حيث:

N عدد الدول في الدراسة (3 دول)

T عدد سنوات الدراسة (28 سنة)

u_{it} : يمثل الخطأ العشوائي.

ثانيا: تحديد نوع النموذج الملائم لبيانات عينة الدراسة

نقوم بتقدير المعادلة المذكورة أعلاه بطريقة المربعات الصغرى ولهذا الغرض نستخدم ثلاث نماذج وهي نموذج الانحدار التجميعي ، نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، بحيث يتم تقدير النموذجين الأول والثاني بطريقة المربعات الصغرى العادية أما النموذج الثالث فيتم تقديره بطريقة المربعات الصغرى المعممة، النتائج مسجلة في الجدول الموالي:

جدول رقم(04-24): نتائج تقدير نماذج بانيل لأثر الانفاق العام على معدل التضخم

المتغيرات	نموذج التجانس الكلي Pooled	نموذج الأثر الثابت MEF	نموذج الأثر العشوائي MEA
LG	-0.145 (-1.93) (0.163)	-0.154 (-1.65) (0.102)	-0.154 (-1.65) (0.102)
الثابت	5.004 (1.93) *(0.056)	5.249 (2.23) **(0.028)	5.238 (2.18) **(0.031)
R^2	0.0235	0.2452	0.0325
F de Fisher Probabilité	1.97 0.163	8.66 ***0.000	2.75 0.100
DW	0.675	0.826	0.820

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10 والملاحق رقم 04و05و06.

(.) : تمثل الإحصائية المحسوبة لاختبار Student لمقدرات المعالم.

*، **، *** يدل على مستوى المعنوية عند 10%، 5%، 1% على التوالي.

بعد تقدير النماذج الثلاثة للنموذج المدروس سنقوم بتحديد النموذج الملائم:

1- اختبار فيشر للمفاضلة بين نموذج الانحدار المجمع ونموذج الآثار الفردية

بعد تقدير النماذج الثلاثة للنموذج المدروس سنختبر أولا امكانية وجود أثر فردي ضمن بيانات عينة الدراسة، ولهذا الغرض نستخدم اختبار فيشر الذي تكون فيه فرضية الصفرية توافق نموذج التجانس الكلي أي عدم وجود أي أثر للأفراد في العينة المدروسة، وإحصائية هذا اختبار تحسب من القانون الأتي:

$$F = \frac{(R^2_2 - R^2_1)/(N-1)}{(1-R^2_2)/(NT-N-K)}$$

حيث أن:

N: يمثل عدد الأفراد (في حالتنا هذه ثلاثة الدول)

T: طول السلسلة الزمنية (في حالتنا هذه 28 سنة)

K: عدد المتغيرات المستقلة وعددها 1

R^2_1: يمثل معامل التحديد في نموذج التجانس الكلي (R^2_1=0.0235).

R^2_2: يمثل معامل التحديد في نموذج الأثر الثابت(R^2_2=0.2452).

وعند تطبيق هذا الاختبار أعطى لنا قيمة احصائية فيشر المحسوبة $F_C = 11.74$ وهي أكبر من إحصائية فيشر المجدولة $F_{(2,80)} = 3.11$ و عليه نرفض الفرضية المعدومة و بمستوى معنوية 1% و نقول أن هناك أثر فردي ضمن بيانات عينة الدراسة.

2- المفاضلة بين نموذج الأثر الثابت ونموذج الأثر العشوائي (اختبار هوسمان)

بعد إجراء اختبار فيشر سنقوم بتطبيق اختبار هوسمن من أجل اختيار بين نموذج الأثر الثابت أو العشوائي، ونتيجة الاختبار موضحة في الجدول التالي :

جدول رقم(04-25): نتائج اختبار هوسمان

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.013509	1	0.9075

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
LG	-0.154887	-0.154451	0.000014	0.9075

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة احتمالية اختبار هوسمان 0.90 وهي أكبر من 5% مما يعني قبول فرضية العدم ورفض الفرض البديل أي وجود ارتباط بين الأثر الفردي للمتغيرات المفسرة ، أي أن أسلوب الأثر العشوائي هو المناسب، وبالتالي تصبح مقدرات الآثار العشوائية هي الأنسب والأكثر معنوية.

3- تقييم نموذج الأثر العشوائي:

-التقييم الاقتصادي:

- نلاحظ أن إشارة مقدرة معلمة النفقات العامة سالبة أي أن العلاقة بين النفقات العامة ومعدل التضخم عكسية وهذا ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

- - نلاحظ أن معلمة الانفاق العام تساوي 0.154- أي أن زيادة الانفاق العام بـ 1% تؤدي إلى انخفاض معدل التضخم بـ 0.154% .

- كما نلاحظ إشارة الحد الثابت موجبة وهي منطقية حيث من المفترض أن يكون معدل التضخم موجب إذا انعدمت المتغيرات المستقلة السابقة.

2-التقييم الإحصائي:

من خلال نتائج اختبارات(Student) للمعنوية الإحصائية لمقدرات معالم النموذج، نلاحظ أن معلمة الانفاق العام غير معنوية عند مستوى المعنوية الإحصائية(5%). كذلك يشير اختبار(Fisher) لمعنوية النموذج الكلية إلى قبول القوة التفسيرية لهذا النموذج(10%). كما أن قيمة معامل التحديد المضاعف قد بلغت (R^2=0.032) وهي قيمة ضعيفة، وعلى أساس هذه النتيجة فإن 3.25% من معدل التضخم يتحدد ضمن المتغيرات المستقلة للنموذج.

كما أن قيمة DW أعطى لنا قيمة 0.82 مما يوحي بوجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى، وأنه لدينا من خلال شكل التوزيع الطبيعي للبواقي أن قيمة الاحتمال المقابل لاختبار Jarque-Bera P=0.80 أكبر من القيمة الاحتمالية عند 5%أي أن البواقي تتوزع طبيعيا، كما أنه من خلال دالة الارتباط الذاتي للبواقي نلاحظ قيم الارتباط تقع خارج مجال الثقة، وأن قيمة الاحتمال المقابل لاختبار lujing-box تساوي 0.00 وهي أقل من 0.05 ما يؤكد وجود ذاكرة ارتباط ذاتي للبواقي وهذا يعني أنه لما يكون هناك الارتباط الذاتي للبواقي في النموذج

هذا يعني أن مقدرات النموذج تحافظ على خاصية عدم التحيز ولكنها تفقد خاصية الأقل تباين وبالتالي فهي ليست الأفضل.

وعليه لا يمكننا قبول هذا النموذج بأي حال من الأحوال وقد يؤول سبب التشوه الحاصل هذا النموذج إلى عدم استقرار السلاسل أو عدم فعالية طريقة المربعات الصغرى في تقدير هذا النموذج، وفيما يلي نعمل على معالجة هذه المشاكل

شكل رقم (04-25): نتائج اختبار Jarque-Bera

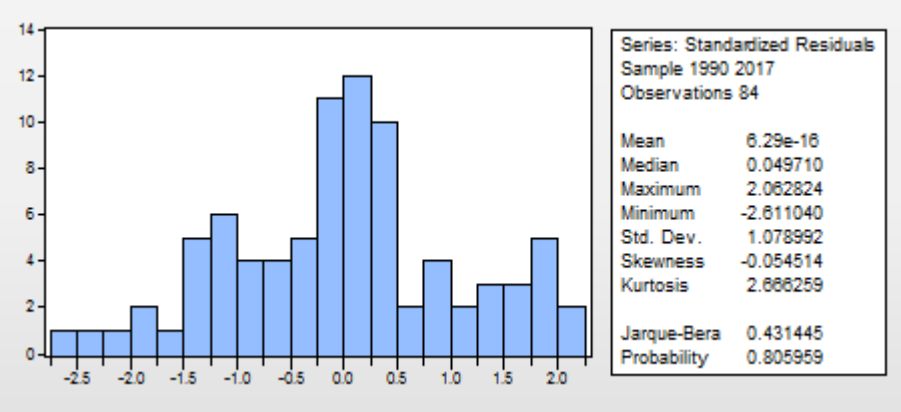

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10.

شكل رقم (04-26): نتائج اختبار lujing-box

Date: 02/29/20 Time: 10:32
Sample: 1990 2017
Included observations: 84

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.664	0.664	38.387	0.000
		2	0.618	0.316	71.990	0.000
		3	0.454	-0.071	90.409	0.000
		4	0.311	-0.147	99.127	0.000
		5	0.219	-0.018	103.51	0.000
		6	0.080	-0.104	104.10	0.000
		7	-0.031	-0.123	104.19	0.000
		8	-0.057	0.068	104.50	0.000
		9	-0.127	-0.021	106.06	0.000
		10	-0.120	0.011	107.48	0.000
		11	-0.045	0.184	107.68	0.000
		12	-0.045	-0.005	107.88	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10.

ثالثا : تقدير نموذج باستعمال طريقة المتغيرات المساعدة IV

بعد التأكد من أن النموذج الملائم لبيانات الدراسة هو نموذج الأثر العشوائي نقوم بتقدير هذا النموذج بطريقة المتغيرات المساعدة (IV)، وذلك بأخذ فروق متغيرات الدراسة كمتغيرات مساعدة ونتائج التقدير موضحة في الجدول أدناه :

جدول رقم(04-26): نتائج تقدير نموذج الأثر العشوائي باستعمال طريقة المتغيرات المساعدة IV

```
G2SLS random-effects IV regression              Number of obs     =        81
Group variable: A                               Number of groups  =         3

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.1533                                         min =        27
     between = 0.5791                                         avg =      27.0
     overall = 0.1268                                         max =        27

                                                Wald chi2(2)      =      0.68
corr(u_i, X)       = 0 (assumed)                Prob > chi2       =    0.7110
```

LINF	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
DLINF	-.9017098	7.955647	-0.11	0.910	-16.49449	14.69107
LG	-.0777972	.4251566	-0.18	0.855	-.9110888	.7554943
_cons	3.228026	11.07536	0.29	0.771	-18.47929	24.93534
sigma_u	0					
sigma_e	.89240815					
rho	0	(fraction of variance due to u_i)				

Instrumented: DLINF
Instruments: LG DLG

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA-15

يتضح من الجدول أعلاه أن جميع المتغيرات التفسيرية ليست لها معنوية إحصائية، كما تؤكد إحصائية Wald أن النموذج غير مقبول بالكلية كما أن إشارة المقدرات لا تتوافق مع الطرح النظري ، وبالتالي نرفض نتائج التقدير هذه الطريقة والبحث عن طريقة بديلة، وبالتالي نعتمد على طرق التقدير الديناميكية والتي توفر لنا اختبارات إحصائية للتأكد من جودة النموذج.

رابعا : التقدير باستخدام النموذج الديناميكي (طريقة DYN-GMM)

إن تقدير النموذج أعطى النتائج التالية:

جدول رقم(04-27): نتائج تقدير النموذج بطريقة DYN-GMM

```
Dynamic panel-data estimation                 Number of obs      =        84
Group variable: A                             Number of groups   =         3
Time variable: B
                                              Obs per group:
                                                           min =        28
                                                           avg =        28
                                                           max =        28

Number of instruments =     75                Wald chi2(1)       =      2.95
                                              Prob > chi2        =    0.0857
One-step results
```

LINF	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
LG	-.1024361	.0596101	-1.72	0.086	-.2192697	.0143975
_cons	3.934858	1.495938	2.63	0.009	1.002873	6.866842

```
Instruments for differenced equation
        GMM-type: L(2/.).DLINF L(2/.).DLG
Instruments for level equation
        Standard: _cons
```

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA-15

من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن كل المتغيرات التفسيرية مقبولة إحصائيا ، بالإضافة إلى أن إحصائية Wald تؤكد على أن النموذج مقبول كلية عند مستوى معنوية 10%، ومن جانب آخر فإن نتيجة اختبار القيود زائدة التمييز test Sargan أعطى النتائج التالية:

جدول رقم(04-28): اختبار القيود زائدة التمييز test Sargan

```
Sargan test of overidentifying restrictions
        H0: overidentifying restrictions are valid

        chi2(73)     =  178.1831
        Prob > chi2  =    0.0000
```

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA-15

من خلال ملاحظة نتائج الاختبار أعلاه نرفض فرضية العدم أي أن المتغيرات المساعدة المستخدمة في هذه الطريقة مرتبطة مع بواقي النموذج وبالتالي فهذه الطريقة مرفوضة.

خامسا :تقدير العلاقة طويلة الأجل

من خلال ما سبق نلاحظ وجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء أي عدم صلاحية النموذج ، ولمعالجة ذلك يجب أن نختبر استقرارية متغيرات النموذج فإذا كانت هذه المتغيرات متكاملة عند نفس الدرجة فعندئذ نختبر إمكانية وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات ، وإذا كانت هذه المتغيرات في حالة تكامل مشترك سنقوم بتقدير نموذج تصحيح الخطأ لبيانات البانل الذي يعد أفضل طريقة التقدير علاقة توازنية طويلة الأجل.

1- اختبار استقرارية :

بغرض اختبار استقرارية السلاسل الطولية لمتغيرات النموذج استعملنا مجموعة من الاختبارات والنتائج المحصل عليها موضحة في الجداول التالية:

جدول رقم(04-29): نتائج اختبار استقرارية لسلسلة معدل التضخم.

Panel unit root test: Summary
Series: LINF
Date: 02/29/20 Time: 10:43
Sample: 1990 2017
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	1.34032	0.9099	3	78
Breitung t-stat	-1.19044	0.1169	3	75
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.71399	0.7624	3	78
ADF - Fisher Chi-square	2.81643	0.8315	3	78
PP - Fisher Chi-square	14.0770	0.0288	3	81

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10.

إن النتائج المسجلة أعلاه لاختبارات جذر الوحدة تؤكد أن متغيرة معدل التضخم LINF غير مستقرة عند المستوى 5% حيث أن الاحصائيات المحسوبة أقل من الاحصائيات المجدولة وأيضا القيم الاحتمالية أكبر من 0.05.

جدول رقم(04-30): نتائج اختبار استقرارية لسلسلة معدل التضخم عند الفرق الأول.

Panel unit root test: Summary
Series: DLINF
Date: 02/29/20 Time: 10:43
Sample: 1990 2017
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-3.82989	0.0001	3	75
Breitung t-stat	-4.19004	0.0000	3	72
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-5.03324	0.0000	3	75
ADF - Fisher Chi-square	32.2032	0.0000	3	75
PP - Fisher Chi-square	317.583	0.0000	3	78

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10.

إن النتائج المسجلة أعلاه لاختبارات جذر الوحدة تؤكد أن متغيرة معدل التضخم عند الفرق الأول DLINF مستقرة عند المستوى 5% حيث أن الاحصائيات المحسوبة أكبر من الاحصائيات المجدولة وأيضا القيم الاحتمالية أقل من 0.05.

على أساس النتائج المتحصل عليها فإن المتغيرة LINF غير مستقرة في مستواها باستعمال أغلب الاختبارات السابقة وبمستوى معنوية 5%، غير أنها استقرت عند الفرق الأول باستعمال جميع اختبارات إحصائية.

2- اختبار التكامل المشترك: بما أن المتغيرات linf ، lg، متكاملة من نفس الدرجة فإنه من المناسب البحث عن علاقة طويلة الأجل بين هذه المتغيرات، لكن قبل ذلك يجب اختبار إمكانية تحقق هذه العلاقة وذلك باستعمال اختباري بدروني وكاو للتكامل المشترك .

-اختبار بدروني:

نتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول أدناه:

جدول رقم(04-31): نتائج اختبار بدروني للتكامل المشترك

Pedroni Residual Cointegration Test
Series: LINF LG
Date: 02/29/20 Time: 10:49
Sample: 1990 2017
Included observations: 84
Cross-sections included: 3
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic trend
User-specified lag length: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	0.834486	0.2020	0.931086	0.1759
Panel rho-Statistic	-1.662898	0.0482	-1.935692	0.0265
Panel PP-Statistic	-1.950218	0.0256	-2.192700	0.0142
Panel ADF-Statistic	-0.393128	0.3471	-0.442958	0.3289

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	-1.556377	0.0598
Group PP-Statistic	-2.267696	0.0117
Group ADF-Statistic	-0.104549	0.4584

Cross section specific results

Phillips-Peron results (non-parametric)

Cross ID	AR(1)	Variance	HAC	Bandwidth	Obs
1	0.630	0.585120	0.478828	1.00	27
2	0.136	0.392962	0.459169	3.00	27
3	0.653	0.586103	0.458960	1.00	27

Augmented Dickey-Fuller results (parametric)

Cross ID	AR(1)	Variance	Lag	Max lag	Obs
1	0.703	0.549334	1	--	26
2	0.422	0.325995	1	--	26
3	0.720	0.534311	1	--	26

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10.

إن نتائج الاختبار في الجدول أعلاه باستثناء اختبارين التباين في البعد الداخلي واختبار في البعد البيني تؤكد على رفض فرضية العدم لهذا الاختبار والمتضمنة لعدم وجود تكامل مشترك و بالتالي تؤكد على أن المتغيرات المستخدمة في النموذج هي في حالة تكامل مشترك و يمكننا تقدير العلاقة طويلة الأجل، و تصبح عندئذٍ العلاقة

المقدرة بين السلاسل ذات التكامل المشترك ضمن النموذج محل الدراسة تمثل علاقة توازن هيكلية على المدى البعيد و ليست انحدار كاذب و يسمى النموذج المقدر بنموذج تصحيح الخطأ(VECM) .

-اختبار كاو:

نتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم(04-32): نتائج اختبار كاو للتكامل المشترك

Kao Residual Cointegration Test
Series: LG LINF
Date: 02/29/20 Time: 10:55
Sample: 1990 2017
Included observations: 84
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic trend
User-specified lag length: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

	t-Statistic	Prob.
ADF	2.135607	0.0164
Residual variance	0.705453	
HAC variance	0.337982	

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID)
Method: Least Squares
Date: 02/29/20 Time: 10:55
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 78 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID(-1)	-0.008059	0.070398	-0.114480	0.9092
D(RESID(-1))	0.021000	0.134982	0.155580	0.8768

R-squared	-0.028135	Mean dependent var	0.088026
Adjusted R-squared	-0.042219	S.D. dependent var	0.524920
S.E. of regression	0.535886	Akaike info criterion	1.616514
Sum squared resid	20.96369	Schwarz criterion	1.678314
Log likelihood	-58.61928	Hannan-Quinn criter.	1.641190
Durbin-Watson stat	2.057228		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10.

تؤكد نتيجة اختبار كاو للتكامل المشترك على رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات.

3- تقدير العلاقة طويلة الأجل:

بغرض تقدير العلاقة طويلة الأجل أي نموذج تصحيح الخطأVECM فإننا نستعمل طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا FMOLS و المطورة من طرفPedroni-2000 و تتميز هذه الطريقة بقدرتها على التعامل مع داخلية المتغيرات التفسيرية الارتباط الذاتي للأخطاء و عدم ثبات التباين المحتمل للمعاملات على المدى البعيد، و تمنحنا هذه الطريقة مقدرات غير متحيزة تقريبياً و بأقل تباين و بالتالي فهي متسقة، نتائج هذا التقدير موضح في الجدول التالي:

جدول رقم(04-33): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة FMOLS.

Dependent Variable: LINF
Method: Panel Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 02/29/20 Time: 11:00
Sample (adjusted): 1991 2017
Periods included: 27
Cross-sections included: 3
Total panel (balanced) observations: 81
Panel method: Pooled estimation
Cointegrating equation deterministics: C @TREND
Coefficient covariance computed using default method
Long-run covariance estimates (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LG	0.361766	0.174482	2.073377	0.0416

R-squared	0.434040	Mean dependent var	1.324203
Adjusted R-squared	0.388152	S.D. dependent var	1.085876
S.E. of regression	0.849380	Sum squared resid	53.38701
Durbin-Watson stat	1.128291	Long-run variance	1.212418

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10.

في الجدول أعلاه نلاحظ أن كل مقدرات المعلمات مقبولة من وجهة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، كما أن إشاراتها تتوافق مع الطرح النظري فهي مقبولة من وجهة اقتصادية، بالإضافة إلى ذلك فان معامل التحديد المعدل قد بلغ القيمة 0.43 مما يعني أن 43% من تباين المتغيرة الداخلية مفسرة على أساس متغيرات النموذج بمعنى آخر أن 43% من معدل التضخم مشروحة على أساس الانفاق العام .

فبالنسبة لمقدرة الانفاق العام فهي موجبة وتساوي 0.361 أي أن زيادة الانفاق العام بـ 1% تؤدي إلى زيادة معدل التضخم في المدى الطويل بـ 0.361% وهذا ما لا يتعارض مع النظرية الاقتصادية حيث أن الإنفاق الحكومي له تأثير مباشر وتأثير غير مباشر: التأثير المباشر يأتي من زيادة الطلب الحكومي المباشر على السلع

والخدمات، التأثير غير المباشر يأتي من جراء اعتماد الأنشطة بعضها على بعض "الحكومة تشتري سلعا وخدمات، وتتعاقد مع مقاولين لتنفيذ مشاريع، وتقديم خدمات صيانة، وتدفع رواتب لموظفيها، وكل هؤلاء يشترون من مزودين آخرين .

المطلب الثالث: أثر الانفاق العام على معدلات البطالة في بعض دول المغرب العربي

أولا : تقديم نموذج الدراسة

1-تحديد عينة الدراسة: في دراستنا لأثر الانفاق العام على معدل البطالة في الجزائر وبعض دول المغرب العربي خلال الفترة 1990 إلى 2017 ، اخترنا ثلاثة دول وهي الجزائر ، المغرب ، تونس وقد كان اختيارنا لهذه الدول متعلق بتوفر البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة والمأخوذة من قاعدة معطيات البنك الدولي .

2-كتابة نموذج الدراسة: لتقدير اثر الانفاق العام على البطالة في الدول المذكورة أعلاه قمنا باختيار متغيرات استنادا على بعض الدراسات السابقة وموافقة للنظرية الاقتصادية وقد تم اختيار المتغيرات التالية:

المتغير التابع: وهو لوغاريتم معدل البطالة ويركز له بالرمز LTCH

المتغير المستقل:

- لوغاريتم النفقات العامة ويرمز لها بـ LG

وعليه يكون النموذج الرياضي للدراسة على الشكل التالي:

$$LTCH_{it} = c + \alpha_1 LG_{it} + u_{it}$$
$$i = 1,.....,N$$
$$t = 1,.....,T$$

حيث:

N عدد الدول في الدراسة (3 دول)

T عدد سنوات الدراسة (28 سنة)

u_{it} : يمثل الخطأ العشوائي.

ثانيا: تحديد نوع النموذج الملائم لبيانات عينة الدراسة

نقوم بتقدير المعادلة المذكورة أعلاه بطريقة المربعات الصغرى ولهذا الغرض نستخدم ثلاث نماذج وهي نموذج الانحدار التجميعي ، نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، بحيث يتم تقدير النموذجين الأول والثاني بطريقة المربعات الصغرى العادية أما النموذج الثالث فيتم تقديره بطريقة المربعات الصغرى المعممة، النتائج مسجلة في الجدول الموالي:

جدول رقم(04–34): نتائج تقدير نماذج بانيل لأثر الانفاق العام على معدل البطالة

المتغيرات	نموذج التجانس الكلي Pooled	نموذج الأثر الثابت MEF	نموذج الأثر العشوائي MEA
LG	-0.041	-0.053	-0.055
	(-1.32)	(-2.106)	(-2.089)
	(0.188)	(0.038) **	(0.039) **
الثابت	3.706	4.066	4.054
	(4.67)	(6.07)	(5.88)
	(0.000)***	(0.000)***	(0.000)***
R^2	0.0209	0.3425	0.3425
F de Fisher	1.75	13.89	4.40
Probabilité	0.188	(0.000)***	(0.038)**
DW	0.092	0.154	0.142

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10 والملاحق رقم 07و08و09.

(.) : تمثل الإحصائية المحسوبة لاختبار Student لمقدرات المعالم.

*، **، *** يدل على مستوى المعنوية عند 10%، 5%، 1% على التوالي.

بعد تقدير النماذج الثلاثة للنموذج المدروس سنقوم بتحديد النموذج الملائم:

1– اختبار فيشر للمفاضلة بين نموذج الانحدار المجمع ونموذج الآثار الفردية

بعد تقدير النماذج الثلاثة للنموذج المدروس سنختبر أولا امكانية وجود أثر فردي ضمن بيانات عينة الدراسة، ولهذا الغرض نستخدم اختبار فيشر الذي تكون فيه فرضية الصفرية توافق نموذج التجانس الكلي أي عدم وجود أي أثر للأفراد في العينة المدروسة، وإحصائية هذا اختبار تحسب من القانون الأتي:

$$F = \frac{(R^2_2 - R^2_1)/(N-1)}{(1-R^2_2)/(NT-N-K)}$$

حيث أن:

N: يمثل عدد الأفراد (في حالتنا هذه ثلاثة الدول)

T: طول السلسلة الزمنية (في حالتنا هذه 28 سنة)

K: عدد المتغيرات المستقلة وعددها 1

R^2_1: يمثل معامل التحديد في نموذج التجانس الكلي (R^2_1=0.0209).

R^2_2: يمثل معامل التحديد في نموذج الأثر الثابت(R^2_2=0.3425).

وعند تطبيق هذا الاختبار أعطى لنا قيمة احصائية فيشر المحسوبة $F_C = 19.56$ وهي أكبر من إحصائية فيشر المجدولة $F_{(2,80)} = 3.11$ و عليه نرفض الفرضية المعدومة و بمستوى معنوية 1% و نقول أن هناك أثر فردي ضمن بيانات عينة الدراسة.

2- المفاضلة بين نموذج الأثر الثابت ونموذج الأثر العشوائي (اختبار هوسمان)

بعد إجراء اختبار فيشر سنقوم بتطبيق اختبار هوسمن من أجل اختيار بين نموذج الأثر الثابت أو العشوائي، ونتيجة الاختبار موضحة في الجدول التالي :

جدول رقم(04-35): نتائج اختبار هوسمان

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.268099	1	0.6046

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
LG	-0.056187	-0.055708	0.000001	0.6046

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة احتمالية اختبار هوسمان 0.60 وهي أكبر من 5% مما يعني قبول فرضية العدم ورفض الفرض البديل أي وجود ارتباط بين الأثر الفردي للمتغيرات المفسرة ، أي أن أسلوب الأثر العشوائي هو المناسب، وبالتالي تصبح مقدرات الآثار العشوائية هي الأنسب والأكثر معنوية.

3- تقييم نموذج الأثر العشوائي:

-التقييم الاقتصادي:

- نلاحظ أن إشارة مقدرة معلمة النفقات العامة سالبة أي أن العلاقة بين النفقات العامة ومعدل البطالة عكسية وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

- - نلاحظ أن معلمة الانفاق العام تساوي 0.055- أي أن زيادة الانفاق العام بـ 1% تؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بـ 0.055% .

- كما نلاحظ إشارة الحد الثابت موجبة وهي منطقية حيث من المفترض أن يكون معدل البطالة موجب إذا انعدمت المتغيرات المستقلة السابقة.

2-التقييم الإحصائي:

من خلال نتائج اختبارات(Student) للمعنوية الإحصائية لمقدرات معالم النموذج، نلاحظ قبولها إحصائيا عند مستوى المعنوية الإحصائية(5%). كذلك يشير اختبار(Fisher) لمعنوية النموذج الكلية إلى قبول القوة التفسيرية لهذا النموذج(5%). كما أن قيمة معامل التحديد المضاعف قد بلغت(R^2=0.0509) وهي قيمة ضعيفة، وعلى أساس هذه النتيجة فإن 5.09% من معدل البطالة يتحدد ضمن المتغيرات المستقلة للنموذج.

كما أن قيمة DW أعطى لنا قيمة 0.14 مما يوحي بوجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى، وأنه لدينا من خلال شكل التوزيع الطبيعي للبواقي أن قيمة الاحتمال المقابل لاختبار Jarque-Bera P=0.01 أقل من القيمة الاحتمالية عند 5%أي أن البواقي لا تتوزع طبيعيا، كما أنه من خلال دالة الارتباط الذاتي للبواقي نلاحظ قيم الارتباط تقع خارج مجال الثقة، وأن قيمة الاحتمال المقابل لاختبار lujing-box تساوي 0.00 وهي أقل من 0.05 ما يؤكد وجود ذاكرة ارتباط ذاتي للبواقي وهذا يعني أنه لما يكون هناك الارتباط الذاتي للبواقي في النموذج هذا يعني أن مقدرات النموذج تحافظ على خاصية عدم التحيز ولكنها تفقد خاصية الأقل تباين وبالتالي فهي ليست الأفضل.

وعليه لا يمكننا قبول هذا النموذج بأي حال من الأحوال وقد يؤول سبب التشوه الحاصل هذا النموذج إلى عدم استقرار السلاسل أو عدم فعالية طريقة المربعات الصغرى في تقدير هذا النموذج، وفيما يلي نعمل على معالجة هذه المشاكل.

شكل رقم (04-27): نتائج اختبار Jarque-Bera

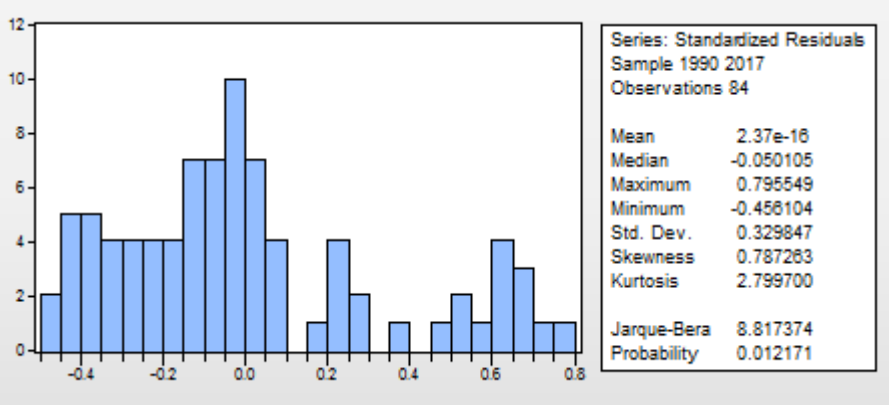

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10.

شكل رقم (04-28): نتائج اختبار lujing-box

Date: 02/29/20 Time: 11:17
Sample: 1990 2017
Included observations: 84

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.936	0.936	76.300	0.000
		2	0.877	-0.001	143.99	0.000
		3	0.800	-0.166	201.10	0.000
		4	0.708	-0.187	246.30	0.000
		5	0.613	-0.066	280.70	0.000
		6	0.496	-0.231	303.46	0.000
		7	0.389	0.005	317.62	0.000
		8	0.293	0.073	325.77	0.000
		9	0.192	-0.076	329.32	0.000
		10	0.105	-0.012	330.39	0.000
		11	0.023	-0.010	330.44	0.000
		12	-0.043	0.027	330.62	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10.

ثالثا : تقدير نموذج باستعمال طريقة المتغيرات المساعدة IV

بعد التأكد من أن النموذج الملائم لبيانات الدراسة هو نموذج الأثر العشوائي نقوم بتقدير هذا النموذج بطريقة المتغيرات المساعدة (IV)، وذلك بأخذ فروق متغيرات الدراسة كمتغيرات مساعدة ونتائج التقدير موضحة في الجدول أدناه :

جدول رقم(04-36): نتائج تقدير نموذج الأثر العشوائي باستعمال طريقة المتغيرات المساعدة IV

```
G2SLS random-effects IV regression              Number of obs      =        81
Group variable: A                               Number of groups   =         3

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.0186                                         min =        27
     between = 0.0241                                         avg =      27.0
     overall = 0.0112                                         max =        27

                                                Wald chi2(2)       =      0.69
corr(u_i, X)       = 0 (assumed)                Prob > chi2        =    0.7081
```

LTCH	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
DLTCH	-4.758975	13.29082	-0.36	0.720	-30.80849	21.29054
LG	-.0511461	.0615771	-0.83	0.406	-.171835	.0695428
_cons	3.870495	1.473477	2.63	0.009	.9825331	6.758457
sigma_u	0					
sigma_e	.44951393					
rho	0	(fraction of variance due to u_i)				

Instrumented: DLTCH
Instruments: LG DLG

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA-15

يتضح من الجدول أعلاه أن جميع المتغيرات التفسيرية ليست لها معنوية إحصائية، كما تؤكد إحصائية Wald أن النموذج غير مقبول بالكلية كما أن إشارة المقدرات تتوافق مع الطرح النظري ، وبالتالي نرفض نتائج التقدير هذه الطريقة والبحث عن طريقة بديلة، وبالتالي نعتمد على طرق التقدير الديناميكية والتي توفر لنا اختبارات إحصائية للتأكد من جودة النموذج.

رابعا : التقدير باستخدام النموذج الديناميكي (طريقة DYN-GMM)

إن تقدير النموذج أعطى النتائج التالية:

جدول رقم(04-37): نتائج تقدير النموذج بطريقة DYN-GMM

```
Dynamic panel-data estimation                 Number of obs      =        84
Group variable: A                             Number of groups   =         3
Time variable: B
                                              Obs per group:
                                                           min =        28
                                                           avg =        28
                                                           max =        28

Number of instruments =     75                Wald chi2(1)       =      2.12
                                              Prob > chi2        =    0.1451
One-step results
```

LINF	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
LG	-.0872655	.0598889	-1.46	0.145	-.2046456	.0301147
_cons	3.554513	1.502921	2.37	0.018	.6088428	6.500184

```
Instruments for differenced equation
        GMM-type: L(2/.).DLTCH L(2/.).DLG
Instruments for level equation
        Standard: _cons
```

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA-15

من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن معلمة متغيرة الانفاق العام غير مقبولة إحصائيا ، بالإضافة إلى أن إحصائية Wald تؤكد على أن النموذج غير مقبول كلية عند مستوى معنوية 10%، ومن جانب آخر فإن نتيجة اختبار القيود زائدة التمييز test Sargan أعطى النتائج التالية:

جدول رقم(04-38): اختبار القيود زائدة التمييز test Sargan

```
Sargan test of overidentifying restrictions
        H0: overidentifying restrictions are valid

        chi2(73)     =  173.9269
        Prob > chi2  =    0.0000
```

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA-15

من خلال ملاحظة نتائج الاختبار أعلاه نرفض فرضية العدم أي أن المتغيرات المساعدة المستخدمة في هذه الطريقة مرتبطة مع بواقي النموذج وبالتالي فهذه الطريقة مرفوضة.

خامسا :تقدير العلاقة طويلة الأجل

من خلال ما سبق نلاحظ وجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء أي عدم صلاحية النموذج ، ولمعالجة ذلك يجب أن نختبر استقرارية متغيرات النموذج فإذا كانت هذه المتغيرات متكاملة عند نفس الدرجة فعندئذ نختبر إمكانية وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات ، وإذا كانت هذه المتغيرات في حالة تكامل مشترك سنقوم بتقدير نموذج تصحيح الخطأ لبيانات البانل الذي يعد أفضل طريقة التقدير علاقة توازنية طويلة الأجل.

1- اختبار استقرارية :

بغرض اختبار استقرارية السلاسل الطولية لمتغيرات النموذج استعملنا مجموعة من الاختبارات والنتائج المحصل عليها موضحة في الجداول التالية:

جدول رقم(04-39): نتائج اختبار استقرارية لسلسلة معدل البطالة.

Panel unit root test: Summary
Series: LTCH
Date: 02/29/20 Time: 11:22
Sample: 1990 2017
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	0.40521	0.6573	3	78
Breitung t-stat	-0.30577	0.3799	3	75
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.29202	0.6149	3	78
ADF - Fisher Chi-square	3.56034	0.7359	3	78
PP - Fisher Chi-square	2.62461	0.8543	3	81

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10.

إن النتائج المسجلة أعلاه لاختبارات جذر الوحدة تؤكد أن متغيرة معدل البطالة LTCH غير مستقرة عند المستوى 5% حيث أن الاحصائيات المحسوبة أقل من الاحصائيات المجدولة وأيضا القيم الاحتمالية أكبر من 0.05.

جدول رقم(04-40): نتائج اختبار استقرارية لسلسلة معدل البطالة عند الفرق الأول.

Panel unit root test: Summary
Series: DLTCH
Date: 02/29/20 Time: 11:23
Sample: 1990 2017
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-0.53273	0.2971	3	75
Breitung t-stat	-3.08189	0.0010	3	72
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.36724	0.0858	3	75
ADF - Fisher Chi-square	10.4172	0.1081	3	75
PP - Fisher Chi-square	35.3212	0.0000	3	78

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10.

إن النتائج المسجلة أعلاه لاختبارات جذر الوحدة تؤكد أن متغيرة معدل البطالة عند الفرق الأول DLTCH مستقرة عند المستوى 5% حيث أن الاحصائيات المحسوبة أكبر من الاحصائيات المجدولة وأيضا القيم الاحتمالية أقل من 0.05.

على أساس النتائج المتحصل عليها فإن المتغيرة LTCH غير مستقرة في مستواها باستعمال جميع الاختبارات السابقة وبمستوى معنوية 5%، غير أنها استقرت عند الفرق الأول باستعمال أغلب اختبارات إحصائية.

2- اختبار التكامل المشترك: بما أن المتغيرات ltch ، lg، متكاملة من نفس الدرجة فإنه من المناسب البحث عن علاقة طويلة الأجل بين هذه المتغيرات، لكن قبل ذلك يجب اختبار إمكانية تحقق هذه العلاقة وذلك باستعمال اختباري بدروني وكاو للتكامل المشترك .

-اختبار بدروني:

نتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول أدناه:

جدول رقم(04-41): نتائج اختبار بدروني للتكامل المشترك

Pedroni Residual Cointegration Test
Series: LTCH LG
Date: 02/29/20 Time: 11:24
Sample: 1990 2017
Included observations: 84
Cross-sections included: 3
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic trend
User-specified lag length: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	1.421722	0.0776	1.196673	0.1157
Panel rho-Statistic	-0.598421	0.2748	-0.647422	0.2587
Panel PP-Statistic	-0.415108	0.3390	-0.577448	0.2818
Panel ADF-Statistic	-0.401973	0.3439	-0.427888	0.3344

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	0.260075	0.6026
Group PP-Statistic	-0.047718	0.4810
Group ADF-Statistic	0.112825	0.5449

Cross section specific results

Phillips-Peron results (non-parametric)

Cross ID	AR(1)	Variance	HAC	Bandwidth	Obs
1	0.757	0.013733	0.014847	2.00	27
2	0.744	0.001696	0.001770	2.00	27
3	0.690	0.004839	0.005388	1.00	27

Augmented Dickey-Fuller results (parametric)

Cross ID	AR(1)	Variance	Lag	Max lag	Obs
1	0.732	0.012655	1	--	26
2	0.753	0.001691	1	--	26
3	0.643	0.004890	1	--	26

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10.

إن نتائج الاختبار في الجدول أعلاه تؤكد على قبول فرضية العدم لهذا الاختبار والمتضمنة لعدم وجود تكامل مشترك و بالتالي تؤكد على أن المتغيرات المستخدمة في النموذج ليست في حالة تكامل مشترك و لا يمكننا تقدير العلاقة طويلة الأجل و النموذج المقدر بنموذج تصحيح الخطأ(VECM) .

-اختبار كاو:

نتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم(04-42): نتائج اختبار كاو للتكامل المشترك

Kao Residual Cointegration Test
Series: LTCH LG
Date: 02/29/20 Time: 11:25
Sample: 1990 2017
Included observations: 84
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic trend
User-specified lag length: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

	t-Statistic	Prob.
ADF	1.060801	0.1444
Residual variance	0.007631	
HAC variance	0.008272	

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID)
Method: Least Squares
Date: 02/29/20 Time: 11:25
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 78 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID(-1)	-0.041241	0.038797	-1.062979	0.2912
D(RESID(-1))	0.042165	0.117417	0.359108	0.7205

R-squared	0.011146	Mean dependent var	-0.005475
Adjusted R-squared	-0.001865	S.D. dependent var	0.090228
S.E. of regression	0.090312	Akaike info criterion	-1.945787
Sum squared resid	0.619875	Schwarz criterion	-1.885359
Log likelihood	77.88570	Hannan-Quinn criter.	-1.921597
Durbin-Watson stat	1.898677		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10.

تؤكد نتيجة اختبار كاو للتكامل المشترك على قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل الذي ينص على وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات.

وبالتالي لا يوجد أثر للإنفاق العام على معدل البطالة لا في المدى القصير ولا في مدى البعيد في الجزائر مقارنة مع بعض دول المغرب العربي الكبير خلال فترة الدراسة.

المطلب الرابع : دراسة العلاقة في المدى القصير

بغرض دراسة العلاقة قصيرة الأجل نستخدم اختبار السببية ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم(04-43): نتائج اختبار السببية بين الانفاق العام ومؤشرات الاقتصادية الكلية.

الفرضيات	Z-Statistic	Prop	الملاحظة
DLPIBH لا يسبب DLG	3.64310	0.0003	وجود علاقة سببية من معدل النمو اتجاه الانفاق العام.
DLG لا يسبب DLPIBH	-0.56411	0.5727	
DLINF لا يسبب DLG	-0.46461	0.6422	عدم وجود علاقة سببية بين الانفاق العام ومعدل التضخم.
DLG لا يسبب DLINF	-0.93003	0.3524	
DLTCH لا يسبب DLG	1.24564	0.2129	عدم وجود علاقة سببية بين الانفاق العام ومعدل البطالة.
DLG لا يسبب DLTCH	-0.35525	0.7224	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10 والملحق رقم 10.

بناءا على نتائج الجدول أعلاه نستنتج:

-رفض فرضية العدم(معدل النمو الاقتصادي لا يسبب الانفاق العام) وهذا عند مستوى معنوية 5% وعليه معدل النمو الاقتصادي يسبب الانفاق العام، والعكس غير صحيح حيث أننا قبلنا فرضية العدم(الانفاق العام لا يسبب معدل النمو الاقتصادي) وبالتالي توجد سببية من معدل النمو اتجاه الانفاق العام..

-قبول فرضية العدم(معدل التضخم لا يسبب الانفاق العام) وهذا عند مستوى معنوية 5% وعليه معدل التضخم لا يسبب الانفاق العام والعكس صحيح، حيث أننا قبلنا فرضية العدم(الانفاق العام لا يسبب معدل التضخم) وبالتالي لا توجد سببية في اتجاهين.

-قبول فرضية العدم(معدل البطالة لا يسبب الانفاق العام) وهذا عند مستوى معنوية 5% وعليه معدل البطالة لا يسبب الانفاق العام والعكس صحيح، حيث أننا قبلنا فرضية العدم(الانفاق العام لا يسبب معدل البطالة) وبالتالي لا توجد سببية في اتجاهين.

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل تم دراسة تأثير الانفاق العام على مؤشرات الاقتصادية الكلية والمتمثلة في التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي على عينة من الدول تتكون ثلاثة دول من المغرب العربي الكبير وهي الجزائر والمغرب وتونس، حيث استخدمنا في المبحث الأول تقنيات التحليل الإحصائي و المتمثلة في التحليل بالمركبات الأساسية وأكدت نتائج تحليل مصفوفة الارتباط وجود ارتباط قوي بين الانفاق العام من جهة ومعدل البطالة والنمو الاقتصادي من جهة أخرى وارتباط ضعيف بين الانفاق العام ومعدل التضخم في كل من الجزائر والمغرب، وعلى عكس تونس فكان ارتباط ضعيف بين متغيرات الدراسة.

أما في دراسة البيانات الطولية فقمنا بتقدير ثلاث نماذج لتبيان أثر الانفاق العام على مؤشرات الاقتصادية الكلية كل نموذج يحوي على علاقة بين الانفاق العام ومؤشر من المؤشرات، وتوصلنا إلى أن النموذج المناسب لبيانات عينة الدراسة في جميع النماذج هو نموذج الأثر الفردي العشوائي و هذا بعد سلسلة من الاختبارات الإحصائية، غير أن تقدير هذا النموذج بطريقة المربعات الصغرى المعممة أعطى نتائج مقبولة من وجهة اقتصادية، أما إحصائيا فكان هناك ارتباط ذاتي للأخطاء، و هذه النتيجة غير مقبولة أدت بنا إلى تغيير طريقة التقدير و الاعتماد على طرق التقدير باستعمال طريقة المتغيرات المساعدة وطريقة DYN-GMM لكن النتائج المتحصل عليها غير مقبولة إحصائيا وذلك باستعمال اختبار القيود زائدة التمييز (Test de Sargan) فهي تؤكد عدم صلاحية المتغيرات المساعدة، واتجهنا إلى دراسة العلاقة في المدى الطويل و بينت نتائج التقدير أن مقدرة الإنفاق الحكومي مقبولة إحصائيا وإشارتها تتوافق أيضا مع النظرية الاقتصادية وأن لها تأثير ايجابي على حصة الفرد من إجمالي الناتج وعلى معدل التضخم في الأجل الطويل.

الخاتمـــة

صفوة القول، ومن خلال ما سبق التطرق إليه فإن سياسة الإنفاق الاقتصادي ما تزال تعتبر من المشاكل الأساسية، التي ما زالت تعاني منها الكثير من الدول على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، آخذة بذلك حيزا كبيرا من أفكار واهتمامات وجهود الاقتصاديين وحتى السياسيين لمعالجتها. وعليه فالكثير من الحكومات تلجأ للنفقات العامة باعتبارها أداة هامة تستخدمها من أجل تحقيق الدور المنوط لها في مختلف المجالات، وفي رسم وتطبيق سياساتها الاقتصادية، هذه السياسية التي لها آثارا مهمة على الاقتصاديات الوطنية، والتي تختلف آثارها حسب طبيعة هذه السياسة المطبقة، بالإضافة إلى البيئة الاقتصادية التي يتم فيها تطبيق هذه السياسة، وتعتبر الجزائر من بين الدول التي سعت جاهدة إلى التأثير في المؤشرات الاقتصادية الكلية كالنمو الاقتصادي والتضخم والبطالة وفق مرحلتين فخلال تسعينات القرن الماضي وندرة الجباية العامة لجأت الجزائر إلى المؤسسات الدولية المانحة خاصة صندوق النقد الدولي شهدت خلالها الجزائر مرحلة التحول والانتقال إلى اقتصاد السوق ما بين 1989 – 2000 بانتهاج سياسة إصلاحية جديدة برعاية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بتطبيق برامج الاستقرار الاقتصادي، وبرامج التعديل الهيكلي ثم مرحلة جديدة وذلك تحسن الإيرادات الجبائية بداية من سنة 2001 إلى غاية 2014، حيث ضخت الجزائر أكثر من 1000 مليار دولار من خلال مجموعة من البرامج الاقتصادية ووفق سياسة اتفاقية ومن منظور كينزي وقد ترجمت هذه السياسة الانفاقية في مجموعة من البرامج الاقتصادية كان أولها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو، وأخيرا البرنامج التكميلي لدعم النمو، وبعد الأزمة النفطية، وبعد انهيار أسعار البترول سنة 2014 سعت الجزائر إلى تغيير سياستها الانفاقية وانتهاج سياسة إنفاقية جديدة عرفت بنموذج النمو الاقتصادي في عام 2017.

وقد سعت الدراسة إلى إبراز أثر سياسة الإنفاق العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والمتمثلة في النمو الاقتصادي، والبطالة، والتضخم في الجزائر ومقارنتها مع بعض دول المغرب العربي كتونس والمغرب وذلك من خلال تبيان مختلف المفاهيم المتعلقة بالنفقات العامة والعوامل المحددة للنمو الاقتصادي بالإضافة إلى قياس النمو الاقتصادي وذلك، ودارسة البطالة وأنواعها ومختلف أثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى النفسية وتوضيح أشكال التضخم وكيفية قياسه مؤشراته وأثاره الاقتصادية والاجتماعية. وقد تم خلالها طرح النموذج القياسي المتبع في دراستنا لأثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، البطالة والتضخم في الجزائر مقارنة مع تونس والمغرب خلال الفترة 1990-2017. باستعمال طريقة التحليل بالمركبات الأساسية، وتقدير العلاقة بين الإنفاق العام ومعدل التضخم والبطالة في بعض دول المغرب العربي، واختبارها من الناحية الإحصائية، الاقتصادية.

النتائـج:

- ✓ تشغل السياسات الاقتصادية بجميع أنواعها حيزا هاما في الفكر الاقتصادي المعاصر، باعتبارها تمثل الوسيلة الناجعة لمتابعة اقتصاد البلد وذلك لتصحيح أوضاعه أو الاكتفاء بتدعيمه.
- ✓ تعتبر مؤشرات الاقتصادية الكلية والمتمثلة في البطالة والنمو الاقتصادي والتضخم من الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية الكلية لنيكولاس كالدور، وهي العصب المركزي للبنية الاقتصادية حيث أن النمو الاقتصادي يعبر عن قوة الدولة ومدى رفاهيتها، ومعدل البطالة يعكس الوجه الحقيقي للحالة الاجتماعية ومدى التحكم قي توفير فرص العمل، وأم التضخم فهو دليل على قيمة العملة والقوة الشرائية التي تكون بحوزة الأعوان الاقتصاديين.
- ✓ تعد السياسة المالية أداة مهمة من أدوات السياسة الاقتصادية نظرا لقدرتها الكبيرة في تأثير على النشاط الاقتصادي حيث يمكن من خلال آلياتها تفادي العديد من الصدمات.
- ✓ إن التحكم في الإنفاق العام في الجزائر أو غيرها من الدول المدروسة لا يخضع لنظرية أو إستراتيجية بذاتها وإنما يرتبط بجميع الظروف التي تحيط بالتنمية وحجم الموارد الاستثمارية المتاحة لها وحالة القطاعات الرئيسية وتركيزها على الأنشطة والصناعات الرائدة بما يضمن استغلالها بكفاءة عالية وفي حدود الإمكانيات المتاحة.
- ✓ مرت سياسة الانفاق العام بعدة مراحل إذ كانت هذه المراحل متماشية مع القدر الذي يمكن أن تؤثر فيه الدولة في حياة الشعوب، باعتبارها أداة هامة بيد الدولة، فبعد أن كانت بعيدة كل البعد عن النشاط الاقتصادي متخذة بذلك مبدأ الحياد نظرا للأفكار السائدة آنذاك، أصبحت تدريجيا تظهر للعيان حتى صارت الدول لا تستطيع الاستغناء عنها لا وبل تعتبرها الحل الأمثل الأكثر فاعلية لتحقيق التطور على كافة الأصعدة.
- ✓ تنقسم النفقات العامة حسب المشرع الجزائري إلى قسمين: نفقات التسيير وهي نفقات الخاصة لسير النشاط العادي والطبيعي للدولة والتي تسمح بالإدارة نشاطات الدولة والتي تميزت الارتفاع خلال فترة الدراسة، ونفقات التجهيز المخصصة لتجهيز القطاعات الاقتصادية للدولة ويعتبر قطاع البناء والأشغال العمومية أهم عنصر فيها.
- ✓ عرفت الجزائر عدة تحولات اقتصادية كبرى خاصة في نهاية الثمانينيات بعد الأزمة النفطية التي شهدها العالم سنة 1987، إذ أصبح لزاما على السلطة الجزائرية إجراء تغيير جذري لتوجهها الاقتصادي من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق، حيث بدأت في سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية من خلال اللجوء إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ليتم بعد ذلك الانطلاق في تطبيق الاتفاقيات والتي تمثلت في: برنامج الاستعداد الائتماني الأول 1989؛ برنامج الاستعداد الائتماني الثاني1991؛ برنامج التثبيت الهيكلي1994؛ برنامج التعديل الهيكلي 1995.

✓ مع بداية الألفية الجديدة وفي ظل الراحة المالية التي تمتع بها الاقتصاد الوطني جراء التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط، جاءت وبعد مرور سنتين من انتهاء برامج الإصلاحات الهيكلية، مجموعة برامج وهي : برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي رصد له حوالي 525 مليار دينار جزائري، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي تم رصد 4202 مليار دينار لتطبيقه وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي الذي خصص له غلاف مالي قدره 21214 مليار دينار جزائري.

✓ تميزت السياسة الاتفاقية في الجزائر بنمو النفقات العامة وارتفاع معدلاتها خلال فترة الدراسة سواء نفقات التجهيز أو نفقات التسيير، حيث انتقلت من 136.5 مليار دج سنة 1990 إلى 6662.07 مليار دج أي تضاعفت بـ 48 مرة، وهذا راجع لتوسيع نشاط الدولة من خلال تطبيق اصلاحات الاقتصادية والبرامج الاستثمارية ذات طابع عمومي.

✓ هناك علاقة طردية وارتباط قوي جدا بين حجم الانفاق العام والنمو الاقتصادي في كل من الجزائر، المغرب، وتونس مما يعزز أهمية الانفاق العام في زيادة معدل النمو الاقتصادي؛

✓ كما وجنا أن هناك ارتباط ضعيف بين حجم الانفاق ومعدل التضخم في كل من الجزائر، المغرب، وتونس وهذا ما يدل أن التراكم الرأسمالي لم يكن له إسهام كبير في زيادة معدل التضخم في هاته البلدان؛

✓ هناك ارتباط قوي جدا وعكسي بين حجم الانفاق العام ومعدل البطالة في كل من الجزائر، المغرب مما يعزز أهمية الانفاق العام في معالجة مشكلة البطالة في هاته الدول، على عكس تونس حيث توجد وارتباط ضعيف؛

✓ أظهرت نتائج التحليل القياسي أن الطريقة الأفضل لتقدير نموذج البانيل بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي والتضخم والبطالة هي طريقة الآثار الفردية العشوائية و يعني هذا أن دول العينة تتفق من ناحية معاملات المتغيرات المفسرة و تختلف في قيم الثابت و هذا الاختلاف لا يتحدد على أساس قيم المتغيرات المفسرة لكل دولة؛

✓ بيَّنت اختبارات الإستقرارية لكل من ADF و PP و اختبار(Levin, Lin et Chu)، اختبار(Breitung)، اختبار(Im, Pesaran et Shin) على عدم استقرارية جميع السلاسل الزمنية محل الدراسة في المستوى الأصلي، واستقراريتها في الفروقات الأولى.

✓ من خلال تقدير علاقة في المدى الطويل بين حجم الانفاق العام و النمو الاقتصادي بطريقة FMOLS يؤثر الانفاق العام ايجابا على النمو الاقتصادي إذ أن زيادة هذا المتغير بـ 1% يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي للفترة الحالية في المدى الطويل بـ 0.0096% وهذا مالا يتعارض والنظرية الاقتصادية إذ له تأثير في الأجل الطويل باعتبار أنه موجه إلى الاستثمار في البنى التحتية والهياكل القاعدية والتي لا تظهر نتائجها إلى بعد

الانتهاء من هاته المشاريع وانطلاقها في عملية الإنتاج وبالتالي يؤدي هذا إلى الزيادة في الناتج المحلي الخام بنسب معتبرة؛

✓ يؤثر حجم الانفاق العام إيجابيا في المدى الطويل على معدل التضخم في دول عينة الدراسة حيث أن زيادة الانفاق العام بـ 1% تؤدي إلى زيادة معدل التضخم في المدى الطويل بـ 0.361% وهذا ما لا يتعارض مع النظرية الاقتصادية موذلك لأن زيادة حجم الانفاق العام عبر قناة الاستهلاك الذي يرافقه زيادة على الطلب الكلي من السلع والخدمات المستوردة سيؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم.

اختبار الفرضيات

✓ لقد مر الفكر المالي في تطوره بحثًا عن المقصود بالسياسة المالية بثلاث مراحل الأول منها يتعلق بالعصور القديمة قبل الكلاسيك، و الثانية تتصل بأفكار الاقتصاديين التقليديين عن المالية المحايدة، أما المرحلة الثالثة تتعلق بالفكر الحديث عن السياسة المالية المتدخلة سواء في إطار ما يسمى بالمالية المعوضة(في الاقتصاديات الرأسمالية)أو التخطيط المالي(في الاقتصاديات الاشتراكية) ، وعليه فإن **الفرضية الأولى محققة**.

✓ من خلال نتائج الدراسة تبين أن الجزائر تعتمد بشكل كبير السياسة المالية في سياستها الاقتصادية وخاصة سياسة الانفاق العام في رفع مستوى النشاط الاقتصادي، حيث أنه تبين وجود أثر ايجابي قوي بين كل من الانفاق العام والنمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر في الأجل القصير فيما ظهرت محدودية العلاقة في الأجل الطويل وهو ما يتوافق مع النظرية الكينزية، وعليه فإن **الفرضية الثانية محققة**؛

✓ بينت نتائج الدراسة ضعف تأثير سياسة الانفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر سواءً في الأجل القصير أو الطويل، وقد يرجع ذلك إلى التطبيق المتزامن للسياسة النقدية مع سياسة الانفاق العام مما كبح ارتفاع معدلات التضخم خلال فترة الدراسة، وعليه فإن الفرضية الثالثة **غير محققة**؛

✓ أظهرت نتائج الدراسة أنه لا يوجد اختلاف بين الجزائر والمغرب فيما يخص تأثير سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي، البطالة والتضخم، حيث تبين أن تأثير الانفاق العام على النمو الاقتصادي والبطالة كان إيجابي وقوي في المغرب فيما كان تأثيره ضعيف ومحدود على معدلات التضخم، وعليه فإن **الفرضية الرابعة قد تحققت صحتها**؛

✓ تبين من نتائج الدراسة أيضا أن تأثير سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي في تونس كان قوي وايجابي فيما كان تأثيرها ضعيف على معدلات التضخم وهو ما ينطبق على حالة الجزائر، فيما كان تأثير سياسة الانفاق العام على البطالة في تونس معدوم كليا وهو ما لا ينطبق على حالة الجزائر، وعليه فإن الفرضية الخامسة غير محققة.

التوصيات و الاقتراحات:

✓ إن الطبيعة الريعية التي يتميز بها الاقتصاد الجزائري، وتبعيته المطبقة لمورد النفط جعلت منه مرتعا للأزمات والمخاطر المرتبطة بهذا المورد من انخفاض في الأسعار، إمكانية النضوب... وغيرها، فأصبح بذلك هذا الاقتصاد رهينا بمدى تذبذبات عائدات النفط وتحركاتها سواء في الاتجاه السلبي أو الإيجابي، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة تفعيل التنويع الاقتصادي عن طريق إشراك مختلف القطاعات الاقتصادية في النشاط الاقتصادي، فضلا عن عملية التنسيق بين هاته القطاعات بما يخدم أهداف التنمية والاستقرار الاقتصادي. وعليه فإن محاولة الجزائر للخروج من مأزق اعتماد الاقتصاد الوطني على النفط وتنويع القاعدة الاقتصادية. لن يكون بالأمر السهل خلال الفترة القادمة كون أن مواجهة تراجع أسعار النفط في المدى المنظور تتطلب معالجات غير تقليدية ومنه فإن فلسفة التنويع والخروج من وطأة الاقتصاد الريعي تتطلب التأكيد على مفاهيم اقتصادية واجتماعية واضحة وبناء على النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة المتواضعة بإمكاننا تقديم بعض المقترحات والتوصيات والتي تتمثل فيما يلي:

✓ ينبغي على الجزائر أن تسلك طريق التنويع الاقتصادي وأن تبتعد عن القطاع الريعي تدريجيا في بناء اقتصادها الوطني خاصة على المدى الطويل كونه بتميز بالدرجة الأولى أنه مورد طبيعي قابل للنضوب وبالدرجة الثانية أنه يتعرض لمخاطر التقلبات الدورية في الأسواق الدولية مما يعرض برامج التنمية في الجزائر للخطر. وعليه يجب والاعتماد على مصادر اقتصادية بديلة غير ناضبة ومتجددة لضمان تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

✓ ضرورة العودة إلى التخطيط الإستراتيجي للتنمية مع وجود تعديل عميق في طبيعته وفنيات ممارسته فالتحولات لا تلغي التخطيط ولا تعني غياب الدولة بل إن تجارب الدول المختلفة تؤكد وتثبت أهمية دور الدولة في العملية التنموية.

✓ يتطلب بناء اقتصاد مستدام وتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة إدارة كلية تتصف بالكفاءة وموارد بشرية قادرة على الإنتاج والاستجابة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المحلية والإقليمية والعالمية.

✓ توسيع دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية وإشراكه في إنجاز المشاريع المقترحة لتنويع القاعدة الاقتصادية خاصة إذا كانت هذه المشاريع تحملا مخاطر اقتصادية معينة، فالقطاع الخاص أكثر حرصا من القطاع العام على تفادي المخاطر وبذلك نتمكن من حماية المال العام ومخاطر توريطه في مشاريع ذات مخاطر عالية. خاصة إذا تعلق الأمر بالمشاريع المتعلقة بتطوير الهياكل السياحية والترفيهية ذات الطابع الخدمي. وذلك يستلزم وضع نظام ضرائبي عادل ومحفز من أجل تعزيز إيرادات الخزينة العامة بما يمكن الدولة من مواجهة الأعباء الأساسية، ومنها التعليم والرعاية الصحية والأمن، وتطوير البنية التحتية.

- ✓ الاستفادة من دروس التجارب الدولية في مجال التنويع الاقتصادي سواء الناجحة أم الفاشلة، لأن الأولى تفيدنا في النجاح أما الفاشلة فتجنب السياسات التي تسببت في فشلها. وعليه يمكن الاسترشاد بالتجارب الدولية الناجحة في مجال تنويع الاقتصاد كما هو الحال بالنسبة للتجربة النرويجية التي اتبعت سياسة الصناديق السيادية وتجنبت المشاكل التي تعرض لها الاقتصاد النرويجي في سبعينيات القرن الماضي. والاستفادة من تجربة هولندا الفاشلة بعد اكتشاف حقول الغاز سنة 1959 (المرض الهولندي) واعتمادها عليه ما أدى إلى اضمحلال قطاعاتها الانتاجية خاصة قطاع التصنيع.
- ✓ تسخير إستراتيجية جديدة علمية وعملية ترتكز على محاور أساسية، تتمثل في ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر، وتنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدرتها التنافسية، و تحقيق المزيد من فرص ترقية الصادرات الوطنية خارج قطاع النفط.
- ✓ يجب التركيز على اجتذاب الاستثمارات من حيث النوع لا من حيث النوع، إذ يجب أن تكون هذه الاستثمارات موجهة نحو ترقية القطاعات التي تملك فيها الدولة فرصا لتطويرها وتحسين كفاءة وفاعلية هذه القطاعات وترابطها، وبخاصة قطاع الصناعات التحويلية والقطاع الفلاحي والقطاع الزراعي. وتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد.
- ✓ تأمين احتياطات الصرف في ظل غياب معرفة توظيفها خاصة فيما يعرف بما يسمى بالصناديق السيادية أو استيراتيجية شراء المؤسسات التكنولوجية خاصة في وقت الأزمات المعاكسة خاصة في حالة توفر احتياطات كبيرة؛
- ✓ إعادة النظر في سياسة الدعم لمختلف فئات المجتمع تدريجيا وإعادة ضبطها مع الوظيفة والحالة الاجتماعية والاقتصادية لمختلف طبقات المجتمع، خاصة سكان المناطق الريفية والصحراوية.

آفاق الدراسة :

وبناءً على التوصيات المقترحة يمكن اقتراح بعض الدراسات للباحثين التي يمكن أن تشكل إشكاليات بحثية مستقبلا ومنها:

- ✓ الاستدامة النفقات العامة وأثرها على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر في ظل انخفاض أسعار النفط.
- ✓ آليات الانتقال من النفقات الريعية إلى النفقات المستدامة في ظل تراجع أسعار النفط.
- ✓ تحفيز الإيرادات العمومية لاستدامة النفقات العمومية في الدول النفطية في ظل الأزمات الحالية.
- ✓ إستراتيجية الجزائر الاتفاقية الجديدة في ظل الأزمات الدولية المعاصرة.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب

1. أحمد أبو الفتوح علي، **نظرية النقود والأسواق المالية**، ط1، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001.
2. أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، دار الثقافة، الأردن، 2006.
3. أعمر يحياوي، **مساهمة في دراسة المالية العامة**، دار هومه للنشر والتوزيع والطباعة، الجزائر، 2005.
4. اياد عبد الفتاح النسور، **المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة**، الطبعة الثانية دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
5. إياد عبد الفتاح النسور، **المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة**، الطبعة الثانية دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
6. برحماني محفوظ، **المالية العامة في التشريع الجزائري**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2015.
7. بشير معطيب، **تحليل الاقتصاد الكلي**، منشورات كليك، الجزائر، 2013.
8. بلعزوز بن علي،**محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.
9. حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد الكلي**،ط1، دار وائل للنشر، الاردن، 2006.
10. حسين مصطفى حسين، **المالية العامة**، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016.
11. خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الحادية عشرة، دار وائل للنشر، الأردن، 2014.
12. خالد واضف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي،**مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، ، ط11، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
13. خبابة عبد الله، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة**، مؤسسةشباب الجامعة،مصر،2009.
14. سامر عبد الهادي، واخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**،ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
15. سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009.
16. السيد متولي عبد القادر، **اقتصاديات النقود والبنوك**، ط1، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، 2010.

17. السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2013.

18. ضياء مجيد الموسوي، **أسس علم الاقتصاد**، ج2، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.

19. طارق الحاج، **المالية العامة**، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

20. طالب عوض، **مدخل الى الاقتصاد الكلي**، دار وائل للنشر، ط5، الاردن، 2015.

21. طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري، **مدخل الى علم الاقتصاد التحليل لجزئي والكلي**، ط2، دار وائل للنشر، الاردن، 2011.

22. ظاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري، **مدخل إلى علم الاقتصاد–التحليل الجزئي والكلي–**، ط2، دار وائل للنشر، الأردن، 2011.

23. عادل فليح العلي، **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

24. عادل فليح العلي، **المالية العامة والقانون المالي الضريبي**، ط2، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

25. عامر الفيتوري المقري، علي قابوسة، **تحليل الاقتصاد الكلي أسلوب رياضي**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2018.

26. عامر الفيتوري المقري، علي قابوسة، **تحليل الاقتصاد الكلي: أسلوب رياضي**، ط2، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018

27. عباس محمد محرزي، **اقتصاديات المالية العمومية**، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.

28. عبد الرحيم فؤاد الفارس، وليد اسماعيل السيفو **الاقتصاد الكلي**،ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

29. عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.

30. عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.

31. عبد المطلب عبد الحميد، **السياسية النقدية واستقلالية البنك المركزي**، ط1، الدار الجامعية، مصر، 2013.

32. عبد المطلب عبد الحميد،**الاقتصاد الكلي: النظريات والسياسات**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2010.

33. عبد المنعم فوزي،**المالية العامة والسياسات المالية**، مشاة المعارف بالإسكندرية، 2001.

34. علاش أحمد، **دروس وتمارين في التحليل الاقتصادي الكلي**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

35. علي زغدود، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

36. علي زغدود، **المالية العامة**،ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

37. علي عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة وأثرها على برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها**، الدار الجامعية، مصر، 2015.

38. علي عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة وأثرها على برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2015.

39. غازي حسين عناية: **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2006.

40. فتحي أحمد ذياب عواد، **اقتصاديات المالية العامة**، ط1، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

41. فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، ط1، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

42. فليح حسن خلف، **المالية العامة**، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع وجدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

43. قادري محمد الطاهر،**مدار الفكر في الاقتصاد السياسي المستقبل إبداع الماضي**، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2013.

44. مجدي لزمود شهاب، **الاقتصاد المالي: نظرية مالية الدولة**، دار الجامعة الجديدة، مصر، بدون طبعة، 1999.

45. محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.

46. محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، **المالية العامة: النفقات العامة، الايرادات العامة، الميزانية العامة**،دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

47. محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي: الاقتصاد المالي**، الجزء الرابع، منشورات حلبي الحقوقية، لبنان،2002 .

48. محمد زرقون، أمال رحمان، **النظرية الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.

49. محمد عبدالعزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**، قسم الاقتصاد، مصر، 2000 .

50. محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ، السعودية، 2006.

51. محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007.

52. محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام،**المالية العامة والنظام المالي في الإسلام**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.

53. محمود حسين الوادي، **مبادئ المالية العامة**، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2015.

54. مصطفى يوسف الكافي، **مبادئ الإقتصاد الجزئي والكلي**، ط1، ألفا للوثائق، الجزائر، 2018.

55. مصطفى يوسف كافي، **مبادئ العلوم الاقتصادية**، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، الاردن، 2015.

56. نزار سعد الدين عيسى، إبراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي –مبادئ وتطبيقات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

57. وليد عبد الحميد العايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، مكتبة حسين العصرية، بيروت، 2010.

58. يلس شاوش بشير، **المالية العامة المبادئ وتطبيقاتها في القانون الجزائري**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.

59. يلس شاوش بشير، **المالية العامة–المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ،2013.

60. يونس أحمد البطريق، واخرون، **المالية العامة الضرائب والنفقات العامة**، ط1، الدار الجامعية، مصر، 2007.

الأطروحات والمذكرات

1. ارياالله محمد، **السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار–حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، 2012-2013.
2. أسماء ناويس، **أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر في الفترة (1990–2011)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2013-2014.
3. بن شاعة رضا، **أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة من 1991/2013**، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص: مانجمنت وتجارة دولية، جامعة مستغانم، الجزائر، 2016/2017.
4. بن يوسف نوة، **تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1979–2012**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص: اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2016.
5. بودخدخ كريم، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001/2009**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2009/2010.
6. جدايني ميمي، **اشكالية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لاستهداف التضخم في الجزائر (1990–2013)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزلئر 03 ، 2015-2016.
7. دحماني محمد ادريوش، **إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2012-2013.
8. دحماني محمد **ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2012-2013.
9. درواسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي –حالة الجزائر 1990–2004**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص:، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2005/2006.

10. رابح بلعباس، **إشكالية البطالة في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية-حالة الجزائر في الفترة (1966–2010)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2011-2012.

11. رقاب طارق، **تأثير التكامل بين السياسة النقدية والسياسة المالية على البطالة في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1990 إلى 2015)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، 2017-2018.

12. رقيق ساعد، **تقييم سياسات مكافحة التضخم في الجزائر (1990–2005)** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009.

13. سالكي سعاد، **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر–دراسة بعض دول المغرب العربي–**، رسالة مقدمة كمتطلبات نيل شهادة ماجستير، تخصص: مالية دولية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011/2010.

14. سرير عبد القادر، **الإنفاق الحكومي ودوره في دعم معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1980–2014)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة خميس مليانة.

15. طاوش قندوسي، **تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر(1970/2012)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص تسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014/2013.

16. عدة أسماء، **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران02، الجزائر، 2016/2015.

17. العمراوي سليم، **مساهمة سياسة الإنفاق العام بالجزائر في تحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات –دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1980–2015)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2017-2018.

18. قميتي عفاف، **سياسة الإنفاق العام وعلاقتها بالمتغيرات الكلية –دراسة حالة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، جامعة الأغواط، 2018-2019.

19. لعقاب محمد، **النمو الاقتصادي و التقارب–دراسة اقتصادية قياسية لآليات تحقيق النمو و إحداث عملية التقارب الاقتصادي في مجموعة من الدول النامية خلال الفترة (1985–2012)**، أطروحة

دكتوراه في الاقتصاد و الإحصاء التطبيقي، تخصص طرق كمية، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي، غير منشورة، الجزائر، 2015.

20. لموتي محمد، **أثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية**،أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر 03، 2015-2016.
21. ليندة كحل الراس، **سياسات التشغيل وسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2010**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2013-2014.
22. المدهون حسن، **إشكالية العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية –دراسة تحليلية قياسية - حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2015-2016.
23. المدهون حسن، **إشكالية العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية – دراسة تحليلية قياسية– – حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 03، 2015-2016.
24. مراد عبد القادر، **أثر النمو الاقتصادي على التشغيل في بعض دول المغرب العربي الجزائر – تونس– المغرب دراسة قياسية تحليلية للفترة 1991–2012**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص اقتصاد كمي ، جامعة تلمسان، الجزائر، 2019/2018.
25. مراد عبد القادر، **دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة(1974–2003)**، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص: نمذجة اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011/2010.
26. معط الله أمال ،**آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990–2012)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان ، 2014-2015.
27. **مكي عمارية،أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1986–2017)**،أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة مستغانم.
28. ناجي بن حسين، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، ،2007.
29. ناويس أسماء، **أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1990–2011** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2013-2014.

30. هيشر أحمد التيجاني، **مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة 1974–2012**،أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2016.

31. يحياوي عبد الحفيظ ، **إشكالية التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر ما بين الميزانية العامة للدولة والميزان التجاري دراسة حالة للفترة (1980–2014)** ،أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 03، 2015-2016.

المجلات والدوريات

1- بوجمعة بلال، **تقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر من وجهة الطرح الكينزي (دراسة قياسية للفترة(2001 –2014)**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد الأول، جامعة بشار، 2014.

2- بويعقوب براهيم، **النمذجة القياسية لدراسة أثر التضخم على الاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR)2006-2015** ، مقال مقدم مجلة البشائر الاقتصادية، العدد07، ديسمبر 2016، بشار، الجزائر.

3- جديدي روضة، **أثر برامج سياسة الانعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر**، المؤتمر الدولي الأول تقييم حول تأثير برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة(2001-2014)، جامعة سطيف 01،11-12 مارس 2013.

4- حراق مصباح، **كفاءة السياسة المالية ودورها في التخصيص الأمثل للموارد–دراسة حالة الجزائر–**، مقال مقدم لمجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الرابع، المركز الجامعي بميلة، الجزائر، ديسمبر2016.

5- رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**، سلسلة عالم المعرفة، العدد226 ، الكويت، 1997.

6- سيدي محمود ولد سيدي محمد، **المشاكل الهيكلية للتنمية**، منشورات وزارة الثقافة، سوريا، 1995.

7- عابد بن عابد العبدلي، **محددات التجارة البينية للدول الإسلامية بإستخدام منهج تحليل البانل**، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، مجلد 16 العدد الأول، 2010 .

8- عادل زقرير، **التضخم وأداء السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2013**، مقال مقدم لـ: مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد الحادي عشر، الجلد الأول، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ديسمبر2016.

9- عماري عمار، محمادي وليد، **آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر**، المؤتمر الدولي الأول تقييم حول تأثير برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة(2001-2014)، جامعة سطيف 01،11-12 مارس 2013.

10- عهود جبار عبيرة، **البطالة ومشكلاتها بين النظرية والتطبيق دراسة ميدانية في مدينة بغداد**، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد 40، 2014.

11- عهود جبار عبيرة، **البطالة ومشكلاتها بين النظرية والتطبيق دراسة ميدانية في مدينة بغداد**، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد 40، 2014.

12- فطوم حوحو، لخضر مرغاد، **فعالية السياسة المالية على أداء السوق المالي**، مقال مقدم لـ: مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثالث والأربعون، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، مارس2016.

13- محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد01 ، 2012 .

14- معيزي قويدر، **دور البرامج التنموية في مكافحة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، البليدة 02،الجزائر، العدد 18،جوان 2018.

15- هاشمي بريقل، **البطالة وأثرها على الفرد والمجتمع، مجلة جيل العلوم الانسانية**، العدد الثالث، مركز جيل البحث العلمي، الجزائر، 2014.

التقارير

1- برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، بيان اجتماع مجلس الوزراء، الجزائر، 24 ماي 2010.

2- تقارير المالية العامة، الديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر، 2011.

3- تقارير بنك الجزائر للسنوات 2001-2002-2003-2004.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

الكتب

1. Badi H.BALTAGI, **Econometric analysis of panel data**, third Edition, John Wiley & Sons, Ltd, Chichester, England, 2005.
2. Bradley Schiller, **The Economics today**, 11 éme edition,McGraw-Hill/Irwin education, USA, 2008.
3. Campbell McConnell et autres**,MacroeconomicsPrinciples, Problems, and Policies**, 17 éme édition, McGraw-Hill/Irwin education, USA, 2008.
4. Campbell R. McConnell et autres, **Contemporarylaboreconomics**, 11édition, McGraw-Hill Education, USA, 2016.
5. Christopher. Ragan, Richard Lipsey; **Economics**, 13 édition, Pearson éducation, Toronto, 2011.
6. Damodar N.Gujarati, Traduction par Bernard Bernier, **Econométrie ,** 4 éme édition, université de Bruxelles, 2004, P 634.
7. David G. Pierce, Peter J. Tysome, **Monetary EconomicsTheories, Evidence And Policy**, 2éme Édition, Butterworth Education, Great Britain, 1985.
8. David Laibson et autres, **Macroeconomics**, Global Editions, Pearson Education, USA, 2016.
9. Dirk Mateer , Lee Coppock , **Principles of Macroeconomics** , Second Edition, Norton education, USA, 2018.
10. Errol D'Souza, **Macroeconomics**, Pearson éducation, India, 2008.
11. Frederic Mishkin, **Macroeconomics Policy And Practice**, Pearson Education, 2éme Édition, Usa, 2014.
12. Gregory Mankiw, **Principles Of Economics**, 8éme Édition, Cengage Learning Education, Usa, 2018.
13. Irvin Tuker, **Macroeconomics for today**, 7 émeédition, South-Western publishing, USA, 2011.
14. Isabelle waquet, Marc montoussé, **Macroeconomie**, Bréal edition, France, 2006.
15. Jean Arrous, **Les théories de la croissance** , Paris, éditions du seuil, 1999.
16. Jones Charles, **Macroeconomics**, 3 éme édition, Norton &Company Ltd, USA, 2014.
17. Joseph Nellis, David Parker, **Principles of Macroeconomics**, Pearson education, USA, 2004.

18. Michael Parkin, **Macroeconomics**, 10 éme édition, Pearson education, USA,2013.
19. Partrik Sevestre , **économétrie des données de Panel**, Duonod, Paris, 2002.
20. Paul Krugman ,Robin Wells , **Macroeconomics** , Fourth Edition, Worth publishers, USA, 2015.
21. Paul Krugman, Robin Wells, **Macroeconomics**, 4éme Édition, Worth Publishers Education, Usa, 2015.
22. Paulkrugman, Robin wells, **Economics**, 4édition, Worth Publishers, USA, 2015.
23. Regis Bourbonais**, Econométrie,** 9éme édition, Dunod, Paris,2015**.**
24. Robert Frank et autres, **Principles of Macroeconomics**, 6 émeedition, McGraw-Hill Education, USA, 2015.
25. Rudiger Dornbusch et autres, **Macroeconomics**, 11 éme édition, McGraw-Hill, USA, 2011.
26. William McEachern**, Economics A Contemporary Introduction**, 9 éme edition, South-Western, Cengage Learning education, USA, 2012.

المجلات والدوريات

1. Amadi Kingsley Wobilor, EgbulonuKelechukwuGodslove**, Effect Of Fiscal Policy On Unemployment In The Nigerian Economy**, International Journal of Innovative Finance and Economics Research , N03, vol 04, USA, July-Sept 2016.
2. Christophe HURLIN et Valerie MIGNON, Sy**nthèse de tests de racine unitaire sur données de panel**, Université d'Orléans, Janvier 2005.
3. Christophe Hurlin, **l'économétrie des données de Panel Modèles linéaires simple** , université d'Orléans, 2005.
4. COSIMO MAGAZZINO, **THE NEXUS BETWEEN PUBLIC EXPENDITURE AND INFLATION IN THE MEDITERRANEAN COUNTRIES**, MPRA Paper No. 28493, Jan 2011.
5. Gisele Mahand others, **THE ROLE OF GOVERNMENT SPENDING ON ECONOMIC GROWTH IN A DEVELOPING COUNTRY**,Risk governance & control: financial markets & institutions / Volume 7, Issue 2, Spring 2017.
6. Hinaunye Eita, Zitsile Z. Khumalo, **Determinants of Unemployment in Swaziland**, Journal of Applied Sciences, N15, vol 09, Asian Network for Scientific Information centre, 2015.
7. jongchan leeand others**, Study of the Relationship between Government Expenditures and Economic Growth for China and Korea** Sustainability Journal, N11, vol6344,November 2019.

8. Marta Pascual, SantiagoÁlvarez-García, **GOVERNMENT SPENDING AND ECONOMIC GROWTH IN THE EUROPEAN UNION COUNTRIES: AN EMPIRICAL APPROACH**, SSRN Electronic Journal, July 2006.
9. Revue « **économie et prévention** » N° 7, année 1989.
10. Stephen Bond , Anke Hoeffler and Jonathan Temple, **GMM Estimation of Empirical Growth Models**, University of Oxford, September, 2001.

ثالثا: المواقع الالكترونية

1- بوابة الوزير الأول : www.premier.ministre.gov.dz

2- مصالح رئاسة الحكومة: http://www.cg.gov.dz

3- http://www.cerdi.org/claudio-araujo/perso

4- http://siteresources.worldbank.org/INTFR/Resources/fdi.pdf

الملاحـق

الملحق 01 : نتائج تقدير نموذج التجانس الكلي لأثر الانفاق العام على معدل النمو الاقتصادي

Dependent Variable: LPIBH
Method: Panel Least Squares
Date: 05/14/20 Time: 16:56
Sample: 1990 2017
Periods included: 28
Cross-sections included: 3
Total panel (balanced) observations: 84

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LG	0.119499	0.025539	4.678985	0.0000
C	5.044464	0.640974	7.869996	0.0000

R-squared	0.210726	Mean dependent var	8.040440
Adjusted R-squared	0.201100	S.D. dependent var	0.300356
S.E. of regression	0.268462	Akaike info criterion	0.231305
Sum squared resid	5.909879	Schwarz criterion	0.289181
Log likelihood	-7.714798	Hannan-Quinn criter.	0.254571
F-statistic	21.89291	Durbin-Watson stat	0.181554
Prob(F-statistic)	0.000011		

الملحق 02 : نتائج تقدير نموذج الأثر الثابت لأثر الانفاق العام على معدل النمو الاقتصادي

Dependent Variable: LPIBH
Method: Panel Least Squares
Date: 05/14/20 Time: 16:56
Sample: 1990 2017
Periods included: 28
Cross-sections included: 3
Total panel (balanced) observations: 84

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LG	0.108674	0.015980	6.800843	0.0000
C	5.315847	0.401030	13.25549	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.709417	Mean dependent var	8.040440
Adjusted R-squared	0.698520	S.D. dependent var	0.300356
S.E. of regression	0.164917	Akaike info criterion	-0.720300
Sum squared resid	2.175812	Schwarz criterion	-0.604547
Log likelihood	34.25259	Hannan-Quinn criter.	-0.673768
F-statistic	65.10276	Durbin-Watson stat	0.326980
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق 03 : نتائج تقدير نموذج الأثر العشوائي لأثر الانفاق العام على معدل النمو الاقتصادي

Dependent Variable: LPIBH
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 05/14/20 Time: 15:56
Sample: 1990 2017
Periods included: 28
Cross-sections included: 3
Total panel (balanced) observations: 84
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LG	0.108764	0.015977	6.807504	0.0000
C	5.313587	0.448088	11.85836	0.0000

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	0.346437	0.8153
Idiosyncratic random	0.164917	0.1847

Weighted Statistics

R-squared	0.363615	Mean dependent var	0.720430
Adjusted R-squared	0.355855	S.D. dependent var	0.204359
S.E. of regression	0.164016	Sum squared resid	2.205893
F-statistic	46.85291	Durbin-Watson stat	0.322607
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.209025	Mean dependent var	8.040440
Sum squared resid	5.922611	Durbin-Watson stat	0.179170

الملحق 04 : نتائج تقدير نموذج التجانس الكلي لأثر الانفاق العام على معدل التضخم

Dependent Variable: LINF
Method: Panel Least Squares
Date: 05/14/20 Time: 16:58
Sample: 1990 2017
Periods included: 28
Cross-sections included: 3
Total panel (balanced) observations: 84

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LG	-0.145110	0.103271	-1.405136	0.1638
C	5.004752	2.591843	1.930963	0.0569

R-squared	0.023512	Mean dependent var	1.366666
Adjusted R-squared	0.011604	S.D. dependent var	1.091905
S.E. of regression	1.085552	Akaike info criterion	3.025575
Sum squared resid	96.63064	Schwarz criterion	3.083452
Log likelihood	-125.0742	Hannan-Quinn criter.	3.048841
F-statistic	1.974406	Durbin-Watson stat	0.675879
Prob(F-statistic)	0.163758		

الملحق 05 : نتائج تقدير نموذج الأثر الثابت لأثر الانفاق العام على معدل التضخم

Dependent Variable: LINF
Method: Panel Least Squares
Date: 05/14/20 Time: 16:58
Sample: 1990 2017
Periods included: 28
Cross-sections included: 3
Total panel (balanced) observations: 84

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LG	-0.154887	0.093620	-1.654416	0.1020
C	5.249867	2.349540	2.234423	0.0282

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.245280	Mean dependent var	1.366666
Adjusted R-squared	0.216978	S.D. dependent var	1.091905
S.E. of regression	0.966211	Akaike info criterion	2.815579
Sum squared resid	74.68510	Schwarz criterion	2.931332
Log likelihood	-114.2543	Hannan-Quinn criter.	2.862111
F-statistic	8.666509	Durbin-Watson stat	0.826546
Prob(F-statistic)	0.000048		

الملحق 06 : نتائج تقدير نموذج الأثر العشوائي لأثر الانفاق العام على معدل التضخم

Dependent Variable: LINF
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 05/14/20 Time: 16:59
Sample: 1990 2017
Periods included: 28
Cross-sections included: 3
Total panel (balanced) observations: 84
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LG	-0.154451	0.093545	-1.651083	0.1025
C	5.238926	2.399637	2.183216	0.0319

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	0.860428	0.4423
Idiosyncratic random	0.966211	0.5577

Weighted Statistics

R-squared	0.032554	Mean dependent var	0.283710
Adjusted R-squared	0.020756	S.D. dependent var	0.970506
S.E. of regression	0.960382	Sum squared resid	75.63128
F-statistic	2.759269	Durbin-Watson stat	0.820797
Prob(F-statistic)	0.100511		

Unweighted Statistics

R-squared	0.023415	Mean dependent var	1.366666
Sum squared resid	96.64028	Durbin-Watson stat	0.675255

الملحق 07 : نتائج تقدير نموذج التجانس الكلي لأثر الانفاق العام على معدل البطالة

Dependent Variable: LTCH
Method: Panel Least Squares
Date: 05/14/20 Time: 17:01
Sample: 1990 2017
Periods included: 28
Cross-sections included: 3
Total panel (balanced) observations: 84

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LG	-0.041825	0.031570	-1.324831	0.1889
C	3.706666	0.792325	4.678216	0.0000

R-squared	0.020956	Mean dependent var	2.658067
Adjusted R-squared	0.009016	S.D. dependent var	0.333359
S.E. of regression	0.331852	Akaike info criterion	0.655269
Sum squared resid	9.030337	Schwarz criterion	0.713146
Log likelihood	-25.52130	Hannan-Quinn criter.	0.678535
F-statistic	1.755177	Durbin-Watson stat	0.092960
Prob(F-statistic)	0.188907		

الملحق 08 : نتائج تقدير نموذج الأثر الثابت لأثر الانفاق العام على معدل البطالة

Dependent Variable: LTCH
Method: Panel Least Squares
Date: 05/14/20 Time: 17:02
Sample: 1990 2017
Periods included: 28
Cross-sections included: 3
Total panel (balanced) observations: 84

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LG	-0.056187	0.026678	-2.106132	0.0383
C	4.066729	0.669513	6.074160	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.342517	Mean dependent var	2.658067
Adjusted R-squared	0.317861	S.D. dependent var	0.333359
S.E. of regression	0.275327	Akaike info criterion	0.304731
Sum squared resid	6.064379	Schwarz criterion	0.420484
Log likelihood	-8.798681	Hannan-Quinn criter.	0.351262
F-statistic	13.89204	Durbin-Watson stat	0.154497
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق 09 : نتائج تقدير نموذج الأثر العشوائي لأثر الانفاق العام على معدل البطالة

Dependent Variable: LTCH
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 05/14/20 Time: 17:03
Sample: 1990 2017
Periods included: 28
Cross-sections included: 3
Total panel (balanced) observations: 84
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LG	-0.055708	0.026662	-2.089442	0.0398
C	4.054727	0.689100	5.884091	0.0000

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	0.285386	0.5179
Idiosyncratic random	0.275327	0.4821

Weighted Statistics

R-squared	0.050982	Mean dependent var	0.476761
Adjusted R-squared	0.039408	S.D. dependent var	0.279661
S.E. of regression	0.274095	Sum squared resid	6.160507
F-statistic	4.405086	Durbin-Watson stat	0.142243
Prob(F-statistic)	0.038908		

Unweighted Statistics

R-squared	0.018647	Mean dependent var	2.658067
Sum squared resid	9.051633	Durbin-Watson stat	0.091816

الملحق 10 : نتائج اختبار السببية بين الانفاق العام ومؤشرات الاقتصادية الكلية.

Pairwise Dumitrescu Hurlin Panel Causality Tests
Date: 08/18/20 Time: 10:32
Sample: 1990 2017
Lags: 2

Null Hypothesis:	W-Stat.	Zbar-Stat.	Prob.
DLPIBH does not homogeneously cause DLG	7.44802	3.64310	0.0003
DLG does not homogeneously cause DLPIBH	1.41305	-0.56411	0.5727
DLINF does not homogeneously cause DLG	1.55576	-0.46461	0.6422
DLG does not homogeneously cause DLINF	0.88816	-0.93003	0.3524
DLTCH does not homogeneously cause DLG	4.00902	1.24564	0.2129
DLG does not homogeneously cause DLTCH	1.71264	-0.35525	0.7224